

محمد سعيد ريان

المبني والمغرب في دنيا السياسة

العرب في الدولة اليهودية
من المواطنة المنقوصة
إلى السيطرة الاستعمارية



المبني والمغرب في دنيا السياسة

العرب في الدولة اليهودية

من المواطنة المنقوصة

إلى السيطرة الاستعمارية



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة ، تستهدف المشاركة فى استنهاض وتأکید الانتماء والوعى القومى العربى، فى إطار المشروع الحضارى العربى المستقل .
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافى والعلمى مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات ، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب ، ونشره وتوزيعه .
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه .
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبها ، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية .

رئيس المركز

على عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

٤ ش العلمين - عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات - القاهرة

ت : ٣٤٤٨٣٦٨ ، ف : ٣١٤٨٠٤٢

محمد سعيد علي ريان

المبني والمغرب في دنيا السياسة

العرب في الدولة اليهودية
من المواطنة المنقوصة
إلى السيطرة الاستعمارية



الكتاب : المبني والمعرب في دنيا السياسة
العرب في الدولة اليهودية
من المواطنة المنقوصة
إلى السيطرة الاستعمارية

الكاتب : محمد سعيد علي ريان

الناشر : مركز الحضارة العربية

الطبعة العربية الأولى : القاهرة ٢٠٠٢

رقم الإيداع : ٣٦٦٣ / ٢٠٠٢
- الترميم الدولي : I.S.B.N.977-291-374-7

الغلاف

تصميم وجرافيك : ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني :

وحدة الكمبيوتر بالمركز

تنفيذ : أحمد أمين

تصحيح : زكريا منتصر

الإهداء

إلى روح صاحب الرسالة الخالدة ، صلى الله عليه وسلم، على ما علمنا من مكارم الأخلاق، وعلى ما أصل فينا من حب الغير والرحمة بالمخالف وما وأد في نفوسنا من فلسفة "ما أريكم إلا ما أرى، وما أهديكم إلا سبيل الرشاد" وفتح قلوبنا على فلسفة "أشيروا علي أيها الناس" ، وهو المؤيد من السماء .

إلى روح الصديق، ثاني اثنين إذ هما في الغار، إذ يقول لنا: "وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني وإن زغت فقوموني" وبهذا شرّع لنا الصديق ومن قبله الرسول الخاتم ومن بعده الفاروق تقييم الأشخاص ومن ثم تقويمهم.

إلى روح الفاروق عمر وهو يعلمنا أن النقد والتقييم هدية فقال: "رحم الله امرأً أهدى إليّ عيوب نفسي" ما أعظم هذه التعاليم، يرحمك الله أيها الفاروق وأنت تحت الأمة على قول كلمة الحق وتحرضهم على النقد، فلا خير في أمة خافت النقد واغتالته "لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا (القادة) إن لم نسمعها".

إلى روح فتى الإسلام علي، كرم الله وجهه وهو يقبل مقاضاة نفسه في درع مع أحد رعيته وينزل على الحكم راضيًا.

إلى روح والديّ اللذين أشرباني حب الحق صغيرًا لكي أنطق به كبيرًا .. إلى روح والديّ اللذين غرسا في قلبي حب الخير للناس ومنحاني من الرحمة والحنان ما جعلني أبذلهما لمن حرمني وأقصاني.

إلى ولدي سعيد، وابنتي خديجة اللذين أحباني حبًا جعلني أمشي به بين الناس. وإلى زوجتي نهله التي منحنتني من وقتها ورعايتها ما خفف عني عبء السهر ليلاً، وسأمة الضجر نهارًا.

إلى كل القلوب العامرة بالعقل، المتحركة بالإيمان، القائمة بالحق والعدل.

أهدي هذا العمل ،،

محمد سعيد علي ريان

مَهَيِّدٌ

وقفة في ساحة الغضب :

في دراستنا لأحوال الأقلية العربية الفلسطينية التي تعيش داخل الدولة اليهودية، وطموحاتها المشروعة في ضوء الإمكانيات المحدودة، ومحاولة صياغة المعادلة الحياتية المباشرة ضمن الرؤية الشاملة للظروف المتغيرة .. وتوظيف كل ذلك لتحقيق حد أدنى من التوازن بين المطلوب والموجود، فلا بد من العمل ضمن أربعة مستويات متفاوتة ومتميزة ومتغيرة وفوق ذلك متشابكة في ظل ضوابط من العلاقات التي تتحكم بها موازين القوى المتغيرة محلياً وشرقاً وأوسطياً وعالمياً.

أولاً : الأقلية العربية التي تعيش ظروفًا خاصة ضمن أطر ومؤسسات الدولة اليهودية على المستوى الرسمي، وتسعى لتحقيق طموحاتها من توفير أسباب ومقومات العيش الكريم فوق أرضها وفي حدود وطنها حياة آمنة مستمرة. وتناضل لكسب حقوقها المهدورة من خلال أكثرية يهودية تتحكم بكل موارد الدولة وتقيم علاقات تشوبها الريبة والشك والخدر من هذه الأقلية ، بل إن العديد من مؤسسات الدولة اليهودية تتعامل مع هذه الأقلية بكونها إشكالية ينبغي معالجتها والحد من خطرها (المشكلة العربية) في المستقبل القريب والبعيد.

ثانياً : الأكثرية اليهودية التي تملك دولة بكل أذرعها وتعرفها على أنها دولة يهودية تسعى لتحقيق طموحات الشعب اليهودي ولتلبى احتياجاته بعد عملية تفريغ للأرض من غالبية سكانها الأصليين .. ولهذا فإن العلاقات اليهودية الفلسطينية منذ بداية القرن العشرين هي علاقات صدامية، لأن التمدد اليهودي يحصل على حساب الفلسطينيين، بعد حرب 1948 وتهجير الشعب الفلسطيني في غالبيته وبقاء أقلية منه فضلت التشبث بوطنها ورفضت هجرته، متحملة تبعات المغامرة في المستقبل المجهول. ومن هنا تميزت العلاقة بين أقلية رافضة لكل الممارسات الجائرة والظالمة التي فرضت عليها من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بداية، ثم اتبعت أسلوب المقاومة ضد سياسة مصادرة الأراضي والحرية والتمييز الممارس ضدها. وتطمح لتحقيق المزيد من تحسين أحوالها المادية وأوضاعها الثقافية والسياسية. وفي الطرف الآخر تقف أكثرية يهودية تحيط بكل مرافق الدولة، وتتنظر للأقلية

العربية بالشك والريبة، بل في ظروف معينة رأت فيها طابورا خامسا ينبغي التعامل معه بحذر ووضع تحت الرقابة وقانون الطوارئ.

ثالثاً: العالم العربي بما فيه الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الشتات. هذا العام العربي والذي هو في حقيقة الأمر عبارة عن عوالم عربية متعددة يفتقد الثقة بين دويلاته وشعوبه .. فالأدبيات السياسية منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى اليوم تتحدث عن الوحدة القومية، وتطرح المشاريع لتحديث المجتمع العربي وعصرنته عن طريق قطع صلاته مع التراث، واستتساخ النموذج الأوروبي للدولة القومية وظلت الوحدة السياسية والاقتصادية تراوح مكانها في نطاق الإنشاء الأدبي، وواقع الحال يعمل على تكريس الدولة الإقطاعية أو دولة القبيلة والعشيرة، أو ما عرف فيما بعد بالدولة القطرية التي عملت على تكريس الفرقة، والابتعاد عن كل الأسباب والعناصر التي قد تقود إلى الوحدة ... عن طريق تعميق شعور الانتماء للدولة القطرية والدفاع عن حدودها التي صاغتها اتفاقية سايكس - بيكو. وهكذا أصبحت الدولة القطرية مطلوبة لذاتها وأصبحت هدفاً وتدافع عن استقلالها الشكلي تحت الحماية الغربية .. وسقط قناع التوجه القومي بعد المواقف المخزية للدولة القومية العربية، والثورية منها بشكل خاص .. عندما وقفت في خندق واحد مع قوى الاستعمار الغربي ضد دولة عربية كانت تعتبر الحارس الشرقي للقومية العربية .. كيف رمت دول الثورة العربية كمصر وسوريا وغيرها من بلاد العرب، جنباً إلى جنب مع حلف الناتو، أعداء الأمة العربية، العراق عن قوس واحدة ؟ وما زالوا يفرضون عليه حصاراً ظالماً يحصد في كل يوم العديد من الضحايا بسبب النقص في توفير الدواء والغذاء ! كيف لا تخجل الدولة القومية وهي تتهرب من دفع مستحققاتها تجاه الشعب الفلسطيني وتحرير مقدسات الأمة ..؟ والعالم العربي اليوم وهو يعيش حالة من الفوضى والانحلال والتفكك وغياب دوره وفعاليته من على مسرح الأحداث، في ظل أنظمة جبانة لا ترتقي إلى مستوى تطلعات شعوبها، أنظمة دكتاتورية استبدادية معادية لتطلعات شعوبها .. وهكذا أصدر "الإخوة القوميون العرب" حكم الإعدام على شقيقهم" المشروع القومي العراقي الجريء، الذي أراد بل وكاد أن يتخطى عتبة التخلف ليقدم أول قوة عربية إقليمية تستطيع أن تؤثر في القرار المتعلق بمصير المنطقة.. ومن قبل ذلك أجهزت الحركات والتنظيمات القومية العربية التي ترجع أصولها إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، على مشروع عبد الناصر القومي ورموه

كذلك عن قوس واحدة مع السادة من عبر البحار، مع القوى الأوروبية الاستعمارية هم هم أنفسهم دعاة الطرح القومي الذين يحاولون توظيف "قميص عبد الناصر القومي" لصالح دعوتهم بعد أن اغتالوه وقتلوه، وفي ظل غياب الذاكرة الجمعية العربية أو تضليلها والانحراف بها واستغلالها، يجول القاتل المجرم في الساحة العربية ويصول .. هذا المشروع القومي المعاصر والذي يصدر عن ذات الأصول ويتغذى من نفس الجذور التي صدر عنها أول مرة مع نهاية القرن التاسع عشر .. نفس المدرسة والمرجعية، إنها أوروبا مع كل ما تمثله في المخيال العربي الإسلامي .

رابعاً: الوضع الدولي وما آل إليه من هيمنة القطب الواحد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي المفاجئ والسريع والذي لم يعط فرصة من الوقت لنمو قطب جديد ليحفظ التوازن الدولي .. وبروز القوة الأمريكية مع كل ما تمثله من قيم الجشع والبطش الإعلامي والاقتصادي والسياسي في طول العالم وعرضه والتكيل بكل من يتصدى لهذه الهيمنة سواء كان فرداً أو جماعة أو دولة .. وهي تقف بكل طغيانها وجبروتها ضد الحق الفلسطيني والعربي والإسلامي بشكل خاص. بل إن أجهزة مخابراتها في حالات عديدة تقوم بزرع جماعات تفتعل الغضب والتطرف في العالم العربي والإسلامي، منها المنظمات القومية ومنها الإسلامية، لكي تبيح للبطش المتكدر في النفسية الأمريكية سبلاً وطرقاً لتفريغ شحنات غضبها في ملاحقة أهداف وهمية في مناوراتها التي تجريها في طول العالم وعرضه بينها وبين تلك الأهداف الوهمية التي أوجدتها وترعاها بنفسها من أجل أن تحكم السيطرة وتزرع الإرهاب بين دول العالم ومجتمعاته، ومن أجل الإبقاء على تماسك دول الناتو وفي تخطيطها افتعال حرب باردة مع الجماعات الإسلامية كغطاء من الدخان يخفي نواياها الحقيقية من الاستعداد لمواجهة قوة الصين القادمة والتي تخطو وتتقدم بسرعة مذهلة لتحل خانة القطب الثاني، قبل أن يتشكل قطباً ثالثاً متمثلاً في القوة الأوروبية .. ومع كل المحاولات التي تبديها الولايات المتحدة فستبقى قاصرة عن احتواء بلد كالصين، مهما اتسع فكّاها وتضخمت أحشاؤها.

هذا هو الوضع المحلي والدولي الذي نتحرك فيه ومن خلاله لتحقيق أهداف كبيرة قياساً مع إمكانيات محدودة وظروف صعبة مع أنها أهداف قد تكون متواضعة في ظروف أخرى .

الظرف الراهن والإعراب المعكوس :

العروبة اسم مفعول، مرفوع دائماً بالهتاف والشعارات وعلامة رفعه هزائمه المتكررة . والعرب اسم أضيف إلى غيره مجرور في كل أحواله خاصة في تاريخه الحديث وعلامة جره الكسور الظاهرة في أطرافه .. والنظام العربي اسم جامد مبني للمجهول .. إذا تحرك لا نعلم من الذي حركه؟ وإذا سكن لا ندري من الذي أسكنه؟

العقل العربي شرد بعيداً مثله مثل الأماني والآمال والتطلعات العربية فهل بالإمكان استحضار هذا العقل هنيئة، حتى نحتكم إليه أو نحاكمه فالأمر سيان. وإذا كان طرح السؤال في حده الأدنى يساوي نصف الفلسفة وسواء كان بعضها أو كلها، فإن هناك العديد من الأسئلة، ليس في اتجاه معين وليس لفئة أو شخصية بعينها .. فهي أسئلة تحوم في فضائي كما أنها قد تحوم في فضاء غيري. وإذا كنت قد نشرت العديد من المقالات في "الميثاق" فلماذا أنشر الآن إلى جانب "الميثاق" في صحيفة "الاتحاد"؟ مع ما بيننا من بعد أيديولوجي وعقائدي ؟ لأنها أقدم الصحف العربية في هذه البلاد؟ أم لأن الأحداث والظروف الراهنة ترشحها لأن يكون لها رسالة متميزة؟ أكونها الصحيفة الأولى التي كتبت فيها في مطلع الشباب؟ أم لكونها يومية واسعة الانتشار؟ لعلني تذكرت يوم كان لها رسالة أممية عندما كانت تنادي بمبدأ التعايش السلمي بين اليهود والعرب؟ وما جدوى ذلك الآن؟ وقد وقع الطلاق البائن الذي لا رجعة فيه بين الأقلية العربية والدولة اليهودية! هل يكون قصدي هو الاحتفاء بالعائد الجديد ليأخذ مكانه في النظام المبني للمجهول؟ أم هو استمرار لمحاولة اخراج موديل التعاون المحلي بين الشيوعي والإسلامي إلى نطاقه العام؟ لم أوفق إلى نشر هذه المقالات في صحيفة الحزب الشيوعي (الاتحاد) فهم للأسف لم يهضموا بعد التغيرات التي حصلت في العالم، ما زالوا يتحركون بمقتضى الماركسية اللينينية التي لا تعترف بالآخر، والمخالف غائب ولم يحضر بعد في حياة رفاقنا العرب، وكأن لا بيروسترويك ولا غلاستوتست ولا انهيار للاتحاد السوفيتي ولا يحزنون.

لعل الأمر لا هذا ولا ذاك، فنحن عربياً نعيش صراع البادية في مستواه المادي بعيداً عن أخلاق البادية .. وإسلامياً نعيش حالة الفرق والنحل والملل من سنة، شيعة، خوارج، مرجئة، قدرية، حركة إسلامية (أ) وأخرى ... (ب) أو حركة

عربية وإسلامية للقوة ... ما زال تاريخ الملل والنحل يحفظ يوم كان الواحد من بين هذه الفرق المتخصصة إذا وقع في أيدي أتباع فرقة أخرى، يضطر إلى أن يخفي هويته وانتماءه وينتحل اليهودية أو النصرانية لكي ينتسب إليها لينجو من بطش وتنكيل هذه الفرقة "الإسلامية" وكل ذلك عملاً بالآية الكريمة : ﴿.. وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه...﴾ (التوبة 6). فنحن عرباً ومسلمين نعيش على جميع مستوياتنا عقلية وذهنية بردوكسالية بشعة بقدر ما هي مخيفة .. مفاهيمنا، عقائدنا، أخلاقنا تحيا تناقضات تنمو وتكبر باستمرار، وكل هذا يتم ضمن تمثيلية من "الحب والصفاء والعناق" ﴿تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى...﴾ وشردت بي الذاكرة بعيداً في الماضي، تفتش على ما يمكن أن تركز إليه .. أو لعلها تريد أن تمسك بطرفي الخيط الماضي والحاضر، لتقف بكل وضوح على هذا المسلسل من الهزائم !؟..

كنا أطفالاً في السادسة والسابعة من أعمارنا من عام 1947 يوم كنا نخرج من المدرسة صفوفاً نجوب أزقة القرية، ونحن ننشد الأناشيد الوطنية الحماسية حتى نلهب المشاعر ونوقظ الهمم ونحشوها بمشاعر الحماسة .. ومن بين ما كنا ننشد إن لم تخني الذاكرة:

يا أوروبا يا أوروبا لا تغالي لا تقولي الفتح طاب
سوف تأتيك الليالي نورها لمع الحراب

أيها العرب:

جردوا سيوفكم واركبوا خيولكم ها هي أوطانكم قسمت بين اللئام

وجرد العرب سيوفهم ومن لم يمتلك سيفاً امتشق عصاه، وخرجوا يهتفون للنزال، ولكن الأعداء جبنوا وذعروا واختبأوا داخل مدرعاتهم ومن وراء مدافعهم وجبنوا عن اللقاء وجهاً لوجه، حتى أن الأرض لم تسعهم، فركبوا طائراتهم تحلق بهم في السماء، وأبحروا ببوارجهم في عرض البحار .. وكما تقول أنشودة صوت العرب في الستينيات: "... فنحن على الأرض الرجال الرجال" .. أو كما قال عنتره ذات يوم :

إذا الأبطال فرت خوف بأسى ترى الأقطار باعاً أو ذراعاً

وتكررت المعارك، ومنذ ما يزيد عن خمسين عامًا .. والصراعات تتفجر بيننا وبين أعدائنا، ويشحذ كل منا سلاحه، كما قال عمرو بن معدى كرب فارس اليمى: كل امرئ يجرى إلى يوم الهياج بما استعدّا

نحن نملك الحجر ولم نستطع أن نطور منه شيئاً وهم يستبدلون أسلحتهم من البندقية ← المدفع ← فالمجنزرة والدبابة وراجمة الصواريخ ← فالطائرة فالصاروخ، ثم الصاروخ المضاد للصاروخ ثم الذرة ... والفرق بيننا أنهم فعل معرب يلحقهم التغيير وتتغير أحوالهم من حين لآخر ونحن اسم مبني على السكون لا يلحقه التغيير ولا التبديل .. إنه النظام المبني للمجهول !!...

من بين هذه الأنظمة والتي لها علاقة مباشرة بوجودنا كأقلية: هي لجنة المتابعة العربية .. أو اللجنة القطرية للسلطات المحلية .. أو الحركات والأحزاب الفاعلة على الساحة .. هذه سوف تكون موضوع كتابنا بعد مقدمة نوضح فيها المنطق الذى سنسعمله كآلية نستطيع بمقتضاها معالجة أو على الأقل تشخيص بعض الإشكالات التى تعيق حركتنا الاجتماعية والسياسية.

مُقَدِّمَةٌ

مع انطلاقة انتفاضة الأقصى، وتجاوز بعض المسلمات والبديهيات من بعض الشخصيات السياسية الانتهازية، وخطورة الوضع وتعقيداته، وإشكاليات المرحلة التي تمر بها الأقلية الفلسطينية التي تعيش في الدولة اليهودية منذ عام 1948، رأيت من واجبي إعادة التأكيد على بعض الثوابت الوطنية التي تجاوزها بعض المزايد، فرأيت من الواجب كذلك، أن أبين الثابت من المتحول في حياتنا. وقد أطلقت على سلسلة المقالات التي نشرت في "الميثاق" صحيفة الحركة الإسلامية في الدولة اليهودية، تحت عنوان: "المبني والمعرب في دنيا السياسة" وجعلت الأقلية العربية نموذجًا.

ثم عالجت في كثير من المقالات التي نشرت في هذه السلسلة الخطاب القومي واسقاطاته ومعوقاته .. وعالجت في المقابل الخطاب الإسلامي وإرهاباته الداخلية وحاجته إلى منطق متحرك يتجاوز الطرح الإسلامي والعربي الممارس حتى اليوم، وفي رأيي فإن جوهر الخطابين متقارب ولا يختلفان إلا في النقوش الخارجية. وقد تناولت الخطابين مرة في مستوى الماكرو القومي والإسلامي العام، وأخرى ارتدادًا على الذات الشخصية أو المحلية أو في مستوى الميكرو للقضية العربية والإسلامية المحلية.

لقد كنت قد نشرت العديد من المقالات في الميثاق عن الفلسفة القومية والدولة القومية ونشأتها في أوروبا، وهو ما أشغلني على مدى سنتين من الدراسة والكتابة، حيث يتم شرح الفلسفة التي تقف من وراء مبدأ القومية ومن ثم الدولة القومية كما ظهرت في أوروبا، وأعرض على ذلك الفكر القومي العربي منذ نشأته كنسخة طبق الأصل عن ذلك الفكر، من غير أن يأخذ في حسابه خصوصيات القومية العربية وقيمها وحضارتها والمناخ والبيئة التي نشأت بها. هذا العمل تحت اسم: "المشروع القومي العربي". ومن وجهة نظر موضوعية فهناك مشروعان قوميان متميزان:

(1) المشروع القومي المسيحي والذي بدأ في القرن التاسع عشر .

(2) والمشروع القومي الناصري.

ومن قبل ذلك كنت قد كتبت عن: "المشروع الشيوعي" ونشر العديد منه في مجلة "الصراط" - الحركة الإسلامية - أم الفحم. والمشروع الثالث هو المشروع الإسلامي، كيف النهوض به، عن المعوقات الذاتية والموضوعية. وأسأل الله سبحانه، أن يتيح لي إمكانية إخراج هذه المشاريع الثلاثة والتي يكمل بعضها بعضًا بصورة جدلية سلبيًا وإيجابيًا.

إن الفرضية التي تقلقني وتأخذ بمجامع قلبي، وأخشى أن لا أستطيع أن أثبتها، نظرًا لتعقيدات القضية وإشكالياتها والمتغيرات المتلاحقة التي تدفع بهذه الفرضية وقضيتها باتجاهات متعاكسة أحيانًا ومتقاربة أحيانًا أخرى، والسؤال الذي يلح في طرح نفسه كل مرة ويلح كذلك في طلب الجواب: لقد بدأ المشروع القومي فكرًا ومحاولة منذ القرن التاسع عشر لبناء الدولة العربية القومية، وحتى اليوم، لم يستطع العرب إنجاز هذا المشروع؟ فلماذا لم تقم حتى اليوم الدولة القومية القوية؟ ولقد بدأت موجة الإصلاح الديني منذ عهد الأفغاني والإمام محمد عبده، وشكيب أرسلان وصاحب المنار وغيرهم منذ القرن التاسع عشر أيضًا! لماذا لم تقم الدولة الإسلامية القوية كذلك؟

الفرضية التي أحاول إثبات صحتها تقول: إن الغرب بما فيه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا تعمل جاهدة ومنذ القرن الثامن عشر، إن لم يكن قبل ذلك، لتفريغ منطقة الشرق الأوسط، والتي هي في الأساس، المنطقة العربية الإسلامية، من عناصر القوة وأسبابها والإبقاء عليها ضعيفة مفككة، سواء كان ذلك على الصعيد القومي، في محاولاتهم منع قيام دولة الوحدة العربية القومية القوية وكذلك على الصعيد الإسلامي. فهي تمنع بكل حزم قيام دولة إسلامية قوية، بتعبير آخر: إفراغ المنطقة من أسباب القوة وعناصرها حتى تبقى في منطقة نفوذ الغرب.

في هذه الدراسة التي تشتمل على جزء تام، كإطار نظري في تبسيط الأمور في بعض المواضيع التي لها علاقة في الموضوع، كموضوع "الدولة" والمجتمع، والعلوم السياسية واساليبها ومناهجها، بشكل شامل وعام نتناول فيه السياسة اصطلاحًا، ثم موضوعًا كما عرّفه اليونانيون والعرب المسلمون وكما هو إنتاج أوروبي غربي ومدارسه المختلفة، ثم كلمة الإسلام في هذا الموضوع، بصورة تكمل وتتم موضوع هذا البحث ..

والجزء الأخير من الإطار النظري يتناول بعض الأبحاث الإثنية وطرق علاجها. والوقوف على بعض ما يكتبه المفكرون اليهود في قضية الأقلية العربية

هؤلاء الذين لهم صلة قوية بمتخذي القرار في إسرائيل ، والوقوف على كيفية معالجة العقل اليهودي للمشكلة العرقية في إسرائيل. ومن أفضل ما كتب وبشكل موضوعي عن الأقلية العربية كتاب: إيان لوستيك الكاتب اليهودي الأمريكي في تحليله للسياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية، والتي بين فيها سياسة السيطرة التي تنتهجها حكومات إسرائيل بما يخص الأقلية العربية. تلك السياسة المبنية على مبادئ :

(1) التجزئة: وهي عملية الفصل والعزل للأقلية العربية عن الأكثرية اليهودية. بحيث لا يتم دمج العرب مع اليهود بشكل مباشر في مؤسسات حكومية رسمية أو يهودية مدنية. بل للعرب دوائرهم الخاصة بهم المرتبطة بالدوائر الحكومية الرسمية. وكذلك تطول عملية التجزئة على الصعيد الداخلي العربي على أساس طائفي، بدوي، حضري، رجالي نسائي ...

(2) سياسة الاعتماد، وهو جعل العرب يعتمدون بالكامل على الجانب اليهودي إداريًا واقتصاديًا وفي كل المجالات الأخرى . وهي ذات السياسة التي ينتهجها الغرب على مستوى الماكرو العربي بجعله يعتمد في أكثر احتياجاته على الغرب الاستعماري، تعتمد السلطات الإسرائيلية على مستوى الميكرو في علاجها للأقلية العربية.

(3) التعيين وهو عملية اختيار النخبة التي تشكل الطبقة المتنفة في المجتمع العربي بحيث يختارون من الأوساط التي تخدم السلطة الإسرائيلية. بتعبير آخر يقبلون بتنفيذ السياسة الإسرائيلية الغير مقبولة على غالبية السكان العرب، ويقابلها على مستوى الماكرو العربي، تلك النخب "المتنفة" التي تحاول جاهدة تبيئة الثقافة الغربية في بلاد العرب أو بتعبير آخر وضع العرب في القالب الأوروبي الجاهز. وهذه السياسة لا تختلف كثيرًا عن سياسة المستعمر في المستعمرات الخاضعة له.

ثم نتعرض للكتابات الأخيرة لمفكرين كبار على المستوى الأكاديمي ، وطرق معالجتهم لقضية الديموغرافية في الدولة الإسرائيلية والتي تعتبر الأقلية الفلسطينية مصدر قلق وهاجس امني على المستوى العام وفي المنظور المتوسط والبعيد. هذا القلق الذي يضع التحدي أمام صانعي القرار في إسرائيل على أعلى مستوياته دراسة وتحليلًا وعلاجًا ووقاية لسلامة الدولة اليهودية الصهيونية..

بعض الأبحاث ترى أن إسرائيل لا يمكنها أن تقيم ديمقراطية ليبرالية كالديمقراطيات الغربية من أمثال برفسور سامي سموحة والذي يقترح إقامة

"ديمقراطية إثنية" وهو يجعل من الحالة الإسرائيلية الراهنة موديلاً يتبناه، بينما تفتقر دراساته إلى أصالة البحث وإخراج دراسات جادة تتحلى بروح النقد للسياسة الإسرائيلية من أجل إيجاد صيغة مقبولة، بدل تكريس النموذج الإسرائيلي الذي لا يصمد أمام النقد على الأساس الشخصي الفردي أو المجتمعي، بالمقياس الديمقراطي الغربي. وسنرى أن هناك من يرى في إسرائيل دولة يهودية ديمقراطية ليبرالية. بينما يذهب برفسور يحاز قيل درور (وهو من أبرز الأكاديميين في العلوم السياسية في إسرائيل وهو خبير في السياسة الأمنية القومية وقد شغل وظائف استشارية كبيرة للحكومات الإسرائيلية) فهو مع صلتة القوية بمتخذي القرار في إسرائيل، فإن الموديل الذي يقترحه هو أخطر هذه النماذج على الوجود العربي في داخل الدولة اليهودية وخارجها موديل الدولة اليهودية الصهيونية.

ويظهر من كل الدراسات للمشكلة الإثنية التي تقوم بها كل مؤسسات الدراسات الاستراتيجية والأكاديمية الإسرائيلية على تنوعها، أنها تكاد تجمع، بل هي تجمع بكل وضوح، سواء كان ذلك من وجهة نظر يسارية أم يمينية، أن الأقلية الفلسطينية التي تعيش في الدولة اليهودية، تحولت إلى هاجس قومي، تجند من أجله العقلية اليهودية خيرة مفكريها واستراتيجيها، لكي تجد لها حلاً يبقى على الصبغة اليهودية الصهيونية للدولة الإسرائيلية وينبغي لهذا الحل أن يأخذ في حساباته:

(1) يبقى على الديكور الديمقراطي للدولة في أعين الغالبية من الدول الغربية. حتى لا تتخطى معايير محددة يمكن أن تثير الرأي العام العالمي ضدها، واطهارها بالحركة العنصرية، لا سيما وهي الضحية الأولى في نظر الغرب للنازية والفاشية.

(2) أن لا يقف هذا الحل دون سيولتها وانسيابها في المنطقة العربية والإسلامية باعتبارها سوقاً استهلاكية ضخمة أمام الإنتاج العلمي اليهودي وإلى حد ما الإنتاج الصناعي والرأسمالي اليهودي.

ولما كان المشروع الصهيوني لم يكتمل بعد في نظر العديد من المفكرين الاستراتيجيين إلى جانب العديد من متخذي القرار الإسرائيليين فإن فلسطين، كل فلسطين ينبغي أن تبقى هي نواة الدولة اليهودية الصهيونية، مع العمل على تحقيق المشروع الصهيوني بتمامه. وعلى النواة أن تكون قوية وصلبة ومتماسكة، ووجود الأقلية العربية في داخل هذه الدولة تعرقل ذلك، وتبقى الدولة اليهودية — طبعاً من وجهة نظر تلك الأبحاث — كمن تحمل في أحشائها مرضاً عضالاً يمكن أن يهدد أمنها ولهذا لا يتخرجون من أن يطلقوا على هذه الأقلية "المشكلة العربية" يستعملون

ذلك في كل أدبياتهم السياسية والثقافية. لقد كانت هذه الأقلية في السابق مشكلة أمنية ينبغي السيطرة عليها وضبطها بقوانين طوارئ استثنائية نظراً لحالة الحرب بين العرب وإسرائيل. ولما زال هذا العامل بعد عمليات السلام مع مصر والأردن ومنظمة التحرير وتطبيع علاقتهم مع الغالبية العظمى للدول العربية والإسلامية، أصبحت صياغة المشكلة على أساس من الهاجس الأمني صياغة غير واقعية. لكن انتقل خطرها من كونها أمنية من السهل ضبطها بقوانين استثنائية وأحكام عرفية، ولكن كونها مشكلة ديمغرافية فالخطر أصبح أكثر تعقيداً والعلاج وأساليب تناول المشكلة أصبح أكثر صعوبة.

ولهذا نجد أن السياسة الإسرائيلية، في انتفاضة الأقصى في أسبوعها الأول حيث كانت المدن والقرى العربية في داخل الدولة اليهودية مسرحاً لأحداث دامية استعملت السلطات الإسرائيلية العنف وكأنها تتعامل مع أعداء وليسوا "مواطنين" فسقط ثلاثة عشر شهيداً وكثير من الجرحى.. ولكن ما يلفت انتباه الباحث والدارس أن السياسة الإسرائيلية حاولت ، وما زالت ، توظيف ذلك في المخطط العام، وكان الأقلية الفلسطينية داخل الدولة اليهودية لها تطلعات انفصالية عن الدولة، ولهذا زادت القضية العربية تعقيداً من كونها مشكلة أمن ديموغرافي إلى كونها بالإضافة لذلك مشكلة أمنية آنية. وبعث الهاجس الأمني من جديد ومحاولة إحياء أو بعث سياسة السيطرة من جديد. هذه السياسة التي أصبحت في العشرين سنة الأخيرة تبدل من أساليبها اللإنسانية في معاملتها للعرب، أو بتدقيق أكبر تخزين مشكلة الأقلية العربية إلى ما بعد الانتهاء من قضية الضفة وقطاع غزة والجولان وغيرها ثم طرحها من جديد ومن الممكن أن سياسة السيطرة التي ميزت السياسة الإسرائيلية في الثلاثين سنة الأولى من قيامها، لم تلغ بالكامل بل هي أقرب إلى صيغة: "نسخ لفظاً وبقي حكماً".

والعقلية اليهودية التي عاشت أقليات في العالم ما يزيد عن ألفي عام وما زالت كذلك فهي غنية جداً بهذه التجربة، وهي تعيشها ولم تستطع أن تتخلص منها حتى بعد أن أصبح لديها مجتمع ودولة. فقد ظلت عقلية الأقلية ، والحافز الأمني، تتحكم فيها على الصعيد المحلي الداخلي للأقلية الفلسطينية. حيث يتم تفتيتها إلى طوائف على أساس ديني، وإلى فئات على مستوى قومي ومدني. وهذا الوضع تمارسه السياسة الإسرائيلية مع الأقليات في طول العالم العربي والإسلامي وعرضه، وهي تخترق هذا النسيج منذ عدة قرون بأشكال مختلفة.

وقد رأيت أن أشير من خلال دراستي هذه إلى معوقات النهضة العربية على الصعيد القومي وكذلك على الصعيد الإسلامي، وما يهمني هو كشف المعوقات الذاتية الداخلية في بنية العقلية الشخصية للإنسان العربي والإسلامي. وبيان أن هذه الذهنية لا تستطيع أن تتعامل مع أولويات العمل السياسي فضلاً عن أن تصوغه وتشكله وتبنيه من جديد. بل لا تفرق بين الثابت والمتحول في قضاياها. وكيف يمكن أن يتحول الثابت إلى متحول في ظروف معينة فقد يتحول الهدف إلى وسيلة بعد تحقيقه، كما تصبح النتائج مقدمات لنتائج أخرى. ولهذا سميت البحث "المبني والمعرب في دنيا السياسة".

والبحث في أساسه جاء على خلفية طلب من قيادة الحركة الإسلامية بشقيها بما فيهم الشيخ رائد صلاح (الذي استقال مؤخراً من رئاسة بلدية أم الفحم) أن أضع تصوراً، من وجهة نظر الحركة الإسلامية، لإعادة بناء لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية وصياغتها من جديد. حيث قدّم كل طرف من التيارات القومية والوطنية تصورات لهذا الغرض. وبعد انطلاقة انتفاضة الأقصى، رأيت من المناسب بل من الواجب، بيان خطورة المزايدة من قبل شخصيات طفيلية معروفة، حتى لا يتم استغلال قيادتنا وجماهيرنا والوقوع في براثن التخطيط المبيت لها. بل يتحتم على قيادة الجماهير العربية وضع تخطيط استراتيجي شامل يضع لنا سقفا لمطالبنا حتى وإن كان البعض منا، يرى نفسه يعيش في الطابق الأرضي لبناء متعدد الطوابق.

القسم الأول

الإطار النظري

الفصل الأول

النظريات السياسية في نطاق حركة التاريخ السياسي

1- الاصطلاح السياسي :

يعرف القاموس الأمريكي علم السياسة⁽¹⁾: "بأنه العلم الذي يبحث في أصول إدارة الحكم" وأما قاموس Oxford فيعرف السياسة قريباً من التعريف السابق "علم وفن إدارة الحكومة والقضايا السياسية ومشاكل الحياة عامة".⁽²⁾

وأما قاموس المنجد في اللغة والأعلام فيعرف مادة "ساس" بأنها: ساس الدواب: قام عليها وراضها - ساس القوم: دبرهم وتولى أمرهم، ساس الأمر: قام به ، ويقال: "فلان مجرب قد ساس وسيس عليه: "أي أدب وأدب. والسياسة: استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل والسياسة هي فن الحكم وإدارة أعمال الدولة الداخلية والخارجية .. السياسة المدنية: تدبير المعاش على العموم على سنن العدل والاستقامة".⁽³⁾

أما قاموس ليتربيه الفرنسي 1870 فقد عرّف السياسة بأنها "علم حكم الدول".⁽⁴⁾ وعرفه دوفيرجيه وكثيرون: "علم السلطة المنظمة في الجماعات الإنسانية كافة"⁽⁵⁾ وأما معجم ويبر 1962 فقد عرفه: "فن حكم المجتمعات الإنسانية"⁽⁶⁾ وقد عرّف القاموس الأمريكي حسب ما جاء في كتاب القابنجي: "علم السياسة هو أحد العلوم الاجتماعية الذي يبحث في النظرية والتعليق السياسي، وفي نظم الحكم والإدارة، وهو علم أكاديمي يشمل النظرية السياسية ونظم الحكومة والقانون والاتجاهات السياسية وخططها والإدارة العامة والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية".⁽⁷⁾ وأما قاموس إبراهيم بن شوشان العبري فيعرف الدولة بأنها الأرض التي سكانها يحكمون بنظام حكم مركزي دستوري مستقل. وهكذا فإن السياسة في تعريفه هي "أسلوب إدارة الدولة، وكذلك أسلوب إدارة قضايا معينة ويأتي معناها عمل سلطات الدولة في مجال التنظيم والعلاقات مع الدول الأخرى وكذلك أسلوب إدارة جسم أو هيئة جماهيرية وتوجيه نشاطها".⁽⁸⁾

وأما Joseph Dunner في كتابه⁽⁹⁾ Hand book of world history فيقول بأن المصطلح Politics جاء من الأصل اليوناني Polis والذي ترجم إلى مصطلح "دولة المدينة" City State وقد تطور مفهوم الـ Polis حتى أصبح يعني المجتمع المنظم جماعة من الناس يعيشون ضمن نظام معين مع تقسيم الوظائف في هذا المجتمع المنظم مثل العمال، توفير البضائع، والقيام على الخدمات الدينية وأنواع الفنون والرياضة".

وأما Max weber فقد عرف مصطلح السياسة بأنه "رغبة الإنسان في الحصول على حصته من القوة" (Man's aspiration for a share in power) أما ماكيافيلي وماركس فقد فهموا السياسة على أنها "النضال من أجل الحصول على القوة، والحصول كذلك على النفوذ والتأثير".⁽¹⁰⁾

يرى البروفيسور هيرسون أن السياسة هي "فن الكفاح من أجل امتلاك قيادة السلطة والنفوذ في المجتمع، إنها سلوك معين يستخدم من أجل تأكيد هذه السيطرة أو الهيمنة"⁽¹¹⁾. ويرى أيضاً: "أن شبكة القيم والأفكار، والعقائد، هي قوام الثقافة السياسية، إنما تعمل على أن تطبع في تصميم كل جيل من الأجيال المتعاقبة، إحساساً قوياً بشرعية الحكومات السياسية السابقة، وبشرعية قراراتها أيضاً"⁽¹²⁾.

علم السياسة عند اليونان :

على الرغم من تشكيل أنظمة سياسية، وقيام حكومات وإمبراطوريات كبيرة في بلدان الشرق الأوسط وفي الصين وبلاد فارس وخاصة في مصر وبلاد ما بين النهرين أو بلاد الهلال الخصيب، كانت هذه الدول تبسط نفوذها على مساحات جغرافية شاسعة وتتحكم بشعوب كثيرة. وقد بدأت مبكراً وقبل أن تقوم مثيلاتها في بلاد اليونان بوقت طويل، إلا أن النظرية السياسية تطورت في بلاد اليونان، وأخذت صبغة العلم الذي يدرس، وكالعادة فإن العقلية اليونانية التي استطاعت أن تدرس الرياضيات والهندسة في مصر وغيرها من المعارف التي كانت منتشرة في بلاد الشرق كالحضارة البابلية والآشورية والكلدانية، واستطاعت صياغتها على شكل نظريات بينما أبطأ هذا الأمر في بلاد الشرق، كان الشرق يعيشها واليونان يكتبونها، وكما يقولون: "من يعيش السعادة ليس بحاجة إلى أن يكتبها". وهكذا فعل اليونان بالنسبة لموضوع نظام الحكم فقد صاغوا نظريات سياسية وصنفوها من حكومة الملك والأرستقراطية والأولجارية والديمقراطية وحكومة الطاغية المستبد.

وعند اليونان، فإن الشرط الذي ينبغي أن يسبق كل تفكير سياسي هو إدراك هذا التناقض بين حرية الفرد ومصالحه وبين الدولة. والسياسة هي العمل على التوفيق بين هذين المركبين. تلك المشاكل التي تتناول أساس سلطان الدولة ومصدر قوانينها، وهو مفهوم يعتبر جوهرًا أساسيًا في فكرة دولة المدينة المستقلة اليونانية Polis أو بترجمتها الإنجليزية CityState وبتشكيل هذه الدويلات Polis بدأ يتشكل الفكر السياسي.⁽¹³⁾

وقد ارتبطت النظرية السياسية اليونانية ارتباطًا وثيقًا بالمنظومة الأخلاقية أو ما عرف مبكرًا باسم "علم الأخلاق". وهكذا فإن الدولة في عرف الفكر الفلسفي اليوناني، ما هي إلا هيئة أخلاقية تسعى لتحقيق الفضيلة والقيم والمثل العليا في المجتمع وأن تقوم العلاقة بين الفرد والدولة بناء على هذه القيم، وبهذا تصبح الدولة آلة من أجل تحقيق الأغراض السياسية التي تقوم على المبادئ الأخلاقية.⁽¹⁴⁾

وأفلاطون هو المفكر اليوناني الوحيد الذي لم يذهب إلى ما ذهب إليه الفكر السياسي اليوناني، حول سيادة القانون، ومع أنه سار وراء هذه الفكرة في كتابيه: "كريتون" و"القوانين" إلا أنه رفض فكرة سيادة القانون بالذات في كتابيه "الجمهورية" و"السياسي Politicus" وقد كان رفضه هذا نتيجة تحمسه لمنهج أخلاقي مثالي للمجتمع يسمو عن أية مجموعة جامدة من القوانين. ولم يكن بحال من الأحوال نتيجة اعتقاد بأن هناك هيئة تشريعية لها سيادة أعلى من القوانين التي يسنها. وكذلك لم يكن لهذا الرفض صلة بانحراف لدى أفلاطون عن المثل العليا التعليمية للدولة. فقد كان يرى أن على الحكام واجب تعليم المواطنين وفق الأساس الأخلاقي للمجتمع. كان، في نظر أفلاطون، على هؤلاء أن يتلقوا من العلم ما يمكنهم من فهم هذا الأساس الأخلاقي، والواقع أن أفلاطون تناول مشكلة التعليم من وجهة نظر الحاكم أكثر من تناوله من وجهة نظر المواطن.⁽¹⁵⁾ فعلم السياسة أو فن السياسة، هو العلم الذي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان الاجتماعي عن طريق التعليم الجماعي إلى مستوى الاشتراك في المواضيع الروحية للحياة الاجتماعية، عن طريق التعليم الجماعي إلى مستوى الاشتراك في المواضيع الروحية للحياة الاجتماعية، تلك المواضيع التي يعبر عنها قانون ذو سيادة.⁽¹⁶⁾

ومن أجل موازنة المعادلة الثقافية عند المسلمين الذين اهتموا بترجمة كتب فارسية في موضوع السياسة مثل: "عهد أردشير" فقد قام بعض المسلمين بترجمة بعض الكتب التي نسبت لليونانيين مثل كتاب: "السياسة في تدير الرئاسة" هذا

الكتاب المنحول لأفلاطون، وقد كان موضوع هذا الكتاب بعيداً كل البعد عن المفاهيم السياسية لأفلاطون وأرسطو، تلك الكتب التي ترجمت فيما بعد، واهتم بها بشكل بارز الفيلسوف أبو نصر الفارابي، واهتم بكتابه "المدينة الفاضلة" أسوة بجمهورية أفلاطون و"بمدينة الدولة" اليونانية". ومع أن الفارابي انتحى منحى آخر حين ربط صلاح السياسة بصلاح المعتقدات الدينية الفلسفية⁽¹⁷⁾، في حين جعل أفلاطون قضية تحقيق العدالة هي هدف السياسة، وتناولها من عدة زوايا سواء كان ملكاً رئيساً أو مرؤوساً، فقيراً أو غنياً، وقد رأى أفلاطون أن قضية العدالة التي تتحقق عن طريق "المدينة الفاضلة". ومن هنا انطلق أفلاطون من البحث عن إمكانية تشييد نظام للحكم تتحقق فيه العدالة، مركزاً على جانب الإعداد عن طريق التربية والتعليم، مستعرضاً نظم الحكم التي عرفتھا المدن اليونانية، محللاً سياستها تحليلًا نقدياً مقارناً.⁽¹⁸⁾

ويمكن تلخيص علم السياسة عند اليونان: هو العلم الذي يبحث في حياة "المدينة" Polis وكان يعني النظام الاجتماعي والحياة العامة لـ "دولة المدينة" في اليونان، حيث لم يفرق بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي، وقد كان عالم "دولة المدينة" مرادفاً لعالم الإنسانية، والذي اشتمل على الأمور التي تعني الفرد وعلى التنظيمات الاجتماعية الأخرى. وهكذا يمكن القول إنه كان تنظيمًا سياسيًا ودينيًا، وقد كان علم السياسة بالنسبة لأرسطو يشبه الفلسفة السياسية الذي كان يقسم إلى جزء نظري، وهو ما يسمى اليوم علوم الطبيعة وما بعد الطبيعة، والجزء الآخر هو العملي السياسي الذي يشتمل على النظرية الاقتصادية والأخلاقية، وعلم الأخلاق بمفهومه الضيق كما هو معروف اليوم، ولهذا ليست هناك حياة سعيدة خارج "مدينة الدولة" ومع مرور الزمن تشعب علم السياسة إلى علم السياسة وعلم الاجتماع بكل أنواعهما وبقي حتى القرن التاسع عشر يعرف علم السياسة كما يعرف اليوم علم الاجتماع. وقد أصبح قسم Politik يشير إلى الشؤون الداخلية للدولة، كعلم السياسة اليوم، وتدرجياً مع استقلال العلوم الاجتماعية، تم تفريغ مضمون هذا العلم شيئاً فشيئاً، حتى لم يبق غير النظرية القضائية القانونية للدولة.⁽¹⁹⁾

علم السياسة عند العرب والمسلمين قديماً وحديثاً :

لقد عرف التراث العربي الإسلامي ثلاثة أصناف من الفكر السياسي:

- (1) الخلافة أو الإمامة. (2) الآداب السلطانية ونصائح الملوك. (3) وصنف أقرب

للفلسفة منه إلى السياسة.

أما الصنف الأول فقد نشأ من خلال النقاش حول أزمة الخلافة وهو موضوع قد تفاقم بعد مقتل عثمان، واستمر قرونًا طويلة كموضوع من موضوعات علم الكلام .. وأما الصنف الثاني وهو ما نقل في الكثير منه عن التراث الفارسي، خاصة بعد انتصار الثورة العباسية والتأثير الكبير الذي غدا للعنصر الفارسي على مجريات الأمور في أمر الخلافة واتخاذ القرار. وأما الثالث فهو فصول من التراث الفلسفي اليوناني.⁽²⁰⁾

وكان أردشير (أهم ملوك فارس) قد كتب عهدًا لمن بعده يوصي: "اعلموا أن الدين والملك توأمان، لا قوام لأحدهما إلا بصاحبه، فالدين أسّ الملك وعماده، ثم صار الملك حارسًا للدين، فلا بد للملك من أسّ ولا بد للدين من حارسه، لأن ما لا حارس له ضاع، وما لا أسّ له فمهدوم" وبهذا أخذت الدولة العباسية.⁽²¹⁾

تعريف ابن رشد لعلم السياسة :

يرى ابن رشد أن "السياسة" جزء من العلم المدني، وهي جزؤه الثاني، وأما جزؤه الأول فهو الأخلاق، وإذا شئنا، قلنا إن علم "الأخلاق" هو الذي يؤسس علم السياسة، فما الذي يؤسس علم الأخلاق نفسه؟ يرى ابن رشد أنه علم "النفس" ذلك لأن موضوع علم الأخلاق هو الملكات والأفعال الإرادية والعادات جملة، وهذه من مباحث علم النفس. وعلم النفس فرع من "العلم الطبيعي" لأن النفس ما هي إلا "كمال أول لجسم طبيعي آلي ذي حياة بالقوة"، فالنفس في أكثر أحوالها لا تنفعل ولا تفعل إلا من خلال الجسم. وهكذا فإن الفرح والحزن والشجاعة والغضب، وغيرها من الأحوال النفسية مرتبطة بالجسم ارتباطًا عضويًا. وهي "لا تنفصل عن المادة الطبيعية للحيوان" كما يقول أرسطو.⁽²²⁾ أما ما هو مفارق للمادة من الأمور المتصلة بالنفس فتدرسه الفلسفة الأولى، أي ما بعد الطبيعة. وهكذا يرى ابن رشد أن العلم الطبيعي يؤسس علم النفس، وعلم النفس يؤسس علم الأخلاق، وإذا كان هذا من الوضوح بشيء فكيف يؤسس علم الأخلاق علم السياسة؟⁽²³⁾ وإذا كان المقصود بـ "السياسة" في رأي كل من أفلاطون وأرسطو هنا هو "تدبير أمور المدينة" فإن المقصود هنا هم أهل هذه المدينة، والسعي إلى تحصيل كمالاتها في عيشها المشترك. وإذن، فإن كان "علم الأخلاق" هو علم تدبير نفس الفرد، فإن السياسة هي تدبير نفوس الجماعة، أما في ما يخص الأساس الابستمولوجي (المعرفي) الذي

يبرر تطبيق ما يخص النفس على المدينة فهو "المبدأ العلمي" الذي يعبر عنه ابن رشد بقوله: "إن الأشياء التي تختلف بالكم، وهي من نوع واحد، لا يكون الواحد منها مناقضًا للآخر" ويضيف: "إذن فبالضرورة ما يوجب وجود العدل في نفس الفرد سيكون هو بعينه ما يوجب في المدينة الواحدة".⁽²⁴⁾

بعبارة أخرى: المدينة بما أنها جمع من الناس، وبما أن ما يصدق على الفرد يصدق على المجموع لأنهما (الفرد والمجموع) من نوع واحد، هو الإنسان، فإذا ثبت أن العقل هو الذي ينبغي أن يحكم على صعيد الفرد ليحقق التوازن بين قواه النفسية أي بين ميوله ونوازعه، كان ذلك برهانًا على أن العقل (الفيلسوف) هو الذي ينبغي أن يرأس المدينة (وقول أرسطو، الذي يقول به أيضًا ابن رشد، بأن التفاوت بالكم لا ينتج عنه تناقض، لأن التناقض يكون بالكيف — هذا الذي كان يعتبر كقاعدة علمية، أثبت العلم الحديث وتجاربه فساد ذلك حيث أثبت العلم أن الكم في لحظة من اللحظات يتحول إلى كيف.⁽²⁵⁾ وقد ذهب ابن رشد خلف أستاذه أرسطو في علم السياسة بأنه ينبغي أن يُقرأ على ضوء علم النفس البشري.

ويحاول ابن رشد تبينة المفاهيم السياسية اليونانية في الوسط العربي الإسلامي عن طريق إمكانية أن يحكم خليفة النبي في مقابل "الفيلسوف" ويجتهد الخليفة عن طريق الفقه تحوله وتغيره .. وإذا كان أفلاطون قد تناول موضوع الأخلاق في عدد من محاوراته مثل: "غورغياس" و"فيدون" و"خصص" "الجمهورية" و"القوانين" للسياسة التي لم تكن لتتفصل عن الأخلاق. وكذلك فعل أرسطو فكتب كتابه المشهور "كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس" بينما كتابه الآخر في "السياسة" وهما يشكلان معًا ما أطلق عليه "العلم المدني". وبينما كان يرى أفلاطون أن الكماليات الإنسانية هي في الجملة أربعة أنواع: فضائل نظرية (عقلية) وفضائل علمية (فكرية)، وفضائل خلقية وصنائع عملية، وأن هذه الكماليات جميعًا إنما هي من أجل النظرية وهي مقدمة لها. على نحو ما تتقدم المقدمات النتائج، وكان يرى أن اكتساب المعرفة يقود إلى الفضيلة فقد أكد أرسطو أن العلوم والمعارف بدورها لا تساعد إلا من كان بطبعه فاضلاً.⁽²⁶⁾ ولما كان الإنسان الواحد لا يستطيع أن يحصل فضيلة واحدة من هذه الفضائل بالاعتماد على نفسه فقط، من غير مساعدة الآخرين لهذا قيل عن الإنسان: "إنه مدني بطبعه".⁽²⁷⁾ والإنسان يحتاج إلى معونة الآخرين ليس فقط في الأمور الكمالية، بل في الضرورية أيضًا كالحصول على الطعام والرداء والمسكن.

وإذا كانت النفس تتكون من ثلاث قوى هي: الناطقة (العاقلة) وبها يكون الفكر والتميز، والغضبية (السبعية) وبها يكون الغضب والشجاعة وما في معناها، والقوة الشهوانية (البهيمية) وبها يكون طلب الغذاء واللذات والشهوات من مأكّل ومشرب وملبس ومسكن.⁽²⁸⁾

ونسبة مجموعة الفضائل في أجزاء المدينة كنسبة القوى النفسانية في أجزاء النفس فتكون المدينة حكيمة في جزئها النظري الذي يسود جميع أجزائها على النحو الذي يكون فيه الإنسان حكيماً بجزئه الناطق (العقل) الذي يسود بواسطته على قواه الأخرى، المرتبطة بالعقل، وهما الجزء الغضبي والجزء الشهواني، وهما أصل الفضائل الخلقية. ويحصل ذلك بأن يتحرك الإنسان إلى الأشياء التي ينبغي أن يتحرك إليها، بالمقدار الذي يقدره العقل وفي الوقت الذي يعينه. فالإنسان يسمى شجاعاً بالجزء الغضبي من النفس في المكان والزمان وبالمقدار الذي توجبه الحكمة، أي إذا استعمله بالمقدار الذي يمليه العقل. وإلا انقلب إلى جبان أو متهور. وكذلك الشأن في فضيلة العفة وسائر الفضائل. وبالجملّة يكون الإنسان فاضلاً بجميع الفضائل العقلية والخلقية، وتكون الرئاسة فيه كرياسة هذه الفضائل بعضها على بعض".⁽²⁹⁾

هذا هو العدل الذي أكد عليه أفلاطون في الكتاب الأول من مصنفه هذا وشرحه في الكتاب الرابع، وهو يعرف العدل بأنه ليس أكثر من أن يعمل كل واحد في المدينة العمل الذي هو مهياً له بطبعه وأن يقوم به بأكمل وجه يستطيع. وهذا يكون في أجزاء المدينة مرتباً حسب ما تقرر في العلم النظري ويسنّه أهل هذا العلم. وعليه فتكون الرئاسة لأهل العلوم النظرية. وكذلك الشأن في النفس: فالعدل هو أن يفعل كل جزء منها ما عليه أن يفعله، بالقدر الذي يجب وفي الوقت الذي يجب وهذا إنما يحصل بالضرورة في أجزاء النفس إذا قادها سلطان العقل. وهكذا فإن الحال في المدينة كالحال في النفس".⁽³⁰⁾

الفارابي ومشروع "المدينة الفاضلة"

لقد رأى الفارابي أن كل العلوم ينبغي بل هي في الأصل مسخرة لعلم السياسة وقد تأثر كثيراً بالمفهوم السياسي لكل من أفلاطون وأرسطو، فهو كأرسطو قد ربط السياسة بالأخلاق عندما ذهب في كتابه: "الأخلاق لنيكوماخوس" إلى أن الفرد والدولة يبغيان الخير، وكلما كان الخير أعمّ كان أفضل، ولهذا فإن الخير للدولة

خير وأشمل من الخير للفرد. ونستنتج من هذا أن موضوع السياسة في فلسفة أرسطو ما هو إلا الجانب الاجتماعي للأخلاق⁽³¹⁾.

ولا ادل على تغلغل المبدأ الأخلاقي في العامل السياسي، وقيام السياسة على الأخلاق، بل إن السياسة ما هي إلا أداة لتحقيق القيم والأخلاق الفاضلة في المجتمع، وهذه هي رسالة "المدينة الفاضلة" ولهذا فقد شبه الفارابي نظام المدينة الفاضلة وطبقاتها وفئاتها بأعضاء الجسد، ورئيسها ينبغي أن يكون أكثرها معرفة وأشرفها أخلاقاً. ولهذا ينبغي أن تتوفر في الحاكم صفات وخصال منها:

- (1) أن يكون تام الأعضاء .
- (2) أن يكون جيد الفهم والتصور بالطبع، جيد الحفظ لما يفهمه ويدركه.
- (3) أن يكون ذكياً وفطناً، حسن العبارة ، قوي الحجة والبيان ، محباً للتعليم ، صابراً على تحصيله ورعايته.
- (4) أن يكون صادقاً محباً لأهل الصدق مبغضاً للكذب وأهله، وأن يكون كبير النفس لا يزاول عملاً مشيناً يحط من قيمته.
- (5) أن يكون محباً للعدل والحق وأهله ، مبغضاً للجور والظلم وأهله، ينصف المظلوم حتى من نفسه وأهله .. وأن يكون عدلاً (معتدلاً المزاج) غير صعب القيادة إذا دعي إلى ما فيه الخير والعدل والحق، صعب الانقياد لأعمال الشر والظلم والبغي.

- (6) أن يكون قوي العزيمة في أمر المسلمين وقضاياهم جسوراً مقداماً.
- (7) أن لا يفرط في تناول الطعام ومعاشرة النساء، وأن يجانب للهو يبتعد عن المجون، ولا يكون محباً لجمع المال⁽³²⁾.

فهم المحدثين لموضوع السياسة :

الخطاب السياسي لأبي أعلى المودودي وموقفه من المفهوم السياسي الإسلامي قريب جداً من مفهوم الإخوان المسلمين. وقد أكد على مصطلح "الحاكمية" وجعلها هي الميزة للفكرة السياسية الإسلامية ، وعليه تكون الدولة الإسلامية هي الدولة التي تتعلق الحاكمية فيها بالله، عز وجل، فيقرر أن "الحاكمية" بكل معنى من معانيها لله تعالى وحده ، فإنه هو الحاكم الحقيقي في واقع الأمر⁽³³⁾. والمودودي يميز بين نوعين من الحاكمية :

الحاكمية القانونية والحاكمية السياسية .. فالحاكمية القانونية تتعلق بحق الله في

التشريع للناس، بينما تتعلق الحاكمية السياسية بتنفيذ الأحكام الإلهية ، ويخلص المودودي إلى أن الحاكمية القانونية خارجة عن نطاق الفعل الإنساني في حين يمارس البشر الحاكمية التنفيذية نيابة عن الله عز وجل.

ويرى لؤي صافي⁽³⁴⁾ أن تعريف الدولة في الإسلام يجب أن يتم من خلال مركبين:

- (1) المبادئ السياسية المنظمة للعلاقات السلطوية ضمن مجتمع سياسي معين.
 - (2) الأجهزة والهيئات المخولة مهمة تنظيم الحياة السياسية ضمن هذا المجتمع.
- واعتمادًا على ذلك فهو يعرف الدولة بأنها: البنية السلطوية التي توجه الفعل السياسي وتحدده وفق منظومة من المبادئ السياسية المعتمدة.
- وهكذا بدل التعريف الذي يرى بأن الدولة تقوم على عناصر عرضية كالتقسيم الجغرافي أو التركيب القومي والعنقي، وبناء على تعريف لؤي صافي تتميز الدولة باعتمادها على طبيعة الحياة السياسية ونوعية الالتزامات العقدية والقيمية السائدة، وهكذا تنقسم الدول إلى: إسلامية، اشتراكية، ليبرالية وشمولية. ويخلص إلى تعريف الدولة الإسلامية بأنها: البنية السلطوية للأمة التي توجه الفعل السياسي وتحدده وفق منظومة المبادئ السياسية الإسلامية. وهكذا فإن لؤي صافي لم يبتعد جوهريًا عن النظرية السياسية للمودودي إلا من حيث تعميم الصيغة بمصطلحات أكثر عصرية لأنها لم تستطع أن تحدد أو توسع المساحة بين الديني الذي ورد فيه نص وبين المدني الذي لم يرد فيه نص، وعليه فإن تفسيره لم يستطع أن يأخذ مدارًا مستقلًا في الفضاء الإسلامي، بل ظل أحد توابع النظرية السياسية للمودودي.
- أما الفضل شلق فإنه يرى⁽³⁵⁾ أن السلطة السياسية، الدولة، جاءت كتدبير لوجود الجماعة، لقد تطورت السلطة السياسية من مفهوم الخلافة في الفترة الراشدية، إلى دولة ذات مؤسسات ترتبط بفئات اجتماعية ذات مصالح ثابتة .. وقد أصبحت الدولة كيانًا صلبًا، ذا ثقل يجثم فوق المجتمع وتمتعت تدريجيًا باستقلالية، وأمسكت بجميع خيوط السلطة في المجتمع وهيمنت عليه فسيطرت على اقتصاده بحيث كانت تقطع من فوائضه الاقتصادية، لكنها مع ذلك بقيت بحاجة لتبرير نفسها أمام المجتمع، فهي على الرغم من أهميتها بقيت الأولوية تعطى في المجتمع الإسلامي للجماعة للأمة وأهدافها التاريخية. مع أن الدولة ظلت محور نشاط المجتمع والضامن الأساسي لبقائه واستمراره، ولم تستطع الدولة أن تتحول إلى مطلق نهائي، فبقيت سلطتها محددة بكونها أداة وجود المجتمع ، وهي الوسيلة لتحقيق أهدافه وحماية الأمة

والجماعة.

وقد يصلح هذا وصفاً تاريخياً لتطور مفهوم الدولة في الإسلام ولكنها بمقتضى فهم شاق لم تستطع أن ترتقي إلى مثالية الدولة المطلقة المطلوبة بذاتها وكأنها تسبق المجتمع الإنساني وتنزل عليه من فوق، وهذه عودة لفكرة المطلق المثالي الذي ينتهي إلى قولبة مفهوم الدولة، بحيث يلائم الإنسان والمجتمع نفسه لنموذج المطلق. والدولة بالمفهوم الحديث أو بالتجربة التاريخية تتشكل بمقتضى مفاهيم المجتمع ونفسيته وحالته الاجتماعية، فالمجتمع النفعي التحصيلي لا بد له من جهاز دولة له ثقل حتى يستطيع أن يقوم بكامل مهامه نحو المجتمع، بجيش كبير تحركه الوظيفة ومتطلباتها. وفرق بين هذا المجتمع والمجتمع صاحب الرسالة الذي يتحرك بدافع التضحية الذاتية فإن فعله يتمحور بتحقيق رسالته أكثر من تحقيق ربحه، ويمثل مجتمع الرسالة حياة المسلمين في المائة الأولى بعد بعثته صلى الله عليه وسلم، فقد كانت فكرة عطاء وفتح تميزت بها الغالبية العظمى من الأمة، فقد كان يتم الفعل في معظمه بالأجر الزهيد الذي هو أقرب إلى التضحيات منه إلى المنفعة الشخصية التي ترسبت في نفوس الأمة بعد ذلك؛ ولهذا فإن جهاز الحكم في مجتمع كهذا يكون خفيف العبء، بينما عندما تزول روح الفتح والبذل والتضحيات ويركن الناس إلى حياة الدعة والرغد يبدأ الإنسان يتطلع إلى الجني والتحصيل والمنفعة، وهذه معادلة صحيحة كلما خفت روح التضحية في الأمة كلما زاد ثقل جهاز الحكم وعبؤه لأنها عملية تعويض تحصل بين التضحية أو الأجر الزهيد وبين الفعل الوظيفي في المجتمع النفعي.

أما برهان غليون فإنه يرى أن الديمقراطية التي يكون فيها الأمير أميراً للجماعة ومنتخباً منها ومعبراً عنها ومسؤولاً أمامها مباشرة كما جاء في قول أبي بكر أول خلفاء الإسلام : "لقد وليت عليكم ولست بخيركم، أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم (إذ لا طاعة لمخلوق في معصية خالقه) أفئظنون أنني أعمل فيكم بسنة رسول الله؟ إذن لا أقوم بها (الحكم) إن رسول الله كان يعصم بالوحي، وكان معه ملك، وإن لي شيطاناً يعتريني، فإذا غضبت فاجتنبوني أن لا أوتر في أشعاركم وأبشاركم، ألا فراعوني، فإن استقمتم فأعينوني وإن زغت فقوموني" فهذه الديمقراطية في نظر برهان غليون، أكثر صلاحية للإسلام حيث إنها تتفق مع مبادئ الشريعة.⁽³⁶⁾

ويعرف غليون السياسة المتعارف عليها: "مجموع الممارسات التي يتيحها حقل

سياسي معين للعناصر المكونة له، طبيعة الأدوار والقيم التي يخلعها من أجل تنظيم هذه الممارسات بما يحقق الأهداف التي يضعها المجتمع لنفسه⁽³⁷⁾.

والمقصود بالاجتماع السياسي هو: الفعل السياسي بما هو مبدأ مؤسس لكل اجتماع مدني، والتي تستمد منه كل سياسة بنياتها، غاياتها، ووسائلها، وقيمها الأولى، وهو ما يجعل من حشد عام من الناس تجمعاً ذا معنى، أي متكاملًا ومتضامناً ومكوناً لوحدة في الوعي والإرادة والشعور والهدف. وبهذا فليس الاجتماع السياسي هو تلك العلاقة التي تنشأ عن ممارسة التضامن والتعاطف والتواطن بين الأفراد المكونين لمجتمع واحد، وإنما هو الفعل المنشئ لعلاقات تتجاوز القرابات الجزئية والطبيعية الموروثة، أي غير المختارة وغير المفكر فيها. ولكنهم يندمجون في وحدة نسميها جماعة وطنية أو أمة بكل المعاني، فإن العقل هو الذي يجعل من الممكن أن تكون السياسة فعلاً واعياً وقصدياً وموضوع علم وممارسة يتعلقان ببناء المدينة والمجتمع أو إصلاحهما⁽³⁸⁾.

وفي معرض حديثه عن الحركة الإسلامية فإن غليون يرى⁽³⁹⁾ أن غياب المفهوم الواضح والصحيح عن الدولة هو الذي يحرّمها من فهم مصدر الاستبداد السياسي وإمكانية الرد الفعال عليه، وهذا الذي يجعل نظريتها عن القهر الذي تمارسه الدولة لا تمس في الواقع الدولة ذاتها. ولكنها تطل القائمين عليها، عقيدة ورجالاً وأحزاباً، ولا يتعدى نقدها أفق الوصول إلى السيطرة على هذه الدولة نفسها. واستبدال العقيدة والرجال فيها، دون تغيير لبنياتها وأسلوب عملها وأسس تفصلها عن المجتمع المدني. إن ما تصبو إليه هو وضع يدها على الدولة دون تغييرها، ولذلك فهي تخاطر بأن لا تنتج تحت ما تطلق عليه اسم الدولة الإسلامية، إلا ما أطلق عليه اسم مقلوب الدولة الوطنية. أي أن تقدم في النهاية لهذه الدولة باسم الاسلام، وسائل النمو والتفوق (أي الدولة) التي أصبحت تنقصها، وتعيد دور استلابها من جديد، وعلى نطاق أوسع أي تعيد بناء الدولة كدولة الحزب أو العصابة الحاكمة، أو بالأحرى كغطاء للعصبية والحزبية. ويتابع برهان غليون فهمه المتميز لعقلية الحركة الإسلامية وأسلوب تفكيرها: "إن التمييز الواضح بين العمل السياسي الذي يراهن على الدولة، وتغيير موازين القوى لتحقيق أهداف عملية محددة، والعمل الديني الذي يقوم على الهداية الروحية لبناء الضمير الذي يعتمد عليه كل إصلاح هو شرط ضروري لفهم آلية عمل الدولة، والمدخل الطبيعي إليها. فبينما تتعامل الحركة الدينية مع الفرد والجماعة من خلال تشجيع العمل التبشيري والاجتماعي الإنساني

والتركيز عليه بشكل رئيسي، ولا تعتبر الدولة مركزاً ضرورياً لمثل هذا العمل، ولا رعاية المصالح غاية له، تقوم السياسة بشكل رئيسي على رعاية المصالح الاجتماعية وتنظيم القوى العملية. وكما أن المراهنة على الدولة لتحقيق الغايات الدينية، أعني التقرب إلى الله، يحول الهداية إلى إكراه ويقود لعكس ما يرجى منه. فإن المراهنة على الهداية في تحقيق مصالح الدنيا ورعايتها، يحول السياسة إلى عمل أخلاقي، ويقود إلى إحباطها. وفي الحالتين يكمن الخطأ في استخدام الوسيلة الصحيحة لغير أهدافها وفي غير مكانها.

يقول الدكتور حسين مؤنس كما يقتبسه صاحب كتاب: "الفردية"⁽⁴⁰⁾: الرسول لم ينشئ دولة، بل أنشأ أمة متآخية متعاونة تقوم على أسس عقيدية وقواعد أخلاقية. لم يكن في زمن الرسول هيئة حاكمة، ولا دولة وهيئة تنفيذية، وإنما كان هناك حكم القرآن وسنة الرسول، وقلوب الناس أي ضمائرهم تضمن التنفيذ.. وقد قامت جماعة المسلمين على عقيدة الإسلام وشريعته وقانونه الأخلاقي، وقامت الشورى وأدبها رسول الله، عليه الصلاة والسلام بالأسوة الحسنة..⁽⁴¹⁾.

وهكذا فإن الرسول بنى أمة الإسلام أولاً، وأقام لها نظاماً متميزاً يناسب وضعها، وثوابت رفيعة، لكنه لم يفرض آلية معينة. فجاء صحابته فأقاموا على ضوء تلك الثوابت دولة تخالف كل المخالفة لهيكلية الدول السابقة والموجودة وحتى اللاحقة من أموية وعباسية وعثمانية.

وقد كانت خلافة أبي بكر وعمر، رضي الله عنهما، مرحلة بين النظام الخالص الصافي وبين الدولة الإمبراطورية، أي أنها نظام أمة، لا تسلط دولة، بمعنى أن تحكم نفسها وفق نظام رفيع، لا أن تحكمها قوة متسلطة متعجرفة، ولنستمع إلى خطبة عمر، رضي الله عنه، كما يوردها صاحب كتاب "الفردية" عن ابن الأثير: خطب عمر الناس قائلاً: "أيها الناس إني ما أرسل إليكم عمالاً ليضربوا أبشاركم، ولا ليأخذوا أموالكم، وإنما أرسلهم إليكم ليعلموكم أمر دينكم، فمن فعل فيه شيء سوى ذلك فليرفعه إلي، فوالذي نفس عمر بيده لأقتصنه منه" فوثب عمرو بن العاص فقال: "يا أمير المؤمنين، رأيت إن كان رجل من أمراء المسلمين على رعيته، فأدب بعض رعيته، إنك لتقتص منه؟ قال: أي والذي نفس عمر بيده، لأقتصنه منه، وكيف لأقتصنه منه، وقد رأيت النبي، صلى الله عليه وسلم، يقتص من نفسه: ألا لا تضربوا المسلمين فتذلّوهم، ولا تحمدوهم فتفتنّوهم، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم"⁽⁴²⁾.

ويروى عن علي ابن أبي طالب، كرم الله وجهه، وهو يردّ على الخوارج فيقول: "نعم إنه لا حكم إلا لله، ولكن هؤلاء (الخوارج) يقولون: لا إمرة إلا لله، وإنه لا بد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع بها الكافر، ويبلغ الله فيه الأجل، ويجمع به الفيء، ويقا تل به العدو، وتؤمن به السبل ويؤخذ به للضعيف من القوي، حتى يستريح بر ويستراح من فاجر".⁽⁴³⁾

ويتفق صاحب كتاب "الفردية" مع الدكتور حسين مؤنس حيث يقول: "أنا لا أقول إن الخلافة ليست من الإسلام، أو الملك يتعارض مع الإسلام، فإن الخلافة أو الملك أو السلطنة وما إلى ذلك، صور شكلية لممارسة تنظيم أمور الأمة، فالإسلام لا ينكر الخلافة، ولا ينكر كذلك الملك أو الإمارة، فهذه كلها أشكال تنظيمية إذا ارتضتها الأمة واختارتها لم يكن بها بأس. ولكنها تظل كما قلت تنظيمات شكلية للأمة أن تصوغها كيف تشاء".⁽⁴⁴⁾ بكلمات أخرى فإن الخلافة ليست هدفًا لذاته، كما يظن عامة المسلمين وإنما هي آلية تنظم بها الأمة شؤونها وتقيم بواسطتها قيمها ومصالحتها.

ينقل الأستاذ راشد الغنوشي في كتابه: "مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني" عن ابن القيم ما يلي: "السياسة الشرعية مدارها العدل، وإن لم ينص عليه وحي، ذلك أن الله سبحانه، أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل، الذي قامت به السماوات والأرض، فإذا ظهرت أمارات الحق وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه".⁽⁴⁵⁾ وقد عرف ابن الصلاح السياسة أنها: "وضع يكون الناس أقرب فيه إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول، ولا نزل به وحي فأى طريق استخرج بها العدل فهي من الدين".⁽⁴⁶⁾

ولقد أجاد د. خاتمي الرئيس الإيراني، صياغة مشروعه للحكم حين قال: "أعتبر أن المهمة الأسمى هي في إقامة مجتمع مدني إسلامي في ظل سلطة القانون أي سلطة الشريعة، بحيث ينقل مركز الثقل والقداسة والسلطة من الحاكم إلى المحكوم ومن الشخص إلى الفكرة، ومن الدولة إلى المجتمع، باعتبار الدولة مجرد أداة بسيطة من بين أدوات المجتمع الكثيرة لأداء رسالته، لأن الدولة ليست مخاطبة برسالة القرآن، ولا هي مقدسة، وإنما المقدس كما بينه سماحة الإمام مهدي شمس الدين: الأفراد والجماعات".⁽⁴⁷⁾

ونحن لا نرى الأفراد والجماعات تدخل ضمن المقدس الذي لا تطاله المساءلة وإنما المقدس هو "حق" الأفراد والجماعات.

وما أحكم قول الإمام علي وهو يوصي عامله أن يحكم بالعدل بين الناس وليس

بين المسلمين فحسب: "الناس صنفان، إما أخ لك في الدين، أو نظيرك في الإنسانية".⁽⁴⁸⁾

المواطنون في المجتمع الإسلامي هم أصحاب الحق في تحديد مصيرهم والإشراف على إدارة شؤونهم ومحاسبة القائمين على إدارة أمورهم ، فالحكومة في المجتمع المدني خادمة للشعب وليست سيده، وهي مسؤولة عن أعمالها أمام الناس ويختم د. خاتمي حديثه أمام منظمة المؤتمر الإسلامي: "إن نجاحنا في هذا المسار يقاس بمدى كون السياسة في خدمة الفضيلة".

ويرى الدكتور خاتمي أن المسألة الهامة المطروحة على بساط البحث هي: هل إن أمر الحكومة مفوض للناس أم لا، حتى ولو كان الدين قد رسم الأطر المناسبة للحكومة؟ يقول خاتمي⁽⁴⁹⁾: "أنا شخصيًا أعتقد أن الحكومة أمر مفوض للناس، والدين قد رسم القواعد الكلية والضوابط العامة للنظام السياسي. إلا أن تحديد ما يناسب هذه الأمور أو ما لا يناسبها موكول إلى الناس كما أن قيام الحكومة واستمرارها يتبعان إرادة الناس ورغبتهم".

ويرى خاتمي: "أن للحريات جوانب مختلفة وأنا أؤثر الحديث عن الحرية السياسية وهو أمر يقتضي حرية الفكر وحرية التعبير وحرية الاجتماع، وحرية محاسبة الحكومة ومساءلتها. الحرية السياسية تعني أن الناس هم مصدر شرعية الحكومة وأن لهؤلاء الناس الحكم النهائي لها أو عليها".⁽⁵⁰⁾

يقول خاتمي إن فهمنا للدين هو نسبي يرتبط بالزمان والمكان، الشيء الثابت والمقدس هو جوهر الدين، أما فهمنا للدين فأمر بشري ونسبي في الغالب، وقابل للتغيير، جوهر الدين لا يقبل التغيير، بل فهمنا له هو القابل للتحويل والتغيير".⁽⁵¹⁾

وأما فيما يتعلق بأمر الدولة: "فإن الدين قد حدد الضوابط الأساسية والإطار العام، وأما الحكومة فأمر مرجعه إلى الناس، بل إننا نتصور أنه حتى في زمان المعصوم كانت إرادة الناس ورغبتهم شرطاً لحكومته".⁽⁵²⁾ ويرى خاتمي أن أساس الحكومة في الإسلام لا يقوم إلا على مبدأ البيعة، البيعة التي تتم من جانبين، أي أنها كانت عقدًا وهذا يبين لنا أن الناس مخولون البت بأمر الحكومة حتى ولو كان المعصوم هو رأس الحكم.⁽⁵³⁾

ويجيب خاتمي على معترض قد يقول: أنا مخول من قبل الله بفرض هذا على الناس سواء رغبوا بذلك أم لا . يقول د. خاتمي: "في مواجهة هذا الادعاء يظهر ما بيننا وبين الليبراليين والعلمانيين من قاسم مشترك قوامه، بكل بساطة، أنه لا يمكن

فرض شيء على الناس قسراً، فالإنسان في مجتمع إسلامي إنما هو منفذ لأفكار معينة مع ضمان حق الآخرين في إبداء آرائهم وضمن حق الشعب في المساءلة وإذا كان في الغرب يعرض كل حزب برنامجاً ومن ينال الأكثرية ينصاع له الآخرون المخالفون لرأيه .. إلا أن محتوى الحكومة الإسلامية يختلف عن محتوى الحكومة الليبرالية والعلمانية بلا ريب. فنحن نرى أن الحكم حق للشعب، وسبيل استقراره إنما هو رأي الشعب وخياره، وهذا ينسجم مع الإسلام. فالإسلام برأبي لم يقل بأنه من الممكن لنا إجراء حكم الله بأية طريقة وأي شكل وبأي ثمن كان. لا لم يقل الإسلام بهذا وبناء عليه فنحن لا نعرف بديلاً إنسانياً للديمقراطية⁽⁵⁴⁾.

ويستمر خاتمي: "ولا يخفى أن قسمًا من تاريخ الإنسان هو تحول معتقداته وتصوراتها فهل يبقى إدراك الإنسان على حال واحدة طوال التاريخ؟ وهل كانت معتقدات أمة وسلوكها الديني على نمط واحد؟ إن كل هذا الاختلاف في الآراء بين أتباع الديانات وأصحاب الأفكار المختلفة عبر التاريخ، بل كل الاختلافات الأساسية بين مذاهب الدين الواحد، بل أيضاً كل التعارض الفكري بين فئات المذهب الواحد، كلها تؤكد استحالت الادعاء من أي كان بالإحاطة بالحقيقة كاملة .. فمثلاً: أي إسلام نعني حين نتحدث عن الإسلام؟ إسلام أبي ذر؟ أم إسلام ابن سينا؟ أو إسلام الغزالي، أم محيي الدين بن عربي؟ إسلام الأشاعرة؟ أم المتصوفة؟ أم إسلام الظاهرية؟ وفي اعتقادي أن التغيير يدرك جل شؤون الوجود الإنساني⁽⁵⁵⁾.

ويرى د. خاتمي: "أن المعنى الدقيق لعلم السياسة، هو العلم الذي يبحث عن الدولة" وهذا القول يذكرنا بكلام أرسطو في كتاب السياسة، فلفظة السياسة في اللغات الأوروبية مشتقة من اللفظة الدالة على المدينة (Polis) والمدينة هي موضوع علم السياسة برأبي أرسطو⁽⁵⁶⁾. ويرجع د. خاتمي إلى تعريف الفارابي لعلم السياسة في كتابه إحصاء العلوم ويعرف الفارابي العلم المدني: "العلم المدني يبحث في أصناف الأفعال والسنن الإرادية وعن الملكات والأخلاق والسجايا والشيم التي تحتها تكون تلك الأفعال والسنن، وعن الغايات التي لأجلها تفعل .. وهذا لا يتأتى إلا برئاسة يمكن معها تلك الأفعال والسنن والملكات والأخلاق في المدن والأمم ويجتهد في أن يحفظها عليهم حتى لا تزول، وإن تلك الرئاسة لا تتأتى إلا بمهنة ومملكة يكون عنها أفعال التمكين فيهم وأفعال حفظ ما مكن فيهم منهم"⁽⁵⁷⁾.

السياسة في المصطلح الخاص كما يعرفها صدر الدين القبانجي "تدبير الأمور الاجتماعية العامة ذات الصلة بالحكم والسلطة"⁽⁵⁸⁾. وأما علم السياسة فهو "العلم

بظواهر المجتمع السياسي" أو العلم بظواهر المجتمع ذي الإدارة المنظمة⁽⁵⁹⁾ ويفرق بين المذهب السياسي وبين علم السياسة، فالعلم السياسي هو عبارة عن معرفة الموجود (القبانجي 1997، ص20) بينما المذهب هو عبارة عن معرفة ما ينبغي أن يوجد (القبانجي، ص20) .. فعلم السياسة يكشف حقيقة الظواهر السياسية ما هي عواملها؟ ما هو تاريخ نشوئها؟ أما المذهب السياسي فدورنا أن نضع الأطروحة الأفضل لمجتمع سياسي (القبانجي، ص21).

محاولة تأسيس العقل السياسي على مفهوم اللاشعور السياسي :

حتى نعطي الجزء النظري حقه من التحقيق لابد أن تشمل دراستنا هذه بشكل واف دراسات بعض الكتاب العرب في هذا الموضوع ومن بين من أكثر في نقده للعقل العربي هو الجابري الذي يرى أن: "السياسة فعل له محدداته وتجلياته، وهو فعل اجتماعي يعبر عن علاقة قوى بين طرفين، يمارس أحدهما على الآخر نوعاً من السلطة، خاصاً هي سلطة الحكم. ومحددات الفعل السياسي بوصفه سلطة تمارس في مجتمع وتجلياته النظرية والتطبيقية، الاجتماعية الطابع. تشكل مجموعها قوام ما ندعوه هنا "العقل السياسي". هو "عقل" لأن محددات الفعل السياسي وتجلياته تخضع جميعاً لمنطق داخلي يحكمها وينظم العلاقات بينها، منطق قوامه "مبادئ" وآليات قابلة للوصف والتحليل. وهو "سياسي" لأن وظيفته ليست إنتاج المعرفة بل ممارسة السلطة، سلطة الحكم، أو بيان كيفية ممارستها⁽⁶⁰⁾.

ويرى الجابري أن العقل السياسي في أية حضارة، يرتبط ضرورة بالنظام، أو النظم المعرفية التي تتحكم بعملية التفكير في هذه الحضارة، ولكن فقط بما هو "عقل" وليس بما هو "سياسي"، وهو إذا ارتبط بها، بوصفه كذلك، أي بما هو سياسي، فإنه لا يخضع لها بل يحاول إخضاعها لما يريد تقريره: يمارس السياسة فيها العقل السياسي. إذن ليس بيانياً فقط ولا عرفانياً فقط وليس برهانياً كذلك، إنه يوظف مقولات وآليات مختلفة النظم المعرفية حسب الحاجة، السياسة تقوم على البراغمية (اعتبار المنفعة) فهل تنتظر من العقل السياسي أن يناقض موضوعه، الذي منه يستمد هويته⁽⁶¹⁾.

ويستعمل الجابري في دراسته للعقل السياسي العربي صنفين من المفاهيم :

(1) صنف يستعيره من الفكر العلمي الاجتماعي السياسي المعاصر.

(2) والآخر يستمد من التراث العربي الإسلامي.

والمزاوجة بين توظيف هذين الصنفين من المفاهيم ليست بالعملية السهلة، وهو يدرك الأخطار التي ينطوي عليها. ولذلك فقد حرص، كما يقول، من جهة على تبيين الأولى مع موضوعنا فلم نتقيد حرفياً بالمضمون الذي تحمله في مجالات استعمالها في حقول الثقافة الغربية، بل على توسيعها لكي تشمل التعبير عن المضامين التي يعرضها علينا موضوعنا كمعطيات خاصة تشكل جانباً أساسياً من خصوصيته. وعمل من جهة أخرى على بعث حياة جديدة في المفاهيم القديمة التي اختارها من تراثنا وذلك بهدف تحريرها من قيود الماضي وربطها باهتمامات الحاضر كما يقول.⁽⁶²⁾

من المفاهيم الأساسية التي يوظفها الجابري في مشروعه عن "العقل السياسي العربي" مفهوم "الاشعور السياسي"، ومفهوم "الاشعور" احتل مكانة لا بأس بها في الدراسات المعاصرة، منذ العقد الأول للقرن العشرين. وهي تلك الأفعال والسلوك التي تصدر عن الإنسان بدون شعور منه بها — وهي غير ردود الفعل الآلية في كونها هادفة تلبي حاجات معينة وتنزع إلى تحقيق رغبات خاصة. ومع ذلك فهي لا تخضع لمراقبة "الأنا". وبما أن الأفعال الإرادية الخاضعة للمراقبة الشعورية يقال عنها إنها تصدر عن "الشعور"، فإن الأفعال الهادفة التي لا تخضع لمثل هذه المراقبة قد نسبت إلى منطقة أخرى في الجهاز النفسي، أطلق عليه اسم "الاشعور" وقد أولى عالم النفس الشهير سيغموند فرويد هذا النوع من التحليل النفسي عناية فائقة .. وبعده جاء يونغ ليعطي مفهوم "الاشعور" أبعاداً أخرى وأطلق عليه "الاشعور الجمعي" وهو عبارة عن رواسب دفينة في النفس البشرية ترجع إلى تجارب وخبرات النوع الإنساني يمتد بعضها إلى الماضي السحيق إلى ما قبل نزول آدم على الأرض.⁽⁶³⁾ وما ورثته النفوس البشرية من تجربة الإنسان الأول في الجنة (آدم والخطيئة الأولى) وما ورثه الناس كذلك من أصلهم الحيواني ومن الإنسان البدائي الأول .. كل ذلك يشكل في نظر يونغ "الاشعور الجمعي" الذي يتحكم بصورة أو بأخرى في سلوك الفرد وسلوك الجماعة.⁽⁶⁴⁾

ومع أن مفهوم "الاشعور الجمعي" يبدو وكأنه أصل لمفهوم "الاشعور السياسي" يؤسسه ويوطده بوصفه أعم منه، فإن ريجيس دوبري Regis Debray قد وظف هذا المفهوم في دراسته "العقل السياسي" ولكنه جعل من "الاشعور السياسي" يحمل مفهوماً خاصاً ومستقلاً، ذلك لأن "العقل السياسي" في نظر Debray وإن كان يخص الجماعة كالاشعور الجمعي فإنه يختلف عنه لكونه يخص أساساً الجماعة المنظمة

كالقبيلة والحزب والأمة. من حيث إنها ذات نشاط سياسي. هذا بينما يتعلق اللاشعور الجمعي عند يونغ بالسلوك الجماعي عمومًا. ومن جهة أخرى فإن الأعراض التي يتمظهر فيها اللاشعور السياسي غير تلك التي يعبر بها اللاشعور الجمعي عن نفسه، فبينما تكتسي تعبيرات هذا الأخير طابعًا سيكولوجيًا، تتخذ أعراض اللاشعور السياسي طابعًا سياسيًا أيديولوجيًا.⁽⁶⁵⁾

فدبريه يطرح مفهوم "اللاشعور السياسي" ويفسره بقوله: "فكما أن الشعور لا يشكل جوهر الحياة النفسية للفرد، فإن المؤسسات والتصورات السياسية لا تؤسس جوهر الحياة السياسية للمجموعات البشرية، فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم السياسي، بل إن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم ذلك، خاضع هو نفسه لمنظومة منطقية من العلاقات المادية القاهرة. وهذه المنظومة تبقى حاضرة ثابتة عبر مختلف أشكال المؤسسات القانونية أو الفلسفية التي يناظر كل نوع منها بنية اقتصادية معينة. أي لأنها، أي تلك المنظومة المنطقية ليست من نفس طبيعة المؤسسات والناس لا ينتجون هذه العلاقات من خلال الروابط التي يقيمونها بينهم بعضهم مع بعض بـ "حرية" بل إنهم هم أنفسهم نتاج هذه العلاقات التي تتولد فيها ترابطاتهم تلك. وكما هو الحال تمامًا بالنسبة للأفراد، ولكن بصورة أخرى. فإن الجماعات البشرية المنظمة لها شعور نوعي خاص بها. تشكل الديانات وما يقوم مقامها من الأيديولوجيات أكثر أعراضه وضوحًا، لا شعور نطلق عليه ها هنا اسم "اللاشعور السياسي". إن هذا اللاشعور ليس من طبيعة سيكولوجية، إذ لا تتكون قاعدته من التصورات النموذجية (خلافاً لمثل أفلاطون) وليس هو بالأحرى من طبيعة روحية ولا مما ينتمي إلى عالم الغيبيات (على الرغم من شؤم التشابه اللفظي مع اللاشعور الجمعي عند يونغ) إنه لا يتحدد بأشكال رمزية كافية على السطح، بل يتحدد بأشكال ثابتة من التنظيم المادي، ليست الأشكال الرمزية تلك إلا رسومًا لها وبصمات.⁽⁶⁶⁾

ويحاول الجابري الخروج عن روح منطق دبريه حين يستعير مفهوم "اللاشعور السياسي" فلا يأخذه بكل حمولته، ولا بنفس مضمونه، بل يتصرف فيه بالقدر الذي يفرضه الموضوع الذي يتناوله. والذي يختلف اختلافًا بينًا عن الموضوع الذي جاء ليعالجه في الأصل. ذلك أن دبريه كان يكتب وهو يفكر ويعيش في المجتمع الأوروبي المصنع، حيث أمست العلاقات العشائرية والطائفية لا تحتل في هذا المجتمع أكثر من بقع صغيرة خلف الموقع الذي تحتله العلاقات الاقتصادية

المتطورة، علاقات الإنتاج . وبرأي الجابري فإن الحالة العربية بعكس ذلك فهي ذات طابع عشائري وطائفي التي ما زالت تحتل مكاناً جوهرياً في حياتنا السياسية. وهكذا إذا كانت وظيفة مفهوم "اللاشعور السياسي" عند ديبريه هي إبراز ما هو عشائري وديني في السلوك السياسي في المجتمعات الأوروبية المعاصرة ، فإن وظيفته بالنسبة لنا ستكون العكس فهو إبراز ما هو سياسي في السلوك الديني والسلوك العشائري داخل المجتمع العربي، قديمه وحديثه، ذلك لأن السياسة عندنا بدأت تمارس باسم الدين والقبيلة وما زالت كذلك حتى اليوم. وإذا "فاللاشعور السياسي" المؤسس للعقل السياسي العربي، يجب أن لا ينظر إليه فقط على أنه "الديني" و"العشائري" اللذان يوجهان من خلف الفعل السياسي بل لا بد أن ننظر إليه على أنه السياسي الذي يوجّه من خلف التمثيل الديني والتعصب القبلي.⁽⁶⁷⁾

وإذا كان ديبريه يقيم التراتب التالي بين ما هو سياسي وما هو أيديولوجي وما هو ديني مرتكزاً في ذلك على ما يقدمه له المجتمع الأوروبي فيقول: "إن فهم ما ينتمي إلى السياسة يجب التماسه لا في ذاته نفسه بل في الأيديولوجيا، وما ينتمي إلى الأيديولوجيا يجب التماسه في الدين، وفهم ما ينتمي إلى الدين يجب التماسه لا بالدين نفسه بل في الفيزياء الاجتماعية (بما في ذلك علاقات القرابة والقبيلة). ويرى الجابري أن ذلك لا ينطبق في حالة التجربة الحضارية العربية الإسلامية ، فهنا يبدو حسب قول الجابري، وكأن الاجتماعي هو الذي يؤسس السياسي، وأن السياسي هو الذي يؤسس الأيديولوجي وأن هذا الأخير يؤسس الديني (التمذهب) وهكذا فإن ما على السطح هنا هو التمثيل الديني وليس الاختيار السياسي وبالتالي فإن اللاشعور السياسي عندنا لا يتأسس دائماً على الدين، كما في أوروبا الحاضرة على الأقل ، حسب ديبريه، بل إن التمثيل الديني عندنا هو الذي يطفو على اللاشعور السياسي ويغطيه.⁽⁶⁸⁾

وفي أثر ديبريه ويونغ يرى الجابري من أن مفهوم "اللاشعور السياسي" الذي يحكم الظاهرة السياسية من الداخل تفكيراً وممارسة، أما عن المرجعية العامة للعقل السياسي والتي تقوم له مقام النظام المعرفي بالنسبة للعقل النظري، الفلسفي الكلامي الفقهي، والتي توطر اللاشعور السياسي نفسه، وتشكل له نوعاً من "الوطن" داخل النفس الجماعية فهو ما يترجم هنا بـ "المخيل الاجتماعي" Imagination وهو مفهوم استعير من علم الاجتماع المعاصر. ومن أبرز ممثلي هذا العلم عالم الاجتماع الفرنسي Pierre Ansart والذي بدوره اعتمد في تعريفه للمخيال الاجتماعي

على تعريف ماكس وبير للـعقل الاجتماعي، بكونه نشاطاً يحمل معنى يشد إليه الفاعلين الاجتماعيين فينظمون سلوكهم بعضهم إزاء بعض على أساسه .. فالممارسة الاجتماعية بوصفها تنظم شتات تصرف الأفراد وتوجهه نحو أهداف مشتركة، تفترض وجود بنية معقدة من القيم وعمليات التعيين والاندماج المحمل بمعان ودلالات، كما يفترض لغة رمزية (شيفرة) اجتماعية ومستضمرة ليست هناك أية ممارسة اجتماعية يمكن إرجاعها فقط إلى عناصرها الفيزيائية والمادية ذلك لأنه لما يشكل جوهر الممارسة الاجتماعية أنها تسارع إلى التحقق في شبكة من الدلالات، يتم فيها استيعاب وتجاوز الطابع الجزئي للتصرفات والأفراد واللحظات، ومن هنا أمكن القول، فإن كل مجتمع ينشئ لنفسه مجموعة منظمة من التصورات والتمثيلات، أي مخيالاً، من خلاله يعيد المجتمع إنتاج نفسه مخيالاً يقوم بالخصوص، يجعل الجماعة تتصرف بواسطته على نفسها، ويوزع الهويات والأدوار، ويعبر عن الحاجات الاجتماعية والأهداف المنشودة. والمجتمعات الحديثة، مثلها مثل المجتمعات التي لا تعرف القراءة والكتابة، تنتج هذه المخايل الاجتماعية، هذه المنظومات من التمثيلات، ومن خلالها تقوم بعملية التعيين الذاتي، تعين نفسها بنفسها وتثبت على شكل رموز معاييرها وقيمها..⁽⁶⁹⁾ وبقيام الجماعات البشرية بإنشاء معان ودلالات مخيالية اجتماعية تتمكن من إعطاء معنى لكل ما هو "موجود" لكل ما يمكن أن يقوم فيها أو يقوم خارجها. وبفضل هذه المعاني والدلالات المخيالية الاجتماعية تقوم الجماعات البشرية بتدشين العمل التاريخي وتنشيطه .. إن كل مجتمع يقدم نفسه للرؤية لرؤية الآخرين له، من خلال الصورة التي يكونها عن نفسه. فمن خلال هذا الموشور يرى الآخر ويصدر عليه حكماً. سواء كان هذا الآخر "وحشياً" أم "متحضراً" "كافراً" أم "مؤمناً" وهذه التمثيلات والتصورات المخيالية تمارس سلطتها ليس في ميدان التصور فحسب، بل أيضاً في مجال الفعل الاجتماعي الذي تقوم به كل جماعة بشرية قائمة تعرف نفسها من خلال المقارنة مع الآخرين.⁽⁷⁰⁾

ويرى الجابري ضرورة الإسراع في تبيئة هذه الدراسات وتوظيفها في المواضيع التي تحاول أن تدرس العقل العربي وتكوينه، ويرى الجابري أن مخيالنا الاجتماعي العربي هو الصرح الخيالي المليء برأسمانا من المآثر والبطولات وأنواع المعاناة، الصرح الذي يسكنه عدد كبير من رموز الماضي: من الشنفرى إلى حاتم الطائي .. حتى أبو زيد الهلالي وصلاح الدين والصالحين وغيرهم.⁽⁷¹⁾ وعلى تساؤل برتراند بادي (أحد أساتذة علم الاجتماع الفرنسيين المعاصرين) في

كتابه الحديث: "الدولتان/ السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الاسلام" لماذا تطورت "الدولة" في أوروبا من دولة "الأمير" (الملك، الإمبراطور) إلى الدولة الحديثة دولة "الحدائث السياسية" دولة القانون والمؤسسات، الدولة التي تستمد شرعيتها من كونها تمثل إرادة الشعب المعبر عنها بواسطة انتخابات حرة وتعمل لخدمة المصلحة العامة .. وبالمقابل لماذا لم تتطور الدولة في بلاد الإسلام خلال القرون الوسطى إلى دولة حديثة من هذا الطراز؟ ثم لماذا فشلت المحاولات التي قامت بها النخب العصرية في بلاد الإسلام من أجل نقل الحدائث السياسية الغربية تلك إلى بلدانها؟⁽⁷²⁾

وحتى يأخذ البحث حظه لا بد من الإشارة إلى تلك المدرسة التي حاولت أن تجعل من علم السياسة علمًا كباقي علوم الطبيعة، وجُل من كتب من هذه المدرسة كان من الأطباء والفيزيائيين والكيميائيين وعلماء الطبيعيات وباختصار علماء ممارسين مثل "قولني" (وهو فيلسوف وكاتب فرنسي (1757-1820) وقد زار الشرق الأدنى بعد أن درس الطب والحقوق وألف كتابًا بعد عودته من رحلة إلى مصر وسوريا وهو العالم الأخلاقي والاجتماعي لزمرة الأيديولوجيين) وكذلك "كابانيس" و"ينيل" (طبيب فرنسي 1745-1826) وقد اختص بدراسة الأمراض العقلية وقد كان له الفضل في إبطال طرق العلاج القاسية التي كان يخضع لها المجانين وله مقالة هامة بهذا الموضوع: "مقالة طبية - فلسفية عن الجنون العقلي أو الهوس (1801). وقد تمثل مشروعههم بالتحديد في رفع "العلوم الأخلاقية والسياسية إلى مرتبة العلوم الفيزيائية والطبيعية، وقد شاركوا بنصيب فعال بوصفهم منظمين ومشرعين ومربين، في الحياة السياسية لذلك الزمان. فقد كان تأثيرهم واضحًا في إرساء قواعد العلم الحديث لا سيما تلك الشعبة التي ابتكروها مثل أكاديمية العلوم الأخلاقية السياسية"⁽⁷³⁾

ويقول ديبريه في صدد تعليقه على مشروع هذه النخبة: "وإن علمًا في السياسة إذا كان بالإمكان أن تكون أمور السياسة موضوعًا لعلم، سوف يكون علمًا في اللاعلم، لأن الذي لا يمكن تأسيسه "على العقل" - الرأي، الاعتقاد، الإيمان هو الذي تستند إليه السلطة السياسية - ويتمثل شرح الأسباب الموجبة لقيام السلطة السياسية أول ما يتمثل في شرح الآراء السائدة (سيكون في وسع علم الأعلام المساهمة في ذلك بفحص النظام التقني لإنتاج الآراء أو الخطب العامة، الخاصة بكل عصر من عصور مجتمع معين".⁽⁷⁴⁾

يقول ريجيس ديبريه: "طويلاً ما أخفت السياسة عني السياسي" وهذا النقد للعقل السياسي، اذ يثبت على نحو مادي دقيق الطبيعة الدينية للوجود الجماعي يكتشف، في تطبيق التنظيم، ثوابت يشكل مجموعها "اللاشعور السياسي" للإنسانية، بكلمة أفضل: حضورها الأبدي⁽⁷⁵⁾.

وهناك بعض المفاهيم السياسية المعاصرة من المفيد أن نذكرها باختصار شديد:

1- يرى ريمون آرون أن التناقض بين البرنامج والسياسي والمجال السياسي. وهكذا فإن السياسة تعني في البرنامج السياسي برنامجاً وطريقة عمل أو العمل نفسه سواء كان ذلك عمل شخص أو جماعة، وفي مشكلة ما أو مجموعة من المشاكل لجماعة ما. لكن السياسة في المجال السياسي تعني كل متناسق أو مؤلف حيث يكون لكل من الأفراد والمجموعات أهداف ومصالح وفلسفة خاصة بهم.

2- التناقض بين المجال والمعرفة السياسية، حيث تعني كلمة سياسة في الوقت نفسه الحقيقة والوعي الذي نشعره.

وأما تعريف ماكس ويبر فهو يحدد المجموعة السياسية، هي التي تمارس العنف المشروع، فكل تنظيم يهدف إلى استمراريته يضع لنفسه بعض القيود التي تكون مصحوبة باستعمال القوة بهدف المحافظة على وجود النظام.

وأما روبرت دال فيعرف السياسة بأنها اللجوء إلى القوة في تحديد مفهوم السياسة فهو يرى: "أن أي نظام سياسي مهما كان نوعه هو تعبير عن مجموعة من العلاقات الإنسانية والتي تفترض وجود علاقات قوة وحكومة وسلطة"⁽⁷⁶⁾.

وأما تاكوت بارسوتر فهو يرى في المعيار الوظيفي للسياسة من أجل تحقيق أهداف معينة. فلكي تتخذ اية ظاهرة صفة السياسة يكون عليها اللجوء إلى تنظيم، وإلى تعبئة الموارد الضرورية من أجل تحقيق أهداف مجموعة معينة"⁽⁷⁷⁾.

وأما المفهوم الماركسي فإن السياسة لديه تعني البنية الفوقية القانونية والسياسية للدولة، والتي وجدت مع ظهور الجهاز الحكومي وأخذت استقلاليتها ويتضمن هذا الجهاز قيادة تحتكر إدارة الدولة وتتمتع بامتيازات معينة، أما الممارسة السياسية فتعني الصراع الطبقي الذي يهدف للحصول على أجهزة الدولة والسيطرة عليها، واستخدامها كجهاز قمع لسحق الطبقات الأخرى.⁽⁷⁸⁾

التفسير البيولوجي للسياسة :

إن علم البيولوجيا بين لنا أن وجود هياكل لمجموعات اجتماعية مختلفة — حتى

بين الاصناف الفردية - ما هو إلا نتيجة للتداخل بين الحيوان ومحيطه وهكذا تلعب فكرة الانتقاء الطبيعي دورها في تطور المجموعات القوية. إن فكرة الانتقاء الطبيعي بمقتضى هذا التحليل تختلف بعض الشيء عن المعنى التقليدي (البقاء للأصلح) الذي جاء بها داروين. مع أن المحصلة النهائية ترى أن ما يقول به Roger أن الانتقاء الطبيعي يساعد على نقل أصول قدرات الأفراد إلى الأجيال القادمة بدلاً من نقل استعداداتهم المنظور إليها من زاوية مفهوم الصحة والقوة والجمال أو أي صفة طبيعية أخرى لا يقدم ولا يؤخر في تمييز مقولة "الانتقاء الطبيعي" و "البقاء للأصلح".⁽⁷⁹⁾

وأما Peter Gill و Geaffery Pouton فيعرفان السياسة بأنها مفهوم نستخدمه كجزء من النماذج والأطر الذهنية، التي تُفسر من خلالها أو تحاول أن تفهم العالم من حولنا وبناء عليه فإن فهمنا يعتمد على الأقل، على كيفية تعريفنا للسياسة وللنشاط السياسي، فليس هناك تعريف صحيح وكامل للسياسة، إذ إن التعريفات العديدة للمصطلح تأخذ في عين الاعتبار الغرض الذي من أجله وضع هذا التعريف، أو ذاك. فقد يكون التعريف جاء لكسب التأييد للسياسات الحكومية أو للثوار أو فيما يخص دولاً أخرى.⁽⁸⁰⁾

والسياسة المثالية Idealism ومن أشهر من تحمس لها الرئيس الأمريكي Widro Wilson ومحاولته إقامة نظام جديد للأمن الجماعي Collective Security بعد أهوال الحرب العالمية الأولى وصياغة وثيقة عالمية آليتها عصبة الأمم league of Nations وكانت حلول المثاليين تعتمد على اعتبار الإنسان خيراً وكاملاً ولكن مشاكله تأتيه من عدم كفاءة المؤسسات التي تحكمه..

في مقابل المثالية ترى السياسة الواقعية Realism أن التصادم بين الدول من طبيعة الدول، ومن أكثر دعاة الواقعية شهرة هو Hans J. Morgenthau ، كان يرى: "أن أداة العلاقات بين الدول يمكن اختزالها بأنها مجرد تصادم بين المصالح القومية المتعارضة ويؤكد ذلك تسابق لا نهاية له من أجل بناء القوة"⁽⁸¹⁾ والواقعية السياسية بنظرتها السلبية للإنسان المتمثل في رأي هوبز والذي يمكن اعتبار أن فكره يصب في نفس خانة الواقعية. وبمقتضى فكر الواقعية فإن جدول أعمال السياسة الدولية مثقل بمواضيع: مثل السلم، والحرب، البقاء، القوة.⁽⁸²⁾

يقول Morgenthau في اعقاب حرب 1967 بين العرب وإسرائيل: "السياسة الدولية، مثل جميع السياسات الأخرى، هي صراع على القوة ، ومهما يكن الهدف

النهائي للسياسة الدولية، فإن القوة هي الهدف الآني لها".⁽⁸³⁾
والواقعية ترى أن لا أخلاق ولا قيم تعلو مصلحة الدولة، وأن الأعمال التي يرتكبها الفرد قد تعتبر أعمالاً إجرامية يعاقب عليها أشد العقاب، ولكنها لا تعتبر كذلك إذا ارتكبت من أجل خدمة الدولة. وهكذا فإن الدولة حين تعاقب القتلة بالإعدام والسجن على الصعيد الداخلي للدولة فهي تكافئ القتل المنظم لأعدائها الغرباء بأكاليل الغار.⁽⁸⁴⁾

نشوء الدولة الحديثة ،

مع الصراع الدائر بين الملكيات الإقطاعية في القرن السابع عشر والثامن عشر فقد أوجد أيديولوجيو البرجوازية الناشئة الحقوق الطبيعية للإنسان الفرد من أجل تعزيز قوتهم. وأسسوا كذلك نظرية الدولة وقيامها على أساس من العقد الاجتماعي. وقد اشتهر من بين ممثلي هذا الاتجاه في هولنده هوجو جروطيوس وباروخ شبينوزا في القرن السابع عشر، وكذلك توماس هوبس وجون لوك في إنجلترا في القرن الثامن عشر. ثم جاء جان جاك روسو الذي بشر بمبادئ المساواة الديمقراطية الاجتماعية. وبمقتضى مدرسة الحق الطبيعي فإن الدولة هي ثمرة عقد بين البشر، حيث كان البشر قبل ذلك موجودين في حالة بدائية طبيعية. ولقد ذهب هوبس إلى أن الوضع كان أقرب إلى أن الكل في حرب مع الكل، بينما في رأي لوك وروسو كان وضع حرية وسلام ومساواة، وقد فهم هؤلاء بأن ذلك الوضع ما هو في الحقيقة إلا عقد بين كل الناس على إنشاء الدولة باتفاق يجعل من الجمهور الغير منظم مجتمعاً منظماً. وقد ميز هؤلاء الفلاسفة بين مرحلتين لنشوء الدولة "المرحلة الأولى" القائمة على "عقد الاتحاد" Pactum Unionis والمرحلة الثانية "عقد الخضوع" Pactum Subiectionis وهو عقد بين الشعب والأمير أو من يقوم مقامه كممثل لنظام الحكم القائم. ولم ير هؤلاء الفلاسفة باستثناء جون لوك، أن الدولة من ناحية تاريخية قد بدأت ذلك بالعقد الاجتماعي، ولكنها فرضية تأسست أو قامت عليها دستورية النظام ومبادئ التنظيم السياسي.⁽⁸⁵⁾ وقد كان لأفكار شارل مونتسكييه بما يتعلق بالفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تأثير كبير على تأكيد الحريات، وكان لها أيضاً تأثير على القوانين التي سنت بعد الثورة الفرنسية والأمريكية، وحسب فلسفة مونتسكييه، فإن تجربة الأجيال تعلمنا أن من يمسك بالسلطة لطالما استغلها بصورة سلبية ، وقد يبالغ في ذلك حتى يصطدم بحاجز أو

مانع يمنعه من ذلك.

ولقد اعتبر كانت Kant أيضاً أن الدولة تقوم على اتفاق وهي ثمرة للعقد الاجتماعي، ليس بكونها حقيقة تاريخية، ولكن كفرضية قانونية لقيام الدولة. وهي التي تدافع وتحمي الأفراد من كل شر، وتساعد على العيش المشترك ضامنة للحرية الفردية. وعلى الرغم بأن الأفراد فقدوا حريتهم الطبيعية في دولة العقد، ولكنهم حصلوها من جديد كحرية منحهم إياها القانون (حرية القانون) أو حرية دولة القانون، التي قيدت الدولة من تجاوز حقوق الأفراد وحسب تعبير كانت، على الدولة أن لا تتجاوز عتبة بيت المواطن. وأما التغييرات التي يمكن أن تحصل في أجهزة إدارة الدولة فينبغي أن تتم على شكل إصلاحات تدريجية وليس عن طريق العنف بالتمرد والثورات. وما دام هناك فصل بين السلطات فيمكن اعتبار أن النظام هو جمهوري، وإلا فهو نظام فردي استبدادي. ويرى كانت أن ما يميز نظام الحكم هو عدد الذين يساهمون في إدارته وهو الذي يقرر إن كانت ملكية، أو أرستقراطية أم ديمقراطية⁽⁸⁶⁾.

وأما هيجل فقد أبطل بشدة فكرة نشوء الدولة بعقد اجتماعي، وهو يرى أن وجود الدولة هو أمر ضروري وحتمي، لأن الدولة هي تجسيد إرادة الله في العالم وليست الدولة وسيلة لغاية ما، وإنما هي غاية وهدف لذاتها، وهي الغاية العليا وقد وضع هيجل ثلاث مراحل لتطور الأخلاق الاجتماعية: العائلة (التي تقوم على علاقات طبيعية مباشرة)، والمجتمع المدني (وهو مجال المصالح الخاصة الاجتماعية والاقتصادية). وأما المرحلة الأخيرة والعليا هي الدولة، والتي هي تجسيد لمصالح عالمية عامة، وقد أيد هيجل النظام الملكي الدستوري، حيث يكون الملك فيه صاحب سلطات رمزية فقط. وأما السلطة التنفيذية الفعلية فقد جعلها بأيدي البيروقراطية.. وقد مزجت نظرية الدولة عند هيجل في داخلها مبادئ "فلسفة التنوير" عقلانية الثورة الفرنسية مع الدولة البروسية المحافظة؟!⁽⁸⁷⁾

وقد عارض الفوضويون أفكار هيجل بشكل قاطع، هذه الأنارخية anarchy والتي ما هي إلا فردية مطلقة، والتي ترى أن جهاز الدولة يتعارض مع الحقوق والمصالح الفردية. وقد نشر هذه الأفكار في إنجلترا جودوين (1756 – 1836) وفي ألمانيا ماكس شتيرنر (1806 – 1856). بينما نقد برودون الملكية الخاصة والدولة، وقد رأى أن ليس من حق المجتمع أن يتحكم ويسيطر على الناس وينبغي تحطيم الجهاز القمعي الذي يمسك به المجتمع (كناية عن الدولة) وينبغي أن يحل الجمهور

مكان الدولة، أن تقوم الجماعات بإدارة الأمور بشكل تطوعي، في بعض الأحيان كان يدعو برودون لتنظيم اجتماعي مركزي يقوم على اتحاد نقابات مهنية، وقريب من هذه الأفكار التي كان يدعو إليها باكونين في روسيا ... وقد تطرقت هذه الاتجاهات الفوضوية بعد منتصف القرن التاسع عشر حيث ظهرت مفاهيم السينديكالية Syndicalism القريبة من الفوضى، في رؤيتها لجهاز الدولة، هذا التيار⁽⁸⁸⁾ نادى بإلغاء الدولة كتنظيم، والتي هي تجسيد للمصالح السياسية للجماعات المجتمعية ولهذا ينبغي إبدال ذلك بتنظيم اقتصادي، والذي يقوم على تنظيم النقابات الأهلية حسب الانتماء المهني⁽⁸⁹⁾.

أما المفاهيم التقليدية المحافظة الرومانسية الحديثة والتي ترجع جذورها لفكر آدموند بارك Burk الإنجليزي (1727-1797) وهو يعتبر مؤسس التيار الفكري المحافظ الحديث، والذي انتفض ضد النظرة العقلانية للدولة التي أرست معالمها حركة "التنوير" والثورة الفرنسية، وقد اعتقد Burke أن الدولة لها جذور تاريخية بعيدة في الدين والأساطير القديمة. وقد رأى أن الدستور البريطاني، والذي تطور بشكل تدريجي عضوي منذ القدم خلافاً للدستور الفرنسي 1789 الذي تميز بثوريته وعموميته وتصنعه. ومن بين النظريات التي انتشرت في القرن التاسع عشر كانت "النظرية النفعية اللبرالية" والتي ترجع في بعض جذورها إلى فلسفة "التنوير" وتطورت في إنجلترا في القرن 19 على يدي يرمياهو بثام ، وقد اشتهر بهذه الفلسفة ، ومن آباء المدرسة النفعية كان جون ستيورات ميل وهو ممثل اللبرالية الشهير. ولقد وضع حدوداً للحريات التي لا ينبغي للدولة التدخل بها، خاصة الحرية الفردية في المجال الاقتصادي.

وأخيراً النظريات السياسية الشمولية مثل النازية والفاشية والتي رأت بالدولة تحيداً للأمة والعرق، والتي تقف فوق الأفراد وتتدخل في كل مجالات الحياة الإنسانية. وتعزز مفاهيم "عبادة القوة" وأساليب العنف، ومفاهيم النخب الأكثر قوة والأكثر عنفاً ومفاهيم التفوق العرقي .. أما الدولة في الفكر الماركسي فهي جهاز قمعي بيد الطبقة الحاكمة ولا بد من العمل على إضعافها حتى يتم استبعادها وغروبها بعد أن يتم زوال الطبقات في المجتمع مع فوز المجتمع الشيوعي.

علم السياسة :

لقد تطور علم السياسة والذي هو في أصله نما وترعرع على دراسة نظرية

الدولة وقد تأثر كثيرًا بتيارين كان لهما تأثير كبير في صياغة الفكر السياسي دولة وعلمًا هما: الفكر اللبرالي والفكر الاشتراكي، وكلاهما رفض الاعتراف بالمبدأ السياسي كعنصر حاسم ومستقل في حياة المجتمع، ولقد رأى كلا التيارين بالعامل الاقتصادي صاحب الدور الأكثر أهمية في حياة الناس. وبهذا اعتبرا النشاط السياسي صاحب دور ثانوي فقط. ولم تكن الدولة في نظر اللبراليين أكثر من حارس ليلي وبهذا اختزلت وظيفة الدولة كثيرًا. بينما رأى التيار الاشتراكي أن جهاز الدولة ليس فقط غير ضروري، بل ينبغي إلغاؤه وتحدث عن أفول الدولة وغروبها بعد زوال الصراع الطبقي التي تعتبر الدولة جهازه القمعي. وعلم السياسة اليوم فيه ثلاث اتجاهات رئيسية:⁽⁹⁰⁾

1- الاتجاه الأول يربط علم السياسة ويحصره في الدولة وتطور أشكالها وما يتعلق بالظواهر الاجتماعية الأخرى. وهي لا تبحث بهذه الظواهر الاجتماعية إلا من حيث علاقتها المباشرة بالدولة، وهذا الاتجاه يعتمد على النظرة القانونية التقليدية للدولة ذات السيادة. وأصحاب هذا الاتجاه لا يعالجون أمر الدول التي لا سيادة لها. وما زال العديد من الدارسين لعلم السياسة يأخذون بهذا الاتجاه في فهمهم لموضوعات علم السياسة.

2- الاتجاه الثاني يرى أن علم السياسة تشمل أبحاثه كل الأمور التي لها علاقة بموضوع السياسة كالدبلوماسية مثلاً. وليس هناك تشابه بمقتضى هذا الاتجاه بين الدولة وبين السياسي. وأساس العلم السياسي بل جوهره هو عزل الفعل السياسي المحدد ودراسته. وهناك بعض تيارات لا تعترف بوجود علم سياسي مستقل، وإنما هو ظاهرة مرافقة، فالمفهوم اللاهوتي للدولة يرى في علم السياسة آلية يمكن توظيفها في المجال الديني والميتافيزيقي. بينما المادية التاريخية ترى فيه كما هي الدولة آلة اقتصادية، وليس لعلم السياسة وجود بذاته.

وكان يرى ماكس ويبر أن السياسة هي فن الصراع لامتلاك القوة. أو للتأثير من أجل تقاسمها. سواء كان الصراع بين الدول أو بين الجماعات المنظمة داخل الدولة. وكل من يعمل في السياسة يتطلع لامتلاك القوة، القوة كوسيلة لأهداف أخرى عقائدية أو أنانية، أو قوة لذاتها حتى يشبع غروره.

ويرى بعض الدارسين أن الهدف من السياسة هو مبدأ السيطرة، أو التأثير.. هناك من رأى السياسة كعلم يحدد الصلاحيات، الحكم، القوة، ومشكلة المصطلح "قوة" يقود إلى إشكالية الحد بين علم السياسة وبين علم الاجتماع السياسي والتي

تمثل "القوة" عنصرًا أساسيًا في مفهومها.

3- وأما الاتجاه الثالث فيرى أن العلوم السياسية ما هي إلا جزء من علم كيفية "اتخاذ القرار" Policy making أو بتعبير أدق العملية السياسية .

طرق وأساليب البحث في علم السياسة :

هنالك عدة اتجاهات ومدارس في أساليب البحث في علم السياسة منها:⁽⁹¹⁾

(1) الاتجاه التحليلي الفلسفي: والذي يبحث بالمصطلحات الأساسية لعلم السياسة مثل: الدولة، القانون، القضاء، العدل، صلاحيات وواجبات مساواة.

(2) الاتجاه الوصفي التصنيفي وهو في أساس عمله يقوم بجمع حقائق تجريبية وتصنيفها ثم وصف المؤسسات والاتجاهات السياسية، وبدل أن يكون التأكيد والأهمية للهيكل الرسمية، والنظريات القانونية، كثرت في المدة الأخيرة الدراسات ذات الطابع الوظيفي، والتي تعالج مواضيع ومؤسسات غير رسمية، وهكذا فقد اهتم علم السياسة التقليدي كما حصل مع بداية القرن العشرين في مشكلات الماكرو سياسية وإلى جانبها خمس مواضيع أساسية:

* قانونية، وقد اهتمت بهيكلية الدولة ومؤسسات النظام Public law وقد اعتبر ذلك نواة علم السياسة.

* تاريخية، وقد اهتمت بدراسة ظاهرة معينة أو مؤسسة ما أو فكر محدد.

* فلسفية تحليلية تبحث بإشكالية ماهية المواضيع والمفاهيم والمصطلحات.

* العادات والتقاليد البعد القيمي وفاعليته في إنتاج النشاط السياسي.

* الوصفي التصنيفي: وهو يقوم بتصنيف الفكرة والمؤسسة والعملية السياسية.

وأما المرحلة الثانية في علم السياسة الحديث هي: مدرسة السلوكية السياسية Political behavior والتي انتقدت علم السياسة التقليدي. وهذه المدرسة السلوكية ترمي لجعل علم السياسة علمًا نقيًا كعلوم الطبيعة وهي تنظر إلى كل العلوم الاجتماعية هي علوم سلوكية وتطمح إلى جعل علم السياسة واحدا منها. وقد أطلق عليها البعض تعبير "ميكرو سياسي" وفي رأي هذه المدرسة فإن السلوك السياسي الذي هو تعبير عن الوظائف السياسية التي هي وظائفية شخصية، وتنظيم اجتماعي عام. ولا ينبغي أن نفهمها إلا على هذا الأساس، فالمؤسسات السياسية، والدولة والأيدولوجيات السياسية ليست المواضيع الوحيدة المطروحة للدراسة. ولهذا يجب النظر إلى السلوك السياسي الفردي والجماعاتي باعتبارها المجال الأساسي للدراسة

والبحث ولهذا دعيت هذه النظرية بـ "الميكرو السياسي" هذه المدرسة ترفض رفضاً قاطعاً النظريات القيمة للبحث ولهذا فهي ترمي لموضوعية علمية، وهي لا تقبل العلم السياسي التقليدي الملاصق والمتداخل مع الثقافة والتقاليد الغربية في مفهومها للسياسة الديمقراطية. وبهذا فقد يقتصر على معالجته لنمط واحد من أشكال الحكم من غير أن يعالج أنماط حكم أخرى.

وأما المرحلة الثالثة: فهي علم السياسة المعاصر، الذي لا يفرق بشكل واضح بين علم السياسة التقليدي (ماكرو علم السياسة) وبين علم السياسة السلوكي (ميكرو علم السياسة) ولهذا ففي الولايات المتحدة توسعت الدراسات لتشمل أيضاً علم السياسة التقليدي وعلم السياسة السلوكي.

مع بداية القرن العشرين انقسم العلم السياسي⁽⁹²⁾: النظرية السياسية العامة، قانون الدولة العام، والسياسة (الدبلوماسية) ولكن في عام 1948 أقر خبراء اليونسكو أربعة مجالات لعلم السياسة :

(1) النظرية السياسية وتاريخ الفكر السياسي.

(2) مؤسسات سياسية.

(3) الأحزاب والحركات والرأي العام .

(4) العلاقات الدولية.

وقد تطور الموضوع في الولايات المتحدة ودول أخرى وضم الأقسام التالية:

(1) الفلسفة السياسية (2) نظرية الحكم (3) الإدارة العامة (4) العلاقات الدولية.

الفصل الثاني

عودة من تفرع الفروع إلى تأصيل الأصول

الفعل السياسي والحالة النفسية، متغيران متلازمان، تأثيرهما متبادل وهما متغيران متعلقان بمتغيرات أخرى، لا يستقيم التحليل السياسي بغير النباش في جذورهما، لكي يستطيع توضيح وتتبع الحقائق المؤثرة في هذه المتغيرات ومحاولة معالجة هذه المتغيرات وتوظيفها لصالح قضية من القضايا المؤثرة على مجمل الأهداف والغايات الرئيسية التي يسعى الإنسان والمجتمع لتحقيقها على أرض الواقع

محاولة من أجل توظيف التفكيكية كمرحلة ما بعد الفلسفة :

التحليل نمط من التفكير، وآلية يستخدمها العقل الذي أوجدها، من أجل تفكيك القضايا المركبة إلى عناصرها الأساسية، وإرجاع كل عنصر إلى أصله، ومن ثم دراسة هذه العناصر كل على حدة ومعرفة صلاحية هذه العناصر، وهل تم تركيبها بصورة ونسبة صحيحة؟ وإدراك العناصر الثابتة نسبياً من العناصر المتغيرة والتي تتعلق بمتغير آخر، وهل هذه العناصر ما زالت صالحة للاستعمال؟ أم أن بعضها قد فسد استعماله؟ لأن المتغير الذي يستند إليه قد فات وقت صلاحيته وملائمته للظروف المستجدة؟ ودراسة هذه الظواهر يحتاج إلى صبر لما فيه من مشقة، لأن العناصر التي تدخل في تركيب قضية ما قد تكون ملائمة لظرف دون ظرف ولهذا تعمل فلسفة التفكيك على تحليلها ثم تجميعها بعد دراسة مستفيضة لتلك العناصر. وقد يكون من المفيد إعادة صياغتها على غير الأسس التي قامت عليها أول مرة، ثم ربط هذه القضية الخاصة بمنظومة من القضايا الأخرى التي تكون قد درست هي الأخرى وأعيد تفكيكها وصياغتها من جديد، ولهذا فإن فلسفة التفكيك لا تعترف بوجود قضايا متماسكة ثابتة لا يلحقها التغيير أو أنها لا تخضع لمنطق المتحول. ونحن لسنا مع هؤلاء الذين يفهمون فلسفة التفكيك على أنها فلسفة غرضها الهدم عن طريق النقد السلبي الذي لا يبغي غير تفكيك أشياء هذا العالم وبعثرة أجزائه بل

أشلائه في كل اتجاه. وعدم الاهتمام بإعادة سبكها أو صياغتها من جديد ضمن منظومة القضايا الأخرى الفاعلة لكي نحصل على رؤيا شمولية تنظر لهذا العالم بكليته، وليس بتفكيك أشيائه بقصد وغرض إعادة صياغتها صياغة أخرى تبعتها عن مناخ تكونها وإخراجها من بيئتها ووسطها، وإدخالها قسرًا إلى مناخ آخر ونفسيات تختلف. لأن الوجود والعدم منظومة من القضايا المرتبطة ذات التأثير المتبادل، المادة واللامادة، الشيء ونقيضه، جزء من هذه المنظومة، إذا كان لا بد من تحليلها وتفكيكها من أجل صياغتها من جديد على أسس أكثر صحة وأكثر صلاحية.

نحن هنا لا نريد أن ندخل في نقاش مع أسئلة الفلسفة التفكيكية الأساسية وتنفيذ سؤال هيدجر من جديد: "لماذا كان ثمة وجود ولم يكن عدم؟" لماذا تمكن الوجود من الصيرورة، ولم يتمكن عدم منها؟ وما دام التمكن كان حادثًا بطريقة منطقية فقط، أي أنه ليس حدوثًا أنطولوجيًا طبيعيًا موضوعيًا أو نفسيًا؟ إنما هو حدوث منطقي فقط. هذا السؤال الذي وضعه هيدجر بحيث تغدو الإجابة عنه مستحيلة .. ونحن لا نرى استحالة الإجابة على تساؤلات هيدجر أو جاك دريدا باعث هذا اللون من الفلسفة حاليًا وإدانة دريدا لمجمل فلسفة الحضور والعقلانية انطلاقًا من مفهوم فلسفة الآخر.⁽⁹³⁾

وإذا ما نظرنا إلى فلسفة الاختلاف على أنها فلسفة الغياب والآخر في مقدار علاقتها مع سؤال هيدجر — أمر ممكن، بل يستمد من مقولة أن الفلسفة من عهد أفلاطون وحتى هيجل هي فلسفة الحضور. ونعني بذلك أن الوعي لا يعترف إلا بما يحضر — في الوعي — لديه فيتخذ شكل الدلالة والمعنى والقانون والهوية فيتطابق هكذا مع مقولاته .. مما يعني أن فكر الإنسان هو مركز الكون. والسؤال الذي تضعه فلسفة الغياب هذه يمكن صياغته كالاتي: كيف يمكن لنا التوصل إلى معرفة شيء ما غير موجود بشكل مطلق، ولا يحمل أي شكل من أشكال الوجود أو عدم وبوسائل مستمدة من الوجود بشكل مطلق؟ وإذا كانت انطلاقة هيدجر مؤسسة من (عدم — الوجود) فإن دريدا ينطلق من (عدم — العقل). وهكذا يمكن أن يطرح السؤال: كيف يمكن وصف (عدم) العقل بوسائل عقلية حاضرة؟ أيكون الاختلاف — الآخر هنا — هو المحاولة الجادة لمنح عدم "هوية" ما، صفة نستطيع من خلالها (إدراك) كونه عدمًا.

أهي بالتالي محاولة لإنهاء غربة الآخر عنا، رغم (حضوره) الطاغوي فينا

والمعادل لمرتبة حضور الوجود نفسه؟

وكل هذه الاشكاليات التي تثيرها الفلسفة التفكيكية، هي محلولة عندنا نحن المسلمين، فقد حلها لنا القرآن الكريم وعالجها مفكرو الاسلام، ونحن نحيل دريدا إلى قضية العوالم الممكنة في فكر أبو حامد الغزالي .. وإلى قضية الغيب التي هي جزء من عقيدتنا: «.. والذين يؤمنون بالغيب» (البقرة 3)، وقول الحق: «وبالآخرة هم يوقفون» (البقرة 4)، وإذا كان الموت هو "العدم" في عدم حضوره فإن القرآن الكريم يقرر أن الموت موجود، والموت حاضر بصفته خلقاً، والخلق بلغة دريدا هو الحضور هو الوجود. يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ هو الذي خلق الموت والحياة ... ﴾ (الملك 2) .

فالموت موجود لأنه خلق ، وهكذا فإن العدم، الآخر والغيب وهو جوهر الفلسفة التفكيكية والأسئلة المستحيلة الإجابة عليها، هي جزء من عقيدتنا. وفلسفة الاختلاف، الغيب العدم لا تبتعد كثيراً عن الشطحات الصوفية، يخيل إليك وأنت تقرأ شذرات من أقوال دريدا وهيدجر أنك تقرأ لأبي يزيد البسطامي خاصة وهو يحارب سلطة العقل المطلقة فهو يرى أن التأسيس الأول للعقل، الفكر، الوعي، الحضور تأسيساً مسكوناً بالخرافة مختلطاً بالسحر، بل وبكل ما هو غير عقلاني في جوهره لأن العقل / الحضور لم يتكون بعد ولم يحضر بمفهومه المعاصر فإذا كان هذا هو واقع حال العقل في أول تكوينه، فما الذي يمكن أن ترمي إليه محاولة دريدا في تقويض سلطة العقل / الحضور؟ أهى دعوة إلى هدم العقلانية؟ بكل حضورها، ثم البدء من جديد وعلى وفق تاريخ مغاير آخر يدشنه الاختلاف نفسه وهذا المعنى غير غريب عن طروحات دريدا، وهى البدء من خلال الحالة الأولى التي سبقت سلطة العقل مبدأً مركزاً، وغاية لعدم كفايته وصلاحيته؟ وهذا هو الكفاح المرير التي تخوضه الصوفية من أجل الحصول على الحقيقة المعرفية عن طريق مراكز نفسية أخرى تكون مصدراً للعلم والمعرفة ورؤية الكون والعقل والآخر؟

وعلى الجملة فإن التفكيكية يمكن اعتبارها فلسفة الخاصة أو خاصة الخاصة كما يقول أبو حامد الغزالي عندما يرى أن انكشاف حجب الحقيقة فيما هو وراء العالم المحسوس لا يتأتى عن طريق النشاط الذهني الذي يستطيع أن يعقل العالم المحسوس بما يستقبله عن طريق الحواس وأما "الآخر" ما وراء المادة فيحتاج إلى آلية أخرى يمكن أن تطورها فئة ممتازة ومتفوقة من الخاصة من خلالها يمكن رؤية الحقيقة الميتافيزيقية. وبهذا المفهوم يمكن أن نفهم فلسفة التفكيك .. ذلك الآخر الذي يرفض الحضور بواسطة العقل وإنما من خلال مقاربات حدسية، شعورية، لا

تتخذ من العقل مركزاً لانطلاقها أبداً ، الأمر الذي يعني دون لبس، ارتكان تجربة دريدا وسكنها إلى الفكر الصوفي بكل أبعادها الغيبية الآخريّة المختلفة، وهذه هي حقيقة الاختلاف حقيقة دريدا التي يحاول بلوغها رغم رفضه المعلن لمثل هذه التسميات".⁽⁹⁴⁾

يقول دريدا: "إنني أحاول وبدقة أن أضع نفسي عند نقطة بحث لا أعرف بعدها إلى أين أنا ذاهب . أرفض مقارنة فكرة اللامركز التي ليست هي تراجيديا ضياع المركز، ولا أعني القول بأنني أعتقد بأن مقارنة فكرية معينة يمكن لضياع المركز فيها أن يعني إثباتاً .. أعني أنني لا أستطيع أن أقبل صياغتك الدقيقة بالرغم من أنني لا أستطيع تقديم البديل عنها. وبذلك يتضح أنني لا أعرف إلى أين أنا ذاهب".⁽⁹⁵⁾

ألا يعني ذلك محاولة اتحاد دريدا مع "الآخر" مع المختلف، أليست هذه الرغبة في الهرب من الذات العاقلة من أجل الضياع في المجهول، "الآخر". أليس دريدا برغبته تلك وما عبر عنها تتطابق مع شطحات أبي يزيد البسطامي حين يقول: "ثم أشرفت على التضييع حتى ضعت في الضياع ضياعاً، وضعت فضعت عن التضييع بليس في ليس في ضياعه التضييع".⁽⁹⁶⁾

ومن يرد أن يتأكد من صوفية دريدا فليرجع إلى أقوال دريدا نفسه كما أوردها الدكتور عبد العزيز عرفة ..⁽⁹⁷⁾ ونحن لا نبغي ولا نرغب في تطبيق صوفية التفكيك أو التفكيكية العازلة للعقل والوعي، وإنما نريد التفكيك العقلاني الهادف الذي لا يبطل العالم الحاضر ولا يضيع ضياعاً في الضياع.

تأسيس المعرفة :

ليس هناك نظام سياسي يستطيع أن يقرر حركة المجتمع السياسي وفق قوالب نظرية سياسية جاهزة. وكل الأنظمة الشمولية التي حاولت ذلك باءت بفشل ذريع، لأن الفرد الواحد لا يستطيع أن يجسد ويحقق في واقع حياته برنامجاً قام هو بوضعه لنفسه، لأن الإنسان الفرد مثله كمثل المجتمع لا يتحرك في فراغ، بل يتحرك ضمن ظروف خاصة وعامة قد تختلف فيما بينها، وهذه الظروف غير ثابتة، بل هي دائمة التغيير بالإضافة إلى القيود الداخلية والخارجية الكثيرة المتعارضة والتي تؤثر في خط سير المجتمع وهو يسعى لتحقيق برامج محددة، وبما أن التغيير يلحق الموضوعي والذاتي وكل متعلق بتغيير لا بد أن يلحقه التغيير،

وبمقتضى هذا المنطق فإن البرامج الخاصة والعامة التي يضعها شخص معين لنفسه أو فئة أو جماعة على صورة قالب صارم يصعب تحقيقه إذا لم يراع الظروف المتغيرة في حياة الفرد والمجتمع. حتى ذلك القالب النظري الذي يكون قد وضعه شخص ما أو عدد من الأشخاص بدقة آخذاً بعين الاعتبار متغيرات ظرفية عديدة، والدارس له من داخله قد لا يلاحظ تناقضاته بآلية ومقياس العقل وحده، هذه النظرية ذاتها عندما تتعرض للدراسة والتحليل من قبل أشخاص آخرين جاءوا من ظروف أخرى تختلف بيئياً ونفسياً وثقافياً فقد يكتشفون تناقضات في بنائها النظري، لم يستطع واضعوها التنبؤ بها. وكم تظهر عيوب هذه النظرية في مجال التطبيق لأن واقع الحياة المتحرك من خلال الإنسان والمجتمع الذي يحوي إلى جانب عقله عواطف ومشاعر ووجدانات عرضة للتغير كل لحظة، وكل تغير في نفسه الفرد والمجتمع يلزمه تغيير في النظرية نفسها وملائمتها من جديد للمتغيرات المستجدة. ناهيك عن تفاوت أفراد المجتمع في مدى فهمهم واستيعابهم للمتغيرات من حولهم. وكم يكون الموقف أكثر تعقيداً وصعوبة في المجتمعات المنقسمة بين طوائف وملل وأقليات عرقية .. وبناء على هذا المنطق المتحول نستطيع تفسير كثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية، وبعض النظريات التي قد تنجح في بلاد معينة. بينما هي نفسها تفشل في بلاد أخرى، فليس هناك إنسان أو مجموعة من الناس تستطيع تفصيل نظرية سياسية أو اجتماعية مهما كانت محكمة يمكنها أن تستوعب كل الظروف المتغيرة .. لأن الإنسان ذاته عرضة للتغيير باستمرار بتغير المناخ والبيئة الثقافية وإسقاطاتها على سير الحياة التي لا تتوقف، لا من حيث القالب والنص ولا من حيث المعنى والمضمون.

ومهما تنوعت النظريات السياسية وتعددت فلا بد من إرجاعها إلى نمطين من التفكير، مهما اختلفت الاجتهادات وتباينت تبعاً لذلك النظريات والتعريفات وكلما بالغ القالب النظري في الصرامة من حيث الدقة ومحاولة ضبط الحركات وتحديد الأشياء ومعالجة الأمور بتفاصيلها أكثر، كلما ظهرت عيوب النظرية وتناقضاتها الكبيرة في حجمها، السريعة في انعكاساتها وتأثيراتها ومن ثم إسقاطاتها. والنظرية السياسية كلما بالغت في الإحكام والانضباط ودقة التفاصيل وتعيين التفريعات، كلما كانت شمولية أكثر واستبدادية، والعكس صحيح، فكلما كانت النظرية أكثر مرونة تحتل التنوع في الاجتهادات كلما كانت ديمقراطية أكثر .. وهذا يضعنا أمام مفهومين مختلفين لعلم السياسة :

1) النظرية السياسية الوضعية (2) المنهج الرباني.

النظرية السياسية الوضعية بكل صورها وأشكالها من أقصى اليمين إلى أقصى الشمال، ومن أكثرها ليبرالية إلى أشدها شمولية، من العقلية اللامنتمية وحتى الأيديولوجيات المقننة، كلها تحاول وضع منهاج سياسي محدد يقوم في أساسه على ضبط حركة الفرد والمجتمع وقولبته وشده بحبال من القوانين والدساتير والصيغ التي ترسم للفرد والمجتمع نمط الحياة السياسية وتقوم على إكراهه لملاءمة حركته العقلية والعاطفية بمقتضى النظرية السياسية والمناهج السياسي الذي يضعه ويطبقه النظام، فهو نمط يتحكم بتصرفات الفرد ومن ثم المجتمع بموجب الصيغة والمعادلة السياسية التي يتبناها النظام، ويحاول تطبيقها بكل أجهزته القمعية المبنوثة في كل مجالات الحياة وجوانبها. والتي يريد النظام تحويلها إلى تميمة يعلقها الإنسان في رقبتة تبيت حيث يبيت، وتصحو معه حين يصحو.

فالمنهج الوضعي هو الذي يضع نظرية لنظام الحكم، ولنوعية الدولة وأجهزتها بالتفصيلات والتفريعات التي لا تترك مساحة كبيرة لحركة الإنسان الذاتية، بل تفرض عليه شكلاً من أشكال الدولة كآلة قمعية تحمل الناس على لون من النظام لا يملك حق الخروج عليه، فيطاله القانون، ومن ثم العقاب. وهذا الوضع في أرقى وأفضل حالاته هو النظام الديمقراطي. وفي النظام الديمقراطي فإن شركات الإعلام الكبرى تمارس طغياناً إعلامياً قد يشعر الفرد الذي لا ينسجم مع معطيات هذا الإعلام، بأنه قعيد وحبيس يكاد لا يملك وسيلة يعبر بها عن نفسه .. وكذلك الشركات الاقتصادية العملاقة التي تحتكر كل عمل وتطغى على السوق فلا يتحرك أحد بغير وحيها ولا بعيداً عن عطائها. وكذلك المؤسسات العلمية الضخمة تكاد تحدد لون الثقافة للبشر، فلا يعاندها إلا ضعيف، قذفت به الظروف وأبقتة من غير حيلة ولا طاقة، وخير دليل وشاهد على ذلك، أن البشرية اليوم لا تستطيع مراجعة تاريخها وتقويمه وتصويبه بغير إذن من المؤسسة "الديمقراطية الليبرالية" العالمية التي تستحكم بالمعلومات التي لا يجوز مناقشتها، وكل من يجرؤ على القول بما يناقض تلك المعطيات التي حشوا فيها معدة التاريخ وحشدوا لها العواطف والمشاعر، يتعرض للإيذاء بشتى أنواع الأذى، فتتصب له المحاكم، بل لا تجد دولة في هذا العالم تستطيع أن تستضيف ندوة أو مؤتمراً يبحث موضوع إعادة مراجعة التاريخ، وبيان صحاحه من باطله. بل لا يجرؤ مؤرخ أن يشكك في الحقائق التي اعتمدها النظام العالمي الجديد، "العالم الحر"، "عالم الديمقراطيات". هل أصبحنا في

عصر تسييس المعرفة؟ وليس هناك أخطر على البشرية ومستقبلها من عملية تسييس المعرفة كما حصل لمؤتمر مراجعة التاريخ الذي كان سيعقد في آذار عام 2001 في بيروت،⁽⁹⁸⁾ ومع أننا لم نقف على ما يريده مراجعو التاريخ غير ترك الحقائق تكشف نفسها، فتجنبت لمنعه دول أوروبا والولايات المتحدة، كلها راحت تضغط على الحكومة اللبنانية لمنع عقد هذا المؤتمر فوق أراضيها، وهددت في حرمانها من المساعدات الاقتصادية التي هي في أمس الحاجة إليها، ولأول مرة في تاريخ البشر يمنع الناس من أن يبحثوا في المعطيات التاريخية. وإلى جانب القوى الغربية فقد تجند أربعة عشر أديباً ومتقفاً عربياً تبرعوا أن يقدموا البعد الأدبي لخطر هذا المؤتمر ومنعه من الانعقاد، من بين هذه الشخصيات "الوطنية" التي لا يتسع لأسمائها العالم العربي على سعته، من بينهم الشاعر المطرود من وطنه السيد محمود درويش، صاحب قصيدة "سجل أنا عربي، ورقم بطاقتي" (1) رقم بطاقتك يجب ان يكون هو رقم قضيتك، التي لم تجد لها خانة في هذا النظام العالمي الجديد .. يا دعاة الديمقراطية، اليس هذا استبداداً وإرهاباً .. بل لقد حاول بعضهم كشف هذا الملف كالمفكر الكبير رجاء جارودي والذي قدم لمحاكمة في بلده وأدين بعشرات آلاف الدولارات لمجرد أنه قال إن هناك حقائق قد زيفت، وإن التاريخ "الرسمي" المدون تنقصه الوثائق والمستندات . حتى إن شاعراً بحجم أدونيس يضطر للتوقيع على تلك العريضة المقدمة للحكومة اللبنانية تطالبها بعدم السماح لمراجع التاريخ من عقد مؤتمراتهم في بيروت حتى يحصل على جائزة أدبية مغمسة بالذل والهوان. ومع أن إدوارد سعيد قد اعتذر فيما بعد عن التوقيع على هذه الوثيقة الظالمة، فما زال الأمر يثير الدهشة والاستغراب.

بأي منطق يفكر هذا العالم؟ إذا كان هناك ثمة منطق فيما يجري؟ الذي يملك الحقائق التاريخية لا يخاف المراجعة، والذي يقوم على الدقة الموضوعية والحياد العلمي لا يخشى المناقشة والحوار وكذلك المراجعة، وفتح القضايا والملفات من جديد. ولا ندري ماذا حدث لعقل أوروبا، كيف تصد التاريخ عن محاولاته المتكررة لإعادة كتابة وقائعه وحوادثه؟ بناء على حقائق ومعطيات قد ظهرت وتكشفت من جديد؟ متى كانت هناك ملفات مغلقة أمام البحث والتحري والتحليل؟ ومتى أحكم إغلاق القضايا أمام سلطان المعرفة والعلم؟ إلا عندما تسييس المعرفة. لماذا تصادرون إرادة البحث وتقصي الحقائق التاريخية أيها التقدميون؟ أيها الديمقراطيون؟ يا أهل الشمال المتكبر؟ وأنتم أيها العرب الصغار ماذا بقي لكم من

مشاعر شعوبكم؟ ماذا بقي لكم من قضايا أمتكم تكتبون عنها؟ إنه تزييف أغلى ما لدينا. ونحن في العالم العربي والإسلامي قد تم تزييف إرادتنا، مشاعرنا، لقد استطاع العدو اختراق مشاعر الأمة وحشوها بأحاسيس وعواطف كاذبة لا بد من مراجعتها. وليس تاريخ أوروبا من يحتاج إلى مراجعة فقط، بل إن التاريخ العربي والإسلامي بحاجة ماسة إلى مراجعة جريئة، ونحن لا نستبعد أن منظومة المشاعر والعواطف المتركمة في وعي أمتنا واللاداعي في تاريخها الحديث وفي بعض تاريخها المتوسط قد تم شحنه بعواطف كاذبة وأحاسيس مزيفة سواء حول قضايا فكرية معينة أو حول شخصيات كبيرة. إذا كانت هناك أمور تتم في وضوح القرن العشرين وتحتاج إلى تصحيح ومراجعة، وقد استطاعت بناء منظومات من الأحاسيس والمشاعر التي قامت حولها سياسات وممارسات مشهورة اعتمدت شبكة من المعلومات التي صبت في قوالب معرفية محكمة الإغلاق، يقف الفكر الإنساني والإرادة البشرية عاجزين عن فتح مغلفاته وإعادة قراءتها لتلا يترتب على ذلك ترتيب جديد وتبويب جديد لنشيد الحق الأزلي وعدالة السماء. إذا كان هذا وأكثر من هذا يحدث في أشد نهار أوروبا سطوعاً، فما بال حوادث القرون الغابرة، حيث ليل التاريخ أكثر ظلاماً وأشد حلكة. وإذا حدث ما حدث في نهار مركز العالم، حيث الكل ينظر إليها ويراقبها، فكيف يكون حال الأطراف والهوامش؟ إذا استغفلت مركزية العالم فما عسى أن يكون حال أطرافه وحواشيه..؟

المنهج السياسي الرباني :

إذا كانت النظرية السياسية الوضعية، الوضعية نسبياً، فليس هناك حدود فاصلة بين ما هو رباني وما هو إنساني، حيث إن الإنسان ذاته، خلق من خلق الله، والدين بمثلته وأخلاقياته كان صاحب دور حاسم في صياغة العادات والتقاليد والأعراف عبر التاريخ. فعندما يضع الإنسان نظرية في علم السياسة أو الأخلاق، فهو لم يأت بها من فراغ أو من عدم، كما قد يتخيل بعض السذج، وإنما هي نسيج من أنساق متعددة حاكها التاريخ الإنساني، والتاريخ الإنساني منفعل بأحداثه ووقائعه وتأثراً وتأثيراً بينما تبقى مرجعياتها في الأصل دينية وميتافيزيقية. والمنهج الرباني كما نرى ذلك واضح في الرسالة الخاتمة. فقد سكت الشرع عن تحديد مفهوم أو برنامج سياسي أو اقتصادي للمجتمع، إلا ما كان من خطوط عريضة أو مؤشرات ودلالات تضع الإنسان في الحيز الذي وضع فيه، فهو ليس مجتمعاً مثالياً نورانياً أو عقلياً

خالصًا. بتعبير آخر، إنه ليس مجتمعًا ملائكيًا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو كذلك ليس مجتمعًا حيوانيًا بهيميًا يقوم على الغرائز والنزوات والأهواء، فالإنسان بين حدي الملائكي والبهيمي يمكن له أن يجتهد في صياغة نظرية سياسية أو اقتصادية يقيم حياته بمقتضاها، بحيث لا تخرجه عن نوعه وجنسه. فالنظرية السياسية ينبغي أن تتشكل بمقتضى حاجات هذا الإنسان ومعالجة مشاكله وإيجاد الأجوبة الملائمة لتساؤلاته ومتطلباته. نظرية سياسية تضبط حركة هذا الإنسان الشخصية والاجتماعية، حتى يبقى هذا المجتمع يتطور في نطاق وحدود الدائرة الإنسانية التي رسمها له شرع الله، في حدود إنسانيته، فلا يتجاوزها إلى حيث الانحطاط في درك الحيوانية، وأما العلو والارتفاع في تحصيل المثل والقيم العليا فالطريق مفتوح أمام الأفراد، حيث لا ينبغي تقنين حد ما لارتقاء المجتمع، يكفي المجتمع والأمة أن يعيشا في نطاق الأدمية الراشدة .. وسوف نقف فيما يلي على المساحة الكبيرة الواسعة جدًا، التي تمتد أمام هذا الإنسان وخلفه وعن جانبيه يتحرك فيها بحرية تامة يتشكل فيها مجتمعًا وثقافة ودولة في محيط نوعه ودائرة جنسه بحيث لا يفقده هذا النشاط والفعل كونه إنسانًا يصبو دائمًا إلى تطوير وتحسين دوره وتوسيع نشاطه. وفيما يلي سنحدد مملكة الإنسان كما إرادة شرع الله:

(1) أن يبقى في دائرة كونه مخلوقًا، فلا يتجاوز ذلك فيتعدى على الألوهية، وعندما نقول الألوهية، فإنما نعني تلك الدرجة التي لا يستطيع الإنسان تحصيلها وهي خارج امكانياته، وهو ما ليس له بحق، وهذه أمور واضحة لا تلبس فيها إلا على من فقد عقله، فالعقل البشري يقر إقرارًا قاطعًا، وباليقين التام، أنه لم يخلق هذه الأشياء أو بعضًا منها، هذه العوالم التي تحيط به. وما ادعى أحد في الماضي أو الحاضر أنه فعل ذلك. وأبسط قواعد المنطق وأوضحها وأصحها النتيجة التي تقول: كل من ليس خالقًا فهو مخلوق، حتى إن العدم مخلوق كما أن الوجود مخلوق. والقرآن الكريم يقيم الحجة البالغة في أمر الخلق، فيتحدى هؤلاء الجاحدين الصغار. ﴿ هذا خلق الله فأروني ماذا خلق الذين من دونه ... ﴾ (لقمان 11).⁽⁹⁹⁾ عندما توصل العلماء إلى ما أطلق عليه طفل الأنبوب" قال الجاحدون الصغار: "خلق العلماء طفلًا" بينما كل ما استخدمه الإنسان في هذا الموضوع هو استخدام ما خلق الله وجمعه والتأليف بين عناصره، بين ما هو موجود. فقد استغل العلماء، وهم خلق الله، ما خلق الله لهم من أدوات وعناصر وأسباب وفي هذا الصدد يرد الله عليهم الرد المحكم حين يتساءل: ﴿ أفأرى أنتم تخلقونه .. أم نحن الخالقون ﴾ (الواقعة 59) هذا الأنبوب

هل أوجد العلماء أشياءه من عدم أو من غير شيء؟ هذا الحيوان المنوي أخلقه العلماء؟ أم هو خلق الله؟

﴿ أفمن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون ﴾ (النحل 17) هل يستوى في ميزان العقل من يملك القدرة على الخلق كمن يفتقد ذلك.

﴿ أم خلقوا من غير شيء .. أم هم الخالقون ﴾ (الطور 35) .

﴿ إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له ﴾ (الحج 73)

﴿ والذين يدعون من دون الله، لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون ﴾ (النحل 20)

ولا نستطيع أن نستوفي جميع الآيات التي تتناول موضوع الخلق، وتتحدى هذا الإنسان أن يأتي بأي شيء من غير ما خلق الله.

(2) الغائية في الخلق :

هذا النظام المحكم، الذي لا ترى فيه من تفاوت، لا بد وأن يكون له غاية وما خلقه الله عبثاً أو هزلاً: فالماء، والهواء، والفضاء، والتراب، والنور والشمس والقمر والنجوم، وكل الذي بين السماء والأرض يتعاون في تقاسم الأدوار من أجل أن ينبت حبة القمح أو الشعير، هذه التينة وتلك الزيتون، التفاحة والرمانة إلى غير ذلك من نبات الأرض وشجرها، جاءت من أجل أن يتغذى عليها الإنسان والطير والحيوان، هذه الدورة الحياتية، التي يصبح بها العالم عالماً كلما اكتشف جديداً في عالم الله، وكلما اكتشف من أسرار الخلق أكثر أصبح أكثر علماً، فما نفعه لا يتعدى ولا يتجاوز اكتشاف بعض القوانين التي أودعها الله في خلقه. ولهذا يقول الخالق عز وجل:

﴿ ويتفكرون في خلق السماوات والأرض، ربنا ما خلقت هذا باطلاً ﴾ (آل عمران 191)

﴿ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون ﴾ (المؤمنون 115)

﴿ وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً ﴾ (ص 27)

﴿ وما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما لاعبين ﴾ (الدخان 38)

﴿ ما خلقنا السماوات والأرض وما بينهما إلا بالحق ﴾ (الاحقاف 3)

هذا الحد الأعلى الذي لا ينبغي للإنسان أن يفكر في امتلاكه، فهو يتعدى طاقته وهذا يدل على أن هذا الوجود ما خلق إلا بإرادة وعلم وقصد وغاية، قوانين الحياة تدل على أنه لم يوجد اعتباطاً أو اتفاقاً.

وأما الحد الأدنى الذي لا ينبغي لهذا الإنسان أن يهبط إليه أو إلى ما هو دونه فهو: أن لا يتحول هذا الإنسان إلى بهيمة تتحرك بغريزتها وتقوده شهواته ونزواته

من غير ضوابط، يقيم سلطانه على قوة المخلب والذاب، ويتخلى عن الموقع الكريم الذي أراده له الله، سبحانه : ﴿ ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم عن كثير ممن خلقنا تفضيلاً ﴾ (الاسراء 70).

هل يريد الإنسان مساحة شاسعة أوسع من هذه يتحرك فيها ويقيم فيها وعليها حضارته؟ مساحة تمتد علوًا إلى ما دون الخالق وتهبط إلى ما فوق مجتمع البهيمية والوحشية. هذه هي خانة هذا الإنسان يتحرك فيها على راحته، فإذا تجاوزها انحطاطًا كان أضل من البهيمية، وإذا حاول تجاوزها علوًا ليس بمقدوره فعل ذلك لأنه يصطدم بمنطق المخلوق الذي لا يستطيع بل يستحيل أن يصبح خالقًا، وتصبح كل طاقة يبذلها في هذا الاتجاه تذهب هدرًا وضياعًا ولا طائل من ورائها.

(3) لقد أبدع الخالق، سبحانه أمر هذا الكون، قوانين ونواميس تحفظه وترعاه ومن أراد أن يحل رموزه، فلا بد أن يعلم قوانين هذا العالم أو يكتشفها حتى يعرف كيف ومن أين يخترقها، حتى لا يناطحها كما فعل الإنسان في طفولته "فأوهن قرنه الوعل". وكذلك فإن هذا الخالق العظيم، سبحانه، قد أودع في كل سماء أمرها، ولم يخلق شيئًا منها عبثًا وسدى. ﴿ يحسب الإنسان أن يترك سدى ﴾ (القيامة 36) فكما فعل الخالق في أمر السماء والأرض وجعلها تسير بموجب قوانين ونواميس وأوامر، فقد وضع لهذا الإنسان شرعه، ومرة أخرى فإن هذا الشرع ما قيد إرادة هذا الإنسان وحرية في نطاق نوعه، وإنما ترك له أن يعمل ويمارس نشاطه بحرية فيما لا يتجاوز حدود الخالق، وبما لا يهبط إلى مستوى البهيمية. فأحل له كل شيء في نطاق هذه المساحة، وحرم عليه كل ما لا يتناسب مع دوره ووظيفته ورسالته ونوعه، وحرم عليه أن يطلب حاجته بأسلوب الوحش، حرم الله سبحانه على هذا الإنسان كل ما يضره، وأحل له كل ما ينفعه، حرم عليه قتل النفس إلا بالحق، وهذا حفظًا لنوعه، وابتعادًا له عن طبيعة السبع والوحشية الذي يفترس ويقتل ويبطش. وحرم عليه السرقة وهو اغتصاب ما ليس له وهي من طبيعة الوحش أيضًا، وحرم عليه الفاحشة كالزنى حتى لا ينزو على ما ليس له كما يفعل مجتمع البهيمية، وحرم عليه الخمرة وهي غول للعقول، والعقل هو رأسمال هذا الإنسان. وحرم الربا وأكل أموال الناس بالباطل وهو اعتداء وظلم لغيره. وحرم الكذب لكونه أحد أسلحة الباطل والغش والتضليل. وحرم عليه قول الزور، وحرم الغيبة والنميمة والفساد بين الناس .. وهذه آفات وأمراض اجتماعية لا يستقيم المجتمع إذا ما تفشت به، وهي من بين الأسباب التي تهبط بهذا المجتمع إلى ما دون مجتمع البهائم .. وقد

حرم الله على هذا الإنسان، أكل الميتة والدم ولحم الخنزير، والموقوذة والمتردة والنطيحة، وما أكل السبع .. هذه هي الأمور التي حرمها الله علينا، بالله عليك أيها العاقل، لو أتيح لصاحب عقل وحكمة أن يضع دستوراً لأهل بيته من أبنائه وإخوته هؤلاء الذين يعيش بهم ولهم حباً وعطفاً ورحمة، هل يدعهم يفعلون ويمارسون شيئاً من هذه الآفات والأمراض والعادات السيئة التي تترفع عن بعضها البهيمة؟ هذه الآفات إذا ما تفشت في مجتمع أفسدته وأهلكته وأخرجته عن آدميته، وانحطت به إلى ما دون درك الحيوانية والبهيمية. بمعنى آخر أن الله سبحانه ما حرم على هذا الإنسان شيئاً إلا إذا كان هذا الشيء يخرج عن نوعه وجنسه، عن آدميته. لقد أحل الله لنا كل ما هو في النطاق الذي يحفظ علينا مهمتنا دورنا وخلافتنا في هذه الأرض، أحل لنا كل ما يساعد على أن نبقى بشراً .

(4) وإذا كان ما تقدم هو كل نواهيته التي نهانا عن فعلها حفظاً لنوعنا، وأما ما أمر الله تعالى به فهو أن نعترف ونشهد له بالخالقية والربوبية، وأنه المعبود وحده، وأن نقر ونشهد له بالوحدانية، هذا هو رأس الأمر كله ومن شهد بها شهادة حق كفته وما تبقى مما أمر به الله وفرضه فهي وقاية لهذا الإنسان من أن تصيبه تلك الآفات والأمراض .. فالصدق، وقول الحق والإخلاص والأمانة وإكرام الوالدين ومساعدة المساكين والفقراء وصلة الأرحام وإغاثة الملهوف وإكرام الضيف، ومعاملة الجار بالحسنى، هل في أداء ذلك عبء ثقيل ينوء بحمله الإنسان؟ أم هي مزايا تصقل الإنسان والمجتمع وتعلو به؟ أجل إنها قيود على حرية الإنسان وتكبل لإرادته ممن ينظرون إليها من أسفل من مجتمع البهيمة مجتمع الذئاب والضباع! وصدق الله العظيم وهو يصف حال هؤلاء الذين يرون بذلك قيوداً على حرياتهم وتكبيلاً لإرادتهم، فهم حقاً كما وصفهم خالقهم، سبحانه:

﴿ ولقد ذرأنا لجهنم كثيراً من الجن والإنس ، لهم قلوب لا يفقهون بها ولهم أعين لا يبصرون بها، ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام، بل هم أضل ﴾ (الأعراف 179). وكذلك قال الحق تبارك وتعالى في أمثال هؤلاء الذين يتكبرون طريق الحق : ﴿ ... والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم ﴾ (محمد 12). وما من عاقل منصف يفهم الإسلام هذا الفهم ويتركه إلى غيره إلا كان كما وصفه الله، سبحانه، أنفاً ﴿ أولئك الا كالأنعام بل هم أضل سبيلاً ﴾ .

(5) وإذا كان هذا الذي ذكرناه هو بعض الصفات والأخلاق والقيم التي ينبغي أن يمارسها الإنسان السوي، فهي الأمور التي ينبغي أن يتخلق بها ويمارسها في واقع

حياته وهو يحاول أن ينظم الأمة والمجتمع، وأن يقيم قواعد نظامه الاجتماعي والسياسي هذه عبادات يمارسها الإنسان لكي تزكو نفسه، وتصفو سرائره. وهو يأتيها طواعية من غير إكراه، فلا بد أن تفرز نظامًا سياسيًا واقتصاديًا عادلًا لا ظلم فيه ولا اضطهاد، فإن النظام السياسي والنشاط الاقتصادي وفق المنهج الرباني هو ثمرة وإفراز لمجموعة القيم والمنظومة الأخلاقية التي يقوم عليها النظام والبناء الاجتماعي.

(6) علاقة النظام السياسي بأفراده هي علاقة يجدها مبدأ الشورى وأسلوب الحوار والجدل والحجة. وهو النظام الذي يضبط حركة المجتمع في نطاق "الخانة الآدمية"، ويقيم قواعد الحكم وأسس النظام على ما يحفظ مصالح العباد، ويقيم بينهم الحق والعدل، فإن رسالة الحكم بمقتضى المنهج الرباني تتحقق بتحقيق العدل بين الناس فأينما وجد النظام الذي يحقق العدل فثم شرع الله. ﴿ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون ﴾ (الشورى 38). وكذلك قول الحق، تبارك وتعالى: ﴿ ... فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر ﴾ (آل عمران 159) وكذلك ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي، فمن يكفر بالطاغوت، ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها .. ﴾ (البقرة 256) وكذلك ﴿ ... أنلزمكموها وأنتم لها كارهون ﴾ (هود 28). فهذا يعني أن الحكم لا يجوز له بحال من الأحوال استعمال الإكراه، واغتصاب السلطة من الأمة التي هي مصدر السلطات، ومن يحكم لابد أن يحكم بتفويض من الأمة، وأن العلاقة بين السلطة والأمة، بين الحاكم والفرد هي علاقة حوار ومجادلة ﴿ قالوا يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا ﴾ (هود 32) .. ﴿ وإن جادلوك فقل الله أعلم بما تعملون ﴾ (الحج 68) .. ﴿ فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوط ﴾ (هود 84) .. ﴿ فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك ملاً وأعز نفراً ﴾ (الكهف 34) .. ﴿ وحاجه قومه قال: أحتاجوني في الله وقد هدان ﴾ (الأنعام 8) ﴿ ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك .. ﴾ (البقرة 258).

هذه عينات قليلة من آيات كثيرة في كتاب الله، ترسم العلاقة بين الإنسان والإنسان .. بين الملك والرعية، بين الحاكم والمحكوم فتجعلها جميعًا في نطاق الحوار والجدل والمحاجة، وتستبعد الفرعونية المتألهة والتي لسان حالها يقول: ﴿ ما أريكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد ﴾ (غافر 29).

(7) التعددية الدينية والفكرية والسياسية: إذا كان الدين عند الله هو الإسلام ﴿ إن الدين عند الله الإسلام ﴾ (آل عمران 19) وكذلك ﴿ ومن يتبع غير الإسلام دينًا فلن يقبل منه ﴾

(آل عمران 85) ، فإن الدين عند الله واحد وأما المناسك والشرائع فمتعددة، ومختلفة، هناك شريعة ومنسك لكل قوم ولكل أمة كتاب ومنهج، فإن القرآن الكريم يؤكد هذا التوجه، وهذا الفهم: ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحًا، والذي أوحينا إليك، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ﴾ (الشورى 13) وكذلك قول الله، سبحانه: ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجًا ﴾ (المائدة 48) .. ﴿ لكل أمة جعلنا منسكًا هم ناسكوه ﴾ (الحج 67) . والمسلم مأمور أن يعيش مع غيره ممن يخالفونه في العقيدة والفكر لأن الأرض، هي أرض الله، والمؤمن مستخلف فيها، بينما الكافر يظن بنفسه أنه صاحب الأرض ومالكها، ولهذا لا يستطيع أن يعيش مع من يخالفه فيقوم بسجنه أو نفيه أو قتله بينما لا يملك المسلم أن يفعل ذلك فالأرض أرض الله والمعارض والمخالف أو الآخر هو من مخلوقات الله، فلا يملك الحق أن يخرج من أرضه، أو يحرمه من أن يأخذ حظه من ميزانية الدولة مثلاً، فالله يقول: ﴿ كلاً عند هؤلاء وهؤلاء (المؤمن والكافر) من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظوراً ﴾ (الإسراء 20). ولولا أن التعددية الدينية والثقافية والفكرية، من صلب تعاليم الإسلام، لما استمر وجود أقليات دينية، وغير دينية تحت ظل الحكم الإسلامي ما يزيد عن ألف وأربعمائة عام، ولما ازدهرت ثقافتهم وانتعشت مدنياتهم وحضارتهم خاصة اليهود وكذلك النصارى الذين يعتبرون انتماءهم الحضاري الإسلامي جزءاً من هويتهم الثقافية، كما يقول بذلك معظم مفكرو النصارى العرب كإدوارد سعيد، وميشيل عفلق قبل أن يسلم. وهكذا فقد تعايش المسلمون مع "الآخر" مع "المخالف" ديناً وفكراً وثقافة، وكانت ظاهرة الاختلاف وحق الاختلاف، وممارسة المخالفين لعقائدهم وأفكارهم مكفولة في الشريعة، وكذلك في النظام السياسي الإسلامي ... بينما حاربت أوروبا الظاهرة الإسلامية واليهودية بكل قسوة وعنف، ومارست أنواع البطش والارهاب، ولم تترك لهم خياراً غير الغياب على مستوى العقيدة والفكر فما قبلت منهم بعد سقوط الأندلس إلا تغيبهم تحت التراب أو تمكنهم من الفرار أو الخروج من عقائدهم إكراهاً ليدخلوا في النصرانية إلزاماً. وحتى أوروبا اليوم، على ما بها من حضارة لا تقبل الإسلام دولة مستقلة ذات سيادة.

(8) محاربة الظلم والفساد: فالله سبحانه قد حرم الظلم والفساد بين الناس، حرم الظلم بكل أنواعه وأشكاله، والظالم هو الذي يدعي ما ليس له بحق كما فعل الملك الطاغية الذي جادل نبي الله إبراهيم عليه السلام، وادعى أنه يملك القدرة على قتل هذا والعفو عن ذاك ، وهو بهذا كأنه يملك حقاً إلهياً وقدرة كذلك ﴿ ألم تر إلى الذي

حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك، إذ قال إبراهيم ربي الذي يحيي ويميت، قال أنا أحيي وأميت، قال إبراهيم، فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب، فبهت الذي كفر، والله لا يهدي القوم الظالمين ﴿ (البقرة 258) ولهذا فإن الموت والحياة جعلهما الله، سبحانه من حقه هو وليس لإنسان أن يزهد روح إنسان ﴿ من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسًا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعًا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعًا ﴿ (المائدة 32) . وهذا فرعون قد اجتاز خانة الآدمية فبغى وظلم ﴿ إن فرعون علا في الأرض، وجعل أهلها شيعًا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم، إنه كان من المفسدين ﴿ (القصص 4) وكذلك اعتدى فرعون في مجال السياسة، فاقتحم حقل السيادة، وهو شأن من شؤون الله تعالى، فظلم وبغى، واغتصب أملاك الناس وصادرها لنفسه ظلمًا وعدوانًا ﴿ قال يا قوم أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي أفلا تبصرون ﴿ (الزخرف 51) وكذلك حال الملك الذي ذكر في سورة الكهف: ﴿ وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا ﴿ (الكهف 79) وقد جعل الله، سبحانه، الظلم مقدمة للفساد والآفات التي تصيب الأمم، وهي من دلائل انهيار الدول، فالله، سبحانه، قد بين لنا ذلك في كثير من المواضع في كتابه العزيز: ﴿ ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض، أولئك هم الخاسرون ﴿ (البقرة 27).

﴿ ... ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ﴾ (البقرة 205)

﴿ ويسعون في الأرض فسادًا والله لا يحب المفسدين ﴾ (المائدة 64)

﴿ اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين ﴾ (الأعراف 142)

﴿ وإذا أردنا أن نمهلك قرية، أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرًا ﴾

(الإسراء 16)

﴿ الذين طغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد ﴾ (الفجر 12)

9- العدل :

وقد أمر الله سبحانه، الناس بالعدل، بينهم وبين أنفسهم، وبينهم وبين الناس، مسلمين أو غير مسلمين، سواء كانوا من جماعتنا وحزبنا وقومنا أم كانوا غير ذلك، فالله سبحانه قد أمر بالعدل بين الناس جميعًا فقال على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ﴿ ... وأمرت لأعدل بينكم ﴾ (الشورى 15) وأمرنا كذلك أن نعدل مع المخالفين والمعارضين لمفاهيمنا ﴿ ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى ﴾ (المائدة 8) وقد نهى، سبحانه عن اتباع الهوى وهو ضد العدل ﴿ ... فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ﴾ (النساء 135) وقد حث كتاب الله المسلمين والناس جميعًا على قول الحق

وشهادة الصدق مع القريب والبعيد، مع من نحب ومن نكره فقال: ﴿ وإذا قلتم فاعدلوا، ولو كان ذا قربى، وبعهد الله أوفوا .. ﴾ (الأنعام 152) وينبغي إقامة الحكم على أسس العدل والحق ﴿ وإذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل ﴾ (النساء 58). وقد ضرب الله مثلاً للرجل العادل والرجل الباغي الذي لا يقيم العدل فهو كالأبكم الذي لا يسمع ولا يتكلم، ولا يستطيع فعل شيء كما يصف ذلك الحديث الشريف "الساكت عن الحق شيطان أخرس" ﴿ ضرب الله مثلاً رجلين، أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كلٌّ على مولاه، وإنما يوجهه لا يأت بخير، هل يستوي هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم ﴾ (النحل 76) والعدل هو أمر الله الذي ينبغي أن ينفذ ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ﴾ (النحل 90) وقوله تعالى ﴿ فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ﴾ (الحجرات 9).

(10) المنهج الرباني والنظام السياسي :

إن كل ما سكت عنه الشرع، ولم يرد فيه نص في كتاب الله، فهو متروك لإجتهد البشر، يسعون إلى مصالحهم، فأينما تكون مصلحة المسلمين فثم شرع الله وقد سكت الشرع عن نوع الحكومة الإسلامية: أهى ملكية أم جمهورية؟ أهى خلافة مدنى الحياة أم مقيدة بفترة زمنية محددة؟

ولكن الشرع قد بين بما لا يدع مجالاً للشك معارضته الشديدة لنظام الطغاة المستبدين المفسدين في الأرض، وبين أن الأمر ينبغي أن يتم بالحوار والتراضي والشورى، ففي منهج الحكم الرباني، فإن السيادة لله ولشرع الله والاستخلاف للأمة، والأمة هي مصدر السلطات، وهي التي تختار مفوضاً يحكم أمورها، ويقيم فيها شرع الله ومصلحة المسلمين وغير المسلمين من مواطني الدولة، ولهذا فليس هناك نوع من أنواع الحكم يفرده الإسلام ، فأى نظام حكم يقيم شرع الله ويحقق العدل وقيم المجتمع وأخلاقياته فهو حكم إسلامي وكل حكم يظلم الناس ويفسدهم، فهو نظام طاغية مستبد لا يقبل به الإسلام . وكذلك حال المنهج الاقتصادي، فكل منهج يحقق مصلحة المسلمين ويوفر لهم حاجاتهم ويوفر لهم العيش الكريم فهو مقبول، لكن النظام الاقتصادي في الإسلام يحرم الربا الظالم، ويحرم كذلك أن يكون المال دولة بين الأغنياء ولا يرضى سياسة الاحتكار لسلع معينة، ويدافع عن الملكية الخاصة ما لم تظلم، فالملكية على سبيل المثال، يمكن أن تكون صالحة، وقد تكون ظالمة فاسدة، فهذا داود وسليمان وطالوت كانوا ملوكاً، وقد أقاموا العدل وحققوا

العيش الكريم، فهو نظام صالح، وفي المقابل كان فرعون والنمرود، والملك الذي كان يأخذ كل سفينة غصبًا، أنظمة ملكية فاسدة وظالمة، كانت خلافة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي خلافة راشدة، ومن بعدها تحولت إلى ملك عضوض، فشتان بين مملكة ومملكة، وكذلك شتان بين خلافة وخلافة.

هذه عشرة أسس وقواعد عامة يتحرك بها ومن خلالها النظام السياسي والاقتصاد الإسلامي. ويخرج نموذج الحكم الذي يريد في حدود الخانة الإنسانية ليحقق به مصالح العباد.

ملاحظات الجزء الأول من القسم النظري

- 1 - Webster's new Universal dictionary, Barn's and Noble books - 1992, p. 1113.
- 2 - The Concise Oxford Dictionary, Clarendon press 1963.
- 3 - المنجد في اللغة والأعلام، دار الشرق، بيروت 1986.
- 4 - صدر الدين القبانجي: علم السياسة. تجديد من وجهة نظر إسلامية، الشركة العالمية للكتاب - لبنان 1997 ص 10.
- 5 - المصدر السابق، ص 10.
- 6 - المصدر السابق، ص 10.
- 7 - المصدر السابق، ص 12.
- 8 - القاموس العبري المركز - ابن شوشان، قرية الكتاب القدس 1991.
- 9 - Handbook of World history by: Joseph Dunner Peter owen London, 1968, p. 755-56.
- 10 - المصدر السابق، ص 56.
- 11 - سياسات الأفكار، بروفيسور ج. س. هيرسون - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة 1987 ص 12.
- 12 - المصدر السابق، ص 15.
- 13 - النظرية السياسية عند اليونان - أرنست باركر - الجزء الأول، مؤسسة سجل العرب القاهرة 1966، ص 12-13.
- 14 - المصدر السابق، ص 20.
- 15 - المصدر السابق، ص 80.
- 16 - المصدر السابق، ص 81.
- 17 - الضروري في السياسة ومختصر كتاب السياسة لأفلاطون - نقله عن العبرية الدكتور أحمد شحلان، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1998 ص 22.
- 18 - المصدر السابق، ص 23.
- 19 - موسوعة العلوم الاجتماعية - مكتبة العمال - تل أبيب 1967 المجلد الثالث ص 262.
- 20 - الضرورة في السياسة ومختصر كتاب السياسة لأفلاطون - نقله عن العبرية د. أحمد شحلان، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1998 ص 13.
- 21 - عهد أردشير، تحقيق إحسان عباس - دار صادر - بيروت 1967 ص 53.
- 22 - الضروري في السياسة، مختصر كتاب السياسة لأفلاطون، ص 46.
- 23 - الضروري في السياسة، ص 47.

- 24- فقرة 128 الضروري في السياسة ص47.
- 25- الضروري في السياسة، ص48.
- 26- الضروري في السياسة، ص74.
- 27- الضروري في السياسة، ص74.
- 28- الضروري في السياسة، ص75، 76.
- 29- الضروري في السياسة، ص77.
- 30- الضروري في السياسة، ص77.
- 31- الفكر السياسي في الإسلام - د. محمد جلال أبو الفتوح شرف ودكتور علي عبد المعطي محمد، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، مصر 1987 ص254 .
- 32- الفكر السياسي في الإسلام، د. أبو الفتوح ، ص270.
- 33- أبو الأعلى المودودي: نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور، جدة، الدار السعودية 1405 هجرية 1985 ان ص211.
- 34- العقيدة والسياسة، لؤي صافي - المعهد العالمي للفكر الإسلامي ط1، 1996، هيرندن - فرجينيا الولايات المتحدة الأمريكية.
- 35- الفضل شلق: الأمة والدولة، دار المنتخب العربي ط1 1993 بيروت، ص14.
- 36- برهان غليون، نقد السياسة: "الدولة والدين" المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ط2 1993 ص117.
- 37- المصدر السابق، ص144.
- 38- المصدر السابق، ص144.
- 39- المصدر السابق، ص535.
- 40- الفردية: زيد بن علي الوزير - مركز التراث والبحوث اليمني ط1، 2000، ص100.
- 41- المصدر السابق، ص105.
- 42- المصدر السابق، ص105.
- 43- المصدر السابق، ص106.
- 44- المصدر السابق، ص107-108.
- 45- راشد الغنوشي: مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني، المركز المغربي للبحوث والترجمة ط1، 1999، بيروت ص31.
- 46- المصدر السابق، ص31.
- 47- المصدر السابق، ص61.
- 48- المصدر السابق، ص62.
- 49- د. محمد خاتمي: مطالعات في الدين والإسلام والعصر - دار الجديد ط2، 1998، ص84، 85.
- 50- المصدر لسابق، ص87.
- 51- المصدر السابق، ص97.
- 52- المصدر السابق، ص97.
- 53- المصدر السابق، ص98.

- 54- المصدر السابق، ص104.
- 55- المصدر السابق، ص29.
- 56- مدينة السياسة د. خاتمي - دار الجديد ط1، 2000، ص23.
- 57- المصدر السابق، ص21.
- 58- صدر الدين القبانجي: علم السياسة، تجديد من وجهة نظر إسلامية - الشركة العالمية للكتاب - لبنان 1997، ص8.
- 59- المصدر السابق، ص12.
- 60- محمد عابد الجابري: العقل السياسي العربي - المركز الثقافي العربي، بيروت / الحمراء 1991، ص7.
- 61- المصدر السابق، ص8.
- 62- المصدر السابق، ص8، 9.
- 63- المصدر السابق، ص10.
- 64- المصدر السابق، ص10.
- 65- المصدر السابق، ص11.
- 66- المصدر السابق، ص12.
- 67- المصدر السابق، ص13.
- 68- المصدر السابق، ص14.
- 69- المصدر السابق ص15.
- 70- المصدر السابق، ص15.
- 71- المصدر السابق، ص16.
- 72- المصدر السابق، ص17.
- 73- ريجيس ديبريه: نقد العقل السياسي - دار الآداب ترجمة عفيف دمشقية بيروت 1986، ص129.
- 74- المصدر السابق، ص183.
- 75- المصدر السابق، ص496.
- 76- د. سويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة - العالم الثالث ط1، 1987، المركز الثقافي العربي، ص155.
- 77- المصدر السابق، ص155.
- 78- المصدر السابق، ص151.
- 79- Roger D. Masters: The Biological nature of the state in world politics N2 1983 p.163.
- 80- مقدمة في علم السياسة، ترجمة محمد مصالحة، عمان - الجامعة الأردنية 1997، ص230. Peter Gill and Geaffery Pouton.
- 81- المصدر السابق، ص230.
- 82- المصدر السابق، ص231.
- 83- المصدر السابق، ص231.

- 84- المصدر السابق، ص 232.
- 85- موسوعة العلوم الاجتماعية - باللغة العبرية - مكتبة العمال - تل أبيب ، 1967 ،
المجلد الثالث، ص210.
- 86- المصدر السابق، ص211.
- 87- المصدر السابق، ص211.
- 88- تيار ثوري في الحركة العمالية ظهر في أواخر القرن التاسع عشر، والذي رأى عدم الحاجة لقيام أحزاب سياسية عمالية، واعترف فقط بصراع اقتصادي طبقي تقوم به الطبقة العاملة من خلال النقابات المهنية وعن طريق المظاهرات وتنظيم الإضرابات syndicalism.
- 89- المصدر السابق، ص211.
- 90- موسوعة العلوم الاجتماعية، ص262.
- 91- انظر موسوعة العلوم الاجتماعية، ص262 وما بعدها.
- 92- موسوعة العلوم الاجتماعية، ص266.
- 93- انظر عادل عبد الله: إرادة الاختلاف وسلطة العقل - دار الحصاد للنشر والتوزيع، سورية - دمشق 1997، ص13.
- 94- التفكيكية: إرادة الاختلاف وسلطة العقل - عادل عبد الله، ص23.
- 95- الطليعة الأدبية - مقال التفكيك - المركز واللعب - ندوة شارك فيها دريدا وهيوليت مع آخرين - عدد 5-6 / 1990
- 96- عادل عبد الله: التفكيك - إرادة الاختلاف وسلطة العقل، ط1، 2000، سورية، دمشق، ص24.
- 97- عبد العزيز عرفه - التفكيك والاختلاف المرجأ - مجلة الفكر العربي المعاصر العدد 48-49؛ انظر كذلك مجلة أفكار عدد 151 نيسان 2001 عمان.
- 98- انظر صحيفة السبيل عدد 379 - 6 / نيسان 2001، ص9 - حول موضوع "مراجعو التاريخ" التي تصدر في عمان - كان يفترض أن يعقد مؤتمرًا لمراجعة التاريخ من مؤرخين عالميين في 30 آذار من عام 2001 في بيروت. وقد مورست ضغوطات من الدول الغربية على الحكومة اللبنانية تحثها على عدم السماح لهذا المؤتمر أن يعقد فوق أراضيها وإلى جانب تلك الدول الاستعمارية تقدم نخبة من المثقفين العرب (أربعة عشر مثقفا) بعريضة موقعة منهم للحكومة اللبنانية تحرضها على عدم السماح لهذا المؤتمر بالانعقاد في بيروت من بينهم الشاعر الفلسطيني محمود درويش وإدوارد سعيد وأدونيس.
- 99- القرآن الكريم .

القسم الثاني

الوجود الإسرائيلي كاستعمار استيطاني

الفصل الأول

الوجود الإسرائيلي كاستعمار استيطاني

قبل البدء بدراسة وضع الأقلية العربية في الدولة اليهودية وتصنيف وضعها السياسي كمشكلة إثنية ، ومن ثم تحديد الخيارات المتاحة أمامها في ظل الديمقراطية الإسرائيلية المشروطة، هل سيستمر وضعها كما كان حتى اليوم تعيش على هامش المجتمع الإسرائيلي سياسيًا واقتصاديًا، أم في الحسبان تطور الدولة اليهودية لتصبح دولة مواطنيها؟ أم احتساب الأقلية العربية كأقلية قومية؟ هل ستستمر الديمقراطية في الموديل المتعارف به حتى اليوم؟ أم تنتقل لتصبح ديمقراطية ليبرالية.

العلاقات اليهودية اليهودية :

من المعروف أن الدراسات الإثنية ، والمجتمعات المنقسمة ، متقدمة جدًا في إسرائيل ، خاصة وهي تحاول توظيف نتائج هذه الدراسات والتفتيش عن نموذج ديمقراطي يلائم طموحاتها ويعالج مشاكلها .. وهل هي دولة يهودية صهيونية، كما يريد البعض؟ أم دولة إسرائيلية أنتجت الحركة الصهيونية، وقد نضجت للاستقلال ضمن بيتها الجديد، بعيدًا عن طموحات الحلم الصهيوني الكبير الذي يبقى الصراع في الشرق الأوسط حيًا أجيالًا متعاقبة.

ليس هناك شعب يعيش الانقسام والازدواجية في الوظيفة أو الانتماء كما يعيشه الشعب اليهودي سواء في إسرائيل أو في بلاده الأصلية ، فهو يعيش ازدواجية وظيفية بحيث يعمل كعضو في منظمة يهودية ويعمل في دائرة حكومية في البلاد التي يعيش فيها ، فولأوه مزدوج لعدة مؤسسات. وهو بهذا يعاني من انقسام في وجدانه وضميره، لمن يكون ولأوه؟ هل يكون للبلد الذي يعيش من خيراته ويمنحه حقوقه كاملة؟ أم لدولة إسرائيل؟ ولكن بعض الحوادث قد أظهرت أن المواطن اليهودي في الولايات المتحدة أو في أي دولة أخرى إنما ولأوه لإسرائيل أولاً وهذا يؤكد تلك الحالات التي قبض فيها على جواسيس يعملون لصالح إسرائيل من

الولايات المتحدة الأمريكية. إذن فالمواطن اليهودي الذي يحمل مواطنة مزدوجة هذه الحالة يعوزها البعد الأخلاقي، لمن يكون الولاء؟ للمنظمة اليهودية التي ينتمي إليها أم للوكالة اليهودية العالمية؟ أو الحركة الصهيونية أم الدولة التي تعيش فيها وعلى خيراتها؟ أم لإسرائيل؟

وأما المواطن الإسرائيلي فهو أيضاً موزع بين ولائه للدولة الإسرائيلية أم للحركة الصهيونية، على المستوى العام، فإذا ما نظرنا للعلاقة داخل البيت، برزت تناقضات كثيرة وعميقة بين اليهود الشرقيين والأشكناز، بين القدامى وبين المهاجرين الجدد، بين العلمانيين وبين المتدينين، والصراعات على المستوى المدني ثم بين الأقلية العربية وبين الأكثرية اليهودية.

إن الصراعات الحادة وعمق الانقسامات بين الطوائف اليهودية المتعددة تقض مضاجع المسؤولين ومن الصعب الجسر بينها، والهاجس الأمني الذي تذكره القيادة السياسية في نفوس مواطنيها والمبالغة في الخطر المتربص بالدولة اليهودية يوظف عادة ليساعد في عملية الدمج والانصهار من أجل قيام وتشكيل مجتمع هوموجيني Homogeneous، بل إن جل الفكر اليهودي الاستراتيجي المعتمد هو مع استمرار الصراع العربي اليهودي لأسباب عديدة من بينها سببان رئيسيان:

(1) عدم استكمال المشروع الصهيوني حتى الآن وإتمامه يحتاج إلى إبقاء روح الصراع مشتعلة، خاصة في ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية مواتية ومساندة للسياسة الإسرائيلية، خاصة مع التفوق الاستراتيجي العسكري، والانحلال العربي العام، وحديث إسرائيل عن السلام وتحليل خطابها التفاوضي مع الفلسطينيين خاصة والعرب عموماً، يعكس الضعف والهوان في الموقف العربي، إن الخطاب الإسرائيلي خطاب إذلال ليس للعرب وحدهم، بل للمجتمع الدولي برمته (يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أشار إلى بعض العلامات الصغرى ليوم القيامة ومن بينها قوله "أن تلد الأمة ربتها" وهذا ينطبق على الدولة اليهودية، حيث إنها وليدة الأمم المتحدة، وهي أكثر دولة في العالم تذل الأمم المتحدة وتعقها) والخطاب السياسي إذا أفرغ من بعده الأخلاقي لا يبقى فيه غير ممارسة الوحش والبهيمة.

(2) الإبقاء على حالة الحرب والصراع مع العرب وتوظيف ذلك كعامل خوف على المصير اليهودي في هذه البلاد، من أجل تذويب الفوارق في المجتمع اليهودي ومحاولة صهره لإنتاج ثقافة وعلادات واحدة، وتقليل فرص الانقسامات في هذا

المجتمع .. وليس هناك أخطر على وحدة الشعب اليهودي من زوال شبح الحرب، وغياب عنصر التحدي. فقد أصبح وجود التحدي بأشكاله المختلفة هو جزء من الحياة اليهودية في تاريخها الطويل والذهنية والنفسية اليهودية إذا غاب عنصر التحدي الخارجي من وجودها فسوف تستتبتة كمشروع تمسك بكل خيوطه وإلا فسوف ينمو ما تتحداه من داخلها من أحشائها. وهذا خطر حقيقي تخشاه وتعمل حسابه، وهذا ما ينبغي أن نفهمه على ضوء "التمرين الفكري" لبروفسور يحاز قيل درور في مجموعة كتبه الأربعة تحت عنوان "مذكرة لرئيس الحكومة" وسيجيء الحديث عنه في وقته.

ويلحظ الباحث أن المجتمع الإسرائيلي، كلما شعر بالأمن والسلام أكثر كلما تتفجر الصراعات الداخلية بين الطوائف المختلفة من شرقية وأشكنازية أو خاصة بين المتدينين والعلمانيين، وقد وصل الوضع إلى استعمال العنف فيما بينها. وفجأة عند تفجر انتفاضة الأقصى داخل الأقلية العربية التي تعيش في حدود الدولة اليهودية، وارتكبت فيه أعمال عنف كثيرة وسقط من الجانب العربي شهداء، فقد تكتل المجتمع الإسرائيلي من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وشحن بعواطف كراهية ضد الأقلية العربية .. ونحن لا نرى أن القوى المختلفة التي تتجمع على عوامل الكراهية والحقد وإفراغ شحناتها النفسية المكبوتة من أجل قضاياها الخاصة وتفرغها في غير وجهتها وضد طرف آخر، فسوف تبقى عناصر الحقد والكراهية التي تجمع ، هي نفسها التي تفرق عندما تمر بظروف مختلفة. ولهذا فإن النفسية اليهودية المشحونة في بنيتها الداخلية بالشك والريبة من "الآخر" والآخر هنا هو الـ"جوي" (الأجنبي الغريب) تبقى على حالة من التحفز والتوتر المشحون ضد هذا "الآخر"، فإذا فقد هذا "الآخر" من حياتها أوجدته على أية صورة كانت، وإلا فقد ينمو "الآخر" من داخلها، وهذا أخطر ما يهددها.

ومما يدعم ما نذهب إليه أن الخلافات والانشقاقات في مجال الثقافة والتقاليد والأعراف الاجتماعية والدينية في داخل المجتمع الإسرائيلي هي أكثر حدة مما تظهر في المجال السياسي. لأن المواقف السياسية تتخذ على ضوء الوضع السياسي الإقليمي مع العرب وكذلك الوضع الدولي. وما زال الشعور السائد في الأوساط الإسرائيلية أن أمنهم السياسي ما زال مهدداً، لأن اليهودي في مجالاته الثقافية والدينية يستطيع أن يمارسها بحرية في كل بلاد الدنيا، ومع أن دوره السياسي أيضاً كبير في تلك الدول لكنه يظل دون شعوره في دولته.

كذلك يلاحظ الدارس أن اليهود الشرقيين الذين هاجروا من العراق واليمن ومصر وشمال إفريقيا وغيرها من دول العالم الثالث هم بصفة عامة الطبقات الفقيرة والمحرومة والتي تعيش في الريف أو بعيداً عن المركز الذي يملؤه اليهود الأشكناز لكن يلاحظ أن غالبيتهم (اليهود الشرقيين) تؤيد الأحزاب اليمينية المتطرفة. وقد يمكن تفسير هذه الظاهرة، إما لكون اليمين بقي القوة المعارضة طيلة الثلاثين سنة الأولى من حياة الدولة اليهودية، وهذا يعني أن هؤلاء المحرومين والتي لن تسوى مشاكلهم بسرعة في فترة حكم اليسار، قد اضطروا لأن يلجأوا إلى المعارضة والتي كانت تتمثل باليمين الرديكالي، وقد يكون السبب الآخر هو تعاليم الصهيونية وأهدافها التي تلقوها والتي تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف من غير الاكتراث لمعارضة العالم. أو أنها تريد أن تصب وتفرغ حقدتها وشعورها بالنقص في مواجهة تلك الشعوب التي احتضنتهم مئات السنين، وبالغت في منحهم الحرية والفرص في تشكيل هويتهم الثقافية والدينية. وعادة ما كان الفقراء يؤيدون الأحزاب العمالية، فلأنها أصدق في التعبير عن أهدافهم وتطلعاتهم. ولكن الأيديولوجيات المعلنة لليمين بتبني أفكار جييوتنسكي وحقه التاريخي فيما وراء الأردن هو الذي يدفع الطبقات الفقيرة لتأييده ومنحه ثقته.

وبالتالي فإن حدة الانقسامات في المجتمع الإسرائيلي تكبر كلما كان الأمر متعلقاً في المجال الديني والثقافي والمدني، أكثر منه على الصعيد السياسي، ويمكن تصنيف المجتمع الإسرائيلي بأنه مجتمع هيتروجيني Heterogeneous في هذه المجالات، فحركة المجتمع الإسرائيلي متقلة بتعدد الثقافات والعادات والتقاليد والمعتقدات بينما تظهر الحركة السياسية للمجتمع الإسرائيلي أكثر توحداً وسريعة الانفعال، والسبب على ما يبدو الشعور بتهديد الأمن الفردي والقومي. ولهذا فإن النظرية الأمنية الإسرائيلية تقوم على إنكاء الصراع العربي الإسرائيلي وإطالة أمده، لأن ذلك يساعد على بلورة مجتمع مدني إسرائيلي متوحد تنصهر فيه الثقافات وتذوب العادات والأعراف والقيم المختلفة.

العلاقات اليهودية - العربية :

وإذا كان اليهود الشرقيون يقيمون في الريف، وغالبيتهم لا تسكن المركز صاحب الثقل النوعي في المجال السياسي والاقتصادي والإعلامي، خاصة في العشرين سنة الأولى من قيام الدولة، فقد عاش هؤلاء الشرقيون الذين قدموا من

البلاد العربية أو الإفريقية والآسيوية، في المعابر وهي مبان بدائية تم استيعابهم بها ريثما يتم إسكانهم في شقق أكثر إنسانية فيما بعد. وقد برزت نقيمتهم على أوضاعهم بتأييدهم شبه الكامل لأحزاب اليمين الرديكالية والتي كانت تشكل المعارضة في النظام الإسرائيلي. فإذا كان هذا هو حال اليهود الشرقيين، فكيف يمكن أن يكون حال العرب الذين حافظوا على بقائهم فوق أرضهم؟ لقد اعتبروا أعداء في بادئ الأمر، يجب الحذر منهم. ولهذا تم عزلهم وحكموا بقانون الطوارئ البريطاني الاستعماري، على أيدي نظام الحكم العسكري وصودرت أكثر أراضيهم وأوقافهم وعوملوا قريباً من معاملة سكان المستعمرات بأساليب السيطرة والعزل كما سيجيء تفصيلها. ومن الصعب إدراجهم في خانة المواطنين، لأن الدولة تعرف نفسها بأنها دولة اليهود، ولهذا فإن أي يهودي يعيش في أي بقعة من بقاع الأرض يثير اهتمام الدولة اليهودية ومسؤوليتها عنه أكثر من اهتمامها بهؤلاء العرب القاطنين في داخل الدولة اليهودية، والذين هم سكان البلاد الأصليين. وهذا هو التحدي الذي ينتصب أمام الأقلية العربية، هل تستطيع أن تؤثر في هوية الدولة اليهودية ومعادلة المواطن، ولو كما أرادها الزعيم الصهيوني هرتسل بحيث تكون "دولة اليهود" وليس "الدولة اليهودية"، بحيث يشكل اليهود فيها أكثرية وليس من الضروري في رأي هرتسل أن تكون اللغة العبرية هي لغتها الرسمية. كان يريد لها دولة فيها أغلبية يهودية وديمقراطية ليبرالية كنموذج الدولة القومية في أوروبا. بينما عارض دعاة التطرف الصهيوني فكرة هرتسل هذه عن الدولة واستبدلوها بالدولة اليهودية وكان من غلاة هذا التيار المفكر اليهودي أحاد - هعام .. وما زال الشوط في أوله، فإن التصريحات العنصرية تزداد حدة وانتشاراً في أوساط اليمين الإسرائيلي ضد الأقلية العربية ففي عام 2001 سمعنا تصريحات غاية في العنصرية والهمجية كتصريحات زعيم الحزب الديني عوفاديه يوسف، وبعض قادة اليمين والمستوطنين ..

لو تناولنا تركيبة المجتمع الإسرائيلي من جوانب كثيرة فسوف يظهر على أنه مجتمع هيتروجيني واضح Heterogeneous ، وينبغي أن يدرس على ضوء ذلك ومن الحماسة "دراسته" وبتعبير أصح تناوله وكذلك التعامل معه على أنه كتلة واحدة، كما سبق للعرب سياسيين وباحثين وهم يتعاملون مع القضية اليهودية على أنها كرة مغلقة يستحيل اختراقها ولذلك لابد من دحرجتها بكليتها. وعلى الرغم مما ذكر عن نظرة اليهود الموحدة تجاه قضية الأقلية العربية فإن هناك أحزاباً وحركات سياسية متعددة ومختلفة، وهناك اليمين واليسار وعلى سبيل المثال: فاليمين يدعون

أحقيتهم فيما وراء نهر الأردن، والحركة الصهيونية يمتد حلمها التاريخي ليشمل أجزاء من سوريا والعراق ولبنان، وما زالت تحلم في تحقيق هذا الهدف .. ولو كان الطرف العربي في المفاوضات مع إسرائيل وخاصة الفلسطيني على نفس الكفاءة لطالبوا بإلغاء تمسك الصهيونية أو الحكومة الإسرائيلية بشكل واضح بتحقيق إسرائيل التوراتية، كما طالبت إسرائيل بإلغاء بعض البنود في الميثاق الفلسطيني. فإنه لا فائدة من كل المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي طالما لم تتخل علناً وبشكل واضح ورسمي عن المشروع الصهيوني، لأنه لا معنى لاستقلال الأردن وسوريا إذا كانت الصهيونية لا تعترف لهم بسيادة على أراضيهم وتعتبر أن هذه الأراضي ما هي إلا جزء من المشروع الصهيوني الكبير. بينما حزب العمل وأن كان يرى أحقية إسرائيل بذلك. ولكن ميزان القوى للواقع الراهن لا يسمح بالإفصاح عن ذلك، والديمقراطية الإسرائيلية ما هي في حقيقتها إلا فن اختيار البدائل بما يتلاءم والظرف القائم، وهي لا تتعدى ديمقراطية النظام في الوسط اليهودي فليس هناك تربية ديمقراطية بالمعنى المألوف في الديمقراطيات الغربية، والأحزاب اليهودية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار يؤمن بالأيديولوجية الصهيونية بنسب متفاوتة، وقلة صغيرة لا تتجاوز الأشخاص ترى أن المهمة الصهيونية قد أنجزت مشروعها بقيام الدولة اليهودية وعلى الدولة أن تستقل في اتخاذ القرارات التي تراها مناسبة لمستقبلها. وأما الصهيونية كحركة فهي عمل اليهود الذين يسكنون خارج إسرائيل . من بين من نادى بهذه الفكرة كان الصحفي أوري أفنيري صاحب أسبوعية هعولام هازه (هذا العالم) حيث نشر أفكاره مبكراً منذ سنوات الستين من القرن الماضي.

قد يرى بعض الدارسين أنه مادام الكل ملتزماً بالمبادئ الأساسية للمشروع الصهيوني ويعمل على تحقيقه ولو بحماس متفاوت، فلماذا لا نقف من ذلك موقفاً واحداً ونضع الجميع في خانة واحدة، وخطأ هذا التوجه أنه ليس علمياً ولا إسلامياً، فالمشكلة، أية مشكلة، ينبغي تحليلها لعناصرها الأولية، حتى يتم معالجتها، والقضية التي لا يملك المرء منطقاً محدداً لتفسير ظواهرها، فعليه أن يجتهد في استخراج المنطق الملائم، بدل الاستسلام، لقد استطاع الفكر اليهودي وساسته من تقطيع أوصال العالم العربي ببعث الشعور الإثني في هذه الأقليات. ومن قبل ذلك عمل على تفتيت دولة الخلافة ببعثه للفكر القومي. فالأقليات الإثنية وكذلك الطائفية في العالم العربي والإسلامي مرصودة ويتعامل مع كل منها في نطاق خائنته التي أعدت له في مراكز البحوث والدراسات العديدة الموجودة إلى جانب الجامعات

الإسرائيلية. والعديد من هذه الأقليات العرقية والطائفية تمارس نشاطها وتحركها من خلال الخانة التي أعدت لها في مراكز الدراسات هذه .. وهي على اتصالات مباشرة مع وكلاء ومفوضين إسرائيليين أو صهيونيين. والعقلية اليهودية تتجلى بقدرتها على تكيف نفسها والتأقلم بسرعة من خلال فهم وتحليل الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية للبيئة التي هي بصددتها وهي تتعامل مع المعطيات ثقافية وفكرًا من غير أن تنصهر فيه تخترقه كجهاز فاحص يدرس الحالات التي تعرض له، وقد يضع البرامج والفلسفات لغيره يبنها من غير أن يتبناها هو نفسه، مثله في ذلك كمثل جهاز بث، لا يتأثر في المواد التي يبنها.

وتمتاز العقلية اليهودية بأنها لا تمل ولا تتعب وهي تبحث في القضايا المعقدة لكي تجد أو تشكل لها منطقًا خاصًا كآلية يتم اختراق الظاهرة التي تظهر وكأنها متماسكة لا يتأتى للدارس ولوج عالمها الداخلي .. والفرق بينها وبين العقلية الأخرى أن الآخر عندما يشكل منطقًا أو فلسفة معينة يعتنقها ويتأثر بها قبل أن يبنها لغيره. ولهذا يذوب الآخر في المجتمعات التي يعيش بها ويتبنى مواقفها وثقافتها بعد جيل أو جيلين أو ثلاثة على أكثر تقدير، بينما الذهنية اليهودية حافظت على هويتها آلاف السنين، هل العنصر اليهودي مخلوق من جينات مختلفة؟ وهذه من مميزات العقلية المتجولة، التي لا تعرف الاستقرار والاستكانة على حالة ووضع معين .. وعلى العكس من ذلك نرى العقلية العربية الحديثة والتي انقطعت عن جذورها وتعيش حالة على غيرها. ونحن نعلم أنها لم تبدأ خطواتها من حيث انتهى البحث في النتائج التي خلص إليها علماء المسلمين، فحتى هذا اليوم قليلون، وقليلون جدًا من فهموا وهضموا النتائج التي توصل إليها علماء السلف، بل لقد انقطعوا عن التراث فهمًا واستيعابًا وبقوا في دائرة الولد الكسول الذي لم يستطع أن يفعل ما يفعله آبؤه. ولكنه يعيش على أسمائهم فقط وليس على تراثهم ومكتسباتهم.

سيطرة الأكثرية في المجتمعات المنقسمة عميقًا ذات الأقليات العرقية المتميزة ،

لقد أشغلت قضية المجتمعات المتكونة من أقليات قومية إثنية، الدارسين كثيرًا وما زالت. وجل هذه الأبحاث كان يهدف لإيجاد حلول لتلك المجتمعات المنقسمة بشكل عميق بين جماعات إثنية متعددة. وهناك العديد من بلدان العالم ممن يعاني من مثل هذه التركيبات، التي تثير الصراعات. وقد استخدمت بعض هذه الأبحاث

والنظريات كأساليب تحليلية لتلك الحالات التي تتعاضد فيها الفوضى الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي لتلك المجتمعات مع الوجود المستمر والمتعاضد للمشكلة العرقية التي يعيشها المجتمع. وكان يرجو بعض هؤلاء الباحثين أن يجدوا في نظرية السيطرة "جوابًا" من أجل استمرار الاستقرار في العلاقات اليهودية - العربية في إسرائيل مع غياب التنظيم السياسي العربي.

ومع أن نظرة "السيطرة" كصيغة تحليلية لتفسير الشذوذ في الاستقرار السياسي لبعض المجتمعات المنقسمة بشكل عميق، على أساس إثني، تبنتها قلة من الباحثين في هذا المجال، وبقيت أكثر الدراسات تشبه إلى أن الاتحاد بين الجماعتين السياسيتين المنقسمتين على أساس عرقي هو أكثر احتمالاً لتثبيت دعائم الاستقرار من اعتماد نظرية "السيطرة" .. وقد ذهب لمثل هذا التحليل 1958 مايتنغ ناش في دراسته لمجتمع متعدد الانتماءات في حالة غواتيمالا وعلى هذا فقد خلص إلى أن على هؤلاء الذين يبحثون في العلاقات المقارنة للمجتمع المتعدد الانتماءات، فهو يرى بأن دوافع السيطرة السياسية، والظروف الاجتماعية والثقافية هي المسؤولة عن تكريس وتخليد استمرارية الانقسام في مثل هذا التركيب السياسي. وقد ذهب باحث آخر هو ليوكوبر أبعد من ذلك فقال: "بإمكانية تغيير علاقات النظام في مثل هذه المجتمعات المنقسمة على أساس إثني، والتي يسيطر فيها جنس على آخر، إلى احتمالات ضئيلة، بل تكاد تكون مستحيلة أن ينتهي الصراع والانقسام على أساس التحكم والسيطرة" وذهب ليوكوبر إلى أن "نظام الاستبداد ربما كان العامل الحاسم الذي يغذي إمكانية التغيير الثوري".⁽¹⁾

وأما بيير فان دن بيرغ فقد استخدم قالبًا من أربعة مربعات متغيرة يتقاطع فيها تغير متجانس وغير متجانس، مع متغير استبدادي ديمقراطي أنتج فئة من المجتمعات الاستبدادية الجماعية - التي يفسر فيها الاستقرار والمساواة، وملخص نظريته في السيطرة الاستبدادية تقوم على: "ارتباط القهر السياسي، والاعتماد الاقتصادي المتبادل .. بحيث يوظف فيها الدين والعبودية والعمل باتفاقات وتعهدات، وأشكال أخرى من الاعتماد الاقتصادي لتعزيز الإخضاع السياسي، والإبقاء على قوة الفريق الحاكم وأجهزته القمعية". ويرى كذلك فان دن بيرغ أن تظل الأقلية تعتمد اقتصاديًا على الأكثرية المستبدة، وهو يشير إلى إقامة مجتمع سماه (ديمقراطية الشعب السائد) وهي الأغلبية التي تحكم عن طريق الاستبداد جماعات أخرى⁽²⁾

وأما الجدل الذي أثاره ألفين رابوشكا وكينث شيسل يتمحور حول نتيجة مفادها أن المجتمعات المنقسمة عميقاً لا تستطيع أن تتطور كديمقراطيات مستقرة، ولذلك فهو يرى أن السياسات العرقية غير المعتدلة والتي تقوم على حساب أقلّيات في المستوى الدستوري، إضافة إلى مستوى السياسة المتمثل بانتهاج أسلوب قمعي لنشاط الأقلية السياسي .. وهكذا فإن مبدأ سيطرة الأغلبية هو سبب قيام مجتمع المسيطر باستخدام وسائل غير أخلاقية كالمكائد الانتخابية التي يستخدمها للحفاظ على سيطرته، فيزداد القوي قوة والضعيف ضعفاً.⁽³⁾

وقريباً من ذلك ما توصل إليه ميلتوف اسمان وأطلق عليه السيطرة المقننة - كالتماثل الذي يقوم على قناعة، والتكامل التوفيقي. ويرى ميلتوف اسمان أن المجتمعات المسيطرة تستخدم بعض الأساليب في إدارة الصراع ضد الأقلّيات العرقية منها:

1- السيطرة بصورة قطعية على التغيير السياسي والاهتمام بالعامل الاجتماعي في المجتمعات المسيطر عليها.

2- منع دخول أعضاء الجماعة المسيطر عليها إلى المجتمع المسيطر باستخدام أسلوب العزل.

3- احتكار حرية الحركة لأعضاء الجماعة المسيطرة في المجال السياسي ومجال التعليم المتقدم العالي. وكذلك المجال الاقتصادي، واللغة الرسمية وكذلك الأعياد الوطنية، والأبطال الوطنيين، وكل هذا يعزز السيطرة السياسية والاقتصادية والنفسية للجماعة الحاكمة.⁽⁴⁾

ويرى ليوكوبر، أن نظام السيطرة، يعتمد بدرجة كبيرة على قوة "القمع"، وفي تحليله لأنظمة المستوطنين البيض في إفريقيا يقرر ليوكوبر أن النظام هناك يستعمل أسلوب "فرق تسد" بين الفئات الأخرى المسيطر عليها

الاستعمار الداخلي :

لقد رأى العديد ممن درسوا وبحثوا في ظاهرة المجتمعات المنقسمة بشكل عميق أن هناك علاقة بين الجماعات الكبيرة المسيطرة وبين الجماعات الضعيفة التابعة، يمكن أن توصف بأنها نوع من الاستعمار الداخلي. ولهذا فإذا اعتمدنا بعض خصائص الاستعمار الخارجي عبر البحار أو الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر نموذجاً فقد أكد هيربرت آدم أن العلاقة بين البيض وغيرهم في جنوب إفريقيا

تقوم على علاقة شبيهة بالعلاقة التي كانت تربط المستعمر بالبلدان المستعمرة في القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من عدم توفر البعد الجغرافي في المستوى الداخلي للاستعمار، فلا بد أن نرى أولاً ما هي مميزات الاستعمار الخارجي، وكيف يمكن حياكة ذلك على المستوى الداخلي، من هذه الخصائص:

- 1- الاعتماد الاقتصادي للمستعمرات على البلد الإمبريالي.
- 2- إقامة حواجز قانونية وإدارية بين المستعمرين المواطنين وغيرهم من أهل المستعمرات.
- 3- المصادرة المنظمة للمنتجات الأولية من المستعمرة ونقلها إلى البلدان المستعمرة.

- 4- نشاط عمال الفبارك (المؤسسات الصناعية) من بين سكان المستعمرات.
- 5- القيود المفروضة على النشاط السياسي الحر للمواطنين.
- 6- محاولة فرض قيم وعقائد الدول المستعمرة، على سكان المستعمرات.
- 7- تطوير عقلية العبد، لدى الناس المستعمرين.
- 8- الإبقاء على الأطر الاجتماعية التقليدية في المستعمرات بين الجماعات المسيطرة والتابعة داخل مجتمعات كثيرة.⁽⁵⁾

وإذا ما قارنا ما يحدث في مجتمعات منقسمة بين مسيطرين وتابعين بهذه الأمثلة التي تستخدم في حالة الاستعمار الخارجي لوجدنا أنه في كثير من المجتمعات يقترب التماثل بين الاستعمار الخارجي والداخلي، وعلى سبيل المثال، فإن مقاطعة ويلز، سكوتلند، أيرلند، والسود في جنوب أمريكا قبل الحرب العالمية الثانية وفي مدن كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، في سنوات السبعين من القرن العشرين، وكذلك سكان الهنود الحمر في الريف البرازيلي كأمثلة على المستعمرات الداخلية لاستطاع المرء بصورة معقولة، أن يستمر في تمييز أشكال عديدة من الاستعمار الداخلي. وعلى كل حال فإن الاستعمار الداخلي، كمصطلح قد أثقل كثيراً بشحنات تاريخية وبلاغية. قد تعيق استخدام هذا المصطلح كنموذج لدراسة المجتمعات المنقسمة عميقاً.

وقد تبني هارولد وولب مدخلاً آخرًا لاستخدام مصطلح الاستعمار الداخلي، يعتمد على مبادئ التحليل الماركسي اللينيني، وقد اعتمد على علاقات البيض بغير البيض في جنوب إفريقيا. وعلى الرغم من كل ما قد يقال عن صحة المقولة الماركسية اللينينية عن مفهوم الاستعمار فإن "التحليل الصريح لنظرية الاستعمار

الداخلي مقارنة مع مدلولات الاستعمار الخارجي وفقاً لنظرية محددة ومتطورة
لإمبريالية ما وراء البحار هو أمر شرعي وصحيح⁽⁶⁾
وإذا كانت العلاقات بين المستعمر والمستعمر على الصعيد الخارجي والداخلي
يمكن أن نحصرها في ثلاث أساليب تكون مبدأ السيطرة: التجزئة، الاعتماد، التعيين
ويرى علماء الأنثروبولوجيا والأنثولوجيا أن أقوى خصائص العلاقة بين
المستعمر والبلاد المستعمرة تكمن في:

- 1) محاولة الهيمنة والسيطرة على الشعوب بدرجة كبيرة.
- 2) مصادرة ثرواتها الطبيعية ومحاربة تركيز الثروات والممتلكات وتجميعها
بأيدي الشعوب المستعمرة. وسوف نحاول أن ندرس علاقة السياسة الإسرائيلية
بالأقلية العربية على ضوء هذين العاملين.

الأقلية العربية موضع شك وريبة من قبل المؤسسة الإسرائيلية :

يقول صاحب كتاب: "العرب في الدولة اليهودية"⁽⁷⁾ كانت العلاقة بين الصهاينة
اليهود في إسرائيل والأقلية العربية قائمة بشكل يناسب الجماعة الحاكمة. كانت
قيادة الدولة الجديدة (إسرائيل) تريد أتمنع الأقلية العربية من القيام بدور الطابور
الخامس، أو من التسلل عبر الحدود، حتى تحصل على أكبر جزء من أملاكهم
وأراضيهم حتى تستغل مصادرة الأراضي العربية لاستيعاب اليهود الجدد، وكبت
الاقتصاد العربي من أجل تطوير الاقتصاد اليهودي حتى يظل الاقتصاد العربي
عالة على الدولة، ومنع الأقلية العربية من أن تصبح عبئاً في ميدان الصراع
السياسي العالمي. لم يرغب ولم يعمل النظام على دمج العرب مع اليهود، وعلى
العكس من ذلك فقد عملت السياسة الإسرائيلية بشكل مبرمج وبصورة منهجية على
اعتماد سياسة الفصل الجماعي والاجتماعي بين العرب واليهود. وعملت كذلك على
مصادرة وانتزاع مصادر القوة ذات الأهمية بالنسبة للأقلية العربية. وتوجيه الأقلية
العربية بصورة منظمة لخدمة مصالح الأكثرية اليهودية. ويقول لوستيك كذلك:
"هكذا كانت السياسة الإسرائيلية نحو الأقلية العربية تقرر هدفاً واحداً وهو السيطرة
على العرب في إسرائيل ، والتحكم بهم بدل طردهم أو استيعابهم أو تمكينهم من
التطور".⁽⁸⁾

وهكذا فإن السياسة الإسرائيلية تنظر إلى الأقلية العربية نظرة سيطرة ولا مكان
للطموحات العربية في تحقيق مواطنة في دولة ثنائية القومية. وقد برز هذا واضحاً

في افتتاحية - الجروزاليم بوست حزيران 1976 الموجهة إلى بعض رؤساء السلطات المحلية العربية الذين اقترحوا في اجتماع لهم اعتبار إسرائيل "دولة ثنائية القومية بدلاً من دولة يهودية" وقد نصحت الجروزاليم بوست العرب أن لا يفرطوا في تطلعاتهم أكثر مما يحتمله الواقع. ثم تتفضل الصحيفة "بمنح" العرب الحق في النضال من أجل تحسين أوضاعهم والمطالبة بالمساواة وبفرص عمل أكثر - وحصر هذا النضال في هذه المطالب سوف يجند العديد من اليهود للوقوف إلى جانب العرب: فإن إسرائيل الآن وستبقى كذلك في المستقبل دولة يهودية بصورة قطعية"⁽⁹⁾ وتضيف الصحيفة في ذات العدد: "إن اليهود الذين أتقنوا، بشكل ممتاز العيش كأقليات منذ سبي بابل، فقد علمته التجربة الطويلة (الشعب اليهودي) درساً رئيسياً .. أن على الأقلية تقع مسؤولية تطوير حساسية مرهفة تجاه مشاعر الأغلبية، وعلى الأقلية أن لا تتجراً باجتياز (الجرأة هنا تفيد معنى الوقاحة) شكل العلاقات بين الأقلية والأغلبية لا في الحاضر ولا في المستقبل البعيد الغير منظور". وفي حديث قريب من هذا الكلام جاء أيضاً تحذير يغال ألون (رئيس الحزب اليساري الاشتراكي - أحذوت هعفودا -) من طموحات الأقلية العربية التي تعيش تاريخياً وكأنها أقلية قومية ثم يضيف:⁽¹⁰⁾ إنه من الضروري أن نعلن بصراحة أن إسرائيل دولة يهودية أحادية القومية، وإن كون أقلية عربية تعيش داخل البلد تجعلها دولة متعددة القوميات .. إن للعرب دولاً كثيرة وأرضاً واسعة، بينما لا يوجد لليهود غير دولة واحدة .. وعلى الأقلية العربية أن تقوم بخطوات إيجابية من أجل الدولة والمجتمع اليهودي، من أجل تخفيف الشك اليهودي حول صدق التوجه لنذى غالبية العرب لمؤسسات الدولة" ..

أجل إنها دولة واحدة ولكنها قامت على أنقاض الشعب الفلسطيني، وطلب ألون من الأقلية العربية أن تثبت براءتها أمام الأغلبية اليهودية من أنها غير فلسطينية وليست مالكة للأرض التي تواجدت عليها آلاف السنين باستمرار، ثم يأتي د. عزمي بشارة - صاحب المشروع القومي النهضوي وعضو الكنيست الإسرائيلي، ومستشار النظام السوري - بعد ما يقارب الخمس وأربعين سنة لينفي أن الديمقراطية في إسرائيل ليست "ديمقراطية السادة" ولا هي ابارتهايد Herrenvolk Democracy⁽¹¹⁾ بينما سوف نرى ما تكتبه صحيفة "فصل المقال" (صحيفة عزمي بشارة) في خطابها العربي في مكانه من السياق.

وقد كتب جدعون شبيغل في مقال نظري حول "الأيدولوجية الصهيونية والأقلية العربية" في نشرة اللجنة المركزية لحزب مباي (حزب العمل اليوم) في 1967 رافضاً كل تفكير يقول بالليبرالية على النمط الأمريكي كنموذج للعلاقات العربية اليهودية في إسرائيل⁽¹²⁾.

ومما يعزز سياسة الشك والريبة عند السلطات الإسرائيلية واتهامها لدرجة إخلاص الأقلية العربية لأجهزة الدولة، وإمعاناً في فرض سيطرة تامة على هذه الأقلية، نجد أن جميع الرجال الذين عينوا كمستشارين لرئيس الحكومة الإسرائيلية للشؤون العربية جندوا لمناصبهم هذه من جهاز البوليس السري وهم: يهوشع بالموت، أوري لوبراني، شموئيل ديفون، حاخام أمير، وشمويل توليدانو كلهم عملوا في جهاز الأمن الإسرائيلي، وهذا يعكس نوعية المعلومات التي يحتاجها رئيس الوزراء عن العرب وكيفية تعامله مع ما اعترف على تسميتها في الأوساط السياسية والأكاديمية الإسرائيلية بالمشكلة العربية (هبعياه معرفيت). وقد وصف شموئيل ديفون أحد هؤلاء المستشارين توجه رئيس الوزراء بن غوريون للقطاع العربي وكيفية التعامل معه فيقول: "بن غوريون كان دائماً يذكرنا أننا لا ينبغي أن ننقاد ونستكين لحقيقة وضع أن العرب لم يمارسوا بعد عمليات "تخريب" يجب أن نتطلع لما يمكن أن يقوم به هؤلاء العرب لو توفرت لهم الفرصة"⁽¹³⁾. وهذا تمثيلاً مع القاعدة التي ترى: أن العربي مدان في الأصل حتى تظهر براءته في قضية محددة واحدة. فيتبرأ من هذه القضية فقط ويبقى مداناً في باقي القضايا التي لم تحدث بعد وقد لا تحدث أبداً، ولهذا يطالب قادة الأقلية العربية بشجب كل عملية فدائية كشهادة براءة.

وليس أدل على ما نذهب إليه، من طبيعة التوجه الإسرائيلي في تعامله العنصري مع العرب في الدولة اليهودية مما قاله الحاكم العسكري للمثلث العربي حيث وصف مهمته بصراحة متناهية: "وظيفتي ليست الدفاع، إن هذه مهمة حرس الحدود والقرى الزراعية اليهودية المزروعة على طول الحدود، ولكن وظيفتي هي السيطرة على السكان العرب في المنطقة، مع علمي أن الغالبية الساحقة من بينهم هم مواطنون مخلصون، لا يفتشون عن مشاكل، ولكن هناك جزء من هذه الأقلية غير مخلص ومهما كان قليلاً، فينبغي أن نمارس السيطرة وأسلوب فحصهم ومراقبتهم باستمرار"⁽¹⁴⁾.

وهكذا فإن السياسة الإسرائيلية، منذ البداية تريد أن تبقى العرب خارج التعامل

المباشر للدوائر الحكومية. ولهذا أفردت لهم دوائر خاصة بهم مثل: "دائرة المعارف العربية"، "الدائرة العربية في الهستدروت" (المنظمة العمالية)، "جهاز مستشار رئيس الحكومة العربية" وغيرها وغيرها. وهكذا تفرد دوائر تعالج مشاكل العرب وطلباتهم، بحيث يمنعوا من الدمج في الدوائر العامة، ولا يخفى ما وراء ذلك من تمييز في الخطاب الموجه لليهود وذاك الموجه للعرب. وعندما حاول يتسحاك رابين (رئيس الحكومة الذي اغتاله المتطرفون اليهود لتوقيعه اتفاقيات سلام مع الأردن والفلسطينيين) التعامل مع هذه القضية (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) غير المصطلح، الاسم فقط وأبقى على الجهاز فبدل (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) إلى منسق بين الوزارات المختلفة في الشؤون العربية مرتبط برئيس الحكومة). وقد يتطور هذا المنصب ليصبح هناك وزير للشؤون العربية كما كان في عهد كتساف أو كما يشغله اليوم النائب الدرزي صالح طريف كوزير للشؤون العربية. والأمر على هذه الصورة وبتلك الصيغة لا يختلف كثيرًا عن وزير المستعمرات في حكومة جلالته. هناك يعيش المستعمرون وراء البحار، وفي حالتنا نقطن الريف على هامش المجتمع اليهودي.

ولقد كان يغال ألون رجل (أحدوت هعفودا) الذي أَرْضَعته عربية والحائز على مواطنة بلدية طمرة العربية، أكثر هؤلاء المسؤولين الكبار المتورط في صياغة البرامج والخطط الحكومية تجاه الأقلية العربية. ونرى ذلك واضحًا في برنامج الذي تقدم به للحكومة الإسرائيلية من أجل مواصلة الإدارة العسكرية المفروضة على العرب إخوانه في الرضاعة!!

1- سيطرة فعالة على السكان العرب وتحركاتهم من أجل منع التنظيم والنشاط العسكري المعادي من قبل مواطني الدولة العرب (ومن يعرف وضع الأقلية العربية وظروفها الخاصة عن قرب يعرف استحالة القيام بأي عمل عسكري ذي بال).

2- من أجل منع أي تنظيم أو تشكيل حركة عربية غير مرغوب فيها.

3- من أجل إيجاد أساس لمنع وردع الأعمال والتنظيمات السياسية المعادية.

4- من أجل توفير نص قانوني لمحاكمة التجمعات "الخيرية" ومعاقبة الخونة (والقصد هنا الحكم العسكري في مقابل المحاكم المدنية).

5- الفصل بين السكان العرب والمستوطنات الجديدة، وبشكل رئيسي بينهم وبين أولئك اليهود الذين هاجروا من دول عربية.

وقد وافق يغال ألون على إلغاء الحكم العسكري عام 1966 من منطلق تشويه

صورة إسرائيل الديمقراطية، وليس من منطلقات سياسية والتي تبرهن على أن الأقلية العربية مستكينة وجل نشاطها وما تريده هو توفير لقمة العيش والمسكن المتواضع وأن تعيش فوق أرضها بسلام. ولكن كما يقول ألون فإن مهمة الحكم العسكري يقوم بها جهاز المخابرات بشكل أفضل وغير مرئي⁽¹⁵⁾ (وما عرف بالقوائم السوداء التي كانت تضم المئات والآلاف) حتى تبقى إسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في غابة الاستبداد الشرق أوسطي في نظر العالم.

لقد قسم شمعون بيريس (وزير الدفاع ورئيس حكومة إسرائيل السابق ورئيس حزب العمل) الأقلية العربية إلى ثلاث فئات: المذعنين اللامبالين، والمذعنين المعادين، والمعادين بصورة نشطة. ولفظة معادين بصورة نشطة، لا تعني بحال من الأحوال، استعمال هذه الفئة للعنف، وإنما مجرد معارضتها لسياسة الحكومة في سلب أراضي العرب، ومعارضة سياسة التمييز الغاشمة ضد الوسط العربي، ومعارضة رجالاتها الذين تقوم بتعيينهم أوصياء على الوسط العربي ومعارضتهم للنظام الحمائلي، كل ذلك يعتبر نشاطاً ضد الدولة. وبناء على مثل هذه الاعتبارات كان يراهن مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية السيد أوري لوبراني منذ (1960 - 1963) على كون العرب أعداء مستقبلين للدولة بشكل أبدي. وهذا ما أكدته في محاضرة له لجمهور يهودي في تل أبيب في نيسان 1961، وكان يؤكد على أن الأقلية العربية هي: "العدو الأبدي المحلوف عليه للدولة" وقد وصف سياسته تجاه العرب كالاتي: "بإحدى اليدين نأخذ ما أعطينا بالأخرى .. نحن نعطيهم جرارات وكهرياء، والتطور ونأخذ مقابل ذلك الأرض (فما تنفع الجرارات) ونقيد حركتهم، نحن نعطيهم مدارس ثانوية، وبعضهم القليل قد يصل إلى الجامعات ولكننا نمنع خريجهم من الحصول على وظائف".⁽¹⁶⁾ وكان لوبراني ينصح الحكومة قطع الطريق أمام تبلور قادة عرب محليين ولو على مستوى القرية، أو السماح لمنح ترخيص لقيام أحزاب أو حركات عربية. وكان يرى لوبراني أنه كان من الأفضل لو لم يكن هناك طلاب عرب يدرسون في الجامعات .. واشتهر بقوله: "من الأفضل لنا لو بقي العرب حطابين وسقاة ماء حتى يسهل السيطرة عليهم". هذا هو وضع العلاقة بين "المواطنين" العرب والسلطة الإسرائيلية المركزية .. أن تعطي جرارات وتأخذ الأرض حتى يخسر العربي الأموال التي دفعها في شراء الجرارات من غير أن يكون هناك أرض يفلحها!! وتعطي لهؤلاء "المواطنين" في الدولة الديمقراطية فئات الوظائف التافهة لهؤلاء "المذعنين اللامبالين" بتعبير بيرس، وينبغي أن يبقى العرب

جهلة حتى يسهل قيادتهم والسيطرة عليهم، هذه علاقة دولة ديمقراطية بمواطنيها.!!؟

ولنقرأ ما هو أخطر بكثير من كل ذلك : في شباط 1975 كتب داني روبنشتين مراسل الشؤون العربية في دافار (صحيفة حزب العمل آنذاك) : "السياسة الرسمية تجاه العرب الإسرائيليين لم تكن ولن تسمح لهم بأي نشاط من خلال إطار سياسي اجتماعي أو اقتصادي عربي مستقل". وبعد سنة ونصف من ذلك قدم إسرائيل كينينغ (من حزب الوطنيين المتدينين) وكان يشغل منصب حاكم اللواء الشمالي من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية، مذكرة رسمية، اشتهرت بمذكرة كينينغ ونشرت في صحيفة "عل همشمار" صحيفة حزب اشتراكي يساري "مبام" حول معاملة عرب إسرائيل ، ورغم إدانة الحكومة علناً لهذا التقرير، إلا أن العديد من المسؤولين الحكوميين أيدوا ونفذ بعضهم توصيات هذه المذكرة، حتى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية قد اختار شريك يسرائيل كينينغ في صياغة المذكرة وهو تسفي الدوراني لتعيينه كمدير للدائرة العربية في حزب العمل⁽¹⁷⁾. وتتلخص وثيقة كينينغ بمبادئ محددة لمعالجة المشكلة الديموغرافية السياسية والاقتصادية المزعجة داخل القطاع العربي. ولهذا يوصي الحكومة أن تحكم السيطرة بشكل تام على الأقلية العربية. ويقترح كينينغ إقامة قوة سياسية جديدة في القطاع العربي تسيطر عليها الحكومة بواسطة "حضور مستتر" وينصح كذلك "بتبني إجراءات قاسية على جميع المستويات ضد طلبة الكليات والجامعات .. وكذلك التكتيف المتميز ضد الاقتصاد العربي من أجل تجريدهم من الضمان الاجتماعي والاقتصادي الذي قد يريح الفرد من الضغوط اليومية لتوفير الحاجات الضرورية له ولعائلته حتى لا يبقى لديه وقت يفكر فيه بقضايا شعبه والهموم الوطنية العامة"⁽¹⁸⁾.

ما بين سياسة السيطرة التامة ومطلب دولة لكل مواطنيها بون شاسح ، يخطئ من يظن أن السياسة الإسرائيلية تسعى لتحسين أوضاع الأقلية العربية، وتحقيق مطلب العرب بتغيير هوية الدولة من دولة يهودية تفرض سياسة السيطرة التامة على الأقلية العربية إلى أن تصبح دولة كل مواطنيها بما فيهم العرب .. ويخطئ من يظن كذلك أن الدوائر الحكومية سوف تتوقف عن اعتبار هذه الأقلية مشكلة ينبغي الحذر منها وضرورة إيجاد العلاج المناسب لها. وتخطئ تقديرات الساسة الإسرائيليين إذا اعتقدوا أن العرب يهدفون إلى استبدال مواطنتهم. وأكثر

المتطرفين الإسلاميين لن يفكر بذلك، كما أن عضو الكنيست الإسرائيلي السيد عزمي بشارة لن يقبل أن يستبدل بمواطنته الإسرائيلية المنقوصة منصب رئيس حكومة لأية دولة عربية، هذا الكلام ليس رجماً بالغيب وإنما هو الواقع من غير مزايدات "مرخصة". خاصة في ظل هذا الوضع العربي المذل، نحن سنبقى نناضل من أجل تحسين ظروف معيشتنا وزيادة الأمن والثقة بمستقبلنا فوق أرضنا.

من كان يسمح لنفسه أن يفكر يوماً بأن مؤتمراً للقادة العرب يعقد في إطار جامعة الدول العربية، في عمان، يسجل في بروتوكول المؤتمر دعوة إسرائيل لتتضم لعضوية الجامعة العربية..؟ مؤتمر قمة يعقد بغرض رفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني ونصرتة وإنصافه من إسرائيل وتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي من جراء أحكام المقاطعة الدولية ضده..؟

عندما طلب الزعيم الليبي، كما ذكرت وسائل الإعلام، إدراج طلب دعوة إسرائيل للانضمام لجامعة الدول العربية لبروتوكول المؤتمر لم تكن دعاية، وإن كان هذا الطلب دعاية، فهي دعاية مثقلة بالمعاني الكبيرة والعظيمة وهي لا تخرج عن كونها إما:

(1) دعاية فهي رسالة واضحة إلى شعوب الأمة العربية، بأن هذه مؤتمرات قادتكم، كلها دعاية ومزاح لا تعرف الصدق ولا الجدية، وهذه الدعاية بالذات تقول لنا: إذا كنا نحن العرب غير قادرين على مواجهة إسرائيل بالصراع والعنف لتحقيق مطالبنا فدعونا نستجدي الحل منها لقضايانا كالمثل المتخاذل الذي يقول: "اليد التي لا تستطيع كسرهما ولا ردها قبلها وادعو عليها بالكسر".

(2) أو أن القذافي يريد أن يقول لنا وللمؤتمرين في القمة: لماذا لا تكون إسرائيل عضواً في الجامعة العربية؟ وهناك من بين دول هذه الجامعة من هو أشد حرباً للأمن والتطلعات العربية من إسرائيل؟ هناك دول أعضاء في هذه الجامعة يخجل المرء وهو يسمعها تنطق بالعربية، أنظمة مبرمجة برمجة أمريكية بلسان عربي غير فصيح!!؟

(3) وإما أن يكون القذافي قد فهم الدور اليهودي ووظيفته عبر التاريخ فيريد أن يقول لنا، لندع العقل اليهودي والروح اليهودية تسكن أو تحتل الكيان العربي، بإمكانياته الضخمة، فتستطيع أن تجعل منه كياناً سياسياً واقتصادياً وعلمياً ينافس أعتى القوى في العالم، وهكذا ينهض العرب بها (إسرائيل) وتنهض بهم، فنحيا بها وتحيا بنا كما هو الحال مع أوروبا وأمريكا ... تماماً كما قال سليمان أبو ربيعة أحد

مشايخ البدو في النقب عندما التقى مع هرتسل في زيارته للعريش — الزعيم الصهيوني الشهير في صيف 1903: "لدي عشرة آلاف رجل مقاتل فإذا قام حلف بيننا، قوة رجالنا مع العقل والحكمة اليهودية لن نستطيع قوة أن تقف أمامنا".⁽¹⁹⁾ ويبقى الواقع العربي والإسلامي يبكي حسرة وألمًا هؤلاء العرب غائبين وحاضرين.

تصنيف الأقلية العربية كمشكلة إثنية ،

معظم الدول التي تعاني مجتمعاتها من صراعات على أساس عرقي أو طائفي غالبًا ما تكون هذه المجموعات الإثنية، قد هاجرت إلى تلك الدول مع الوقت من أماكن أخرى، ومع مرور الوقت يزداد عددها وثقل وزنها في القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية، وهذا يخلق تنافسًا على الموارد العامة سرعان ما قد يتحول إلى صراعات عندما تطالب هذه الأقليات بزيادة حصتها من المدخول القومي .. ولكن الأمر هذا يختلف بما يتعلق بالأقلية الفلسطينية التي بقيت تسكن الدولة اليهودية بعد حرب 1948 .. فهنا قد تحولت الأكثرية القومية — سكان البلاد الأصليين إلى أقلية بعد عملية تهجير بسبب قوة خارجية، وبذرائع مختلفة، فما هو وضع هذه الأقلية؟ هل هي مجموعة من الطوائف والنحل والحمائل؟ مسيحي، مسلم، درزي، بدوي حضري ... كما تتعامل معها السياسة الإسرائيلية؟ أم هي أقلية قومية خاضعة لمقاييس معينة؟

هنالك بضعة أمثال في التاريخ الحديث والمعاصر قريبة من هذا النموذج :

(1) مشكلة العالم الجديد بين المستعمر الأوروبي، بعد اكتشافه لأمريكا فقد استهل حضارته بمذابح همجية غير أخلاقية وغير إنسانية عن طريق تفريغ البلاد من سكانها الأصليين، من الهنود الحمر، وارتكاب مذابح تصفية لوجود السكان الأصليين. على الرغم من البسالة المنقطعة النظير التي أبدتها الهنود الحمر في مقاومة هذا الغزو الاستيطاني المتوحش، حيث تحول الهنود الحمر إلى أقلية قليلة جدًا .. ثم جاءت موجات بشرية من أوروبا أولاً ثم من غيرها من قارات العالم، حتى كونت هذه الأقليات المندمجة كما هو الحال في معظم بلدان أمريكا.

(2) الاستعمار الاستيطاني الفرنسي في الجزائر، مع التأكيد أن العنصر الفرنسي ظل قليلاً نسبيًا ومقارنة مع سكان الجزائر العرب المسلمين. خاصة بعد نيل الاستقلال ، وإن ظل هذا الاستيطان كالسرطان في جسم البلاد يذكي نار الانتماءات

العرقية كالأمازيغية وغيرها وبعث الانقسامات فيما بينها.

(3) الاستعمار الاستيطاني للرجل الأبيض في جنوب إفريقيا. وقد حكم الرجل الأبيض سنين طويلة، والأغلبية السوداء تكافح وتقدم الضحايا بمئات الألوف حتى نالت استقلالها مؤخرًا.

هذه الحالات تختلف في جوهر علاقاتها الاجتماعية والسياسية بين مستعمر يسيطر على البلاد وثرواتها ويستنزف مواردها ويقيم علاقات سيطرة على أهلها، وبين البلاد الأخرى التي يتألف سكانها من أقليات عرقية أو دينية يعترف الحكم المركزي "حكم الأكثرية" بمواطنة هؤلاء، حتى وإن كان لا يقيم مساواة تامة بين أكثرية وأقلية، ولكنه لا يجحد حقوق مواطنتهم ويبقى الأمر في نطاق المطالبة بنيل المزيد من الحقوق وتحقيق المزيد من المساواة. إلى أي هذه النماذج يقترب نموذج الأقلية العربية؟

وحتى نرى هل تغير شيء في البرنامج السياسي الإسرائيلي تجاه الأقلية العربية أم لا فلا بد أن نقف على تصريحات السياسيين الإسرائيليين الحالية ومقارنتها مع تلك التي نقلنا جزءًا ضئيلاً منها وسوف نكتب المزيد عنها عند تحليل أوضح للسياسة الإسرائيلية المفروضة على الأقلية العربية في هذا الجزء من الكتاب. وسوف نقرأ قراءة مقارنة توصيات مستشاري رئيس الحكومة للشؤون العربية في السابق ابتداءً باقتراحات يغال آلون وروبنشتين ولوبراني وحتى وثيقة إسرائيل كينينغ، مقارنة مع توصيات سنوات الألفين وألفين وواحد: والمؤتمرات التي تعقد لبحث الخطر الديمغرافي العربي على الدولة اليهودية.

سياسة واحدة منذ قيام الدولة وحتى اليوم وبنفس الحجج والذرائع: تحت ذريعة "المناعة والأمن القومي" تتقدم نخبة سياسية وعسكرية بمذكرة للحكومة توصي⁽²⁰⁾ بترحيل الفلسطينيين (الأقلية الفلسطينية في الدولة اليهودية) وفي الوقت نفسه فقد "أوصى مسؤول عسكري كبير سابق في إسرائيل بإقامة نظام طوارئ دكتاتوري لعدة سنوات لمواجهة "الخطر الديمغرافي" العربي الذي اعتبره من أشد الأخطار على الدولة. ودعا لاتخاذ قرارات بخصوص تحديد النسل": وقد جاءت هذه التوصية منسجمة ومكملة لتوصيات وردت في وثيقة صدرت عن مؤتمر عقد في هرتسليا مؤخرًا (قرب تل أبيب) حضرته شخصيات رئيسية كنتانياهو وبراك (رئيسين سابقين لمجلس وزراء إسرائيل) وغيرهما بدعوة من "المركز المتعدد المجالات" وحمل عنوان: "ميزان المناعة والأمن القومي" — اتجاهات لسياسة عامة، بمبادرة

من شخصيات بارزة في الأمن والأكاديمية وتم تسليم تلك الوثيقة إلى رئيس الدولة كتساف كما كشفت عن ذلك صحيفة هآرتس.. "وتدعو توصيات المؤتمر إلى رسم سبل مواجهة "تكاثر الفلسطينيين داخل إسرائيل" وإلى اعتماد أسلوب "ترانسفير" العرب بهدف الحفاظ على الهوية اليهودية للدولة. كما اشتملت التوصيات على عدم الاستثمار من جانب الدولة في جسر الفجوات بين الفئات القوية والضعيفة في المجتمع، كما أوصت الدراسة باقتراحات عنصرية أخرى منها: اتباع سياسة تشجيع العائلات التي يتراوح عدد أبنائها ما بين 3-4 أولاد من خلال إلغاء المعونات المالية التي تقدم حالياً للعائلات كثيرة الأولاد. وكذلك توزيع السكان اليهود على المناطق "المثيرة للمتعاب" ديمغرافياً خاصة في الجليل ومرج ابن عامر والنقب لمنع تواصل غالبية عربية. مع إمكانية تبادل كتل سكانية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة (?) على أن يتم في المقابل ضم كتل سكانية استيطانية إلى إسرائيل ونقل كتل سكانية عربية إلى فلسطين.

هنا نحن لسنا في السنوات العشر الأولى أو العشرين والثلاثين الأولى من قيام دولة إسرائيل ، ولكن نحن في عام 2002 ونقرأ مثل هذه التوصيات ليست من حاكم المنطقة الشمالية أو من مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية وإنما من شخصيات تقرر في السياسة الإسرائيلية من متخذي القرار من شخصيات من الدرجة الأولى وكذلك من اليمين ومن اليسار ..؟!.

ولنقرأ موقفاً آخر لبروفسور سامي ميخائيل في محاضرة له عن وضع اليهود في العراق قبل تهجيرهم⁽²¹⁾ وقد شرح حال يهود العراق وأوضاعهم فقد كانوا أسياد المال في العراق بيدهم وزارة المالية والبنوك والمرافق العامة حتى فروع الصيدلة وغيرها وغيرها، بينما هم في إسرائيل يعيشون على هامش المجتمع الإسرائيلي ولا يقتربون من المركز .. عندما سئل من أحد الحاضرين عن رأيه في الأقلية الفلسطينية التي تعيش في حدود الدولة اليهودية، أجاب إجابة تقلق كل من له عقل يفكر وأذنان تسمعان وقلب يعي ويعقل، أما أن لقلوب قادة الأقلية العربية أن تنتبه لقضاياها المصيرية حتى تتناولها بكامل التوتر والتحفز، بكامل الصدق والجدية؟ أما أن لكم أن تسمعوا كيف ينظر المفكرون اليهود لنا؟ أما أن لكم أن تنتهوا عن مهاراتكم ومزايداتكم؟

أما أن لكم أن تولوا قضايا شعبكم جل أوقاتكم وطاقتكم وأن لا تتناولوها أو تفكروا فيها إلا في أوقاتكم الضائعة، كما هو حاصل حتى الآن؟؟

أتدرون بماذا أجاب برفسور سامي ميخائيل عن سؤال من سأل عن موقفه من الأقلية الفلسطينية؟ قال وهو مهموم: "لو خطر هذا السؤال على بالي في الساعة الثانية عشر ليلاً (موعد نومه) لما استطعت أن أنام تلك الليلة!!! قضية الأقلية العربية تقض مضاجع الساسة الإسرائيليين والمفكرين اليهود وقادة الأقلية العربية يلهون بها ويبيعونها بثمن بخس من نزواتهم وقضاياهم الشخصية الحقيرة". وقد شبه سامي ميخائيل هذا إسرائيل وكأنها خاتم في وسطه نواة عربية يكبر خطرها يوماً بعد يوم ويحيط بالخاتم أوقيانوس من العرب والمسلمين. والمسلمون في تاريخهم كله لا يقبلون بجسم غريب بينهم، فإما أن يسلم هذا الجسم وإما أن يهزم!!! وهكذا يعد مرور ما يزيد عن أربع وخمسين سنة من قيام الدولة اليهودية ما زالت السياسة تجاه الأقلية العربية هي هي بل إن التوصيات والتصريحات والكتابات التي تصدر في سنوات الألفين أكثر قساوة وأشد تطرفاً من التوصيات التي صدرت عن كل مستشاري رئيس الحكومة للشؤون العربية أو حاكم اللواء الشمالي والذي يعتبر موظفاً في وزارة الداخلية لم ترق لخطورة توصيات المؤتمرين في هرتسليا عام 2001 ، والذين كان بينهم رئيسا حكومتين إسرائيليتين سابقين كنتانياهو وباراك. إنها سياسة واحدة سيطرة تامة، سياسة تستبعد استيعاب العرب كمواطنين في الدولة اليهودية، وهذا الذي جعلنا نفكر أننا أمام سلطة ظالمة لا تريد لنا أن نعيش كمواطنين فوق أرضنا .. وعلينا أن نعي دورنا جيداً وما علينا أن نفعله من أجل أن يبقى وجودنا حياً ومستمراً أن ندرس أوضاعنا جيداً حتى نضع حلولاً لمشاكلنا من اجتهادنا نحن ولا نستورد لمشاكلنا حلولاً من عند غيرنا، من عند من لم يستطع أن يعالج مشاكله هو ذاته وقديماً قالوا: "الجمل من جوفه يجتر" .. مرة أخرى حذار من إعطاء الساسة الإسرائيليين المبررات لتنفيذ توصياتهم واقتراحاتهم، حذار من الهوس أو أن نوظف من حيث لا ندري ضد مصالحنا وضد وجودنا، فيصدق فينا المثل القائل: "على نفسها جنت براقش" أو قولهم: "في الصيف ضيعت اللبن".

الفصل الثاني

مبادئ رئيسية لسياسة السيطرة المعتمدة للتحكم بالأقلية العربية

تعتمد سياسة السيطرة الإسرائيلية على الأقلية العربية على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

(1) التجزئة (2) الاعتماد (3) التعيين.

إن بنىة المجتمع العربي وتركيبته الاجتماعية والثقافية، خاصة في ظل ظروف معينة كالتي تمر بها الأقلية العربية، سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي وكذلك الدولي، تجعل عملية تجسيد هذه المبادئ تتم بسهولة ويسر ونجاح، ومن ثم تجعل السيطرة عليها تكاد تكون محكمة. وعلينا أن ندرس كل مبدأ من هذه المبادئ وأسلوب استخدامه من قبل السلطات الإسرائيلية على الأقلية العربية، حتى نعلم بالتالي أي نوع من العلاقة تقوم بين السلطات الإسرائيلية وبين مجموع الأقلية العربية.

عامل التجزئة :

إن التقاليد والأعراف الاجتماعية، وكذلك أنماط التفكير التسطيحي والمستوى الثقافي ونوعيته والتي تتحكم بحركة المجتمع في مستوياتها المختلفة، تساعد على خلق نفسية قابلة للتجزئة وكذلك قابلة للعزل، فكيف يكون الحال إذا وجد من يراها ويتعهدا كالحكومات الإسرائيلية . بل إن التجزئة التي يتميز بها المجتمع العربي في غياب الروح الجماعية في مستواها القومي أو الديني وافتقاد العقلية التحليلية، تجعل الحياة لهذه الأقلية تتمدد في فضاء يتكيف بمقتضى المناخ التجزيئي، الذي يتحكم بهذه الأقلية لا سيما إذا ما جاء من ماض مليء بالانقسامات المذهبية والعرقية والقبلية، فالفروع تتغذى من الأصول .

وكما أن للمجتمع العربي عوامل موحدة كاللغة والعقيدة والتراث والدين والمستقبل المشترك، ففيه من دواعي الانقسام ما ينبغي أن يثير الاهتمام والقلق. فالنظام الحمايلي والطائفي والديني واللا ديني، والبدوي والحضري، هذا الوضع وإلى

جانب عوامل أخرى جعلت المجتمع العربي سريع الاستجابة، بل جردته من كل إمكانيات مقاومة السيطرة اليهودية الفعالة. ومنهج التجزئة التي تتبعه هذه السلطات من أجل تكريس عوامل التجزئة على الصعيد العربي - العربي ، وكذلك على الصعيد العربي - اليهودي. هذا الوضع الذي يصفه إيفنر كوهين العالم الأنثروبولوجي في دراسة له نشرت عام 1965 ، حيث يقول: "لا يشكل العرب في إسرائيل مجتمعاً متكاملًا موحدًا ، إنهم منقسمون على عدة أصعدة ، وهي تميل إلى التراكم أكثر منها إلى التقاطع مع بعضها البعض، فهناك الانقسام الواسع بين البدو وسكان القرى والمدن والتي تتغذى من ذلك التراث المتشكل حول موضوع البادية والحضر حتى وإن انحصر مفهوم البادية وعاداتها، ولكن ما زال تأثيره في المخيال الاجتماعي البدوي.. مضافاً إلى ذلك أن سكان القرى يعيشون في قرى مبعثرة في الأجزاء الوسطى والشمالية من البلاد. وكذلك فليس هناك علاقات اقتصادية مع من يحيطون بهم من اليهود .. بينما سكان الحضر من المدن يعيشون في عدة تجمعات في الناصرة والمدن المختلطة ذات الأغلبية اليهودية مثل عكا وحيفا واللد والرملة ويافا، والأقلية العربية مفتتة كذلك على صعيد ديني فهناك حوالي 77% من العرب مسلمون، وخمسة طوائف مسيحية تمثل 15% و 8% من الدروز (مع أن هذه النسبة غير ثابتة فإذا صحت في عام 1965 فهي نسبية ومتغيرة فنسبة هجرة المسيحيين إلى خارج البلاد أعلى منها عند المسلمين والدروز، وكذلك نسبة الولادة عند المسيحيين هي أدنى منها في قطاع المسلمين والدروز). والعرب موجودون في 150 قرية وتجمع بدوي من الجليل في الشمال وحتى المثلث في الوسط، مع احتياطي كبير من البدو في النقب. ولا يخفى أن هذه التجمعات بحكم الأعراف التي تحكمها وتسيطر على العلاقات بينها فهي منقسمة إلى عشائر وقبائل وحمائل، ففي النقب وحده هناك ما يزيد عن واحد وأربعين وحدة قبلية.⁽²²⁾ وكذلك فإن القرى العربية، إما أنها تتكون من طوائف متعددة، مسيحية، درزية ومسلمة، وإلى جانب ذلك تتكون من عائلات وحمائل متنافسة وغالبا ما تكون بعلاقة خصومة فيما بينها، ثم هناك الديني والعلماني.

وقد أدى الصراع العربي اليهودي منذ 1947 وإلى 1949 إلى هجرة ما يزيد عن 80% من الشعب الفلسطيني بقياداته السياسية والدينية والاقتصادية، مما ترك أقلية مكشوفة مجردة من كل أشكال التسليح، بما فيها الأطر السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وقد غذى هذا الانقسام ما كان ينقله الإعلام العام

والعربي منه بشكل خاص، عن الاقتتال والصراع بين الأنظمة العربية (رجعية وثورية) وكذلك الصراعات العرقية الداخلية على مستوى الدولة القطرية مما غذى قابلية الانقسام على الصعيد الداخلي. هذا الواقع قد استغلته الحكومات الإسرائيلية أبشع استغلال لزيادة عوامل التفتت في المجتمع العربي.⁽²³⁾ وللتأكيد فإن النظام اليهودي قد عمل بعزم وحزم على تعزيز هذا النمط من التجزئة البنيوية داخل الأقلية العربية".

وقد عملت السلطات الإسرائيلية تمشيًا مع هذه الروح، على إتمام حلقة العزل لتشمل ليس فقط فصل العرب عن العرب، بل عملت كذلك على عزل العرب عن اليهود. ففي المدن المختلطة التي كان يسكنها عام 1951 (يافا واللد والرملة وحيفا وعكا) ما يقارب 20170 نسمة من السكان العرب وهذا ما يشكل حوالي 12% من مجمل عدد السكان العرب، والذي تناقص في عام 1976 إلى ما يعادل 9% أي ما يقارب 40,000 نسمة. وبهذا الخصوص يلاحظ إيان لوستيك أنه من المستحيل أن تجد مراكز سكنية عربية - يهودية مختلطة. وفي الواقع فإن الارتباطات الاجتماعية من أي نوع بما فيها الزواج هي محدودة جدًا، بل هي ظاهرة نادرة. وفي دراسة أجريت عام 1975 فإن 16% من بين الطلاب اليهود الذين أجريت معهم المقابلة قالوا: إنه كانت لديهم فرصة الاتصال بالعرب وقد ساعد على عملية العزل هذه تغذية الشكوك والثقافة العدائية من طرف الاعلام العربي واليهودي التي ينشرها في الجمهور. وهكذا فقد ساعدت في أحكام هذا العزل، وأقامت حواجز من الكراهية وعدم الثقة بين الشعبين، وهذا أثر على عدم تطوير أساليب نضال مشتركة بين العرب واليهود، إلا ما كان من لقاءات محدودة بين الشيوعيين العرب والشيوعيين اليهود، أو بعض العرب القلائل الذين انتسبوا لحزب مبام الاشتراكي. وهكذا فقد جعلت التربية الإعلامية اليهودية، كل عربي في نظر اليهود هو إرهابيًا محتملاً. وفي دراسة أجريت عام 1968 كان هناك 91% من اليهود يعتقدون أنه كان من المفضل لو أن العرب أقل مما هم عليه الآن، بينما 76% من اليهود يرفض أن يؤجر غرفة من بيته لعربي. وفي دراسة لاحقة عام 1976 فإن 71% من اليهود صرحوا بأن العرب لن يصلوا إلى مستوى تقدم اليهود، و 79% اعتقدوا أنه من الأفضل لو كانت نسبة العرب أقل مما هي عليه الآن، بينما هناك 83% من الجمهور اليهودي أعلن أنه لا يثق بالعرب. وقد أكد 87% من اليهود على أن السيطرة على العرب يجب أن تتوسع. وقد رفض 76% من اليهود أن يقبلوا بعربي

مسؤولاً عنهم في مكان عملهم. واللغة العبرية تستخدم عبارات عنصرية تحط من قدر العربي: "عمل عربي"، "عربي قذر" "حظنا يكمن في أن العرب أعداؤنا".⁽²⁴⁾ وهذا يشير إلى أن العزل بين الشعبين والشكوك المتبادلة خاصة من جانب الشعب اليهودي ليس هناك ما يبررها غير التربية الإعلامية المقصودة والبرامج التثقيفية والتعليمية والتي تصور العربي بشكل سلبي وهي لا تستند على شيء في الواقع. لم يصدر من العرب بقياداتهم ولا بجمهورهم ما يبرر هذه النظرة الاتهامية الفوقية، بينما شكوك العرب تقوم على حقائق تصفعهم وتكويهم نارها صباحاً ومساءً، من مصادرة أراضيهم وأوقافهم إلى اضطهادهم وملاحقتهم بأجهزة الحكم العسكري أو الأجهزة القمعية الليلية. وهكذا ليسوا سواءً، أدلة العرب في شكوكهم ظاهرة لا تحتاج إلى برهان، وشكوك اليهود في العرب من غير دليل ولا برهان، وذنوبهم وخطأهم أن السنين التي مضت على قتلها لم تنسهم بيوتهم التي أخرجوا منها، وأرضهم التي أبعدوا عنها، يمرون منها في المساء وفي الصباح، وهي أمام ناظرهم فلا يستطيعون أن يقبلوا ترابها. هذه المشاعر بين الإنسان وبيته الذي درج فيه، بينه وبين أرضه التي اكل من خيراتها واحتضنته واحتضنت آباءه مئات السنين، ما ذنبه أنه لم يستطع أن يمحوها من ذاكرته؟ وكيف تمحو السنين القليلة والقليلة جداً الذاكرة الجماعية لشعب؟ هذه هي تهمة العربي الذي يعيش في الدولة اليهودية، أنه لم يستطع أن ينسى بيته وأرضه وأخاه وأباه وأقرباءه الذين شردوا في كل بقاع الأرض .. وما ذنبه إذا كان ظالمه لا يسمعه حتى كلمة طيبة واحدة تنسيه آلامه وحسراته؟ أجل إننا نعيش أزمة أخلاقية، وليس فقط أزمة سياسية، أزمة ضمير، على مستوى محلي وعلى مستوى عالمي.

وهكذا فإن الشعور السلبي تجاه العرب في ازدياد مستمر فإن الوضع في دراسة 1968 هي أفضل من الدراسة التي أجريت عام 1976 والتي تبين أن التطرف اليهودي ضد الأقلية العربية في ازدياد مستمر ووضع 1976 أفضل من الإجماع الحاصل اليوم من اليمين واليسار من القاعدة وحتى القمة في مؤتمر هرتسليا 2001 من نتنياهو اليميني المتطرف وحتى باراك قائد حزب العمل. كلهم يقدمون اقتراحات وتوصيات عنصرية لا حدود لها ..

الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية يشكلون البارومتر الدقيق للمزاج اليهودي. لقد كان الواحد منا قبل عام 1967 يفتش الأسابيع العديدة حتى يجد عائلة يهودية تقبل أن يسكن عندها طالب عربي، هذا ما يعكس الشكوك السلبية في

الأدبيات اليهودية التي تصور العربي على أنه قاتل وإرهابي أو سارق ومتوحش وبدائي.

لا أدري هل هو من سوء حظي أو عكس ذلك، كوني لم أعمل أجيرًا لا في مؤسسات حكومية يهودية ولا في غيرها، غير خمسة أيام بعد أن أنهيت دراستي الثانوية مباشرة في مصحة للأمراض النفسية. ودخلت أشرب فنجان قهوة في مقصف تابع للمؤسسة وإذا بصاحب المقصف ينتقد العرب، كل العرب، ويتهمم بأنهم سراقون لصوص، لا ينبغي أن يثق المرء بهم. كل ذلك لأن أحدًا من العرب قد اقترض منه ليرتان ولم يرجعهما، وقد مضى على ذلك ما يزيد عن أسبوع. وشربت فنجان القهوة ودخنت سيجارتي (حيث كنت يومها أمارس مرض التدخين)، وبهدوء ورزانة توجهت لذلك الغاضب ودفعت له ثمن فنجان مضافًا إليه ليرتان، فسأل: ما هذا؟ هذا ثمن فنجان القهوة، وهاتان الليرتان ما شأنهما؟ قلت: أنا عربي ومن حق العروبة علي أن أشتري ثمن غضبك على من أحب بليرتين، فهو شيء زهيد، وزهيد جدًا لما للعروبة عليّ من دين. فما كان منه إلا أن قال: آسف أنا أعرف بأن هناك عربًا طيبين، ولكن هناك أيضًا من هم غير ذلك؟ قلت يا ليتك شتمت اشرار العرب، فإن في كل شعب بعضًا من هؤلاء...!! وتركت عملي يومها.. ومرة أخرى روى لنا أحد الطلاب العرب قصة حدثت له أثناء سفره من قريته إلى القدس - عندما دخلت الباص عجوز يهودية، لم يقف لها أحد ليجلسها، فقام ذلك الطالب العربي وأجلسها مكانه.. فالتفتت إلى من في الحافلة وخاطبتهم مستغربة: كأن جميعكم من العرب؟ فأجاب الطالب العربي: يا جدتي الطيبة، بل لعلي أنا العربي الوحيد من بينهم!!

كانت السياسة الإسرائيلية واضحة في تعاملها مع العرب، فليس من الصعب على الباحث أن يكتشف بيسر وسهولة أنها سياسة تقوم على مبادئ السيطرة وآلياتها كما سبق أن ذكرناها وفي مقدمتها سياسة التجزئة التي استغلتها الحكومات الإسرائيلية ضد الأنماط الثقافية والاجتماعية لدى العرب أبشع استغلال، فقد وضعت الأساليب المنهجية لتكريس عوامل التجزئة عند العرب فتعاملت مع العرب بكونهم كتلة بشرية واحدة فيما يتعلق بعلاقتهم مع اليهود في العلاقات العربية - اليهودية، هم سبيكة واحدة ولكن في العلاقات العربية - العربية، تعاملت معهم بسياسة "فرق تسد" كطوائف مسيحية وإسلامية ودرزية وكل قطاع أو فئة من هؤلاء تقسمها إلى حمائل وجماعات متخاصمة ومتنافسة ثم إلى جانب ذلك هناك القطاع الشركسي،

والقروي والبدوي. حتى لقد أصبح بعض ضعاف النفوس من بين البدو يظن فعلاً أن هناك قطاعاً "بدوياً" يختلف عن القطاع العربي.. ثم على صعيد القرية الواحدة أو القبيلة أو غيرها من الوحدات والكيانات الاجتماعية ثم تفتيتها إلى حمائل وعشائر وبطون وفخوذ... وغير ذلك. ومن بين أشهر عوامل التجزئة الذي استعملته السلطات الإسرائيلية كان مبدأ العزل. وحتى يتم تكريس مبدأ العزل والتجزئة فكان لابد من التقنين والتشريع لبعض هذه الحالات والممارسات لكي تصبح قانونية. فقد عرفت إسرائيل نفسها كدولة يهودية، تعمل على تحقيق الأمانى والتطلعات القومية اليهودية، وتخدم كذلك مصالح الشعب اليهودي. وفي الحقيقة فإن الشخصية اليهودية للدولة الإسرائيلية واضحة لا تستطيع إخفاءها بكل مساحيق الليبرالية والتعددية أو الديمقراطية.. كل ذلك للمجتمع اليهودي ويستثنى منه العرب. كل التسميات العربية للمواقع الجغرافية في فلسطين استبدلت بأسماء يهودية قديمة أو استبدلت بتسميات حديثة. وليس هناك وصف يفوق وصف بن غوريون أول رئيس لحكومة إسرائيل ومؤسسها والذي أدلى به أمام لجنة التحقيق التي أرسلتها الأمم المتحدة (وهي لجنة أنجلو أمريكية لتدرس أحوال فلسطين عام 1947) يقول ابن غوريون في شهادته: "عندما نقول استقلالاً يهودياً، أو دولة يهودية، فنحن نعني بلداً يهودياً، تراثاً يهودياً، نحن نعني عملاً يهودياً، بحراً يهودياً، نحن نعني سلامة، اماناً، استقلالاً تاماً يهودياً كأى شعب آخر".⁽²⁵⁾

ورغم هذا الوصف المبالغ فيه، إلى درجة أن يصبح التراب والماء والحجر والشجر يهودياً، بينما اليهود أنفسهم ليسوا يهوداً بمقياس واحد محدد. فحتى اليوم ما زال سؤال من هو اليهودي؟" معلقاً ما زال ينتظر الحسم والقول النهائي. كيف تصبح الطبيعة يهودية قبل أن يوجد اليهودي المعرف تعريفاً مقبولاً حتى على نفسه أولاً قبل أن يقبل على غيره..

ثم دولة كهذه ينبغي أن يكون لها حدود معينة ومعترف بها، وليست دولة كل اليهود، بينما اليهود أقليات في شتى أنحاء العالم. هل هي دولة كل العالم؟ فهي إما أن تكون دولة الشعب الذي يسكن ضمن وفي حدود الجدار الوطني، وإما دولة الصهيونية التي تسكن كل أطراف الأرض وتمارس نشاطها في طول الأرض وعرضها. كيف يمكن أن تسمح لها نفسها (الدولة اليهودية) ومن ورائها "الشرعية الدولية" التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى فيما يتعلق بمصالح الأقليات اليهودية في تلك الدول؟ وهل الشعب اليهودي المتواجد في إسرائيل أحق

بالتعويضات المفروضة على تلك الدول التي مارست الاضطهاد ضد الشعب اليهودي من يهود الولايات المتحدة مثلاً؟ أو يهود بريطانيا؟ أو يهود المغرب؟ ولماذا تعتبر إسرائيل في المقابل قضية الأقلية العربية الفلسطينية، المقيمة والتي تسكن فوق أرضها وفي حدود وطنها، قضية داخلية تهم الحكومة الإسرائيلية فقط وليس لأحد أن يتدخل لصالحها من خارجها، حتى ولو كانت تلك "الأمم النحسة"، حتى ترفع قليلاً من المعاناة الواقعة عليها. أين حقوق الطفل العالمي المتمثل بالطفل الفلسطيني؟ أين حقوق الإنسان المتمثل بالإنسان الفلسطيني؟ ولكنها تعابير فارغة محشوة بمعان محددة ولا ينبغي أن نفهم هذه التعابير على إطلاقها، حقوق الإنسان لا تعني أكثر من حقوق "اليهودي" أولاً ثم "الرجل الأبيض" ثانياً، ثم يتدرج مع باقي الشعوب بتناسب طردي مع قوة الدولة والشعب ووزنه النوعي في السياسة الدولية. هذه ليست شرعية دولية وإنما غابة يترأس عرشها الذئب الأوروبي والأمريكي الذي يلعب أطفاله بالديمقراطية ويسطو على كل ما حوله ليوفر لنفسه ولأبنائه المؤونة التي تزيد عن حاجتهم.

ولهذا فمبدأ السيطرة يمارس كسياسة عالمية من قبل قوى الاستكبار العالمي بتعبير الإمام الخميني، وكذلك تمارس بمستوى الميكرو في تلك المجتمعات والدول. قبل قيام الدولة اليهودية، كانت الحركة الصهيونية تقوم بتعهد وحماية المصالح اليهودية في طول العالم وفي فلسطين بمؤسساتها العديدة مثل: الوكالة اليهودية، الصندوق القومي اليهودي، الهستدروت (النقابة العامة للعمال اليهود) وصناديق المرضى والمؤسسات العسكرية الأخرى. وبعد قيام الدولة اليهودية عام 1948 تقاسمت ذلك الدولة اليهودية مع الحركة الصهيونية بتنسيق محدد، فالدولة اليهودية هي يهودية وصهيونية بموجب الأيديولوجية المتبناة، فهناك مؤسسات يهودية داخل إسرائيل تهتم فقط بالشؤون اليهودية، وهكذا كثير من الخدمات التي لا تريد الدولة تقديمها للأقلية العربية حرجاً أمام نظامها "الديمقراطي" تقدمه عن طريق مؤسسات الحركة الصهيونية أو الوكالة اليهودية!! وهكذا تبقى الأقلية العربية معزولة عن المجتمع اليهودي بموجب تشريعات دستورية خاصة بالمؤسسات اليهودية. ويصبح العرب "الإسرائيليون" منقطعين عن المنبع الرئيسي للسلطة العامة في المجتمع الإسرائيلي⁽²⁶⁾

المؤسسات العامة ،

(1) الحكومة الإسرائيلية كسلطة تنفيذية، تقوم برعاية وتنفيذ سياسة الدولة، وفي هذه المؤسسات الرئيسية ليس هناك أدنى تأثير عربي على اتخاذ القرارات سواء كان على الصعيد الخارجي أو الداخلي. وكأحد الأدلة على غياب المشاركة العربية في أعمال الحكومات الاسرائيلية، عدم حضورها في الجهاز الوظيفي الحكومي بشكل واضح، فمن بين 1860 موظفاً ومسؤولاً مسجلاً في الوزارات الحكومية عام 1976 هناك فقط 26 موظفاً تم تعيينهم من بين العرب، من بينهم 11 موظفاً مسجلين يعملون في أجهزة المحاكم الشرعية الدينية الإسلامية والدرزية. بينما الـ 15 الباقون يعملون ضمن دوائر خاصة تتعامل فقط مع العرب، وهكذا فليس هناك موظفين عرب في الأجهزة الحكومية مثل: التربية والتعليم، العمل، الداخلية، الإسكان، المالية، الخارجية والدفاع، البنية التحتية، البيئة، الصحة، العدل، والاتصال والمواصلات، هي وزارات معدة فقط لتلبية حاجات القطاع اليهودي وتقديم الخدمات له. وإلى جانبها تقوم هناك دوائر مختصة بالعرب يقف على رأس هذه الدوائر أيضاً يهود، وهي تقوم بعقد اتفاقيات مع بعض الوزارات لمعالجة أوضاع الأقلية العربية حالة حالة. من غير ميزانيات ثابتة أو تخطيط أو برامج طويلة المدى، والقرى التي تملك تخطيطات من هذا النوع قد أنجزت من قبل السلطة العربية المحلية من غير تدخل ودعم حكومي.⁽²⁷⁾

ويمكن إجمال عمل الحكومات الإسرائيلية يسارية أو يمينية بتعهداتها تحقيق أربعة أهداف رئيسية:

- (1) الاعتراف بوحدة المصير والكفاح من أجل الهجرة اليهودية إلى أرض إسرائيل وتوطيد علاقة الدولة اليهودية بيهود المهجر ورعاية مصالحهم.
- (2) الحق الأبدي والتاريخي للشعب اليهودي على أرض إسرائيل وجعل الممارسة اليومية تتم من خلال بعث التراث وتجسيده.
- (3) تشجيع الاستيطان اليهودي الحضري والريفي على كامل الأرض التي تعتبر أرض الوطن.
- (4) اعتبار حق العودة والهجرة اليهودية مهمة قومية رئيسية للحكومة الاسرائيلية.
- (5) بينما تترك للوكالة اليهودية وظيفة شراء الأرض العربية في الأردن وسوريا حتى يحين الوقت المناسب للمطالبة بها بمقتضى السياسة الصهيونية.

ومع أن برامج الحكومة لا تنسى أن تزين توجهها القومي المتطرف بعبارات مقتضبة وعامة وفضفاضة، مثل تعهد الحكومات الإسرائيلية بشقيها اليمينية واليسارية بدعم عملية تجسير الفجوات بين الأقليات وبين القطاع اليهودي وعبارات واعدة بدمج هذه الأقليات بالحياة العامة للدولة .. ولكن الواقع يدفع إلى مواقف استقطابية بين العرب واليهود، بدعم من سياسة الحكومة.

وعلى الرغم من مثل هذه الإعلانات الدعائية، فقد استمرت في الحقيقة سياسة العزل شبه التامة للحياة العربية في الدولة اليهودية، وبقيت تحكم من قبل مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية. هذا الجهاز الذي سبق أن أوضحنا أن رجاله جميعاً اختيروا من الجهاز السري الإسرائيلي . وهذه الدوائر المختصة بالعرب هي التي تزود الوكالات الحكومية وغير الحكومية في القطاع اليهودي بمعلومات خاصة عن الأفراد والجماعات ونشاطاتها وعن التطورات الجارية في القطاع العربي (ليتم تحديد نوع تعامل الحكومة مع هؤلاء الأفراد أو الجماعات). وهذا يبين أن الحكومة تتعامل مع القطاعين العربي واليهودي من خلال عملية عزل تامة. وإذا كان هذا يتم في سنوات الخمسين والستين والسبعين وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، فإن القرن الحادي والعشرين يشهد تغيير المصطلح والإبقاء على الجهاز كما كان. أصبح هناك بدل مستشار رئيس الحكومة، الوزير المسؤول عن ملف العرب!!! وكقاعدة رئيسية فإن المواطنين العرب لا يختلطون مع المواطنين اليهود في المكاتب العامة .. والدوائر التي تعمل في القطاع العربي وكذلك المسؤولون اليهود في هذه الدوائر، والذين يقررون مصير العرب ليسوا معروفين للشارع اليهودي. فإن جميع هذه الأسماء اليهودية التي تقرر في الحياة العامة العربية من خلال تلك الدوائر المخصصة للعرب والتي تدير شؤونهم ليسوا معروفين إطلاقاً للمواطن اليهودي. هذه الدوائر التي تدير شؤون العرب، ما هي في حقيقتها إلا حواجز تعزل العرب عن الاتصال المباشر مع الحكومة على المستوى الرسمي ومع الجمهور اليهودي على المستوى الشعبي حتى لا يتعرف الجمهور اليهودي عن المشاكل العربية مباشرة إلا من خلال النسخة والصيغة الحكومية المعدلة. لهذه الشخصيات اليهودية التي تقف في رأس هذه الدوائر يقدم العرب طلباتهم وشكاويهم، وتلك الشخصيات هي التي تقبل أو ترفض الطلبات. ولا يوجد هناك أية فرصة "للعرب" للاستئناف على هذه القرارات". (28)

وزارة الدفاع وجيش الدفاع الاسرائيلي :

إن نمط الفصل والعزل ما بين اليهود والعرب على الصعيد المدني ينسحب بشكل أكثر حدة بما يتعلق بالعسكرية الاسرائيلية. وبما أن جيش الدفاع الإسرائيلي يشكل المؤسسة الأكبر والأهم في الدولة اليهودية، فالإنفاق العسكري قد يصل إلى 40% من مجمل الإنفاق العام. ولا يقل بحال عن 1/3 ميزانية الحكومة. هذه المؤسسة العسكرية محرمة على العرب باستثناء الدروز والشركس، وهي مؤسسة تقوم برعاية مهام أخرى إلى جانب قضايا الأمن والدفاع للحكومة الإسرائيلية، فهي أكبر مدرسة لعملية دمج اليهود وصهرهم، وتقريب مفاهيمهم وعاداتهم وطبائعهم، إلى جانب شحن نفسياتهم بالعداء للعرب. والعسكرية تكاد تكون أهم الطرق في تسلم الأفراد مناصب حاسمة في جهاز الدولة. ويعمل كذلك على خلق إحساس قومي يهودي، إلى جانب اكتساب مهارات فائقة في المجال التقني والإداري.

هذه المؤسسة لا يستطيع العربي أن يقربها، فجميع العرب فيما عدا الدروز لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي، ويمكن استثناء بعض الأفراد من البدو الذين يخدمون في كتائب حرس الحدود كقوة كشفية استطلاعية، وقد سمحت الحكومة بشكل محدود للمسيحيين بالتطوع للخدمة العسكرية، فيما لا يسمح للمسلمين حتى بالتطوع. وإذا كان الدروز الذين يشكلون ما يقارب 9% من مجموع السكان غير اليهود، فقد أجبروا على الخدمة منذ عام 1956، وهم يعملون ضمن وحدة عسكرية تعرف بوحدة الأقليات تمشيًا مع سياسة العزل والفصل.

وعلى الرغم من مئات الضحايا التي قدمها الدروز العرب دفاعًا عن إسرائيل إلا أنهم ما زالوا يعملون في وحدة "لأقليات" فهم لا يسمح لهم بالانخراط ضمن المؤسسة العسكرية بحرية كاملة وبعضوية تامة، وتظل حتى قيادات هذه الوحدات هي بيد الضباط اليهود. وليست هناك وحدات مختلطة باستثناء حرس الحدود.⁽²⁹⁾ ولكن كل ذلك لم يعط الدروز حق المساواة، بل ظلوا يعانون من تمييز ومن سلب للأراضي كغيرهم وهم يقعون أيضًا في دائرة العزلة. فإن قرية كقرية بيت جن الدرزية والتي قدمت أعلى نسبة من القتلى في حروب إسرائيل لم تجاريها في ذلك أية مستوطنة يهودية، ومع ذلك تضطر لخوض نضال قاس ودام من أجل المحافظة على أراضيها من المصادرة أو حتى تحصل على الميزانيات والدعم الحكومي الضروري.

نقابة العمال العامة (المستدروت):

هذه المؤسسة أقيمت منذ عام 1920 من أجل تنظيم العمال اليهود. وقد استطاعت أن تحصل على قرار عام 1935 بمعاقبة كل من يستخدم عمالاً عرباً بالطرد من المنظمة الصهيونية .. وهذا يعني أن العرب كانوا قبل قيام الدولة اليهودية يضطرون للعمل في المصانع والمؤسسات اليهودية؟! وأما بعد قيام الدولة وإمعاناً في سياسة الفصل والعزل فقد أقيم ما يسمى "الدائرة العربية في الهستدروت". فمن بين ألف شركة ومصنع خاضع لملكية الهستدروت لن تجد مصنعاً واحداً أقيم في قرية عربية. وبعد خمسة عشر عاماً من انضمام أعضاء عرب للهستدروت أي في عام 1975 لم يكن في اللجنة التنفيذية التي تضم 168 عضواً غير خمسة أعضاء عرب كما أنه لم يكن أي عربي في اللجنة المركزية للهستدروت المكونة من 18 عضواً. مع هذا فإن هناك دائرة "عربية" مسؤولة عن العرب ضمن نقابة العمال الهستدروت. فإن كل هذا: "يعكس الشخصية الأساسية للهستدروت كمؤسسة يهودية - صهيونية وعامل مشارك في تجزئة المجتمع الإسرائيلي بين اليهود والعرب وكذلك الحال مع صناديق المرضى المنبثقة عن الهستدروت فهي أيضاً تقيم دوائر خاصة للعرب.⁽³⁰⁾

المؤسسات القومية :

وهي المؤسسات التي ترعى المصالح اليهودية المحض، ولا دخل للعرب بها، ومن بينها: الوكالة اليهودية، الصندوق القومي اليهودي (كيرن كيمت ليسرائيل) وكذلك المنظمة الصهيونية العالمية. وهذه المؤسسات قد أنيط بها تقديم كثير من الخدمات للمجتمع اليهودي ابتداء بتوفير الأرض والأموال لليهود من أجل استعمار الأرض المصادرة من العرب وأمالك الغائبين من اللاجئين الفلسطينيين، وهي تصرف آلاف الملايين من الدولارات من أجل توفير الدعم المادي والمعنوي للمستوطنين اليهود. وإن كثيراً من المساعدات التي لا تريد الحكومات الإسرائيلية أن تجعل نصيباً للعرب فيها، تقوم بتقديمها تلك المؤسسات القومية كالوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي. هذه المؤسسات هي التي كانت تقوم بشراء الأراضي ورعايتها منذ أواخر العهد العثماني والانتداب البريطاني: خاصة الوكالة اليهودية التي تأسست عام 1910 وهي التي أنيط بها أن تقوم بمثل هذه المهام من الاستثمارات من أجل تطوير المستوطنات اليهودية، فعلى سبيل المثال فإن ميزانية

الوكالة اليهودية في موضوع التطوير 1972 - 1973 كانت 465 مليون دولار بالمقارنة مع ميزانية التطوير لحكومة إسرائيل لنفس السنة 72 - 73 هي 604 مليون دولار وفي الحقيقة ففي حالات كثيرة تفوق ميزانية التطوير للوكالة اليهودية ميزانية التطوير الحكومية.⁽³¹⁾

والوكالة اليهودية لها حضور كبير جدًا في تكوين بنية الاقتصاد الإسرائيلي، معنى هذا الكلام ان كل القطاع الاقتصادي الخاضع للوكالة اليهودية والتي تمتلك جزءًا منه لن يكون هناك حق للعرب في المطالبة بحصة منه. ومن بين هذه الشركات التي تمتلكها الوكالة اليهودية أو تمتلك غالبية أسهمها: شركة راسكو وتعتبر من أكبر شركات البناء في الدولة⁽³²⁾. وشركة تطوير أراضي إسرائيل المحدودة، ويكفي أن تعلم أن الوكالة اليهودية تمتلك 1/3 شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" وتمتلك كذلك 25% من شركة عميدار للبناء والتي تدير وتدعم مئات آلاف الوحدات السكنية. ولها أيضًا أسهم هامة في ملكية خطوط الشحن القومية (تصيم) الأسطول البحري التجاري. والوكالة اليهودية تمتلك أوسع صحيفة باللغة الإنجليزية في إسرائيل وهي Jerusalem Post .

والدارس لكيفية دعم الوكالة اليهودية لعملها الهائل في تفسير السبب الذي من أجله سمح لها أن تبقى على وجودها الذاتي المستقل، فإن ذلك يشير إلى مغزى شخصيتها كمؤسسة مستقلة تعمل على استمرار التجزئة اليهودية العربية للمجتمع الإسرائيلي، إلى جانب العمل على إنجاز المشروع الصهيوني الذي لم يكتمل بعد. وهكذا فإن هذه المؤسسات القومية غير الحكومية، ولكونها منظمات يهودية صهيونية فإنها تخدم القطاع اليهودي فقط، وبواسطة هذه المؤسسات تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تجد الذريعة السياسية للالتفاف حول الأقلية العربية في عدم إيفائها بالالتزامات المادية الداعمة لها، والإبقاء على هذه الازدواجية في إدارة شؤون البلاد يعفي الحكومات الإسرائيلية من المساءلة عن عدم تقديم الميزانيات المطلوبة للوسط العربي. بينما الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي منتدبان للعمل فقط لصالح السكان اليهود. ولحصر مصادر الثروة لصالح القطاع اليهودي. وهذا الذي جعل بعض ساسة إسرائيل التفكير في معاقبة العرب عن طريق نقل مخصصات الضمان الاجتماعي للعائلات كثيرة الأولاد من أيدي الحكومة الإسرائيلية إلى أيدي الوكالة اليهودية وبهذا يحرم العرب من ذلك.⁽³³⁾ وقد فكر في ذلك ابن غوريون نفسه أول رئيس حكومة إسرائيلي عندما قال: "... بما أن اليهود

وحدهم الذين يحتاجون إلى مثل هذه المحفزات (الزيادة الطبيعية) فإن الحكومة غير قادرة على التعامل مع المشكلة، ويجب أن تحول لعمل الوكالة اليهودية أو منظمة يهودية خاصة معنية، وما لم تزدد نسبة المواليد عند اليهود فإنه من المشكوك فيه أن تحافظ الدولة اليهودية على بنائها وخصوصيتها اليهودية.⁽³⁴⁾

وقد أوضح الكاتب موشيه كيرن (محرر الشؤون العربية في صحيفة هآرتس) سياسة العزل والتجزئة هذه في مقال له نشر في هآرتس 1954 "...الأقلية العربية في إسرائيل إنها نقيض جماعة الضغط - فالحكومة وكذلك الوكالة اليهودية، الهستدروت والجيش، إضافة إلى السلطات التنفيذية، وفئة الموظفين في الدرجة الوسطى وباقي المؤسسات، وكل العوامل الأخرى والتي تشكل معاً شخصية دولتنا هي جميعاً يهودية وتكافح بالطبع أولاً وأخيراً لإنجاز أهداف الصهيونية".⁽³⁵⁾

هذا الاتجاه كان بعيد قيام الدولة اليهودية، فهل تغير منه شيء إذا قورن بما تنشره الوثائق والدراسات الأكاديمية والمؤتمرات التي عقدت في مطلع عام 2001 والتي تضم قادة القرار الإسرائيلي في مستواه القومي من نتنياهو وحتى براك كما سنرى في حينه.

فالأحزاب اليهودية الصهيونية حتى سنوات السبعين لم تكن تقبل في عضويتها عرباً، وما زال تصريح عضو الكنيست سيف الدين الزعبي من القوائم العربية المرتبطة بحزب العمل محفوراً في ذاكرتنا يوم صرح لصحيفة المتدينين الوطنيين (هموديع) 1965 "لو احتفظت بالأراضي التي اشتريتها للدولة اليهودية قبل وبعد قيام الدولة، لنفسي لكنت اليوم من أغنى أغنياء الشرق الأوسط . ومع هذا فإن حزب العمل" يرفض منحي عضويته".

وحتى في الأحزاب نفسها كانت هناك دوائر عربية إلى جانب هذه الأحزاب إمعاناً في العزل والفصل، وهي ترتبط بذيل تلك الأحزاب ، من غير أن يسمح لها بالمشاركة الفعلية .. وفي القضايا المصيرية اليهودية ما زال الصوت العربي غير حاسم، فإن القضايا الخاصة بالمستوطنات في الأراضي الفلسطينية أو الخروج من هضبة الجولان أو أي قضايا خطيرة أخرى فإن الصوت العربي يفقد قيمته، فهي تحتاج إلى حسم عن طريق أغلبية يهودية. هذه هي ميزة الديمقراطية الإسرائيلية، صوت العربي لا يزن في الكنيست أو في صندوق الاقتراع الجماهيري الصوت اليهودي .. فنحن كما يظهر لسنا أكثر من عامل مساعد أو مركب استثنائي.

التجزئة على الصعيد العربي - العربي :

أما المؤسسات العربية فغيابها الفعال يمنع المرء أصلاً من بذل جهد ضائع لدراساتها، فهي تنظيمات قليلة الفاعلية والتأثير، وعمرها أقصر من الوقت المبذول لدراساتها .. ولكن علينا أن ندرس غياب التنظيمات العربية الفاعلة على مستوى قطري، من زاوية كونها نمطاً من التجزئة القانونية الذي يتجاوز الفصل والعزل اليهودي العربي، إلى العمل على تجزئة المجتمع العربي ذاته⁽³⁶⁾، سواء كان داخل القرية الواحدة أو بين القرى العربية بعضها مع بعض. فهي تأخذ أشكالاً كثيرة منها:

(1) محاولة عزل القرى العربية بعضها عن بعض جغرافياً عن طريق فصل مناطق النفوذ للبلدات العربية بحيث تصبح غير مترابطة ومتواصلة، من هنا تحاط في كثير من الأحيان بسياج من المستوطنات اليهودية التي تكاد تخنقها وتمنع تمدد هذه البلدات فضلاً عن استرخائها، وهي تقوم على أرض كانت قد سلبتها من القرى العربية بشتى الوسائل. لعل ذلك يرجع إلى هاجس أمني يقلق المسؤولين من أن يجيء يوم تطالب فيه الأقلية العربية بنوع من الحكم الذاتي، فلا بد من تقطيع أوصال هذا المجتمع.

(2) خلق وبعث مشاعر متميزة بين القطاعات العديدة، بدوي، حضري، مسلم، مسيحي، درزي يضيف أسباب إضافية لاستمرار وتعزيز النفسية المغايرة والأمزجة الانفصالية، وهذه تقود إلى زرع واستنبات ذهنيات لا تفكر بمصطلحات وقضايا كبيرة ومهمة، بل تبقى هابطة متدنية لا تفكر إلا في حدود الذات، والحمولة والعشيرة والمذهب والطائفية.

(3) القرية التي تشمل طوائف متعددة، تكرر السياسة الحكومية في بعث الفرقة بين هذه الطوائف، بشحن نفسية هذه الطوائف بالشكوك المتبادلة وانعدام الثقة، وإثارة أشكال من الفتن والأحقاد، وبهذا تقيم حاجزاً نفسياً يمنع التعاون المشترك وبناء خطط وبرامج واضحة مستقبلية بغرض توفير أرضية للعمل المشترك.

(4) استمرار سياسة التفتيت وممارستها بمنهجية ثابتة، حتى تصبح عادة وعرفاً وتتشكل بناء على ذلك نفسية فردية وجماعية لديها قابلية التفتيت والتجزئة والانعزالية، ولا ترتفع في قضاياها أكثر من توفير حاجاتها اليومية القريبة .. فإذا كان الحديث عن القطاع الإسلامي، انقسم إلى إسلام تقليدي وإسلام حركي، والإسلام الحركي إلى (حركة أ + حركة ب + حركة ج ...) وكذلك الإسلام

الصوفي إلى طرق وزوايا ودراويش وغير ذلك، وكل طريق أو كل حركة تقوم بتوقع ذاتي فتقيد من أسلوب عملها جداراً يعزلها عن غيرها، وهي منفصلة ومنعزلة ... وهكذا. وإذا ما انتقلنا إلى الزاوية القومية وجدناها لا تختلف كثيراً لا في طروحاتها ولا في التكوثر الكلامي. وما يميزها أنها تحمل كسابقاتها نفسيات انشطارية تتأثر كثيراً بعوامل الجرف والتعرية التي تعمل في كيانها بشكل متواصل. وحتى المبنى الحمائي والعشائري قد لحق بموضحة التقسيم والتجزؤ، فتفتتت العائلات الكبيرة. وفي مقابل ذلك عملت السياسات الإسرائيلية على تجميع العائلات الصغيرة لكي تدير صراعاً بين العائلات صاحبة التاريخ الطويل في الهيمنة، وبين حمائل صغيرة تتجمع لكي تملك قوة تنافس ... وهكذا وهذه السياسة الإسرائيلية المتبعة مع الأقليات المختلفة في الوطن العربي، حيث تبعثها وتجندها بعد شحنها بنفسيات انعزالية تحمل روح الانفصالية عن الكيان الواحد للأمة، هذه هي السياسة المتبعة على مستوى الدولة القطرية فتعمل فيها تفتيتاً وتجزئة وهي نفس السياسة التفتيتية التي تتبعها السلطات الإسرائيلية على مستوى القرية العربية والمدينة وكذلك القبيلة.

هذا المركب السلبي في السياسة الإسرائيلية تجاه العرب في التفتيت والتجزئة يقابله في المجتمع اليهودي، توجه آخر يختلف، حيث تحاول السلطات بأساليب كثيرة واعتماد برامج منهجية مدروسة لكي تقرب بين المشاعر وتحاول أن تخلق حاسة اجتماعية وضميراً اجتماعياً وقيماً مشتركة بين المهاجرين اليهود من شتى بقاع الأرض، وتحاول أن تخرجهم في مجتمع واحد بتقاليد وأعراف متقاربة. وهذا الذي يؤكد الفرضية التي ترى أن علاقة السلطات الإسرائيلية بالأقلية العربية هي قريبة من علاقة المستعمر بالمستعمر. وبهذا تكون السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية قد حافظت على استمرار الموروث الاستعماري الإنجليزي .. وقد لاحظ ذلك إيان لوستيك في بحثه القيم عن العرب في الدولة اليهودية⁽³⁷⁾ "إن أحد الاتجاهات الأكثر دلالة في القرية العربية الإسرائيلية منذ 1948 هي إعادة تنشيط العداوات والخصومات العشائرية، وهذا يشمل عملية تجميع الحمائل الصغيرة، وتشجيع انفصال مجموعات من العائلات الكبيرة وتفتتها. وهذا الاتجاه قد تم تشخيصه في بحثين لنيل شهادة الدكتوراة : واحد علم الأنثروبولوجيا - علم الإنسان - والثاني في العلوم السياسية. فقد دافع افنر كوهين عن الرأي القائل إن القرية العربية قد توقفت منذ الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين على أن تكون مجموعة

سياسية. وإذا كان الاستعمار البريطاني قد درج على تعيين مخاتير من العشائر والحمائل الكبيرة، فإن السياسة الإسرائيلية قد شحنت النفوس بدوافع الصراع المستمر داخل القرية ذاتها على أساس عائلي مرة وحزبي مرة أخرى، وطائفي ومذهبي في مرة ثالثة.⁽³⁸⁾

وأما الباحث الثاني فهو صبحي أبو غوش في أطروحته: (السياسة في القرية العربية في إسرائيل) فقد أكد على السياسات الإسرائيلية المعتمدة من أجل تنشيط الخصومة بين الحمائل، وازدياد دعم السلطات للحمائل الصغيرة والعمل على تجميعها وتكتيلها لكي تستطيع أن تنافس وتصارع العائلات والتجمعات الكبيرة، وكذلك العمل على تفتيت العائلات الكبيرة.⁽³⁹⁾ وهكذا تشعر الأقليات على مستوى الماكرو Macro في الدولة القطرية بحاجة إلى الدعم الإسرائيلي والاستعماري وكذلك الحال على صعيد القرية العربية، حيث تدعم الحمائل الصغيرة والتي كان لها وجود خامل في الماضي، فتشعر بالأيدي "الببيض" لهذه السياسة في دعمها وتقوية شوكتها، وهي في ذلك تجسد المبدأ الاستعماري الذي ينادي: "فرق تسد".

وقد كانت السلطات الإسرائيلية العسكرية تمنع أي تجمع عربي من الممكن أن يقوم، بدعوى أن هذا قد تكون له أهداف ومقاصد سياسية. وهكذا كان يمنع العرب حتى من الانتظام في نادي رياضي، كما حصل عندما حاول بعض الطلاب العرب عام 1964 إقامة نادي رياضي فاجتمعوا لهذا الغرض في قرية كفر قرع، ولكن رد الحاكم العسكري هو اعتقال خمسة من منظمي المؤتمر في الليلة التي سبقت انعقاده. وعندما قرر الباقون الاستمرار بعقد المؤتمر، ما كان من السلطات العسكرية إلا أن أعلنت عن قرية كفر قرع، قرية مغلقة، واعتقلت أكثر من أربعين عربياً حاولوا دخول القرية.⁽⁴⁰⁾ وقد كان رد المتحدث بلسان الإدارة العسكرية أنها لا تعارض تأسيس نواد رياضية في القرى العربية، ولكنه يخشى أن تخدم هذه النوادي القطرية إقامة إطار واسع يمكن استخدامه كإطار تنظيمي للقيام بنشاط سياسي قومي.⁽⁴¹⁾

كان الجليل وما زال مصدر قلق للسلطات الإسرائيلية، ولهذا جرت مصادرة للأراضي العربية بشكل واسع، وجرى كذلك بناء مستوطنات كثيرة حول القرى العربية لمنعها من التمدد والنمو بشكل طبيعي. وهذا بن غوريون يبدي مخاوفه بشكل متطرف فيقول: "... إنه نتيجة لتركز العرب في الجليل فإنهم يملكون الحق في طلب الانضمام إلى لبنان".⁽⁴²⁾

وكل هذا لا يعني غير محاولة منع العرب من التجمع لتسهيل السيطرة عليهم

ومنهم من التفكير بنشاط سياسي، فهي عملة حرام أن تدخل السوق العربية .. وقد يقول قائل: ولكنهم سمحوا بقيام تنظيمات عربية لاحقاً. وبهذا الخصوص لا ينبغي أن ننسى ما تحدثت به وثيقة كينيغ خاكم لواء الشمال في توصياته للحكومة، وهي السماح بقيام أحزاب وتنظيمات عربية شرط أن يكون لليهود "حضور مستتر"، وهكذا قامت الحركة التقدمية من المحامي محمد ميعاري وبيليد اليهودي، وقد خاضا الحملة الانتخابية وانتخبا كعضوي كنيسة وهكذا ... فالحزب الشيوعي حزب يهودي عربي، وكذلك الحزب الوطني الذي قام مؤخراً بقيادة عزمي بشارة فهو حزب من حيث برنامجه ودستوره يضم يهوداً وعرباً.. وأما الحزب العربي الديمقراطي فإن مؤسسه ورئيسه كان عضواً في حزب العمل قبل أن يقيم حزبه هذا!!..

التبعية كأحد عناصر السيطرة الاستعمارية :

إن الوضع الاقتصادي والثقافي السائد في الوسط العربي الفلسطيني في زمن الانتداب البريطاني كان إلى حد بعيد يعتمد على المساعدات الخارجية، وكانت الغالبية العظمى من الشعب العربي الفلسطيني تعيش بمستوى سد الرمق، وحتى نتعرف على الوضع الاقتصادي للأقلية العربية الفلسطينية التي تعيش في إسرائيل مقارنة مع الوضع الاقتصادي لليهود. من الجميل وكذلك من المفيد أن نعطي صورة عن وضع الشعب الفلسطيني قبل تهجيرهم عام 1948 حتى نرى مدى تأثير الضائقة الاقتصادية والمستوى المعيشي المتدني للأقلية العربية.

لقد تحسن وضع الشعب الفلسطيني قليلاً إبان الحرب العالمية الثانية ، حيث شكل الجيش البريطاني سوقاً استهلاكية لمنتجات العرب الفلسطينيين، والوضع العام قد أثر بشكل إيجابي إلى حد ما في تشجيع عمل العرب خارج قراهم، وتركوا الأرض بوراً، وقد أكد هنري روزنفيلد وهو أنثروبولوج (عالم سلاسلات) أنه خلال الحرب العالمية الثانية كان 42% من الفلاحين الفلسطينيين يعملون خارج قراهم. ولا ينبغي أن ننسى أن هناك إقطاعيات لبعض العائلات الفلسطينية المتنفذة في العهد التركي واستمرت على وضعها زمن الانتداب البريطاني، حيث إن بعض هذه العائلات كانت تمتلك أراضي بضعة قرى أو ما درج على تسميته "خرب" ، الأمر الذي جعل تحسين الأرض ورعايتها وتعهدا أكثر صعوبة. فكلما كان يجد الفلاح عملاً خارج الأرض كان يتركها ويرحل إلى حيث عمله .. ففي عام 1944 كان هناك 69% من الشعب يعيشون في قرى أقل من 3000 نسمة وكانت أساليب الزراعة بدائية وتتركز

في زراعة الحبوب. وفي عام 1941 فإن 35% من الإنتاج الزراعي الفلسطيني يباع في الأسواق اليهودية. وحتى نهاية الانتداب البريطاني بقي الوسط العربي الفلسطيني يفتقر لقيام صناعات باستثناء بعض الورش الصغيرة. وكانت الصناعة التي سميت كبيرة هي شركات (السجائر، والنسيج والصابون) وبعض شركات التسويق كالاستيراد والتصدير، وهذا بحد ذاته لا يعتبر تقدمًا يذكر.⁽⁴³⁾ وقد عانت البلدات الفلسطينية من غياب البنية التحتية، فالشوارع لم توجد الا بشكل بدائي وقليلة جدًا. وقد افتقد الوسط العربي كذلك لوجود مدارس مهنية أو مراكز تدريب سواء تجارية أو زراعية. وكذلك لم تكن هناك هيئات تنسيق للإشراف على التطور الاقتصادي الفلسطيني. والحركة العمالية رغم تنشيطها أثناء فترة الحرب العالمية الثانية فهي ما زالت في طور الطفولة. وقد تقلصت بعد انتهاء الحرب، وانتشرت البطالة. وفي عموم فلسطين لم تكن هناك أكثر من أربع صحف عربية يومية استمرت في الصدور إلى ما بعد الحرب، والتوزيع كان يشكو من بدائية، وكانت هذه الصحف تقتصر على سكان المدن، ونادرًا ما كانت تصل إلى القرية، مع أن الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني كانت تعيش في الريف. ووضع التعليم في القرى الفلسطينية كان متدنياً جدًا، وكان يعتمد في معظمه على دعم سلطات الانتداب وإلى جانب ذلك كانت تنشط المدارس الأهلية للإرساليات المسيحية. وأما الهيئات السياسية فلم تتعد: المجلس الإسلامي الأعلى. بعض الأحزاب السياسية الخاوية من التوجه الأيديولوجي والبرامج السياسية والاقتصادية والتي تركز في معظمها على الولاء للعشيرة والحمولة، كالفتوة والنجادة، والحسيني والنشاشيبي وعبد الهادي وجرار.. وغيرها من العائلات الأرستقراطية المتنفذة. إلى جانب الكنائس المسيحية التي كانت منظمة بصورة كهنوتية كاملة وقياداتها تعيش في المدن. ولهذا يمكن القول إن النشاط الحزبي والتنظيمي لم يستطع أن يدخل القرية العربية، وبقيت الأمور تدار من خلال العائلة والحمولة. وهذا يعني أن 70% من الشعب الفلسطيني والذين هم سكان القرى كانوا خارج أي تنظيم سياسي.

وفي مقابل هذا الوضع للشعب الفلسطيني فقد دأبت الحركة الصهيونية على خلق بنية تحتية اقتصادية وسياسية واجتماعية قبيل قيام الدولة الاسرائيلية، بينما كان العمل العربي يفتقر لكل عمل مخطط ومبرمج فقد كان عفويًا وارتجاليًا وكان يأتي كرد فعل وهو بهذا كان مسبوقًا دائمًا ولا يعرف روح المبادرة. شأنه في ذلك شأن الوضع العربي العام فيما يعرف بالعالم العربي. وقد عملت المؤسسات الصهيونية

من الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي، والهستدروت كذراع عمالي، والهاجاناة كذراع عسكري بمقتضى سياسة مبرمجة ومتطورة لخلق واقع يهودي مستقل، صاحب قدرة على النمو المتواصل وعلى استيعاب المهاجرين بأعداد كبيرة وتوفير الراحة الآمنة لهم. ولهذا كان القطاع الزراعي في الوسط اليهودي متطور بشكل يفوق أضعاف أضعافه في الوسط العربي وكذلك القطاع الصناعي الذي اعتمد على العمل اليهودي، برأس مال يهودي مستخدمًا الخبرة والسوق اليهودية. ولهذا لم يكن يتأثر من جراء المقاطعة العربية والإضرابات أو العقوبات الاقتصادية العربية. ومع حلول عام 1947 كان الوضع اليهودي مهياً لقيام دولة بكل مؤسساتها وأجهزتها.

في عام 1947 كان لدى المستوطنات اليهودية أكثر من 75 مليون جنيه فلسطيني (ما يعادل الجنيه الاسترليني) برأس مال إنتاجي ثابت قدره 124.1 جنيه فلسطيني. من رأس مال الشركات المساهمة لكل شخص. وقد بلغ الدخل القومي للاقتصاد اليهودي عام 1944 مبلغ 73.4 مليون جنيه فلسطيني مقارنة مع دخل 49.6 مليون جنيه في القطاع العربي الفلسطيني مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدد السكان العرب في فلسطين عام 1942 كان يشكل أكثر من ضعف عدد السكان اليهود. وقد بلغ الناتج الصناعي اليهودي خمسة أضعاف نظيره الفلسطيني العربي⁽⁴⁴⁾. ويكفي أن نشير إلى أن مؤسسة كهرباء فلسطين التي كانت تزود تقريبًا الطاقة الكهربائية لكل فلسطين كانت ملكًا للوكالة اليهودية، ففي سنوات 1923 وحتى 1943 فقد ارتفع استهلاك الطاقة الكهربائية في المصانع والورش اليهودية من قوة 1400 حصان إلى قوة 58300 حصان. ويكفي أن نعرف أن شركة سوليل بونيه، وهي شركة بناء تابعة لنقابة العمال اليهودية العامة (الهستدروت) تأسست عام 1920 قامت بتدريب آلاف العمال اليهود على العمل الماهر في البناء وسرعان ما أصبحت أكبر شركة بناء ومقاولات في الشرق الأوسط!! فبين 1940-1945 نفذت هذه الشركة ما قيمته أكثر من عشرة ملايين جنيه فلسطيني، كما أقامت مشاريع صناعية يهودية أساسية في ميادين تقطيع الماس، وأعمال التعدين والصناعات الكيماوية وتصنيع الغذاء والنسيج.

والى جانب ذلك قامت شركة تنوفا للتسويق المضمون لمجمل الإنتاج الزراعي اليهودي وهي شركة عملاقة تابعة للهستدروت (نقابة العمال اليهود). وقد بلغ مجمل ما يستغله اليهود من الأراضي الفلسطينية في الأربعينيات من القرن العشرين معدل

8.3% من مجمل أراضي فلسطين. وكانت هذه النسبة تنتج ما قيمته 29.8% من مجمل الإنتاج الزراعي الفلسطيني⁽⁴⁵⁾. وكذلك أقامت الهستدروت شركة همشبير المركزي كتعاونية لتسويق وشراء البضائع الجافة وكذلك الحبوب من وإلى المستوطنات التعاونة الجماعية اليهودية.

وأي باحث للوضع السياسي والاقتصادي بكل أذرعه الصناعية والزراعية والتجارية مضافاً للآلة العسكرية التي كانت تحمي وتؤمن هذه الحياة يرى بغير شك أنه أمام دولة حديثة منظمة أحسن تنظيم. بينما القطاع العربي كان يعيش حياة الارتجال والعفوية وعدم التخطيط والبرمجة على كل الأصعدة. كان الوسط العربي آنذاك يشكو افتقاره للمؤسسات بأنواعها وعلى جميع الأصعدة الاجتماعية والثقافية والعسكرية. ومنذ ذلك الوقت والصراع العربي اليهودي غير متكافئ.

كان اليهود يعتمدون على أنفسهم وعلى رأس المال اليهودي المتدفق من يهود العالم بينما اعتمد الفلسطينيون على إنتاجهم الضحل وما يوفره لهم الانتداب البريطاني من احتياجاتهم.

فيما كان ينعم القطاع اليهودي بخدمات راقية ابتداء بالطرقات والسكك الحديدية وخطوط الكهرباء والتلفون، والقوى العاملة الماهرة، وتوفير مياه الأنابيب وقيام قاعدة صناعية، في مقابل ذلك كان القطاع العربي يفتقر لكل هذه الخدمات خاصة في الريف. فقبل عام 1949 استمرت القرى العربية تعيش حياة بدائية حتى العشرين سنة الأولى من قيام الدولة اليهودية، كانت لا تعرف الكهرباء ومياه الشرب. كانت تعتمد على تجميع مياه المطر في آبار يحفرها الأهالي بشكل فردي وخاص. فإذا كان هذا هو حال ووضع الشعب الفلسطيني فقراً وحاجة وعوزاً على كل الأصعدة، قبل قيام الدولة اليهودية، فما بالك عساه أن يكون وضع الأقلية العربية التي بقيت في إسرائيل بعد حرب 1948 خاصة مع مصادرة معظم أراضيها التي كانت تشكل مصدر رزقها الوحيد تقريباً؟ ولهذا فإن الوضع الذي خلفه رحيل الغالبية العظمى للشعب الفلسطيني وغياب القيادات التقليدية في كل المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية (حتى على قلتها) بعد أن تم تهجيرها، وبقاء أقلية تحتاج لكل شيء، ومعزولة على كل المستويات، وعزلاء من كل الوسائل، خاصة بعد مصادرة أكثر أرضها، فهي قد كانت وما زالت تعتمد بالكلية على الوسط اليهودي.

وسوف نرى السياسة المنهجية المدروسة المتبعة من قبل السلطات الإسرائيلية

مع الأقلية العربية. هل تقوم على أساس من التبعية المطلقة والاعتماد على القطاع اليهودي أم تستطيع أن تستقل وتعتمد على النفس، أم أن الوضع ما زال يراوح مكانه بعد ما يزيد عن نصف قرن.

التوزيعات المهنية اليهودية والعربية فئات مختارة

نوع المهنة	السنة	اليهود %	العرب %
موظفون .. إداريون وكتبة	1963	16.9	2
	1964	17.2	2.7
	1965	17.9	1.8
	1966	17.4	2.6
	1967	17.5	3.1
	1968	17.8	3.3
	1969	18.4	35
	1970	18.8	3.5
	1972	3.3	0.9
	1973	3.5	0.7
إداريون ومدراء	1974	3.6	0.4
	1975	35	0.4
	1976	4.3	0.4
	1977	48	04
	1972	6.2	0.6
	1973	6.2	0.7
	1974	6.8	1.2
	1975	7.3	1
	1976	7.5	2
	1977	7.7	0.9
أكاديميون وعلميون	1972	6.2	0.6
	1973	6.2	0.7
	1974	6.8	1.2
	1975	7.3	1
	1976	7.5	2
	1977	7.7	0.9

وهذا التوزيع يدل على أن الوظائف البسيطة بما فيها معلمي المدارس العربية وهو القطاع الذي يكاد يكون وحيداً لاستيعاب موظفين عرب وبعض الوظائف القليلة جداً في الدوائر المخصصة للعرب وهؤلاء الموظفين العرب يعينون حسب

رغبة السلطات الإسرائيلية وتعاون هؤلاء العرب مع هذه السلطات. وفي المدة الأخيرة عندما يكون بحاجة من حيث القانون لاختيار موظف عن طريق المناقصة فغالبًا ما تختار هذه اللجنة الرجل الذي ترضى عنه السلطات الإسرائيلية، فهي منافسات مفصلة وكما يقال مخيطة مسبقًا. وكما سبق أن ذكرنا فليس هناك موظفون عرب يختارون ليشغلوا وظائف عامة على مستوى الوزارات وإنما هم في المحيط العربي فقط.

ويلاحظ من الكشوفات التي عرضناها أن نسبة زيادة الوظائف في المجتمع اليهودي تأتي متناسقة مع الزيادة الطبيعية، فليس هناك قفزات من سنة لأخرى أو هبوط حاد مما يعكس جدية الكشف ومطابقته للواقع، بينما الوضع عند العرب غير مستقر ولا يعكس الواقع. فهذه القفزات تؤكد أن المسح للوضع الأكاديمي والعلمي غير جاد. فلا يعقل أن تنخفض النسبة بهذا الشكل الحاد أو ترتفع بشكل مضاعف خلال سنة واحدة فبين 1973 - 1974 تقفز النسبة إلى الضعف تقريبًا بينما تنخفض عام 1975 عن السنة التي قبلها ثم تقفز في السنة التي تليها 1976 إلى الضعف ثم تعود لتنخفض عام 1977 إلى أكثر من النصف، وهذا يبرهن على أن هذه الإحصاءات التي تنشر حتى في أبحاث جدية كهذه التي ينشرها إيان لوستيك، قد تصور بدقة الوضع في الجانب اليهودي، ولكنها تحتاج إلى تفسير وتبرير بما يتعلق في الوسط العربي، فقد تكون مرتبطة بمناسبات محددة كالسنين التي يحصل فيها انتخابات عامة في إسرائيل، فيزداد عدد الموظفين العرب بسخاء من أجل مساندة الأحزاب اليهودية المتنافسة مثلاً.

ولنأخذ مثلاً قطاع البناء والأعمال الشاقة كيف تنعكس النسب فيرتفع عدد العرب كما نرى:

نوع المهنة	السنة	اليهود %	العرب %
أعمال بناء وأعمال شاقة	1970	7.1	20.2
	1971	7.4	23.2
	1972	7.7	26.6
	1973	7.1	25
	1974	6.6	22.6
	1975	6.5	24.2
	1976	6.2	22.1

نوع المهنة	السنة	اليهود %	العرب %
	1977	5.7	22.9

وهكذا يتبين كيف يمكن أن يصنف العمل العربي ضمن الأعمال الشاقة في الدولة. ونرى الارتفاع والهبوط النسبي في القطاع العربي إلى أن النسبة المنخفضة من سنة إلى أخرى تعوض عن طريق الأيدي العاملة من المناطق الفلسطينية المحتلة أو عن طريق عمال أجانب. وهي كذلك في هبوط دائم في القطاع اليهودي لأن الأعمال الشاقة هي من نصيب بعض اليهود الشرقيين أو المهاجرين الجدد. حيث أصبح العرب "المواطنون" في الدولة اليهودية يتوسطون الحالة بين اليهود الشرقيين وبين الفلسطينيين من المناطق المحتلة. وحتى نستكمل الصورة لنأخذ العمل الزراعي، والعمل في الغابات وصيد الأسماك والعمل الزراعي يضم أيضاً هؤلاء العرب الذين يعملون في الأراضي اليهودية وليس صحيحاً ما يمكن أن تمثله هذه الدراسة الميدانية وكأن العرب لديهم مصادر رزق مستقلة من الزراعة والأعمال الحرة الأخرى.

نوع المهنة	السنة	اليهود %	العرب %
الزراعة والغابات وصيد السمك	1970	7.4	22.8
	1971	7	22.4
	1972	6.8	19.1
	1973	6.2	19.2
	1974	5.8	13.8
	1975	5.4	16.1
	1976	5.5	15.7
	1977	5.2	16.7

ومرة أخرى فإن انخفاض نسبة العاملين في الزراعة وهذا القطاع من العمل في الوسط العربي يدل على تعاظم نسبة العاملين الفلسطينيين والتايلنديين وغيرهم في قطاع الزراعة ليس عند اليهود فقط، بل لقد أصبحت مئات العائلات تعمل في الزراعة لدى العرب الفلسطينيين سكان إسرائيل أنفسهم.

فإن نسبة الذين يعتاشون جزئياً من الزراعة في القرى العربية نفسها متدنية جداً وبشكل ملحوظ، حتى تلك القرى التي لديها بعض الأراضي الزراعية لا تزيد نسبة الذين يشكل الدخل الزراعي الجزئي مصدر رزق لهم أكثر من 15% من سكان

القرية نفسها .. ونعني بالدخل الجزئي أن قسمًا من العائلة يعمل في زراعة الأرض والقسم الآخر يعمل في فروع أخرى في القطاع اليهودي، حتى يكسبوا ما يمكنهم من الحياة والعيش. فقلما تجد عائلة لا يعمل بعض أبنائها في القطاع اليهودي بشكل من الأشكال.

وقد كان سبب القلق العربي هو تقنين مبادئ التبعية العربية اقتصاديًا للمجتمع اليهودي. فعلى سبيل المثال نرى التزام الهستدروت والمؤسسات القومية اليهودية المستمر بمبدأ المحافظة على "العمل اليهودي" فحتى سنوات الستين الأولى من القرن الماضي ظلت الهستدروت مسؤولة عن كل العمل في إسرائيل، وبناء عليه فكانت تسعى جاهدة بشتى الوسائل والسبل مرة عن طريق استصدار القوانين وأخرى عن طريق الطرد التعسفي للعمال العرب، طالما هناك بطالة في القطاع اليهودي. ولهذا كان يلجأ العمال العرب الذين يضطرون للعمل عند اليهود لنيل موافقة الهستدروت. ولكن الهستدروت لم تتخل عن كفاحها ضد العمل العربي الرخيص غير المنظم، خاصة في فترة ما بعد قيام الدولة، ولهذا نرى امتناع الهستدروت عن فتح مكاتب لها في الوسط العربي، وقد كانت تقيم الحواجز على الطرقات لمنع تسرب العمال العرب إلى المجتمع اليهودي. وقد انتهى هذا الوضع لأن العمال اليهود لم يعد لهم حاجة في غالبيتهم بالعمل اليدوي الشاق.

وقد كان يساعد الهستدروت في ذلك التزامات المؤسسات القومية اليهودية مثل الصندوق القومي اليهودي والوكالة اليهودية، الذي التزم بمبدأ العمل اليهودي وتوظيف اليهود فقط في أراضي الصندوق القومي اليهودي، وكذلك الوكالة اليهودية التزمت بتشغيل اليهود فقط في المشاريع التابعة لها. وهكذا فقد أغلقت نسبة كبيرة من المهن والعمل بأنواعه خاصة في القطاع العام أمام العرب وجاء ذلك نتيجة لإجراءات المؤسسات الإسرائيلية المقننة، ومن أجل إبقاء عنصر التبعية قائمًا. فقد ظلت المناطق العربية خالية تقريبًا من المشاريع التي يمكن أن تستقطب العمال العرب، حتى الأرض وهي تكاد تكون المصدر الوحيد للمعيشة في الوسط العربي خاصة في السنوات الأولى لقيام الدولة، ظلت متخلفة وتستغل بطرق بدائية فعلى سبيل المثال نرى في عام 1975 وحتى 1976 كان 43.3% من الأراضي الزراعية اليهودية تحت الري بينما 7.6% من الأراضي التي بقيت بأيدي العرب بعد المصادرة الكبيرة كانت تروى بالمياه.⁽⁴⁶⁾

وحتى نرى أن هناك سياسة ضد الإنتاج الزراعي العربي يكفي أن نعلم أنه في

عام 1952 - 1953 كانت الإنتاجية الإجمالية للعامل العربي الواحد في الزراعة تشكل 30% من الإنتاجية الإجمالية للعامل الواحد في الزراعة اليهودية، وقد انخفضت في عام 1962 - 1963 إلى 20% وكذلك استمر هذا الهبوط ففي عام 1975 - 1976 كانت الإنتاجية الإجمالية للمزارع العربي حوالي 16% من الإنتاجية للعامل اليهودي الزراعي. وقد هبطت مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بشكل حاد وخطير حيث إن كثيرًا من الأراضي الزراعية العربية لا تستغل نظرًا لغلاء وارتفاع المصروفات مثل الأسمدة، والأدوية الكيماوية لمكافحة الأمراض وارتفاع سعر المياه، وآلات الفلاحة والحراثة وكذلك الأيدي العاملة بينما تسويق الإنتاج الزراعي العربي فوق صعوبته يباع بشكل رخيص بحيث خسارته تفوق أرباحه. ولهذا فكثيرون هم الذين هجروا أرضهم وتركوها بورًا لقلة حيلتهم وارتفاع مصروفات الزراعة، فكل الأدوات الزراعية في ارتفاع مستمر وصندوق الخيار - على سبيل المثال - لم يرتفع منذ خمس سنوات. ولا يستبعد أن يكون هذا تخطيطًا بشعًا بقدر ما هو قدر، حتى ييأس العرب من الأرض ويضطروا لبيعها .. ولا ننسى أن هناك أنواعًا من الزراعة المربحة يمنع العرب من زراعتها بموجب قوانين وزارة الزراعة، خاصة تلك المواد الغذائية ذات السعر العالي. في يوم من الأيام وحتى منتصف الثمانينيات كان يمنع العربي من زراعة البندورة، واليوم يمنع من زراعة البطاطا والتبغ وغير ذلك.⁽⁴⁷⁾

إن التخلف العام للزراعة العربية وفروع الإنتاج الزراعي غير المربحة نسبيًا المسموح بزراعتها، تشكل عوامل هامة في اضطرار مالكي الأرض العربية قبول عروض الصندوق القومي اليهودي لشراء أراضيهم . وفي الحقيقة قد يكون أهم عامل منفرد في ركود الزراعة العربية، هو انتقال نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية العربية إلى الملكية اليهودية قبل وبعد عام 1948. وهذا ناتج عن الجهود المكثفة والحثيثة للصندوق القومي اليهودي التي لم تتوقف لتوسيع مساحة ملكية الأرض اليهودية. فقد ازدادت ملكية الأرض اليهودية ما بين عامي 1948 - 1977 من 942000 دونم إلى 2650000 دونم وقد حصل الصندوق القومي اليهودي على هذه الأرض ما بين عامي 1948 - 1953 ولهذا فقد انخفضت مساحة الأرض العربية عام 1973 بـ 149,000 دونم عما كانت عليه عام 1953 وهذا يعني أن نسبة 28% قد خسرها العرب خلال عشرين سنة.⁽⁴⁸⁾ لقد عمل النظام على الاهتمام الشديد لجسر الفجوة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع اليهودي على جميع

المستويات وكذلك لتقريب ودمج الأعراف والثقافات المتباينة، بينما نجد أن الحكومة بحرمانها العرب من دعمها تساعد في زيادة الفجوة بين اليهود والعرب. وعلى الرغم من ذلك فإن السياسات الحكومية تعمل بشكل مميز ضد الاقتصاد العربي. كم مرة استوردت الحكومة منتوجات زراعية من الخارج لكي تضرب الإنتاج العربي. وهي تقوم بمحاولات مدروسة لمنع مراكز القوة العربية من الانتعاش والازدهار بالجهد الذاتي لكي تبقى علاقة اعتماد العرب على اليهود قائمة. ليس هذا فقط، بل إن السياسة الإسرائيلية تعمل على أن يبقى اعتماد العرب على العرب الذين يخدمون مصالح اليهود موجودة وقائمة.⁽⁴⁹⁾

لقد عملت مجموعة كبيرة من الوكالات الحكومية على تنفيذ سياسات الحكومة الإسرائيلية بشأن الأرض، فمستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، كان يشغل أيضًا منصب رئيس لجنة وزارية للأراضي العربية وبصفته وبمنصبه كان يقدم المعلومات والمساعدة للوكالات الحكومية وغير الحكومية المختلفة والمعنية بتحصيل الأرض العربية واستيطانها من قبل اليهود. بل هناك موظف خاص في مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، يختص بأمور الأراضي.⁽⁵⁰⁾

وقد أصدر الكنيست (البرلمان) عام 1950 قانون أملاك الغائب في محاولة لتنظيم القوانين والإجراءات العديدة والواسعة المستخدمة لتحديد وإدارة الأملاك العربية المهجورة. وهذا القانون عرف بمصطلح الغائب، وأخذ بالحسبان نقل حقوق الملكية من أي شخص يتناسب مع ذلك التعريف إلى القيم على أملاك الغائبين، كما مكن هذا القانون القيم من بيع الأملاك المهجورة لسلطة التطوير. التي يمكن أن تنتقل منها إلى المستوطنات والمؤسسات اليهودية (الكيبوتسات والصندوق القومي اليهودي، وسلطة أراضي إسرائيل) .. ونسبة كبيرة من هذه الأراضي كانت تخص العرب الذين أصبحوا بعد عام 1948 سكاناً شرعيين في دولة إسرائيل، لكنهم بمقتضى قانون الغائبين، نظر إليهم كحاضرين غائبين — نفكديم نوحاخيم — وهكذا تم مصادرة أراضي تخص سكاناً شرعيين في الدولة اليهودية .. بل لم تبق لهم الدولة من أراضيهم مترًا واحدًا . وكل ذنبهم أنهم هجروا قراهم أثناء الحرب إلى القرى المجاورة التي ما زالت موجودة ضمن إسرائيل حتى اليوم.⁽⁵¹⁾

وقد أحسن موشيه كيرن — محرر الشؤون العربية في صحيفة هآرتس — حين قال من عام 1955 في وصف عمليات تملك الأراضي العربية الجارفة في السنوات الأولى لقيام الدولة اليهودية، إنها سرقة بالجملة في زي شرعي. فقد سلبت مئات

الآف الدونمات من الأقلية العربية. ولن يتوقف عن الاستغراب والدهشة كل طالب تاريخ في المستقبل للطريقة التي صودرت بها الأرض العربية".⁽⁵²⁾

معدل نفقات ميزانية التطوير الحكومي الخمسية

السنوات	نفقات اليهود والعرب بملايين الليرات	نفقات القطاع العربي بملايين الليرات	النفقات العربية بالنسبة للتطوير الاجمالي
62/61 – 58/57	350.34	0.71	0.2
67/66 – 63/62	579.06	8.80	1.5
72/71 – 68/67	894.26	11.72	1.3

ومن هنا يتضح أن هناك سياسة مبرمجة تعدها حكومات إسرائيل تتركز في جعل الأقلية العربية عالة على المجتمع اليهودي في كل شيء، من رغيف العيش، وحتى أبسط الخدمات، حتى لا تستطيع في يوم من الأيام التأثير على القرار السياسي الاسرائيلي. ولما كان أكبر عامل وأهمه في حياة العرب وفي استمرار وجودهم هو عنصر الأرض ، فقد رأينا كيف تتعامل الدولة مع هذه القضية، بحيث تعمل باستمرار على تضيق رقعة الأرض العربية عن طريق مصادرتها وحيازتها بشتى الوسائل وهكذا يتم حصر العرب في مساحات صغيرة ضيقة تضغط على وجودهم وتحد من نموهم وتكاثرهم.. ثم إن سياسة العزل والفصل التي تحدثنا عنها فيما سبق كأحد أهم العناصر في سياسة السيطرة تعمل علي إبقاء العربي في دائرة التبعية لليهودي.

التعيين كأحد عناصر السيطرة :

هذه هي الوسيلة الثالثة التي استخدمتها السلطة الإسرائيلية لتقوية وتعزيز سيطرتها على الأقلية العربية، وهي وسيلة في ظل المجتمع المجزء المنقسم على أساس طائفي، أو مذهبي، بدوي، حضري، وبين الحمائل والعشائر المختلفة داخل المجتمع الواحد سواء كان على مستوى القبيلة أو مجموعة من القبائل أو في القرية أو المدينة .. بالإضافة إلى كون المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل مجزأ فهو أيضاً يعاني من العوز والعالة والتبعية لاقتصادية في كل شيء. في ظل هذه الخصائص والأوضاع المميزة للأقلية العربية يسهل اختراقها بوسيلة استعمال

أسلوب الانتماء والتعيين. هذا الأسلوب الذي يؤثر بشكل سلبي على مجمل العلاقات التي سبق وصفها، بل يزيد في تكريسها واستمراريتها.

إن البنية الاجتماعية للأقلية العربية القائمة في إطار الحمولة كعنصر مهم في عملية التجزئة، وتعزيز علاقة التبعية. فقد نجح أسلوب التعيين كاستراتيجية لاختراق مجتمع القرية العربية، وبصفتها وحدة مجزأة فإن الحمايل الكبيرة والتي تحتوي على سلاطة متسلسلة من التبعية الطويلة بما فيه الكفاية من الآباء عبر الأبناء، وعبر آباء العائلة الممتدة إلى كبار العائلة، فإن المبنى العائلي يساعد على عملية التعيين، بحيث يتم تعيين عدد صغير من الأفراد ذوي المناصب المتنفة في الحمولة، عن طريق السلطة المركزية في الدولة يمكن أن يزود النظام بمدخل فعال لكل الأعداد الكبيرة من التجمعات العربية. ويقول أبو غوش في دراسته لقرية عربية في المثلث، اهتمام الحكم العسكري باستمرار الإبقاء على وحدة المبنى العائلي في المجتمع العربي، وتحت قيادة زعمائها التقليديين، فهم أكثر العناصر المتعاونة مع السلطة المركزية، سواء كان ذلك في زمن الأتراك أو البريطانيين أو اليهود. وقد كان الحكم العسكري يرى أنه من الأسهل جدًا السيطرة على النشاط السياسي والسلوكي لعدة آلاف في القبيلة والحمولة بتعيين بعض الزعماء وكبار السن في مناصب معينة.⁽⁵³⁾

ولهذا فإن سياسة وأسلوب التعيين جعل من الجهاز الحكومي يسيطر على وضع الأقلية العربية بشكل فعال وببسر وسهولة. لكن ظلت علاقة الحكومة بالأقلية العربية وكأنها نظام أجنبي يحكمها وهو منفصل عن الشعب وليس هناك علاقة مباشرة بين الحكم المركزي المنتخب لأجهزة الدولة وبين العرب كما يقول يوسف واستكس بأن العلاقة تقوم بين الحكم المركزي والأقلية العربية عن طريق وسطاء لا يتمتعون بالشعور بالمسؤولية العامة⁽⁵⁴⁾ ولهذا فإن الدوائر التي كانت تحكم العرب تشكل عازلاً عن أية علاقة مباشرة بين المواطن العربي والحكم المركزي المنتخب. وقد كان يقف على رأس هذه الدوائر المختصة بالعرب رجال يهود لهم خبرة في التعامل مع المجتمع العربي منذ فترة الانتداب، إن لم يكن قبل ذلك، وكمثال حي على ذلك أول مستشار لرئيس الوزراء للشؤون العربية وهو يهوشع بالمون قد عمل قبل الدولة في وحدات المخابرات المرتبطة بالدائرة السياسية للوكالة اليهودية. وهؤلاء المسؤولون كانوا على معرفة بالأمزجة الاجتماعية والسياسية التقليدية لعرب فلسطين، وكان لهم علاقات شخصية مع العديد من زعماء العشائر وأصحاب

المقامات الدينية والعربية وكم من رواية تحكي عن عدد كبير من بعض ضباط جيش الإنقاذ العربي كان من بين اليهود.⁽⁵⁵⁾

وقد كان هناك تعاون مشترك بتقديم المعلومات عن العرب بين الدوائر التي كانت تحكم العرب من قبل الحكم المركزي، وقد كان الحكم العسكري وغيره من الهيئات توزع المكافآت على المتعاونين معها ابتداء بالفوز بمقعد في الكنيست، وحتى أنه أنواع الحماية السياسية من بين الخدمات التي كانت تقدمها هذه الأجهزة للمتعاونين معها: "التعهد بمحو الشائعات المترامية في الملفات المحفوظة لكل مواطن عربي، والتي ينظر إليها وكأنها أعمال عدائية ضد الدولة. أو توفير الآليات الزراعية بنصف السعر، أو ترتيب نقل سريع لمريض إلى المستشفى في مدينة يهودية. أو الموافقة على طلب دخول قريب إلى إسرائيل من إحدى الدول العربية، والذي فر قبل عام 1948. أو بالسماح بزواج عربي من إسرائيل بامرأة من الضفة، ومنحهم تصاريح، أو توظيف معلم تحقيقاً لرغبة المتعاون، أو أية وظيفة صغيرة في أي مكتب كان. أو اختيار أعضاء المجالس المحلية المعينين، حيث يتم ذلك بالتعاون مع الحكم العسكري، ومكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية (وزير المستعمرات) وممثل وزارة الشرطة، والدوائر العربية في الوزارات كالزراعة والمعارف والهستدروت .. كل طلب على المستوى الشخصي لا بد أن يتم من خلال هؤلاء المتعاونين ومن خلال هذه الدوائر .. كما أن عناصر حكومية مختلفة تقيم علاقات السيد بالعبد مع الحمايل المتنافسة في القرية نفسها، وهكذا يمكن للعشيرة الواحدة أن تتلقى دعماً ووعوداً من ممثلي الدائرة العربية لحزب العمل، بينما خصمها (حمائل أخرى في القرية) تتلقى دعماً ووعوداً من ممثلي مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، أو الدائرة العربية لوزارة الداخلية أو الدائرة العربية في الهستدروت.⁽⁵⁶⁾

وقد وصف مسؤول عن مركز المعلومات في الفرع العربي المجاور مباشرة لمكتب مستشار رئيس الحكومة عام 1974 في القدس عمله كآتي: "في فترة سابقة كان مكتبنا من ناحية رسمية في وزارة المعارف، ومن ثم نقلنا إلى مكتب المستشار، رغم أننا الآن رسمياً نتبع وزارة الإعلام. رغم هذه التغييرات التنظيمية إلا أن مهمتنا بقيت واحدة هي ذاتها تتمثل بتزويد توليدانو (مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية) بالمعلومات عما يدور بالضبط في القرى المختلفة. إننا نرعى العديد من النشاطات في القطاع العربي، مثل محاضرات، ندوات، زيارات،

مؤتمرات وبرامج اجتماعية ومساعدات أخرى. ولدينا جهاز كبير يتكون من الأصدقاء العرب الذين يفهمون ماذا يجري في قراهم ومجتمعاتهم وينقلون إلينا هذه المعلومات⁽⁵⁷⁾ ويستمر مسؤول مركز المعلومات في الفرع العربي ويؤكد: "أنا شخصياً أجتمع مع توليدانو (المستشار) مرة في كل أسبوع لبحث التطورات والأحداث الجارية في القطاع العربي، كما أن مكتبنا يقوم بتزويد الدائرة العربية للهستدروت (نقابة العمال الإسرائيليين) بالمعلومات اللازمة. وكذلك نقوم بتزويد كل الدوائر العربية في الوزارات المختلفة بهذه المعلومات⁽⁵⁸⁾".

وكانت علاقة هؤلاء المعينين المتعاونين من قبل السلطات الإسرائيلية في الوسط العربي محط نقمة وكرهية واحتقار المواطنين العرب، سواء كان ذلك على مستوى عضو الكنيست (البرلمان) العربي المرتبط بقوائم عربية تابعة لحزب العمل والتي كان يدعمها الحكم العسكري أم على مستوى موظف صغير كمعلم مدرسة. ولهذا فقد كانت هذه الشخصيات تحارب المصالح العربية الحيوية، كما حصل من موقف أعضاء الكنيست العرب المرتبطين بحزب العمل أثناء النقاش الحاد لاتخاذ قرار في الكنيست يلغي جهاز الحكم العسكري المفروض على العرب والذي تقدم بهذا المشروع هو اليمين المعارض بزعامة بيغن في 10.11.1963 وقد هزم هذا المشروع بأكثرية صوت واحد (57 في مقابل 56) وقد أفضى مشروع القرار هذا من قبل عضوي كنيست من هؤلاء العرب الذي كان يدعمهم الحكم العسكري. وتتكرر نفس العملية بعد سنتين تقريباً ويفشله كذلك هؤلاء النواب العرب المرتبطون مع حزب العمل.

بقي علينا أن نعلم هل استمرت هذه الأساليب تجاه الأقلية العربية في الخمس عشر سنة الأخيرة. هذا ما سوف نقف عليه من خلال عرضنا لمشكلة "الأقلية العربية" كما تعيش في اذهان المسؤولين الإسرائيليين أو كما تتضح من الدراسات الأكاديمية التي تعالج هذه المشكلة وتقدم نتائج أبحاثها لمتخذي القرار.

إذا كان ما يميز سياسة الاستعمار مع شعوب المستعمرات هو إحكام السيطرة على هذه الشعوب عن طريق: التجزئة، والتبعية والتعيين التي تتبعها البلدان المستعمرة مع المستعمرات حسب ما توصل إليها العديد ممن يبحثون وممن بحثوا أساليب الاستعمار ففي عرضنا السابق قد رأينا نصيب هذه السياسة من برامج وخطط السياسة الإسرائيلية المطبقة والمتبعة مع الأقلية العربية.. إنها في بعض أمورها أعتى من تصرفات المستعمر مع المستعمرات.

الفصل الثالث

سياسة الأمانى والوعود تتوسط مرحلتى السيطرة

التامة وإشكالية الخطر الديمغرافى

بعد إبرام اتفاقية السلام مع جمهورية مصر العربية والمفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية والتطبيع مع العديد من الدول العربية في الخليج العربي والشمال الأفريقي، كثرت الوعود لمنح المساواة وتحسين أوضاع الأقلية العربية بوصفها جسراً للسلام والتفاهم مع العالم العربي التي تعبر عليه هذه العلاقات.. ولكن في حقيقة الأمر فقد أظهرت بعض الدراسات أن الأقلية⁽⁵⁹⁾ العربية سوف تتضرر من هذا السلام، فسوف يناقشها الإخوة العرب من وراء الحدود لقمة عيشها ومحل عملها، وسوف تدفع إلى الخطوط الخلفية على هوامش الشرق الأوسط، لأن الأيدي العاملة الفلسطينية والتايلندية والصينية والأردنية ومن ثم السورية، والتي أجرتها متدنية جداً ستحتل سوق العمل، وبتخطيط من السياسة الإسرائيلية حتى تضطر الأقلية العربية إلى الهجرة وتقل بذلك من الخطر الديمغرافى الذي يقلق الدولة اليهودية، ويقض مضاجع المسؤولين والمفكرين اليهود".

وسوف نعتمد في تحليل السياسة الإسرائيلية على بعض المنشورات من قبل مراكز أبحاث بعضها أقيم بتمويل يهودي مثل جمعية "سيكوي" التي تحاول ان ترصد الخطوات الحكومية في تنفيذ سياستها التي تعلن عنها بما يتعلق بالوسط العربي والتوصيات في مجال استيعاب موظفين عرب وإلى مبدأ المساواة، وتعد في نهاية السنة تقريراً حول هذا الموضوع، وهي وإن أعلنت عن نفسها أنها هيئة مستقلة إلا أنها تظل شبه حكومية لأن تمويلها من هيئات وصناديق يهودية متنوعة، والمثل العبري يقول: "صاحب المائة هو صاحب الرأي" بمعنى الذي يدفع هو الذي يقرر. وكذلك لمنشورات اللجنة القطرية للسلطات العربية أو لجنة المتابعة العربية

وغيرها من الدراسات، مثل تقرير مراقب الدولة.

ويذكر الكتاب الذي صدر عن مؤتمر التعليم العربي الثالث في شفاعمرو والذي نشر عام 1991 فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، أن من بين 4000 طلب التحاق وانتساب للجامعات الإسرائيلية كل سنة لا يقبل أكثر من 1100 طلب ويرفض ما يقارب 2900 طلب .. فمن بين الذين ينجحون في امتحانات شهادة البجروت (الثانوية) يتقدم منهم فقط 60% بطلب الالتحاق بالتعليم الجامعي، ويقبل من بينهم فقط 27.5% طالب ويتكلم التقرير عن نسبة الرسوب لدى الطلاب العرب فقد وصل في جامعة حيفا إلى 50% وفي التخنين 45% و 44% في الجامعة العبرية في القدس ..

وأما تكاليف التعليم الجامعي فهي إلى جانب كونها عالية لا تعطى المنح الضرورية والكافية للطلاب العربي كما هو الحال عند الطالب اليهودي، فإن أكثر ما يحصل عليه الطالب العربي هو 500 دولار، بينما تكاليف السنة الدراسية من 5000 إلى 6000 دولار، بينما يحصل الطالب اليهودي على منح ضخمة ومتعددة ومن صناديق كثيرة بحجة الخدمة العسكرية. يقول بروفيسور ماجد الحاج في كلمته أمام المؤتمر⁽⁶⁰⁾ متهمًا سياسة الحكومة الإسرائيلية بأنها تستهدف تجهيل العرب، ووزارة المعارف الإسرائيلية تدير سياسة "تمييز مقصودة، وكذلك الحال مع كل الوزارات، بما فيها وزارة المعارف فإنها تتبع سياسة الوعود الكاذبة التي تتبخر بعد كل انتخابات" ويؤكد بروفيسور الحاج أن 42% من الخريجين العرب من جامعة حيفا لا يجدون عملاً وهم إما عاطلون عن العمل أو أنهم يضطرون للعمل في أمور لا تمت بصلة إلى موضوع دراستهم" وأضاف: "في الجامعات الإسرائيلية يعمل 5100 محاضر عدد العرب منهم عشرة فقط (10 محاضرين فقط) وضرب كذلك مثلاً على التمييز في وزارة المعارف: "إن نسبة الطلاب العرب في المدارس الإسرائيلية هي 20% من مجموع طلاب المدارس العامة ولكن من بين 980 موظفاً في وزارة المعارف لا يوجد سوى 30 موظفاً من المفتشين. ومع أن البلاد تقسم إلى ستة ألوية، فإن لواء الشمال هو أكبر هذه الألوية، حيث إن 60% من بين الطلاب هم من العرب. ولكن مدير اللواء ونائبه وكذلك الوظائف الإدارية الأساسية ليست من بين العرب" وضرب مثلاً على استهتار الحكومات الإسرائيلية بوعودها: "ففي وزارة السيد أهود أولمرت وزير شؤون الأقليات، ليس في مكتبة موظف عربي واحداً".

وقد شرح بيان صحفي وزعته على الصحافة في 26.10.91 "اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية" في أثناء تواجدتها في خيمة الاحتجاج التي نصبت مقابل

مبنى رئيس الحكومة عام 1991 جاء فيه ما يلي: "لا يعقل أنه بعد مرور ما يزيد عن ثلاثة وأربعين سنة منذ قيام الدولة وما زال التعليم في الوسط العربي يعاني من نقص في الأبنية بما يقدر بـ 1240 غرفة تدريس إضافة إلى ما تحتاجه هذه المدارس من غرف إضافية تسد حاجة الزيادة الطبيعية. لا يعقل أن يبقى جهاز الموظفين في المدارس العربية يعمل فقط بـ 60% من عدد المعلمين المطلوبين الذين يعملون في القطاع اليهودي. وكذلك فمن بين الـ 40,000 ساعة تعليمية إضافية التي زودت وزارة المعارف المدارس أن يحصل العرب على 3200 ساعة فقط، بينما وضع المدارس العربية على ما هو عليه. وتدني التحصيل في المدارس العربية مقارنة مع التحصيل في المدارس اليهودية. أين هي المساواة؟ بل أين هي نوايا الحكومة. عندما تمنح 600 وظيفة لأخصائيين نفسانيين يعملون في المدارس، فلا يكون من نصيب المدارس العربية التي تبلغ 20% من مجموع الطلاب في الدولة إلا 6 وظائف. وكذلك فمن بين 115 وظيفة لضباط الدوام المنتظم في السلطات المحلية يعطى العرب منها فقط عشرة وظائف بينما يبلغ التسرب في المدارس العربية 50%".

سوف نقف قليلاً مع قرارات الحكومات الإسرائيلية والشعارات الجميلة التي تطلقها من أجل تحقيق المساواة بين اليهود والعرب. إنها نفس الشعارات التي يسمعها العرب في معركة مفاوضاتهم الدبلوماسية مع إسرائيل عن تحقيق السلام إنها وعود وشعارات ينام على رنينها العرب من غير "تهليل" وسوف ننقل حرفياً ما جاء في تقرير "سيكوي" لعام 1993 في الصفحة 7، 8: "لقد عين بروفيسور شمعون شطريت وزير التخطيط والاقتصاد في كانون ثاني من عام 1993 طاقم وظيفته العمل على استيعاب موظفين عرب في أجهزة الدولة. وفي مقابل ذلك فقد عين أيضاً مدير مكتب رئيس الحكومة (يتسحاك رابين آنذاك) ممثل مستخدمي الدولة مئير جباي ليقف على رأس لجنة مهمتها استيعاب موظفين أكاديميين من بين العرب يعملون في جهاز الدولة. ولكن مع نهاية السنة الثانية لقيام هذه اللجان لم يتقدم عملها خطوة واحدة. وعلينا أن نذكر أنه منذ عام 1976 اتخذ قرار مماثل لاستيعاب جامعيين عرب في الدوائر الحكومية، وأقيمت لجنة كوبرسكي لهذا الغرض فقد عهد إليها القيام بهذه المهمة في حينه ولكن في تقرير لها عام 1989 يظهر أنه لم يتقدم العمل خطوة واحدة في اتجاه تشغيل موظفين عرب في دوائر حكومية. من أجل ذلك فقد اتخذت الحكومة قراراً رقم (1240) عام 1990 لاستيعاب

مائة وظيفة عربية في كل عام. وفي عام 1991 أقيمت لجنة أخرى لمتابعة هذا الموضوع برئاسة ممثل مستخدمي الدولة مثير جباي وهي أيضاً توصلت لقرارات مشابهة لقرار اللجان السابقة. ولكن الأمر كذلك لم يتقدم حتى ولو خطوة واحدة. وتختتم "سيكوي" ملاحظاتها بما يلي: "لقد علمتنا التجارب فيما مضى أنه لن يحصل أي تقدم في تحقيق وتنفيذ قرارات الحكومة، حتى يأخذ كل وزير الأمر إلى يديه ويلتزم شخصياً باستيعاب عدد من الموظفين العرب في وزارته .. وقد تعلمنا أيضاً أن الوزير أي وزير عندما يرغب في استيعاب موظفين عرب يجد الوسيلة لذلك⁽⁶¹⁾ وهكذا تقوم اللجنة في أعقاب اللجنة ومع كل لجنة جديدة دراسة للوضع من جديد وعود واقتراحات جديدة وقضية المساواة كسحبت (تصفيق) الغوارنة في العرس "لورا يا شباب لورا" (إلى الورا يا شباب إلى الورا). ويتحدث تقرير "سيكوي" (جمعية تكافؤ الفرص" في تقريرها 1993 صفحة 10، 11 فتقول: "لم يحصل تقدم في استيعاب موظفين عرب في الأجهزة الحكومية .. ومن غير المقبول حتى اليوم تعيين موظفين عرب في مكاتب الدولة التي تعالج قضايا كل المواطنين بما فيهم اليهود. لكن قد يحصل أن يوظف عربي في وظيفة تخدم الجمهور العربي فقط. (طبعاً يتم ذلك إذا فقد من يقوم بها من بين اليهود الذين يتكلمون العربية، أو إذا كان هذا العربي مرضياً عنه). ويستمر تقرير "سيكوي" 93 بأن وزارة الداخلية اشترطت بزيادة دعمها للمجالس العربية برفع مستوى الجباية الذاتية وبمقدار نسبة الجباية تقدم الوزارة دعمها.

ولما كان 50% من المواطنين العرب يعيشون تحت خط الفقر، فكيف يمكن أن ترتفع جباية ضريبة السكن من هؤلاء الذين لا يقدرّون على شيء؟ من أين تأتي الجباية الذاتية في قرى ليس فيها موارد اقتصادية، بل تعيش معتمدة على القطاع اليهودي؟ وحتى تلحق السلحفاة بالعداء الشهير اخيليس تتم المساواة بين اليهود والعرب في دولة اليهود.

ومن المفارقات العجيبة أن التقرير السنوي لمراقب الدولة لعام 1992 لقضية المساواة بين المواطنين اليهود وغيرهم فيذكر الملاحظة الآتية: "إن دولة إسرائيل، دولة ديمقراطية تعتبر مبدأ المساواة من القيم التي تقوم عليها مفاهيمها الاجتماعية، مما يفرض على الحكومة أن تبذل قصارى جهدها لتطبيق هذا المبدأ على جميع مواطني الدولة أفراداً وقطاعات من كافة فئات المجتمع الإسرائيلي ...". ويستمر التقرير "إن الأمر لا يتعلق بإسداء الخير لهذا القطاع أو ذاك، بل بمبدأ أساسي

رفعناه شعاراً وأرسينا عليه دعائم مجتمعنا بحيث يشكل ذلك تطبيق خدمة مباشرة لمصلحة دولة إسرائيل فانعدام الاندماج يعني الاستقطاب".⁽⁶²⁾

لا ندري ما الذي منع تقرير مراقب الدولة أن يذكر الأقلية العربية بالاسم، لعله كان يعني قطاعات المجتمع اليهودية من يهود روسيا ويهود الفلاشا (الإثيوبيون)، ثم أين كان مراقب الدولة قبل 44 عاماً على قيام الدولة، إن كان يعني ضمناً من بين ما يعني القطاع العربي .. ثم ها قد استجابت الحكومة الإسرائيلية من نفس السنة لنداء مراقب الدولة - وهو الذي ترتعد فرائص الحكومة الإسرائيلية أمام تقريره - عندما طلب أن تبذل "قصارى جهدها" لتحقيق مبدأ المساواة والذي تحدث عنه القرار على أنه قيمة اجتماعية أساسية وعلياً للمجتمع الإسرائيلي فمن بين 50 جلسة التي عقدتها الحكومة الإسرائيلية تلك السنة وكذلك السنة التي بعدها ما يزيد عن 50 جلسة (فالحكومة الإسرائيلية لديها جلسة أسبوعية) لم تجد الوقت ولم تجد الحافز أن تبحث مبدأ المساواة لا في جلسة خاصة ولا في بضع جلسات كما يشير إلى ذلك تقرير سيكوي (93 ص 4) ويكفي الحكومة أن تقيم لجنة من أجل تحقيق هذا المبدأ العظيم في المجتمع الإسرائيلي، ولعل الحكومة الإسرائيلية توصي تلك اللجان التي تقسمها من أجل هذا الغرض من وقت لآخر، "ابحثوا كل الأمور إلا مبدأ المساواة".!!!!

يقول رئيس الحكومة في حفل افتتاح شارع في قرية سالم في الأول من حزيران عام 1993: "إن الحكومة التي أترأسها أخذت على عاتقها جسر الهوة التي تعمقت بين القطاع العربي واليهودي على مدى 45 سنة".⁽⁶³⁾ كما أخذ على عاتقه إرجاع الجولان لسوريا ولكن اليهود المتطرفين لم يمهلوه ليحقق أيّاً من وعوده هذه فقتل غيلة.

وهذا وزير المعارف يؤكد أنه في خلال ثلاث سنوات القادمة (من سنة 1992) سوف يساوي بين المعايير المستخدمة في الوسطين العربي واليهودي سواء كان ذلك في المباني أو الوظائف والساعات الإضافية أو المناهج ... والتزمت كل الوزارات بجسر الهوة ما بين الوسطين العربي واليهودي ابتداء من مكتب رئيس الوزراء، ووزارة التربية، والتعليم، والبيئة، والداخلية والمواصلات والإسكان وغيرها.

وإذا كانت هذه الشعارات التي قد تعهدت بتنفيذها الحكومات الإسرائيلية قد وقعت هذه الاتفاقية من قبل حكومة اليمين برئاسة شامير منذ عام 1991 مع اللجنة القطرية

للسلطات المحلية العربية في خيمة الاحتجاج التي أقيمت مقابل مبنى رئيس الحكومة عام 1991 ولكن حتى عام 1993 لم ينفذ منها شيء (انظر سيكوي 93). لا أدري كيف يمكن أن يتساوى المعتدي والمعتدى عليه؟ مادامت الحكومات الإسرائيلية تعمل بكل الأساليب على مصادرة الأرض العربية وحرمان العربي من كثير من الحقوق، بينما يصادر كل ذلك لصالح المواطن اليهودي ..؟ كيف سيتم المساواة؟ وفي أي الحقول؟

وإذا كانت المنحة المقدمة من وزارة الداخلية للمواطن اليهودي تساوي ثلاثة أضعاف ما تقدمه لنظيره العربي فما بال التقارير تهمل ما يحصل عليه اليهودي من خدمات كثير من الوزارات الأخرى التي لا تقدم للعربي أية خدمات تذكر مضافاً إلى ذلك ما تقدمه الوكالات اليهودية والصهيونية العاملة في إسرائيل والتي تقدم خدمات جليلة لهذا المجتمع، فأين وكيف تحصل المساواة!!؟

فإذا كان رئيس الحكومة رابين هو الذي التزم وتعهد بتحقيق مبدأ المساواة لم يستطع أن يستوعب موظفاً عربياً واحداً في مكتبه الحكومي في القدس طيلة فترة حكمه (انظر سيكوي 93 ص 20). مرة أخرى سنحصل على المساواة عندما تلتحق السلحفاة البطيئة بالعداء اليوناني السريع اخيليس.

يكفي أن نعلم أن من بين 5000 أكاديمي يعملون كمحاضرين في مختلف الجامعات الإسرائيلية فإن أقل من عشرين عربياً قبلوا ومعظمهم يستوعبون في أقسام اللغة العربية وأقسام الشرق الأوسط (سيكوي 93 ص 29). وقد رأينا فيما سبق التقرير الذي قدمه بروفيسور ماجد الحاج المحاضر في جامعة حيفا لمؤتمر التعليم العربي الثالث أن هناك فقط عشرة محاضرين عرب من بين 5100 محاضر وكان ذلك في عام 1991 فلا يعقل أن ينخفض العدد إلى 5000 كما ذكرت سيكوي 93" وكذلك فإن الرقم "أقل من عشرين" مبالغ فيه .

وحتى قسم المياه فإن مخصصات الفرد اليهودي تفوق مخصصات الفرد العربي بما يعادل ثلاثة أضعاف تقريباً. فإن ما يحتاجه الفرد في الوسط اليهودي في حده الأدنى هو ما يزيد عن 80 كوب للسنة (استعمال بيتي فقط) فإن المواطن العربي لا يستهلك في الحد الأقصى أكثر من 35 كوب للسنة (استعمال بيتي).

يحلو لكثير من المفكرين اليهود أن يحاولوا بثتى الطرق ومختلف الأساليب وأحياناً عن طريق ترويض بعض المعاني والمصطلحات لكي تستوعب إسرائيل كدولة ديمقراطية من غير شروط، ونحن نؤكد أن انتقال السلطة في الدولة اليهودية

يتم بالعملية الديمقراطية، ولكنها ديمقراطية منقوصة عندما يكون الحديث عن الأقلية العربية. ولهذا فنحن نطلق عليها ديمقراطية الأكثرية اليهودية .. ومن بين تلك المصطلحات "ديمقراطية مناطقية" أو "ديمقراطية محلية" Territorial Democracy. يقول دانيال إيلازار Daniel Elazar⁽⁶⁴⁾ "أن إسرائيل قد منحت الأقليات بما فيهم العرب والدروز (هذه التفرقة للكاتب نفسه) حكمًا ذاتيًا عن طريق إقامة سلطات محلية تدير شؤون هذه الأقليات باستقلالية تامة في مجال التربية والتعليم والأمور الدينية، وهي تستطيع أن تسن القوانين لمواطنيها وبهذه الطريقة تحكم الأقليات نفسها. وإلى جانب السلطات المحلية هناك المجالس الدينية (وهي موجودة في المجتمع اليهودي فقط).

لا أدري ما يفيد كلام من هذا القبيل ففي كل الأنظمة الديمقراطية وشبه الديمقراطية هناك حكم مركزي وإلى جانبه حكم محلي، ومتى كان الحكم المحلي حكمًا ذاتيًا خاصة إذا كان على موديل الحكم المحلي الإسرائيلي الذي ما زال في معظمه يسير حسب قانون الانتداب البريطاني في تعلقه شبه الكامل بالحكومة المركزية وتأثير وزارة الداخلية كبير جدًا في إدارة السلطة المحلية. فالسلطة المحلية لا تستطيع من الناحية القانونية أن تعتمد موظفًا واحدًا من درجة معينة فما فوق والتي تحتاج إلى إعلان مناقصة من غير تدخل وزارة الداخلية وبعض المؤسسات الأخرى. وعادة ما يختار الشخص المرضي عنه من قبل السلطات اليهودية، فمدير مدرسة أو مدير قسم من أقسام المجلس المحلي أو بعض الوظائف الأخرى الأقل أهمية، عادة ما تنتشط بعض الأجهزة الأمنية في تجنيد أعضاء لجنة المناقصة لتأييد الشخص الذي تريده. وأما قوله بأن السلطة المحلية تستطيع أن تسن القوانين التي ترتئها وتريدها فهذا قول فيه مبالغة فإن الأمور التي يتم فيها سن "قانون مساعد"، وليس قانونًا بحد ذاته وإنما "قانون مساعد" في أمور محدودة جدًا لا تتعدى بعض الأمور الإدارية للسلطة المحلية وحتى هذا "القانون المساعد" لا يصبح قانونيًا من غير موافقة وزارة الداخلية.

وإن فيما سبق من هذا البحث الرد الشافي على المغالطات التي يحاول تسويقها هذا الكتاب .. إن المسؤولين الإسرائيليين أنفسهم لا يستطيعون نفي الظلم والتمييز الممارس ضد الأقلية العربية، وقد رأينا سياسة السيطرة المحكمة، التي يحكم بها العرب من قبل باحث يهودي أمريكي وكذلك اعتمدنا مصادر البحث كلها أو معظمها من الأبحاث التي صدرت وتصدر في إسرائيل . نحن نعيش سياسة التبعية

الاقتصادية والعزل والفصل والتعيين التي هي من مميزات علاقة المستعمر بالمستعمر .. حتى إن الساسة الإسرائيليين قد تراجعوا عن سياسة "الوعد الكاذبة" عن الدمج والمساواة في الفترة التي يمكن أن نطلق عليها فترة المفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع العرب، فترة أحلام السلام، وأما اليوم في القرن الحادي والعشرين فإن الأبحاث والتوصيات من المفكرين اليهود تكاد تجمع في حديثها عن الخطر الديمغرافي للأقلية العربية وهذا يعني ما تخفيه السياسة الإسرائيلية لنا أكبر مما تفصح عنه . بل نكاد نلاحظ أن هناك رموزاً وطنية ودينية يمكن أن تستغل بدراية منها أو غير دراية في تنفيذ مخططات رهيبة ضد شعبها ..

وسوف نرى هذا السخاء الديمقراطي الذي يقدمه دانيال إيلازار للأقليات في إسرائيل على ضوء دراسة قدمها الدكتور راسم خميسة⁽⁶⁵⁾ للجنة القطرية للسلطات المحلية نشرت في شباط 1992: "من المفروض أن المخططات الهيكلية ينبغي لها أن توجه وتساعد تطوير القرى والمدن بالشكل الصحيح، بعيداً عن العفوية والارتجالية. وعن طريق التخطيط الهيكلي يتم تطوير القرى والمدن. ولكن سياسة الحكومة تمنع الامتداد العمراني للعرب، فإن 48% من هذه المخططات الهيكلية للقرى العربية هي في مرحلة الدراسة قبل التصديق عليها من قبل السلطات الإسرائيلية المختصة، وأما الباقي فما زال في مراحل متفاوتة من الدراسة. وقبل سنوات الثمانينيات من القرن الماضي لم يكن لمعظم القرى العربية مخططات هيكلية مصادق عليها. وقد ساهم هذا الوضع في إعاقة عملية تطوير القرى العربية، كشبكة الطرق والمجاري والمياه وتصريف المياه وكذلك المناطق الصناعية على قلتها بل ندرتها. وهذا من بين الأسباب المهمة التي أعاق عمل السلطات المحلية للمبادرة بالقيام بمشاريع حيوية وهذا بدوره قلص من إمكانية زيادة دخلها الذاتي. ومع أن القانون يلزم الهيئات التابعة لوزارة الداخلية والتي تقوم بدراسة الخرائط الهيكلية والمصادقة عليها فإن إنجاز العمل ضمن الوقت المعقول. إلا أن الواقع يقول إن هذه الهيئات القانونية لم تقم بواجبها .

وتتابع دراسة د. راسم شرح سياسة الحكومات الإسرائيلية وتقاعسها عن القيام بواجبها تجاه الأقلية العربية خاصة بكل ما يتعلق في المساعدة على بناء مصانع وورشات عمل صغيرة ومشغل في البلدان العربية. وهذا أجبر 65% من المواطنين العرب على الأقل في العمل خارج قراهم في المستوطنات والمدن اليهودية، ففي إحصائية رسمية تبين أن 74.8% من القوى العاملة في مدينة سخنين يعملون خارج

مدينتهم. وتصل هذه النسبة في مدينة شفاعمرو مثلاً إلى 75.8 وفي مدينة طمرة إلى 66.8% ولا تقل النسبة في باقي القرى والمدن العربية عن ذلك.⁽⁶⁶⁾ بل في بعض هذه القرى قد ترتفع إلى ما هو أكثر من 80% .. وتستمر الدراسة في شرح وبيان التمييز ضد العرب بما يتعلق بالميزانيات الحكومية المقدمة للسلطات المحلية العربية: "إن الفرق كبير، ويتسع باستمرار - ففي عام 1982 كانت النسبة بين المنح التي تعطى للسلطات المحلية العربية بالمقارنة مع ما تعطى لنظيراتها اليهوديات هي ثلاثة أضعاف. وفي عام 1990 كانت منحة وزارة الداخلية للمواطن العربي تعادل 127 شاقل (كل دولار يساوي 4.2 شاقل) مقارنة ب 399 شاقل منحها للمواطن اليهودي أي ما يعادل ثلاثة أضعاف".⁽⁶⁷⁾ ويخلص الدكتور راسم للقول: "إن السلطات المحلية العربية تعاني من صعوبات ومشاكل خاصة بعلاقاتها مع الحكم نظراً لوجودها ضمن أقلية يميز ضدها، بهدف منع وعرقلة تطورها. ولذلك فإن المشاكل والصعوبات الخاصة نتيجة للانتماء القومي زادت من عدم توفر إمكانيات الحكم المحلي لتطوير البلدة العربية، وازدادت الفجوة بين السلطات المحلية العربية واليهودية".⁽⁶⁸⁾ والكادر الوظيفي في السلطات المحلية اليهودية يعادل أربعة أضعاف مثيلاتها العربيات. وهذا يؤثر على نجاعة العمل البلدي .. تقول دراسة الدكتور راسم في بيان التمييز والظلم اللاحق بالمواطنين العرب فتشير إلى أن المعطيات المتوفرة بين أيدينا إلى أنه فقط 8% من الدخل الذاتي⁽⁶⁹⁾ للسلطات المحلية العربية عام 1989 يجبي من النشاطات الاقتصادية (حوانيت، مكاتب، بنوك، ورش صغيرة، صيدليات ...) بينما ترتفع هذه النسبة في الوسط اليهودي فتصل إلى 52% (وهذا لا يشمل 25 مدينة يهودية تعتبر غنية وذات اقتصاد قوي من ناحية الموارد الذاتية ولا تحتاج إلى دعم حكومي) وهكذا فإن 92% من دخل السلطات المحلية العربية يأتي من ضريبة السكن. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المستوى المعيشي المتدني في الوسط العربي، حيث يصل إلى أن 50% من العرب هم دون خط الفقر أمكننا أن نقف على مدى المشاكل والصعوبات التي تجابه السلطة المحلية العربية في تقديم الخدمات الضرورية لمواطنيها.

وقد أوضحت نتائج فحص أجرته "الشركة الاقتصادية التابعة لمركز السلطات المحلية العام في إسرائيل" وهي يهودية حيث تكشف عن الدخل الذاتي للفرد العربي في السلطات المحلية العربية عام 1990 بالمقارنة مع دخل الفرد في السلطات اليهودية فالعربي معدل دخله 103 شاقل بينما للفرد اليهودي تصل 462 شاقل وفي

مثل هذا الوضع فإن ضريبة السكن في الوسط العربي واليهودي على المتر المربع للبيت هي واحدة في غالبية المدن والقرى. فكيف يتساوى في الدفع من لا يتساوى في الدخل؟ هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن اليهودي يحصل على تسهيلات ومساعدات إضافية من صناديق يهودية وصهيونية تعمل داخل إسرائيل لصالح اليهود فقط.

وكثيراً ما تتشدد السلطات الإسرائيلية بأن العرب معفون من الخدمة العسكرية وهم يربحون ثلاث سنوات أكثر من اليهودي الذي يقضيها في الخدمة العسكرية ولكن هذا فيه مغالطات كثيرة، فهذه السنوات الثلاث ليست اختزال من حياة اليهودي مع أن ما يقارب 30% من الشعب اليهودي لا يخدم في الجيش (كالمتدينين الأرثوذكس وبعض الحالات الأخرى). ولكن الجندية مدرسة تكسب العديد من المهارات في فنون كثيرة وهي حرمان للعرب أكثر منها هبة ومنحة في ظل ظروف الصراع اليهودي الفلسطيني والعربي ولولا العامل الأخلاقي والسياسي كما ذكرنا في مكان آخر من هذا البحث لكان هذا قصاصاً وعقاباً لا يقبل. ومع ذلك فإن الجندي يحصل على تسهيلات لا مثيل لها فالأحياء السكنية التي تقوم وزارة الإسكان لإعدادها للجنود المسرحين قد يقضي العربي أكثر من نصف حياته من غير أن يحصل على بعضها. فهذه الأحياء توفر فيها الشوارع والمجاري والمياه والكهرباء قبل أن تسكن، بينما يكدح العربي السنوات الطويلة حتى يستطيع أن يوفر بعض هذه الأمور.

وسوف نرى فيما يلي تقديم اقتراحات وتوصيات اللجان التي أقامتها الحكومات الإسرائيلية المعاقبة من أجل مساواة العرب ودمجهم في مرافق الدولة، وحسب تقرير جمعية "سيكوي" لعام 2001 نرى: "يعمل 2800 من الموظفين العرب والذين يشكلون 89.5% من مجموع العاملين العرب في خمس وزارات حكومية فقط. يعمل من بينهم 1925 (أي 61.5% من مجموع العاملين العرب في أجهزة الدولة) في وزارة الصحة، والتي تضم المستشفيات الحكومية حيث الممرضون والأطباء العرب وقد بلغ عدد الموظفين في جهاز الدولة لنفس العام 58115 عامل أي نسبة الموظفين العرب 4.5% من مجموع موظفي الدولة ومن بين هذا العدد أيضاً المئات العديدة موظفين في المساجد من مؤذنين وأئمة وكذلك الحال مع الكنائس وأماكن العبادة للدروز. وبعد ذلك يتضح مما جاء في تقرير "سيكوي" 2001⁽⁷⁰⁾ "يعتبر التمثيل العربي في باقي الوزارات الحكومية هامشياً أو معدوماً. ففي وزارة البنى

التحتية القومية لا يعمل ولا موظف عربي واحد. وكذلك في وزارتي الاتصالات والأمن الداخلي لا يعمل غير عربي واحد .. ويعمل العرب في وظائف مؤقتة، وفي وظائف محلية وخصوصاً في مناطق سكن الجمهور العربي في الشمال أو في وظائف لا يستطيع أن يشغلها سوى العرب. وما زال تمثيل المواطنين في مكاتب الوزارات الرئيسية في القدس معدوماً".

ملاحظات القسم الثاني

الوجود الإسرائيلي كاستعمار استيطاني

- 1- Arab in the Jewish State: Israel Control of national minority, Univ. of Texas press 1980 - الترجمة العربية وكالة عرفة - القدس، ص 62.
- 2- إيان لوستيك، ص 62.
- 3- المصدر السابق، ص 62.
- 4- المصدر السابق، ص 63.
- 5- المصدر السابق، ص 65.
- 6- المصدر السابق، ص 66.
- 7- المصدر السابق، ص 56.
- 8- المصدر السابق، ص 56.
- 9- Jerusalem Post, June 1976
- 10- إيان لوستيك، ص 57.
- 11- انظر مقال لعزمي بشارة في كتاب يضم مجموعة مقالات تحت اسم: قراءة في الانقسام اليهودي - العربي في إسرائيل - مكتبة من أجل الديمقراطية - إسرائيل 2000، ص 40 بالعبرية.
- 12- إيان لوستيك، ص 58.
- 13- المصدر السابق، ص 58.
- 14- المصدر السابق، ص 59.
- 15- المصدر السابق، ص 59.
- 16- المصدر السابق، ص 60.
- 17- المصدر السابق، ص 60.
- 18- المصدر السابق، ص 61.
- 19- Israel and the Arab word, Aharon Cohen, London 1970, p. 36, 46
- 20- انظر "فصل المقال" الجمعة 2001-3-30 عدد 234 ص الأولى، الناصرة.
- 21- محاضرة برفسور سامي ميخائيل في كيبوتس كفار بلوم - شمالي إسرائيل بثته القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي ظهر يوم الخميس 12.7.2001 .
- 22- إيان لوستيك، ص 73، 74.

- 23- المصدر السابق، ص75.
- 24- المصدر السابق، ص76.
- 25- المصدر السابق، ص79.
- 26- المصدر السابق، ص81.
- 27- المصدر السابق، ص81.
- 28- المصدر السابق، ص82، 83.
- 29- المصدر السابق، ص84.
- 30- المصدر السابق، ص87.
- 31- المصدر السابق، ص92.
- 32- راسكو شركة بناء نشيطة في كل ميادين الإعمار كمتعهد عام: فهي تبني ضواح مستقلة ومراكز سكنية، من شقق حضرية ومراكز تسويق وفنادق وميادين صناعية، ولها حصتها في تحضير شقق للأزواج الشابة، مكاتب حكومية. ولها حصة في ملكية تطوير الأراضي.
- 33- لوستيك، ص98.
- 34- المصدر السابق، ص98.
- 35- المصدر السابق، ص104.
- 36- المصدر السابق، ص106.
- 37- المصدر السابق، ص106.
- 38- المصدر السابق، ص106.
- 39- المصدر السابق، ص107.
- 40- المصدر السابق، ص116.
- 41- المصدر السابق، ص116.
- 42- المصدر السابق، ص118.
- 43- المصدر السابق، ص138.
- 44- المصدر السابق، ص140.
- 45- المصدر السابق، ص141.
- 46- المصدر السابق، ص152.
- 47- المصدر السابق، ص153.
- 48- المصدر السابق، ص154.
- 49- المصدر السابق، ص156.
- 50- المصدر السابق، ص158.
- 51- المصدر السابق، ص160.
- 52- المصدر السابق، ص162.
- 53- المصدر السابق، ص185.
- 54- المصدر السابق، ص189.

- 55- المصدر السابق، 188.
- 56- المصدر السابق، ص 191.
- 57- المصدر السابق، ص 205.
- 58- المصدر السابق، ص 205.
- 59- انظر Arab in Israel in the aftermath of peace making : Prof. Amiram Gonen and Dr. Rassem Khamaisi, 1993, The Floersheimer Institute for policy studies, Jerusalem.
- 60- "التعليم والأقلية العربية في إسرائيل قضايا ومطالب" وهو التقرير الذي صدر عن مؤتمر التعليم العربي الثالث - مطبعة الكرمة - حيفا 1991، ص 242.
- 61- "سيكوي" أيلول 1993 ص 8 (جمعية رفع تكافؤ الفرص) النشرة العبرية.
- 62- كما جاء في اقتباس "سيكوي" في نشرتها لعام 1993.
- 63- المصدر السابق في المقدمة.
- 64- انظر صفحة 32 وما بعدها وكذلك صفحة 34 من كتاب: Danial Elazar: Local Government in Israel, The Jerusalem Center for Public Affairs. 1992 University of America U.S.A
- 65- د. راسم خميسة محاضر في قسم الجغرافيا في جامعة حيفا ويدير مركز تخطيط استراتيجي للسلطات المحلية العربية ويقوم من حين لآخر بإعداد خرائط هيكلية للبلدات العربية وكذلك للسلطة الفلسطينية في منطقة القدس. ويقوم اليوم بتكليف من الحركة الإسلامية بمسح شامل للأوقاف في فلسطين، وله أبحاث كثيرة في هذا المجال.
- 66- المصدر السابق، ص 17.
- 67- المصدر السابق، ص 18.
- 68- المصدر السابق، ص 18.
- 69- المصدر السابق، ص 21.
- 70- سيكوي 6.5.2001 ص 21.

القسم الثالث

الدولة الإسرائيلية من منظور يهودي

الفصل الأول

الدولة الإسرائيلية من منظار يهودي

من يقرأ عن فلسفة الدولة القومية "الإنسانية" التي كتب عنها بعض الفلاسفة ومن بينهم الفيلسوف اليهودي هيس ورؤيته لدولة قومية يهودية تقوم، ويقارن بين تصميم الدولة القومية فلسفياً وعلى الورق، وبين من يراها ويعيش واقع الدولة، الظروف التي نشأت بها، والأرض التي قامت عليها، ومعاملتها لأصحاب الأرض، والأحكام التي تنتهجها، لا بد أن يقف على الفرق بين الكتابة من أجل حشد المشاعر والتأثير على القلوب والعقول ومن ثم تسويق الفكرة وكسب الأنصار لها وبين عنف وبطش ببناء الدولة في واقع الأمر. إنه الفرق بين منطق الكلمة وجمال وقعها والفكرة التي تعرضها وبين رصاص البندقية التي لا تفرق بين طفل وشيخ وامرأة !!.

وحتى زعيم الحركة الصهيونية وباعثها ثيودور هرتسل، عندما تصور وعمل على إقامة "دولة اليهود" كان يحمل في مخيلته دولة ليبرالية على مثال الدولة القومية الأوروبية.. كان يرى دولة فيها أكثرية من اليهود تنتهج النظام الديمقراطي الليبرالي، ليس بالضرورة أن تكون لغتها الرسمية هي العبرية.. ولكن الجنود على الأرض كان لديهم تصور آخر ومفاهيم أخرى وهي التي رسمت في أرض الواقع الدولة اليهودية، التي تطرد سكان البلاد من أرضهم وتقتلعهم من وطنهم وتشردهم في كل بقاع الأرض. أقاموا الدولة اليهودية التي تميز مواطنيها اليهود عن الأقلية التي بقيت تعيش على أرضها من بين الفلسطينيين.. كتب فلاسفتهم وسياسيوهم عن دولة ديمقراطية إنسانية وأقاموها دولة تظلم وتستبدّ بغيرها. أما الكلمات والأفكار الجميلة فظلت محبوسة في بطون المعاجم والكتب، لا يلتفت إليها إلا طالب التاريخ. عندما تناول الرئيس الأمريكي جون كندي قضية اللاجئين الفلسطينيين، بجدية وبعث برسائل إلى زعماء الشرق الأوسط، يحثهم فيها أن يبعثوا له بتصوراتهم لحل القضية الفلسطينية، وخاصة قضية اللاجئين التي كانت قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن واضحة بيئة تنتظر شجاعاً قوياً أن يخرجها إلى حيز التنفيذ. فجرب جون

كندي أن يكون ذلك "الشجاع" فقد رد جمال عبد الناصر ومن بين رده جملة تقول وهو يبحث أسباب وحيثيات المشكلة: "لقد أعطى من لا يملك (بريطانيا) لمن لا يستحق" ولكن الظروف كانت أقوى ممن يحاول الخروج عن "التلم" لكن قبل ذلك كانت "الأمم النحسة" قد عالجت ظلمًا بظلم أبشع، ماذا جناه الفلسطينيون مع اليهود من أجل أن يدفعوا فتورة ظلم أوروبا النازية لليهود؟ نحن لسنا حلفاء للنازية ولا شركاء لها، بل نحن العرب لم نكن أفضل من اليهود في نظر الفلسفة النازية، والبلاد العربية التي وصلها الاحتلال النازي في شمال إفريقيا قد ذقت الأمرين من بطش الوحش النازي .. أن يتقاسم الألمان والفلسطينيون دية ضحايا النازية ن دون الناس فهو غبن وجور وظلم، بل هو اللامعقول. أن يدفع الألمان المال ويدفع الفلسطينيون الأرض، تلك والله قسمة ضيزى. وهكذا تحل الأمم النحسة مشكلة بايجاد مشكلة أعقد، ترفع ظلمًا عن اليهود بايقاع ظلم على الفلسطينيين، والمظلوم الذي يمارس الظلم على غيره أشد وقعًا على النفس من الظالم المستبد.

لو فر اليهود من ظلم النازية وملاحقة أوروبا لوجدوا في العالم العربي والإسلامي متسعًا وحماية، لأن هذا هو تاريخنا عشناه وعاشه اليهود معنا أمانًا وسلامًا، ثقافة وحضارة، وانتعاشًا وازدهارًا .. أما أن يتحول اليهود حربًا على الأماني والطموحات العربية، فهذا ما لم نجد له مسوغًا ومبررًا في خانات العقل والمنطق والعاطفة؟ وهذا السؤال طرح من قبل وما زال يلح في الطرح وينتظر الجواب. لماذا ينقلب اليهود على العرب والمسلمين؟ لماذا يحارب اليهود العرب إلى جانب ظالمهم ومضطهديهم؟ أين العنصر الأخلاقي في هذا الصراع؟ وأنا بدوري أطرح هذه الأسئلة مسبقًا كمدخل لهذا الجزء من البحث "الدولة الإسرائيلية من منظور يهودي" أنا أبعث هذه الأسئلة من جديد، لأن المفكرين اليهود يكثرون من الكتابة عن رسالة اليهودية في العالم، هم عقلية العالم!! هم روح الإنسانية!! هم نور الأمم!! هم ضمير الشعوب!!؟

نحن غير عاجزين عن حل هذا السؤال ولسنا عاجزين عن فك رموزه ولكننا نكلكم إلى عقولكم وإلى ضمائركم لكي تراجعوا حساباتكم، نحن ندعوكم لقراءة تاريخكم من جديد، وندعوكم كذلك أن تخلوا بين الناس وبين كتابة تاريخهم وقراءته كما يشاؤون وإذا كنتم كما تذكرون نور الأمم وروحها، فلا ينبغي أن تعطلوا عقول "الآخرين" ولا سجن أرواحهم، ولا حبس النور عنهم، وأخرجوا ضمائر الناس من جحيم العذاب.

هوية الدولة اليهودية ،

عندما طلب الفيلسوف مارتين بوبر اليهودي من صديقه الفيلسوف اليهودي الألماني هيرمان كوهن في سنوات العشرين من القرن العشرين، تأييد الحركة الصهيونية وحاول إقناعه بذلك، رفض كوهن هذا الطلب بغضب وقرع "هل يريد اليهود التخلي عن مهمتهم بين الأمم كي يكونوا فقط سعداء؟ هل يريد اليهود فعلاً إنشاء ألبانيا جديدة في الشرق الأوسط⁽¹⁾"

وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية كان الجمهور اليهودي، يتمنى لو كان له ألبانيا تخصه .. رغم ما تعرض له اليهود على يد النازي فإن المقولة التي تجعل لليهود مهمة في هذا العالم، كما قال هيرمان كوهن، لم تتوقف. وكان بعض اليهود يظنون أن ذلك هو قدر اليهود أن يكونوا كذلك: ضرورة أن يكون اليهود ويستمرروا في أن يؤديوا مهمة "الضوء بين الأغيار" و"الشعب المختار" وما زال هذا التفكير مهيمناً على العقلية اليهودية منذ ما يزيد عن مائتي عام، بل منذ ان كان لهم تاريخ يكتب.

وظل هذا النداء يلاحق اليهود حتى بعد قيام دولة إسرائيل من بعض قاداتهم الروحانيين ومن زعماء الدولة: "هل نقنع في الواقع بمجرد دولة أخرى من طراز ألبانيا؟"⁽²⁾ ومع أن قائداً بحجم ابن غوريون من الزعماء البراغماتيين كانوا يسخرون من مبادئ "الشعب المختار" وفلسفة "الشعب الذي يضيء الطريق للأمم" في مقابل أن لا يكون له حيز مميز على شكل دولة. لكن مثقفاً علمانياً مثل غيرشوم شولم قال ذات مرة: "إذا كانت إسرائيل كبقية الدول والشعوب الأخرى، فإنها ستكف عن الوجود في القرن القادم."⁽³⁾

يرى يهوشوع أن الحديث عن "الشعب المختار" و"الضوء بين الأمم" ما جاءت إلا كنتيجة اندماج الدين بالقومية عند اليهود . وإذا كان هناك خاصية إنسانية كونية لليهودية فهي مشروطة، ومع أنها نظرياً متاحة لكل البشر، شريطة أن يتخلوا عن هويتهم الدينية والقومية معاً. ومع أنها كونية متحيزة ولكنها تعاني من خلل، ولتقويض تحيزها ونواقصها، وضع الشعب اليهودي على عاتقه مهمة ورسالة تجاه العالم كله، العالم المرفوض بدرجة معينة، وكأن لسان حال اليهود يقول: "سأكون ضوءاً بين الشعوب لأنني لا أملك القدرة ولا الإرادة على قبول الجميع" ويرى اليهود أنه مقابل هذه المهمة التي يؤديها اليهود تجاه الإنسانية فهم لذلك مشتتون في

العالم بما عرف بالقاموس اليهودي "الدياسبورا" Diaspora وقدموا ثمنًا باهظًا مقابل ذلك ويقول بعض اليهود: "كنا على استعداد لإعادة كل جوائز نوبل التي حصلنا عليها مقابل إحياء مليون طفل فقدوا"⁽⁴⁾ ولهذا فإن الصهيونية البرغماتية المتمثلة في الزعامة الصهيونية قد تنازلت عن أوهام "أمة لا تشبه غيرها" أو "الشعب النموذجي" أو "التوقف عن أن نكون ضوء ونور الأمم" مقابل حياة السلام والأمن في أرض كباقي الشعوب.

نحن لا نستهي من جانبنا بالعقلية اليهودية، ودورها في الحضارة الإنسانية وكذلك لا نقلل من دور العقلية اليهودية في صياغة الفكر البشري، ولكننا نود أن نتعرف كيف يمكن أن تحتكر لنفسها فقط كونها "نور البشرية" أو الضياء الذي لولاه لعم الظلام الأرض؟ كيف تحترق لتضيء حياة البشر؟ وهي تملك القوة الاقتصادية الأولى في هذا العالم؟ كيف تحترق وهي تملك أقوى قوة إعلامية في الأرض؟ كيف تحترق لتضيء الحياة للناس وهي منذ ما يزيد عن مائتي عام تتحكم باقتصاد العالم وسياسته؟ فكونها "النور بين الأمم" و"النموذج المختار" فاليهودية لم تقدم ذلك مجانًا للبشرية فهي مقابل ذلك قد حصلت على إمبراطورية عالمية غير معلنة، ما كان لها أن تحصل على هذه الهيمنة كشعب صغير، هذه الهيمنة الاقتصادية والإعلامية والسياسية في العالم!!!

توظيف الصراع العربي - اليهودي من أجل بلورة هوية الدولة اليهودية :

عندما يتكلم يهوشواع عن "هندسة الهوية" يوحى من غير شك ومن غير أن يذكر ذلك إلى عملية تكلف صياغة وصناعة "الهوية"، فمعظم الأمم تصوغ هويتها من غير تكلف، بل كثير منها ما تأتيها "الهوية" عبر التاريخ، فتصوغها الأحداث من غير أن تقيم مصانع تكرير المجتمعات وقولبة الشعوب والأمم أو استحداث مختبرات لإخراج هوية بهذا الشكل أو ذاك!!

نحن لا ننكر دور الفكر وتأثيره في بناء المجتمعات وتطورها وتحسين أدائها وبلورة آليات يستعين بها المجتمع أو الشعب أو الأمة لتحقيق غاياتها ولكن المجتمع والأمة تخلق وعيها ومن ثم فكرها فيتفاعل معها وينفعل بها. وفرق مثلاً: بين أن يتحول الصراع من وسيلة لحفظ مصالح المجتمع والأمة، ودفع الشر عنها وعن مصالحها، وبين أن يصبح عاملاً من عوامل صياغة المجتمع ويتحول إلى بوتقة ومختبر يخرج لنا إنساناً ومن ثم مجتمعاً يجمعه الخوف من الآخرين والحقْد على

الغير. وهندسة مجتمع من هذا النوع، لابد أن يسكب فيه عوامل الغضب والشك والارتياح من الآخر، وأن تتشكل أعصابه فتجري فيها نار الحقد والحسد على الغير. وهكذا فنحن أمام نموذج من نار ولسنا أمام أمة يسعى نورها بين يديها، تهدي نفسها ومن ثم تهدي غيرها.

يقول يهوشوع: "الصراع العربي - الإسرائيلي جوهرياً، هو العمود الأساس الذي بنيت حوله الهوية الإسرائيلية على مدار ما يزيد على مائة وعشرين عاماً. ومنذ اليوم الأول الذي وطأت فيه أقدام أول اليهود أرض إسرائيل (فلسطين) جابه الصراع على شرعية وجوده في الأرض القديمة - الجديدة (؟؟) وتحولت غريزة القتال من أجل البقاء لديه إلى أعماق التجارب وأكثرها تثبيتاً، وأدت بالتالي إلى إحساس بالقرابة والأخوة بين يهود من مشارب وعادات وأصول وطبقات اجتماعية شتى".⁽⁵⁾

ويستمر يهوشوع: "وحتى وقتنا الحاضر، يولد وقوع أحد الأعمال الإرهابية من طراز ما حدث مؤخراً في تل أبيب أو نتانيا موجة عارمة من التضامن بين العلماني المتحلل القاطن في أحياء تل أبيب الراقية، والأرثوذكسي اليهودي الانعزالي في غيتوهات بني براك وميثا شعاريم، أو اليهودي الشرقي القاطن في إحدى مدن التطوير البعيدة والمهملة ... (قرى الحدود) هناك اختلاف في الرأي بقدر ما يتسع الخيال، ورغم ذلك، نشعر أن الخطر الذي يحوم فوق رؤوسنا، لا يميز بين الخلافات الأيديولوجية، ويرغمنا على التوحد، وعلى مساعدة بعضنا البعض في سبيل البقاء ... إن القدرة المذهلة، خلال خمسين أو ستين عاماً على خلق توحيدية للهوية الإسرائيلية، يشترك فيها يهود من أصول شديدة التنوع، وثقافات متعارضة، ولغات متعددة، وقناعات دينية مختلفة، هذه القدرة تستمد جذورها بصفة قطعية وحصرًا من هذا الخطر المشترك الذي يهدد سلامة الجميع ... في المائة سنة الأخيرة لم يقتل أكثر من خمسة عشر أو عشرين يهوديًا بأيدي يهود مع وجود خلافات سياسة وأيديولوجية كثيرة، لا يرجع قلة هذا العدد إلى ندرة المتطرفين والريديكاليين بيننا، أو إلى تجذر مبدأ التسامح والقيم الديمقراطية في وجداناتنا، بل، في المقام الأول، يرجع إلى وجود خطر خارجي يوحدنا ... وقد قال بعض العرب الحكماء قبل سنوات، لو عرضت الدول العربية في الأيام الأولى سلامًا متواضعًا على اليهود، لربما نجح هذا السلام في تفكيك الدولة اليهودية من حيث فشلت جميع الحروب ضدها ... سيتآكل هذا العمود المركزي لتضامن الهوية

الإسرائيلية تدريجيًا مع تقدم عملية السلام .. وسوف يفتقد المجتمع اليهودي وهج الروح الطلائعية الاستيطانية في الأماكن قليلة السكان مشحونة بالهاجس الأمني ...".⁽⁶⁾

ما يثير الدهشة والاشمئزاز هو اعتبار الغالبية العظمى من اليهود بأن الهجرة إلى فلسطين واستيطانها شبيهة بعملية اكتشاف العالم الجديد واستيطان الأوروبين تلك البلاد بعد تفريغ سكانها الأصليين من الهنود الحمر، ويحلو لهم كذلك تشبيه الفلسطينيين بالهنود الحمر، من غير أن يحسبوا حسابًا لمئات السنين وتطور الإنسان فيها، بين اكتشاف أمريكا وظروف العالم يومها وبين اكتشاف كولومبوس اليهودي لفلسطين في القرن العشرين .. إذ كان كولومبوس أوروبًا قد اكتشف ثم استعمر فإن الكولومبوس اليهودي لم يغامر في اكتشاف فلسطين وإنما قد غامر في اغتصابها فقط. ولهذا لا مكان لاستعمال مصطلح إسرائيل - القديمة - الجديدة.

وملاحظة أخرى في اعتماد البوتقة والصراع مع العرب كعامل مساعد لإيجاد وصياغة مجتمع متوحد من شتات اليهود .. ونحن نسأل: ما ذنب تلك الشعوب التي تستعدونها وتديرون الصراع معها لا شيء إلا لكي تقيموا مجتمعًا متوحد المشاعر؟ أين العامل الأخلاقي في ذلك؟ ما ذنب الآلاف العديدة التي قتلت وتقتل على الجانب الآخر؟ ما ذنب الأطفال والنساء والرجال الذين يستعملون كوقود من أجل صهر المجتمع الإسرائيلي؟ ما ذنبهم يقتلون ويشردون ويطردون من بيوتهم؟ أبهذا الطريق تضيقون للبشر حياتهم؟ أجل إنها تضحيات "جسام" سيذكرها التاريخ ...

يرى بروفيسور درور⁽⁷⁾ أن الدولة اليهودية ذات خصوصيات مميزة، فطبيعة الشعب اليهودي ليس من السهل فهمها بالتعابير والمصطلحات المقبولة عند غير اليهود، كالانتماء القومي أو الديني، فالمجتمع اليهودي أو اليهودية ليست قومية فقط وليست دينية فحسب وإنما هي مزيج من الاثنين. وإذا كانت اليهودية ذات طابع ديني وقومي فإن الدولة الإسرائيلية ذات طابع ثنائي أيضًا فهي دولة صهيونية ويهودية وديمقراطية، بمعنى دولة لها أهداف تقوم على أسس وقواعد .. وهناك وجهات نظر مختلفة بين الصهيونيين التقليديين وبين تيار الصهيونية الجديدة وهؤلاء أصحاب رؤيا ما بعد الصهيونية.

هناك من يرى أن إسرائيل كدولة ما هي في الحقيقة إلا أداة لتحقيق أهداف وغايات الصهيونية العالمية، ولهذا فدور الدولة ضروري لتجسيد تطلعات الحركة الصهيونية. وبهذا فإن الصهيونية فوق الدولة وكل استثمار يتم في تحسين جهاز

الدولة ورفع مستوى أدائها ما هو في حقيقة الأمر إلا لكي تتمكن من تحقيق الحلم الصهيوني .. ولهذا يرى برفسور درور من الضروري بناء الدولة بشكل يسمح لها بمواصلة تطبيق وتحقيق أهداف الثورة الصهيونية. ويرى درور أن الدولة اليهودية على العكس من رؤيا هرتسل لها بكونها "دولة اليهود" فهي حتى اليوم تعاني من عدة إشكاليات ومن مميزات:

- 1- عدم وجود حدود واضحة معترف بها ومتفق عليها.
 - 2- إنها كدولة أمنية يتطلب منها الحذر الدائم والتحفز المستمر لمواجهة الخطر العربي في المستقبل المنظور.
 - 3- إيجاد صيغ أو معادلة تستوعب علاقة الدولة ← المجتمع ← الفرد وملاءمة ذلك لقيم وأهداف الصهيونية من جهة وظروف الدولة من جهة أخرى ..
- ويضع برفسور درور سؤالاً رئيسياً يحاول أن يجيب عليه : هل في قدرة الشعب اليهودي إقامة دولة؟ هل هو مؤهل لقيم دولة؟
- للإجابة على هذا السؤال يرى درور أن الدولة اليهودية القديمة لم تستطع أن تستمر طويلاً ، لأن موقع البلاد الجغرافي يجعلها عرضة لتدخل أمم كبيرة وقوية تسعى لإخضاعها لمناطق نفوذها. إلى جانب هذا العامل الخارجي الموضوعي هناك عوامل داخلية وهي السياسية منها:⁽⁸⁾
- *خصوصية الثقافة اليهودية تجعل إقامة دولة يهودية من الصعوبة بمكان حيث إن الشعب اليهودي يتميز بتقدير وتفضيل المبادئ الأخلاقية على احتياجات "منطق الدولة" (كما حدث للحرب الأهلية حول القيم والمبادئ بينما كانت القدس محاصرة من قبل العدو) ..

*عدم توظيف التاريخ للاحتياجات السياسية هو مميز إضافي للشعب اليهودي وهذا يضيف صعوبات على طريق قيام الدولة.

لا ندري ماذا تعني إذن نظرية "أرض الميعاد"؟ وكيف لم يوظف التاريخ للاحتياجات السياسية، سواء كان التاريخ القديم أو الحديث؟

*كذلك ينقص الثقافة اليهودية التقاليد الرومانية السياسية والتي تعتبر الأساس للدولة الحديثة. فالمجتمع الإسرائيلي ودولته الصغيرة في حجمها وفي عدد سنوات إقامتها، يجعل الشعب الإسرائيلي يعاني من فقدان التجربة في تقاليد الحكم، أو التزام الطاعة الاجتماعية وكذلك شعور الانتماء للدولة. مع أن الدولة اليهودية قامت من يومها الأول على بناء ديمقراطي ولكنها ديمقراطية تنقصها البنية التحتية

لديمقراطية (وهي التربية والثقافة الديمقراطية) التي تحتاج إلى زمن طويل لاكتسابها.

ويرى درور أن الشعب اليهودي لم يبرهن بعد على حب التضحية من أجل قيام واستمرارية الدولة، خاصة في ظل الهجرة اليهودية المضادة التي تتم عن غياب وفقدان شعور المواطنة والانتماء للأرض.

ما هي الصيغة التي تلائم النموذج الاسرائيلي؟ هل من الممكن أن يكون هناك تشابه بين الموديل الإسرائيلي وبين النموذج الصيني الذي يعرف بأنه مجتمع ثقافي Culturism. ولكن بما أن الدولة في مفهومها الذي اكتسبته في التاريخ الحديث مرافقة لمصطلح القومية فقد عرفت بالدولة القومية. بينما طبيعة الشعب اليهودي، كما تقدم بكونه مقدم خدمات لمصطلح القومية في معناه التقليدي. وهذا يضع أسئلة كثيرة أمام إسرائيل كدولة الشعب اليهودي .. هل يمكن اعتبار إسرائيل دولة القاطنين فيها بما في ذلك نسبة عالية من غير اليهود؟

هل هي دولة كل الشعب اليهودي الموجود في إسرائيل وفي الشتات؟ مع الفارق أن يهود المهجر أكثر بكثير من الذين يسكنون في داخل إسرائيل.⁽⁹⁾

هناك ثلاثة تعريفات رئيسية أو مواقف متناقضة للهوية اليهودية ومن ثم من قيام الدولة اليهودية.

1- اليهود "الحريديم" الأرثوذكس، وهم اللاصهيونيون والذين يعتبرون قيام الدولة انتقاصاً من حقيقة هوية الشعب اليهودي، الذي لن يتم خلاصه بغير قدوم المسيح المنتظر.

2- الموقف المتدين - حزب المتدينين الوطنيين - الذي يعتبر أن الدولة اليهودية تمثل عاملاً مساعداً لمجيء المسيح.

3- الصهيونيون اللامتدينون، منقسمون أيضاً بما يتعلق بموقفها من الدولة مع أن غالبيتها تطورت مع تطور النظرة الأوروبية للدولة القومية، والذين وجدوا في الشعب اليهودي شعباً لكل الشعوب ولا ينقصه إلا قيام دولة له كغيره من الشعوب. لكن هذه الدولة الإسرائيلية يفهمها القائمون عليها بغير ما يفهمها الصهيونيون. فالقائمون على الدولة الإسرائيلية يرونها هدفاً رئيسياً ومركزاً من الصهيونية وتجسيداً لبعض أهداف الحركة الصهيونية، ولكنها سقف علوي، وبين تلك النظرة التي لا ترى في جهاز الدولة غير أداة في أيدي الصهيونيين. وهكذا تتحول الدولة إلى أداة أو تعبير عن قيم أعلى من الدولة .. وبهذا يكون اعتبار مصداقية قراراتها

بملائمة هذه القرارات لأهداف الدولة التي من أجلها قامت؟ وبمقتضى هذا الفهم لدولة إسرائيل تكون قراراتها التي لا تتفق مع القيم التي قامت من أجلها، هي قرارات غير شرعية، على الرغم من قانونية هذه القرارات بالمفهوم الفني للمصطلح.⁽¹⁰⁾

وإذا كانت الأيديولوجية الجماعية التي قامت عليها الدولة هي أيديولوجية الصهيونية. أصبحت الصهيونية بمثابة هدف بل مقياس ومعيّار لنشاط الحكم في إسرائيل. ولهذا نرى النظام في إسرائيل يحاول إنتاج دولة ذات طبيعة قيمية أو ذات رسالة والتي تقوم على قوانين لعبة متفق عليها من نوع ديمقراطية الدولة ذات الرسالة والتي تقوم على أساس ومن أجل تطوير وإنجاز الغاية. والسؤال الذي يطرح: إلى أي مدى نرى بأن نظام الحكم كجسم ملزم بتقديم خدمات لمواطنيه يمكن أن يفعل ذلك إذا تعارض ذلك مع تطبيق وتنفيذ مشاريع ومبادئ الصهيونية؟ هذا الوضع الصعب تظهر إشكالياته أكثر عندما يتعلق الأمر بجهاز القضاء في إسرائيل. هل جهاز القضاء هو أكثر تقييداً لنشاط الحكم، أم هو أداة عمل بيد الكومة من أجل تحقيق رسالة ما بعد القضاء؟ ولهذا فإن الأمر على هذه الصورة لا يتم إلا إذا أصبح مواطني إسرائيل يرون مصلحتهم الذاتية متطابقة مع أهداف الصهيونية. وبهذا تصبح مهمة تقديم الخدمات لا تتعارض مع تحقيق أهداف الصهيونية.⁽¹¹⁾

وحجر الزاوية في هذه المذكرة (مذكرة برفسور درور لرئيس حكومة إسرائيل) هو كيفية رؤية الدولة من وجهة نظر صهيونية؟ وهل بناء الدولة هو هدف لذاته؟ أم هو تحقيق مبدأ صهيوني مركزي من أجل أن تكون أداة في يد الصهيونية لتحقيق باقي أهداف الصهيونية؟ وبما أن الصهيونية في الأساس هي حركة ثورية، وما زالت بعيدة عن تحقيق ذاتها بالكامل، وعليه ينبغي للنظام في إسرائيل أن يتحول إلى نظام حكم رسالته استمرار الثورة الصهيونية. ولما كانت المشكلة الأساسية لكل ثورة هو في كيفية بناء جهاز حكم وإدارة تساعد في استمرار تطوير وتحسين رسالة الثورة. والتاريخ يعلمنا أن ثورات كثيرة حصلت فيها ردة وألغت بالتالي كل ما حصلته تلك الثورات. وهذا ما يجعل الحاجة ملحة لبناء دولة إسرائيل على صورة تجعلها قادرة باستمرار على تطوير وتحسين أدائها من أجل تحقيق أهداف الثورة الصهيونية، عن طريق ملائمة الوسائل والآليات والتحديات للظروف المتغيرة، لكن من غير أدنى تفريط في المبادئ الأساسية للصهيونية.⁽¹²⁾

تناول القضية بشكل أكثر عمقا يكرس له برفسور درور "المذكرة الثالثة" لرئيس

الحكومة الإسرائيلية - ولكن في هذه المذكرة يناقش ويعرض مفهوم الدولة كمؤسسة رسالتها تحقيق أهداف الصهيونية.

ونموذج الثورات: الفرنسية والروسية والصينية وكيفية بناء جهاز الحكم بحيث يستمر في تحقيق رسالة الثورة، ما هو إلا مثال يمكن أن نتعلم منه الشيء الكثير. وما بين عمل الدولة ووظيفتها وبين جهاز الثورة وغايتها إشكاليات كثيرة ينبغي إيجاد الحلول الملائمة لها. ولهذا يجب في نظر برفسور درور التغلب على بعض الميول الطبيعية في السياسة والبيروقراطية وكذلك الجمهور من أجل أن تستمر الدولة الإسرائيلية في تحقيق غايات الصهيونية. وبهذه الخصوصيات تتميز الدولة الإسرائيلية عن الديمقراطيات الغربية.⁽¹³⁾ فإذا كانت الدولة في الديمقراطيات الغربية هي جهاز قمع في يد الطبقة الحاكمة كما ترى الماركسية، أو هي آلية لتحقيق وتحصيل ولو الحد الأدنى من الحقوق الشخصية وتوفير شيء من الرفاه الاجتماعي للمواطنين فإن الدولة الإسرائيلية كجهاز إداري ومواطنين أداة لتحقيق أهداف الثورة الصهيونية. والإشكالية التي يريد برفسور درور من الدولة التغلب عليها هي فطرية وطبيعية في الإنسان، وكذلك في جهاز الدولة. فالثورة حتى يستمر وهجها تحتاج إلى جماعات طلائعية مضحية مشحونة بمبادئ أيديولوجية، وهي تتحرك بالعمل التطوعي أكثر من أن تحرك برسمية وظيفية الدولة وهذا ما جعل المؤرخين الجدد في إسرائيل يناقشون وضع ما بعد الصهيونية بينما أصحاب فكرة الصهيونية الجديدة، هم الذين ما زالوا ينظرون إلى الدولة وكأنها جهاز ثوري ومن بينهم برفسور درور نفسه .. والمجال الفضائي الذي تتحرك فيه الثورة بجماعاتها الثورية تختلف اختلافاً واضحاً عن الفضاء الذي تتحرك الدولة من خلاله. الدولة جسم قانوني يحددها العرف الدولي، ومجموعة القوانين على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وهي تتحرك في هذا المجال، وتحد من حركتها الجماعات المتباينة في مصالحها التي تؤلف التوليفة الاجتماعية. والتجربة السوفياتية دليل قاطع على أن الدولة التي أريد لها أن تكون جهاز قمع بيد طبقة البروليتاريا، انقلبت على البروليتاريا نفسها وأقامت جهاز قمع لمن يتعرض لجهاز الدولة ذاته .. وليس هناك حلول سحرية لا في جعبة درور ولا غيره يمكن أن يغير طبائع الأشياء. ومن أجل ذلك يرى درور أن تهميش هذا البعد (الثوري) في بناء مؤسسات الدولة بمصطلح "الرسمي الحكومي" كما تحقق في إسرائيل كان من بين الأخطاء الخطيرة والمهمة التي رافقت قيام الدولة اليهودية وحتى يومنا هذا.⁽¹⁴⁾

ويرى برفسور درور في مذكرته لرئيس حكومات إسرائيل "أنه من الضروري والمهم أن نفهم تركيبة الهوية الخاصة لدولة إسرائيل .. فهناك حتى اليوم لا يوجد اتفاق داخلي بين اليهود على الحدود الصحيحة لدولة إسرائيل .. وهذه المسألة انقسمت حولها الآراء منذ الحشمونائيين، وهي كذلك في نقاش أيديولوجي حاد حتى اليوم".⁽¹⁵⁾

والصهيونية الجديدة ممثلة بفكر برفسور درور تحاول حل الإشكال المعقد بين طبيعة الدولة والثورة، وإن كان لا يذكر ذلك بشكل واضح، بل إنه يسوق ما أسماه "تمريناً عقلياً" في منطقة يطلق عليها التفكير الباطل اللامفكر فيه، وهو "رؤية الدولة كعود ثقاب مهمتها إشعال ثورة روحية" وبهذا وعلى الرغم من معارضة درور العلنية لفكرة تغليب الثورة على الدولة في تفكير الصهيونية الجديدة. إلا أنه ليس من العسير استنتاج ذلك .. أما المثال الغريب الذي يأتي به درور ليؤكد على الوظيفة المزدوجة للدولة الإسرائيلية كأداة وهدف من خلال عرض ما يسميه "تمرين عقلي" الذي ينتمي للأفكار الباطلة بالتأكيد (التأكيد لدرور ذاته) والتي هي (التمرين العقلي) حسب التقاليد اليهودية كرموز أو إشارة سرية، للأذكاء الموهوبين الحق في التعامل معه فقط. ويعتمد برفسور درور على من يقرأ مذكرته أن لا يخرج بنتيجة ضارة. يقول: "لو أن قادمًا من كوكب آخر جلس يقرأ تاريخ البشرية وتاريخ الشعب اليهودي وتأمل في الحاضر من خلال مرآة كبير بعيدة المدى على التطور الروحي للجنس البشري، من غير اهتمام في حياة الأفراد القصيرة أو هذا الجيل أو ذاك من المحتمل أن يصل إلى نتيجة مفادها: أن رسالة الشعب اليهودي هي في إنتاج نظريات وأفكار روحانية مهمة للجنس البشري مرة بعد مرة، على حساب التضحية باستقلاله السياسي. وهكذا من وجهة نظر المفكر القادم من كوكب آخر فإنه يعطي ترخيصًا لانتهيار الدولة اليهودية عندما يحدث ذلك زلزالاً يتسبب مرة أخرى في إنتاج فكري وروحي كبير في العالم، كالذي قدمه الشعب اليهودي بعد خراب الهيكل الأول والثاني. ولهذا فهو يفضل إمكانية ثورة روحية جديدة على قيام دولة يهودية عادية كدول الأجانب تلك، والتي ينقصها بعد روحاني عالمي. ولهذا في نظريته من خارج الكرة الأرضية كان المراقب من كوكب آخر يرى في قيام دولة إسرائيل مرحلة تستخدم فيها كعود ثقاب الذي يشعل إنتاجاً روحياً جديداً على حساب احتراقه هو نفسه".⁽¹⁶⁾

يقول برفسور درور: "الفكرة المذكورة أعلاه باطلة من وجهة نظر صهيونية

ومحرمة كتفكير على متخذي القرار" ودرور نفسه يعلن أنه يرفض مطلب الضيف من الكوكب الآخر . من الناحية الشعرية يقول درور أنا مؤيد للصهيونية، ولا إنظر إليها من خارجها، كما فعل ويفعل القادم الجديد من كوكب آخر. ويؤكد درور ليس من الضروري إنتاج ثورة روحية يهودية كبيرة عن طريق انهيار الدولة الإسرائيلية، ولكن على العكس من ذلك فإن على الدولة اليهودية أن تتحول إلى مصنع روحاني للشعب اليهودي وللعالم أجمع. ووجود الدولة هو شرط لإنتاج كبير جديد من جانب الشعب اليهودي. ولكن إذا كان لنا أن نشكر القادم الجديد من العالم الآخر لأنه حدد السؤال الآتي بصورة أكبر: دولة يهودية من أجل ماذا؟ وعلينا يقول برفسور درور "أن نرى الدولة الإسرائيلية كآلية لإنتاج روحاني عالمي كقيمة عليا".⁽¹⁷⁾

وعبثاً يحاول برفسور درور أن "يمسك بطيختين بيد واحدة" إما الثورة الصهيونية وإما الدولة الإسرائيلية، ويظهر أن برفسور درور لم يطلع على المحادثة التي تمت بين الفيلسوف مارتن بوبر اليهودي وبين نظيره الفيلسوف اليهودي الألماني هريمان كوهن والذي ورد ذكرها في مكان آخر من هذا الفصل. ومحاولة برفسور درور إيجاد دولة يهودية ذات طابع ثوري عن طريق جعل الدولة حركة صهيونية تعمل على تحقيق باقي أهداف الثورة الصهيونية سوف تصطدم بالتالي بالكيان المؤسسي للدولة.

من أجل ذلك تعمل داخل إسرائيل منظمات صهيونية ويهودية مستقلة عن الدولة وتحاول أن تقيد عمل الدولة، ليس فقط مراقبتها وإنما تقييد خطواتها .. ومن هذا المنطلق يمكن أن نفهم تلك الحكومات الإسرائيلية في اتخاذ القرارات الحاسمة في مفاوضات السلام، أمام العالم تظهر بمظهر الدولة وفي حقيقتها تعاني من ازدواجية الرأسين، ولا بد للدولة اليهودية أن تقرر في النهاية أن تختار إما أن تكون دولة تتقيد بالأعراف الدولية أو أن تتحول إلى تنظيمات ثورية صهيونية، وهذا خيار ليس من السهل تجاوزه .. مرة أخرى لا أدري كيف تفكر الدبلوماسية العربية؟ ما دورها؟ ماذا تعرف عن الفكر اليهودي؟ وعلاقة اليهودي الإسرائيلي باليهودي الصهيوني؟. أجل لقد نسيت أنهم ينظرون إليهم كسبيكة واحدة!!

على السياسي العربي أن يعرف من هو شريكه Partner؟ هل هو إسرائيلي يمثل دولة تعرف ما هي حدودها؟ أم هو صهيوني لم يستكمل بعد كل أهدافه من الاحتلال؟ لو أن هناك جهوداً عربية تبذل لأخرجت الدبلوماسية الإسرائيلية بشكل

كبير، خاصة عندما تظهر حقيقتها أنها تمثل تطلعات يهود العالم الصهيونية وتحقيق أهدافهم وأحلامهم إلى جانب مصالح دولة إسرائيل؟ كان على السياسة العربية أن تضغط بهذا الاتجاه وهو أن يكون شريكها المفاوض الإسرائيلي فقط وأن تضع حدًا لازدواجية اليهودية الإسرائيلية واليهودية الصهيونية .. اليهودية الصهيونية لم تنته أطماعها في العالم العربي بعد .. وكم كان الموقف الفلسطيني قاصرًا عندما رضي بأن يحذف بعض الأمور من الميثاق الفلسطيني بغير أن يطالب بالمثل من الحكومة الإسرائيلية بفك ارتباطها مع الصهيونية .. والآن مع وجود من يفكر فيما بعد الصهيونية من بين اليهود، ينبغي أن يقوى هذا التيار وأن يكون العرب الفلسطينيون في داخل إسرائيل جزءًا من هذا الاتجاه وتقوية هذا المعسكر الذي يرى في المحصلة النهائية أن تصبح الدولة كما أرادها هرتسل "دولة اليهود" دولة ديمقراطية لبرالية مع أغلبية يهودية على نمط الدولة القومية الأوروبية. دولة حيادية بكل أجهزتها أي أن تكون مثلاً وزارة التربية والتعليم حيادية .. فالنتيجة التي تخلص إليها روث جفيزون Ruth Gavison: "لا تستطيع إسرائيل أن تستمر لفترة طويلة كدولة يهودية ديمقراطية إذا لم تأخذ على عاتقها مسؤولية تطوير هوية يهودية للعلمانيين الذين لا يؤيدون الطقوس اليهودية، ولتعزيز المركب الديمقراطي الإنساني في هوية اليهود المتدينين. والدولة اليهودية التي تقترحها روث جفيزون تشمل "دولة اليهود" كما فهمها هرتسل وكذلك "دولة يهودية" وبهذا تصبح إسرائيل متميزة ولا يوجد مثيل لها في العالم. دولة ذات طابع ثقافي مدني يهودي.⁽¹⁸⁾

وتحاول روث جفيزون أن تجد معادلة تدمج فيها المصطلح والواقع والعدل حتى تتغلب على التوتر القائم بين اليهودية والديمقراطية. من ناحية القانون الدولي هناك شرعية لقيام دولة فيها الحق للشعب اليهودي لتقرير مصيره. والمعارضون لهذا الطرح يقولون، ليس من الواضح أن يكون هناك حق تقرير المصير لشعب معين في أرض محددة إذا كان الثمن الذي سيدفعه آخرون والذين هم لا ينتسبون لذلك الشعب نفسه ثمنًا باهظًا⁽¹⁹⁾ (كحال الشعب الفلسطيني في هذه الحالة) والكل يعلم أن هذا الشرط ليس سهلاً بما يتعلق بالشعب اليهودي وكم كان الأمر أكثر صعوبة عندما بدأت الحركة الصهيونية عملها، أو عند تصريح بلفور عام 1917 أو حتى عند قيام الدولة اليهودية أو قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947 "وتستمر جفيزون: "الكل يعرف أن اليهود كانوا أقلية صغيرة جدًا بالنسبة للشعب الأصلي الذي كان يسكن البلاد، وهم الفلسطينيون"⁽²⁰⁾ وعلى الرغم من كل ذلك تبقى

نقطة الانطلاق عند جفيزون أن إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية هي منطقية من ناحية مصطلحها وشرعية من ناحية أخلاقية.

لقد انقسم الباحثون الإسرائيليون بين من يرى أنه لا سبيل لقيام دولة تكون يهودية وفي نفس الوقت تحب الإنسان ويتوفر فيها عنصر العدل والمساواة. وهناك من يذهب خطوة أخرى في هذا الاتجاه فلا يرى إمكانية قيام دولة يهودية دينية متتورة وعادلة وأيضاً ديمقراطية.⁽²⁰⁾

وبعض الباحثين يقول بصعوبة قيام دولة يهودية (دينية) على حساب شعب آخر وتكون مقبولة على كثير من الأوساط العلمية السياسية، بأن تلتزم بالحياد المطلق بما يتعلق بتعريف مفهوم ومعيّار الحسن، والثقافة والدين لمواطنيها وإلى جانب هذا الفهم للديمقراطية اللبرالية هناك تيار ديمقراطي لبرالي قوي يرى أن ليس هناك مصداقية لوجود "ديمقراطية لبرالية حيادية" وعلى الرغم من ذلك فكرة "الحيادية" تظل مركباً أساسياً ومركزياً عند قسم كبير من الفكر الديمقراطي اللبرالي الغربي⁽²¹⁾ والدولة بهذا المفهوم ليس لها معنى وظيفي غير خدمة ورفاهية مواطنيها بمقتضى مبدأ الاحترام والمساواة. ولهذا ليس للدولة موقف محدد من مواضيع: الدين واللغة والثقافة، وكم بالحري إذا كان مواطنوها لا ينتمون إلى ثقافة واحدة ودين واحد. ولهذا فإن الدولة الديمقراطية اللبرالية في مفهومها الحيادي، مضطرة وملزمة لخصخصة كل ميزة وكل هوية غير مدنية لمواطنيها .. وفي إسرائيل هناك بعض اللبراليين من يعتقدون أن مبدأ الخصخصة أو (الفصل) ضروري فيما يتعلق بالديانة اليهودية، ولكن ديمقراطية لبرالية حيادية كاملة تلزم خصخصة الهوية القومية اليهودية كذلك. وبناء على ذلك فإن جفيزون ترى أنه لا يمكن بكل المفاهيم لدولة يهودية أن تكون ديمقراطية لبرالية وحيادية.⁽²²⁾ وهذا هو النموذج الذي كان يرى فيه هرتسل "دولة اليهود"، دولة ذات غالبية يهودية، ومن الطبيعي كذلك أن تكون غالبية يهودية في جهاز الحكم وبين متخذي القرار، ودولة كهذه من غير الضروري من ناحية مبدئية أن تكون دول يهودية. ومن هذا الفهم ثار الجدل الساخن بين أحاد هعام وبين هرتسل في تعريف الدولة اليهودية. فقد نشر أحاد هعام نقداً لاذعاً على صيغة "دولة اليهود"، وادعى أن هرتسل قد وصف دولة أوروبية لبرالية متتورة، والتي من غير المفهوم كيف يمكن أن تتميز بيهوديتها فيما عدا أن فيها أغلبية يهودية. ففي "دولة اليهود" لم يقل هرتسل بأي لغة يتكلمون؟ ولكنه كان لا يتوقع أن يتكلموا العبرية. في دولة هرتسل الحيادية تقضي أن يدعو اليهودي صديقه وجاره المسلم

ليشاركه في مناسباته الخاصة من غير تلك العقد التي قد تثور من جراء قيام "دولة يهودية" على أرضه (فلسطين).

العلاقات المتبادلة بين الدولة والمجتمع والفرد في الدولة اليهودية :

هناك تأثير لفظي وثقافي على مفاهيم هذه المصطلحات، فالبلدان الغربية تميل إلى جعل "الدولة" في مواجهة "المجتمع" والمجتمع في مواجهة "الفرد" بينما تجعل الثقافة الصينية من هذه المصطلحات أقطاباً أو محاور، ولكن كل واحد منها يعتمد في وجوده على الآخر، ويندمج كذلك الواحد في الآخر. في المقابل فإن مصطلح "الدولة" في الثقافة الألمانية والفرنسية له فهم واضح ودور فعال في صياغة الأمور. أما في الأدبيات السياسية الإنجليزية والأمريكية فليس هناك مفهوم لمصطلح "الدولة" وفي مكانه هناك مصطلح "نظام الحكم". وأما في إسرائيل فيكثرون من البحث في العاب لفظية على منوال الأنجلو - أمريكية، حيث لا تعير كبير اهتمام لمصطلح "الدولة" وتضع هذه المركبات الثلاثة "الدولة" و"المجتمع" و"الفرد" الواحد في مواجهة الآخر ويصعب التجسير بينها. ومع ما لمصطلح "الدولة" في إسرائيل من أهمية خاصة فينبغي أن تكون العلاقة بين هذه المركبات الثلاثة علاقة اندماج أكثر منها علاقة مواجهة⁽²³⁾ حتى تلائم احتياجات الشعب اليهودي مع أهداف الصهيونية ..

من أجل ذلك فإن فلسفة الدولة في المفهوم الإسرائيلي بحاجة أن تعبر وتستجيب لمشاكل الفرد والمجتمع بالشكل الذي يتلائم مع أهداف الصهيونية، الصهيونية كأيدولوجيا جماعية والتي تعمل في الأصل من أجل مصير الشعب اليهودي. ولا ينبغي للفلسفة السياسية في إسرائيل أن تتطرف في تناول مشكلة الفرد والمجتمع بحيث يصبح الفرد هو محور كل شيء وبهذا تختزل وظيفة الدولة إلى مستوى ضيق جداً.⁽²⁴⁾

يميز برفسور دررو بين الدولة "الضعيفة" التي لا تستطيع توجيه الفرد والمجتمع نحو مثل وقيم نموذجية، بل تخضع لإرادة المجتمع وتقتفي أثر الرأي العام، من أجل ذلك تكثر هذه الدول من استطلاعات الرأي، كمصدر لسلطتها وشرعية قراراتها. من جهة أخرى نرى أن الدولة "القوية" هي التي تقود الفرد والمجتمع وتحاول أن تدخل في إدراكه ومفاهيمه القيم التي تريد، وإسرائيل من هذا النوع. وعليه فإن الدولة "القوية" هي التي تساعد على بلورة رأي عام، وفي حالة الدولة الإسرائيلية لكي تساعد على تحقيق مبادئ وأهداف الصهيونية⁽²⁵⁾.

أهلية الشعب اليهودي لبناء دولة - منطق الدولة :

من المعروف أن الشعب اليهودي لم ينجح بإقامة دولة مستقلة لفترات طويلة مستمرة. ويرى درور أن هناك ثلاثة تفسيرات لهذه الظاهرة:⁽²⁶⁾

(1) دمج ما بين عامل الاتفاق والمصادفة وبين ظروف تاريخية خاصة والتي لا تتكرر، فإن كان التاريخ لا يعيد نفسه ولا يكررها فليس هناك ما نتعلمه كثيرًا أو يمكن أن يفيدنا في الحالات الحاضرة والحوادث الواقعة.

(2) وأما التفسير الثاني فهو جغرافي استراتيجي في أساسه، وبمقتضى هذا التفسير فإن المكان الجغرافي للدولة اليهودية لا يساعد شعبًا صغيرًا على المحافظة على استقلاله مدة طويلة أمام شعوب كبيرة لديها مطامع في المنطقة. هذه الفرضية تعتمد على تحليلات تاريخية، وتفيد في فهم المشاكل الأساسية في فهم الأمن السياسي لدولة إسرائيل.

(3) العامل الثالث يكمن في طبيعة وخصائص الشعب اليهودي نفسه. ويعتبر هو السبب الرئيسي إلى جانب العوامل الخارجية التي ذكرناها، وهذا التفسير يثير سؤالين مهمين:

1- هل باستطاعتنا الوقوف على خصائص وميزات الشعب اليهودي في فترات تاريخية سابقة والتي قد يكون من بينها خصائص تدل على غياب مؤهلات محددة لبناء دولة لدى اليهود؟

2- وهل هناك إمكانية لفرضية تقول إن هذه الخصائص ما زال يحتفظ بها الشعب اليهودي وتعتبر معوقات تمنع قيامه ببناء الدول؟

هناك عدة فرضيات لتفسير طبيعة ومميزات الشعب اليهودي في المجال الثقافي والأدبي. وليس في مجال تركيبه الجيني. هذه الميزات والخصائص التي تعيق إقامة دولة كالصراعات والحروب الداخلية بين طبقات وفئات الشعب اليهودي المختلفة. يرى برفسور درور أن هناك خاصية واحدة يمتاز بها الشعب اليهودي عن غيره من الشعوب والتي لا تساعد على الاحتفاظ بالدولة لفترة طويلة. هذه الخاصية هي القيم والأخلاق اليهودية التي تبني أعرافًا وقيمًا متفوقة ومقدمة في الحياة اليهودية على احتياجات بناء الدولة. هذه الخاصية التي يتحلى بها الشعب اليهودي هي التي حافظت على تماسكه عبر تاريخه الطويل ومنعته من أن يذوب وينصهر في غيره من الشعوب، لمدة تزيد عن ألفي عام وهو في غربلة وشتات. هذه الظاهرة تكاد تكون وحيدة في نوعها، وبينها وبين دواعي إقامة دولة في عالم الواقع يوجد توتر

وتعارض يصل إلى حد التناقض".⁽²⁷⁾

إن إقامة دولة في العالم الدنيوي يلزمه بالضرورة بناء ما يمكن أن نطلق عليه (منطق الدولة) وبمقتضاه تكون مصلحة الدولة هي القيمة العليا في معاملاتها ولا تقيد مبادئ أخلاقية عادية. في الدولة اليهودية لا تتم الأمور بهذا الشكل أو المنطق، إنما تتقدم القواعد الأخلاقية والقيمية على القضايا السياسية، وقد تبلورت هذه الظاهرة بشكل تنظيمي قوي، وكان تأثير العامل الأخلاقي على سلوك وتصرفات الحكومة واضحاً. فقرة النبي كانت فوق قوة السياسي وكذلك العلاقة بين الكهانة (أو المؤسسة الدينية) وبين المملكة. ولهذا نرى "أن التناقض بين الأخلاق اليهودية كعبادات وأعراف وقيم عليا والتي تقف بحزم وبدرجة كافية ضد الحكام الذين يحاولون توفير احتياجات بناء الدولة، وهذه من بين الأسباب التي تجعل الشعب اليهودي غير مؤهل لبناء دولة لفترات طويلة.

لكن التوراة تحدثنا أن الشعب اليهودي قد أدار ظهره لتعاليم أنبيائه مما أدى إلى غضب الرب على هذا الشعب واستباح حرمة وسببه وتشتيته!!!!

"وهذا الذي جعل دولة إسرائيل (أخلاقياتها) تحظى بتقدير الكثيرين بتصرفاتها الأخلاقية وكذلك تتعرض للنقد الشديد من داخلها ومن الولايات المتحدة بالذات كلما تصرفت أو خرجت على ضوابط الأخلاق اليهودية، حتى وهي تمارس "كدولة" ما قد يمارسه غيرها من الدول بشكل طبيعي. هذا النقد القيمي والأخلاقي يرى أن على إسرائيل أن تتصرف حسب قواعد وأسس أخلاقية كمبدأ وأساس بصورة قطعية بل وأحياناً مع إضافة : "أن دولة إسرائيل الغير أخلاقية لا تستطيع أن تستمر، أو أنها لا ينبغي أن تقوم أصلاً".⁽²⁸⁾

ويبقى السؤال : هل على إسرائيل أن تعطي الأفضلية والأولوية لاحتياجات وجودها وللتمهيد لمبادئ الصهيونية على حساب المبدأ الأخلاقي؟

برفسور درور يقرر أن وجود إسرائيل واستمرارها وتحسين أوضاع الصهيونية هي بمثابة القيم العليا .. إن المنطق الصهيوني كقيمة عليا مفضل ومقدم على المبادئ الأخلاقية والتي هي بطبيعة الحال جزء من تقاليد الشعب اليهودي والصهيونية بشرط أن لا تقوم بعمل يمكن أن يوصف بالإجرامية. فالأفضلية والأولوية هي في قيام وتحسين أداء الدولة اليهودية والصهيونية. ولا ينبغي أن نقيم وزننا لهؤلاء الذين يرون أن لا وجود للدولة اليهودية بغير العامل الأخلاقي، هذا وهم لا وجود له في الواقع. وليس لنا خيار إلا أن نقف مع احتياجات الوجود

السياسي ونضعها في سلم أولوياتنا وفوق المبادئ الأخلاقية".⁽²⁹⁾ وعلى الرغم من أن بروفيسور درور قد أوضح أنه يكتب من داخل الكيان الصهيوني، فهذا يعني أنه لا يملك ملكة النقد الذاتي وإلا فكيف يفسر وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب السياسة الإسرائيلية أكثر من وقوف بعض اليهود؟ كيف يفسر انسحاب الوفد الأمريكي من مؤتمر ديربن عندما حاول كل العالم باستثناء دول غرب أوروبا إدانة الصهيونية في ممارساتها العنصرية؟ كيف يفسر موقف الإدارة الأمريكية وخاصة بوش (الابن) من الجرائم التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين؟ وكيف يفسر درور اعتبار دولة إسرائيل قيمة عليا وهو يريد لها أداة صهيونية؟

ويرى بروفيسور درور أن غير اليهود قد ضحوا أكثر بكثير مما ضحى اليهود من أجل دولهم وشعوبهم. ويعتمد على إحصائية لبرفسور باروخ كيمرليند حيث تكشف: أن تضحيات الشعب اليهودي من أجل قيام دولته كانت قليلة قياساً مع تضحيات شعوب أخرى، فنسبة الذين سقطوا من اليهود قتلى من أجل قيام دولة إسرائيل منذ عام 1947 هو تقريباً 0.6% من مجموع متوسط السكان. ومقارنة مع ما فقدته فرنسا، على سبيل المثال من أجل استعادة حريتها وسيادتها في الحرب العالمية الثانية وحدها هو 7.7% من مجموع سكان فرنسا وقد بلغ نسبة من قتل في روسيا ويوغوسلافيا في الحرب العالمية الثانية وحدها هو 10% من مجموع السكان، بينما سقط في الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية ما لا يقل عن 2% من مجموع السكان.⁽³⁰⁾

ولهذا يقترح درور خطوات في مجال الأمن القومي اليهودي، بل هو يرى أن على إسرائيل أن تكون وتبقى "دولة أمن" ويرى من أجل ذلك:

(1) الحاجة الملحة والضرورية لأنظمة طوارئ عسكرية في حالة وقوع أعمال عنف في المؤخرة المدنية أو في حالة تمرد عناصر معادية في داخل إسرائيل نفسها.

(2) الاستزادة من جعل إسرائيل دولة أمن عن طريق اقتطاع نسبة كبيرة من الدخل القومي لقضايا الأمن، وتقوية الخدمة الاحتياطية، والصبر على تحمل ضربات موجعة من الخسائر بالحروب وغيرها.

(3) المشاكل الناجمة عن معاشة عرب ويهود في داخل الدولة، فكلما زادت الأعمال والمشاعر العدائية للدولة، يجب تقوية وسائل الردع.

(4) إصابة قيم الدولة وتراكم الأمور الاجتماعية، وكثرة الهزات النفسية العنيفة

الغير مريحة من جراء الحروب وأعمال العنف وعمليات الاستنزاف الداخلية ينبغي أن تجابه بصلاية وحزم وردع مناسب.

(5) العمل بيقظة من أجل التحكم بجمهور معاد، حتى وإن كان رد فعلها غير مبال، ولكنها موجودة في مراحل مواجهة وعصيان وليست الانتفاضة الأخيرة إلا حالة من حالاتها.⁽³¹⁾

وإن واقع الحال لسياسة البطش والإرهاب التي تمارسها الدولة اليهودية وما فعلته في حروبها مع الفلسطينيين والعرب رد بليغ على ما ذكره برفسور درور من ميزات وخصائص الشعب اليهودي وسوف يأتي ردنا على كل ذلك بأيّتين كريمتين من كتاب الله في المحصلة النهائية لهذا البحث.

وسوف ننقل باختصار عوامل ازدهار وانهيار الدولة الإسرائيلية كما يراها برفسور يحازريل درور في مقالة له نشرتها مجلة "اتجاهات جديدة" (والتي تعنى بالشؤون اليهودية والصهيونية) وذلك من منطلق ما لكتابات هذا العالم من تأثير في أوساط متخذي القرار في إسرائيل.⁽³²⁾

إن أحد أعقد المواضيع في فهم التاريخ هي ظاهرة ازدهار الشعوب والحضارات وغروبها، وقد حار في هذه القضية خيرة المفكرين والمؤرخين من أمثال: ادوارد جيبون، أوسكار شفرنجلر، وآرنولد توينبي. وهي في الأصل مهمة لواصفي السياسة الذين يخططون لنسيج المستقبل، إن معرفة ذلك تعتبر شرطاً لإمكانية توجيه التاريخ من أجل زيادة عوامل الازدهار وتجنب عوامل الانحطاط والانهيار. من أجل ذلك كان يرى توينبي ضرورة التفكير بالأمور الاستراتيجية، من بين هؤلاء الذين لديهم القدرة العالية على التفكير والدراسة والبحث أن يبتعدوا عن الانشغال في القضايا الوقائية الجارية وأن ينشغلوا في كل ما يمكن أن يبعث الانتعاش والازدهار في الأمة.⁽³³⁾

يرى درور أن كل دراسة أو بحث يتناول قضايا حاسمة ومصيرية للأمم يحتاج إلى غطاء من القيم الأساسية للمجتمع التي تشير إلى ما هو "سلبى" أو "إيجابى" والتي تعمل كالبوصلة في توجيه جريان التاريخ. ويضرب مثلاً على تلك التيارات والتوجهات التي ترغب في إبعاد الطابع اليهودي الصهيوني عن الدولة الإسرائيلية، هذا التوجه لمن يرفع شعار: "دولة كل مواطنيها" يعتبر انتعاشاً وازدهاراً ولكن من وجهة نظر يهودية صهيونية هو بمثابة انهيار وأقول للدولة اليهودية. ولهذا يحاول درور في هذا المقال أن يؤكد ويبرهن على أن شخصية الدولة كيهودية صهيونية،

وديمقراطية وتعددية هي حالة من الازدهار.

يضع درور صورة لما يمكن أن يحدث من ازدهار لإسرائيل في الخمسين سنة القادمة اعتمادًا على تحليل الظروف المنطقية (الإقليمية) والعالمية والتي قد تؤثر بشكل سلبي أو إيجابي على قوة أو ضعف الدولة اليهودية. واحتمال حصول ما يسميه "الانكسار التاريخي" إذا حصلت هجرة ملايين من يهود الولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا يعدد سبعة عوامل مؤثرة محيطة وإقليمية، كما أنه يضع ثلاثة عشر مؤثرًا على ازدهار الدولة أو انحطاطها ويتناولها بالتحليل نقطة نقطة. والعوامل الخارجية هي:

(1) العولمة Globality: هذا العامل له تأثير كبير في وضع قيود على الدول خاصة فيما يتعلق بالمسألة الاقتصادية، وكذلك في مجالات أخرى، من بينها البعد الثقافي. والعولمة هي التي تملي الخطة الاقتصادية التي على إسرائيل أن تتبناها. وانعكاساتها على المجتمع كاتساع الفجوة في الدخل بين فئات المجتمع، ووضع البطالة، هذا مع إمكانية الازدهار الاقتصادي بسبب قدراتها على الاندماج بالعولمة خاصة مع تفوقها العلمي والتقني والمعرفي. ويبقى أمر تطوير وتحسين قيمها كالعادل الاجتماعي وكيفية اجتهداها في هذا المجال ... كيف يمكن الانفتاح على ثقافة ما بعد الحداثة في ضوء العولمة وتأثير ذلك على تقوية طابع إسرائيل اليهودي الصهيوني.⁽³⁴⁾

(2) التحولات في مصطلحات البعد والتوسع: يرافق العولمة تغيير في مفاهيم البعد الجغرافي، والاتساع الذي تعمل به شبكة الانترنت. ولهذا تأثير كبير على إسرائيل وفي معظمها إيجابية، لأن مستقبل الاقتصاد الإسرائيلي غير مرتبط بالتجارة والتواصل مع الدول العربية، ولكن ينبغي أن لا ننسى إمكانية أن يكون للبعد والاتساع انعكاسات أمنية سلبية، لأن العدو يستطيع أن يؤثر عن بعد وبطرق متقدمة ومتطورة فيما يعرف بـ "حرب المعلومات".

(3) التقدم نحو اقتصاد يقوم أساسًا على العلم والمعرفة وتقديم الخدمات في هذا المجال. وعليه تستطيع إسرائيل أن تعوض قلة مواردها الطبيعية عن طريق توفير موارد علمية، وتبقى خطورة ذلك تكمن في أن توفير الموارد العلمية تحتاج دائمًا إلى وفرة "المتفوقين جدًا" وعليهم تتنافس الدول. الاقتصاد المعرفي يحتاج إلى عدد قليل من العمال نسبيًا. والأمر الثالث أن الاقتصاد المعرفي يوسع الفجوة بين القلة التي تندمج بها والكثرة من الشعب التي لا يمكن لهذا الاقتصاد أن يستوعبها.

4) ما بعد الحداثة وحالة القبيلة أو الأصولية: هناك تحد كبير وصعب أمام ازدهار إسرائيل كدولة يهودية - صهيونية يتمثل في ثقافة ما بعد الحداثة حيث إنها تنتشر بسرعة في العالم المتقدم وكذلك في أوساط يهودية في إسرائيل، وأكثر ما يهمننا أن نلفت إليه الانتباه هو مبدأ "سيادة الشخصي" والذي يعتبر جوهر ثقافة العلمنة، والأهمية تنصب على الفرد وتحقيق ذاتيته كشخص. هذه الفلسفة قد غزت أوساطاً في إسرائيل. هذا الفكر يشتمل على تناقض داخلي بما يتعلق بمسيرة إسرائيل كدولة يهودية صهيونية. والميل لما بعد الحداثة تقترن به ظاهرة معاكسة للميل نحو مفهوم "القبيلة" ونحو "الأصولية" وهي غالباً ما ترتبط بالتطرف القومي والعنصري، والاعتقاد بالمفاهيم الماضوية كرد فعل لخيبة الأمل النفسية من الحداثة، وهذا الوضع لم يسلم منه المجتمع اليهودي ولا المجتمعات الإسلامية.

5) شرق أوسط متطور ولكنه غير مستقر:

مسيرة التقدم لن تتوقف في دول الشرق الأوسط في المجالين الصناعي والاجتماعي وذلك بنسب متفاوتة بين دوله ، وسوف تنمو القدرة العسكرية، وسوف يسخن الصراع حول ماهية الإسلام، والانتماء الإسلامي في المجتمعات العربية، وكذلك مشاكل التمدين والانتقال من حياة الريف والقرية إلى حياة المدينة . هذه الصراعات في مثل هذه المجالات قد تسبب جموداً للوضع من جهة وأزمات اجتماعية سياسية خطيرة من جهة أخرى. ولهذا يرى برفسور درور أن الشرق الأوسط لن يستقر في الفترة التي يبحث فيها (50 عاماً القادمة) وانعكاسات ذلك بأعمال عدوانية ضد إسرائيل، وحالة الحرب والسلام غير مستقرة، والانتقال من وضع إلى نقيضه يتم بسرعة ... هذا الوضع قد يعود بالفائدة على إسرائيل إذا استطاعت أن تستغل ذلك، عن طريق مساعدة دولة عربية تكون في وضع حرج فتجني من وراء ذلك فوائد كثيرة (وليس المثال الموريتاني والقطري ببعيد). ويرى برفسور درور أن ليس في ظاهرة الأصولية، بحد ذاتها، شيء سلبي، وهي ظاهرة حديثة كما يظهر من كتابات S.N.Eisenstadt في مؤلفه⁽³⁵⁾ (وهو محاضر كبير في علم الاجتماع السياسي) وسلبية الأصولية في رأي درور هو باستعمالها العنف والإرهاب في فرض آرائها ومعتقداتها على الآخرين.⁽³⁶⁾

6) تغييرات في الاستراتيجية الجغرافية : (جيوستراتيجي)

هنالك من يرى أن العالم يخطو نحو سلام عالمي، وهناك آخرون يعتقدون أن مواجهات هنا وهناك لا بد أن تحدث. وهناك من يرى أن العالم ينقسم إلى دول

تعيش باستقرار ورفاهية، وأخرى تعيش في فوضى .. هناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في كونها قوة عالمية مركزية مع وجود بعض مراكز القوى التي ستصبح ذات تأثير عالمي كغرب أوروبا والصين (درور 90).

وبما يتعلق بإسرائيل، عليها أن لا تسترخي وكأن العالم في المستقبل المنظور مقبل على مرحلة نهاية الحروب. وعلى إسرائيل أن تستمر في وضع المتحفز والمتوتر وتعمل على تجديد قيمها الصهيونية واليهودية، وأن تبقى يدها على المؤشر الأمني.

(7) القفزة المعلوماتية والقيم الثقافية، هذا التحدي هل تستطيع أن تقدم إسرائيل ثقافة ومعلومات نوعية للإنسانية.

وفي مقابل هذه الأمور الخارجية يضع درور ثلاثة عشر وصية أو فرضية لمستقبل إسرائيل، وبتحليل برفسور درور أن مؤرخاً في المستقبل يكتب تاريخ إسرائيل فسوف يكتب صيغة من صيغتين:

الصيغة الأولى: للأسف الشديد فقد فشلت إسرائيل في تطوير كفاءاتها الفكرية وتحسين قواها السياسية المطلوبة لتدخل ناجح في الظروف التاريخية المعقدة التي أحاطت بها، لمنع انهيار وغروب الدولة اليهودية، مع العلم أن بالإمكان تفادي وقوع كارثة جديدة للشعب اليهودي .. من جهة أخرى قد يكتب المؤرخ في المستقبل صيغة ثانية تتحدث عن نجاح إسرائيل.

الفرضيات الثلاث عشرة :

(1) المشكلة الديمغرافية :

* على الحكومة الإسرائيلية أن تتناول هذا الموضوع بكامل الجدية والخطورة وأن يبقى يحتل جدول أعمال الحكومة الداخلي.

* النظر إلى زيادة الهجرة كأمر مصيري واستراتيجية سياسية في مواجهة الخطر الديمغرافي بالإضافة إلى مفهومها القيمي.

* العمل على هجرة ما لا يقل عن مليون يهودي من بلاد الرفاه الاجتماعي حتى عام 2050 (القصد الإبقاء على الطابع الشكنازي للدولة في الصراع الديمغرافي الداخلي بين اليهود).

* منع أية هجرة عربية لإسرائيل بشكل قاطع وحازم.

* تقليل عدد العمال الأجانب بشكل ملحوظ خاصة الذين يسكنون بشكل دائم في إسرائيل.

- * العمل بشكل جذري على تهويد اليهود المشكوك في يهوديتهم من بين المهاجرين وكذلك تهويد أبناء العمال الأجانب والذين أصبحوا مقيمين دائمين بشرط أن لا يكونوا مسلمين (هذه هي رسالة اليهود الكونية؟).
- * تحديد وتقليل مخصصات المساعدات الحكومية ودعمها للعائلات كثيرة الأولاد . لأن زيادة الولادة يقلل من نسبة اليهود من مجموع سكان الدولة.
- * منح حق الانتخاب لليهود الإسرائيليين خارج الدولة (لتحييد الصوت العربي والتقليل من أهميته في تأثيره على صنع القرار في إسرائيل) (دور 104).
- (2) الهوية الذاتية والتمسك بالقيم⁽³⁷⁾ :
- * إعادة بناء وتعليم "الوعي اليهودي" مع إضافة تعليم "اليهودية والصهيونية" في المدارس اليهودية بما يلائم الصغار في القرن الواحد والعشرين.
- * ظهور القادة السياسيين بمظاهر التربية اليهودية والصهيونية.
- * على البرامج التلفزيونية أن تهتم بشكل جدي بالهوية اليهودية وقيمة الدولة بكونها يهودية صهيونية.
- * تنشيط وتشجيع كتابات طوباوية حول اليهودية والصهيونية لدولة إسرائيل.
- * تشجيع الإبداع والإنتاج التعددي بكل ما يتعلق بجوهر اليهودية والصهيونية ومفاهيمهما في القرن 21.
- (3) الاندماج بالشعب اليهودي (المقصود الشعب اليهودي خارج إسرائيل) :
- (دور 105).
- * إدخال تعليم "الشعب اليهودي" لبرامج التعليم في المدارس الثانوية.
- * استغلال وسائل الإعلام لنشر ثقافة أكثر يهودية.
- * تأسيس "قرية الشعب اليهودي" في القدس.
- * تحويل الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل لوكالة الشعب اليهودي.
- * إقامة لجنة الشعب اليهودي الاستشارية لجانب رئيس الحكومة، وكذلك لجانب الكنيسة لتعطي توصيات في مواضيع يهودية (دور 105).
- (4) الهجرة إلى إسرائيل والهجرة المضادة : العمل على تكثيف الهجرة لإسرائيل من البلدان الغربية، حتى ولو أدى الأمر لمواجهة مع رؤساء الجاليات اليهودية (كذلك لتقوية وتعزيز العنصر الأشكنازي في الدولة).
- (5) الاستعداد للتضحية من أجل القيم الأصلية.
- (6) السلام والأمن :

- * إقامة نظرية أمن جديدة.
- * تقوية السياسة الموجهة لكل الدول الإسلامية.
- * الاستعداد لانتهاز الفرص من خلال افتعال الأزمات بين الشعوب العربية والإسلامية (درور 105).
- (7) الأقليات: (درور 106)
- * العمل على الوصول إلى المساواة في مستوى المعيشة المادية ولمنع تمييز اجتماعي.
- * منح استقلال ثقافي للأقلية العربية .. مع المحافظة على أن تبقى الثقافة الأساسية لإسرائيل يهودية - صهيونية.
- * مواجهة مع كل محاولة يمكن أن تقلل أو تنتقص من الطابع الأساسي للدولة كيهودية - صهيونية.
- (8) الثقافة والمجتمع : (درور 106)
- * تشجيع الإنتاج الاجتماعي ويشمل على بعث وبناء الحركة الكيبوتسية من جديد - الروح الطلائعية، حركة التجمعات المجتمعية.
- * رفع المستوى التعليمي والثقافي لكل المواطنين عن طريق بناء جهاز التعليم من جديد وأن نخطو نحو مجتمع يتعلم.
- * الاستمرار في خدمة عسكرية إجبارية أو خدمة وطنية مع تعزيز دور هؤلاء في الاندماج في المجتمع.
- * التفعيل الفوري "المجلس الوحدة" والتي قررت الحكومة إقامته في المدة الأخيرة حسب توصية "لجنة القمة" وذلك بدعم ومساعدة الهيئات المدنية التي تعمل في تقديم هذا الموضوع كتنشيط "البوتقة" التي تصهر المجتمع الاسرائيلي.
- * توسيع التعليم للكبار وتشغيلهم في أوقات فراغهم عن طريق برامج تثقيفية تصل إلى كل بيت في إسرائيل.
- * تضيق الفجوة بين المركز والأطراف - بين المدينة والريف.
- * وضع حد للفجوة في الدخل، بحيث ترفع الحد الأدنى للأجرة من جهة، ومن جهة أخرى فرض ضرائب عالية على أصحاب الدخل المرتفع.
- (9) العلوم والتكنولوجيا :
- * وضع سياسة تعليمية وتقنية واضحة المعالم وإقامة مراكز علمية جديدة.

* زيادة مخصصات دعم البحث العلمي والتطوير في مجالات البحث المهمة (مع العلم أن إسرائيل تتفق على البحث العلمي من مجمل الدخل القومي العام ما يزيد عن 4.5% وهي أعلى نسبة في العالم).

* البحث من جديد في سياسة الخصخصة بما يتعلق ببعض المؤسسات العلمية الخاصة.

* تحسين وتطوير الأداء التعليمي في المدارس الحكومية – والحكومية الدينية عن طريق تحقيق توصيات لجنة "هراري".

* إدخال موضوعات علمية وتقنية في جهاز التعليم خارج التعليم الحكومي.

* إدخال مستجدات في مجال علم التقنيات في مكاتب الإعلام والأخبار كما هو الحال في B.B.C .

10) الاقتصاد – العمل – والموارد البشرية :

* زيادة الاستثمار في "المتفوقين" لاستغلال كامل القدرة الموجودة فيهم.

* التقليل من العمال الأجانب الموجودين بشكل دائم في إسرائيل واستبدالهم بإسرائيليين.

* تحسين حركة القوى العاملة بتوفير شبكة مواصلات مريحة.

* انتهاج سياسة صناعية مرنة عن طريق تشجيع مصانع توفر فرص عمل شرط أن تكون مربحة وذات فائدة اقتصادية في فترة زمنية معقولة.

11) توسع أفقي في البنية التحتية والبيئية:

* إقامة سلطة تخطيط في مكتب رئيس الحكومة، كما قد تقرر من قبل، شريطة أن يكون تخطيطاً بعيد المدى.

* الإسراع بتنفيذ مبادئ جديدة في سياسة البناء مع توفير شروط حياة أفضل وتكثيف الإسكان والإسراع بعملية التمددين.

* خطة عملية لتطوير الجنوب (النقب) وتطوير مدينة بئر السبع بحيث تضاهي المدن الساحلية، واعتماد خطة لتسكين البدو.

* تخطيط استراتيجي لمشاكل المجاري والمياه والطاقة والمحافظة على البيئة وتحسينها أمام مشاريع حيوية.

* تعزيز وتقوية وضع "أراضي الشعب اليهودي" وتمييزهم عن أراضي الدولة التي ينبغي توزيعها بالمساواة وعلى جميع المواطنين.

* العمل على توفير قيم إنسانية في عمل إسرائيل في الهيئات الدولية، خاصة الأمم المتحدة وفتح قسم في وزارة الخارجية لتطوير رؤيا إنسانية شاملة وما تقدمه إسرائيل في هذا المجال (بيع شعارات أخلاقية !!..!!).

* العمل على دخول إسرائيل إلى هيئات عالمية ما زالت بعيدة عنها حتى اليوم مثل: "المنظمة للعمل المشترك" والتطوير الاقتصادي العام في باريس.

* إقامة مركز مهمته، التركيز على ما يمكن أن تقدمه اليهودية من أجل تطوير القيم الإنسانية المستقبلية ويكون مقره القدس وتوفير وتجنيد أفضل المفكرين اليهود من الداخل ومن المهجر للعمل فيه (!!!!؟)

* يجب التأكيد على تحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

* انتهاز الفرص ومنح أفضلية لتطوير العلاقات مع الدول الإسلامية (بغرض انتهاز الفرص المتاحة للوقية بينها).

12) نظام الحكم :

* دراسة مجددة لأسلوب الحكم في إسرائيل، وإقامة لجنة شعبية فنية بتركيبة تبعث على الثقة فيها، لتدرس بناء نظام الحكم من جديد. البدائل تطرح للبحث على الجمهور، مع المحافظة على المنطق الداخلي للبدائل، ولو عن طريق طرح الموضوع في انتخابات عامة.

* هذه اللجنة تبحث في طريقة انتخاب رئيس الحكومة، مباشرة أو عن طريق البرلمان، الانتقال إلى انتخابات حكم رئاسي حسب النموذج الفرنسي، لإقامة محكمة دستورية وتغيير قواعد الانتخابات العامة لكي يختزل عدد الأحزاب.

* سن وتشريع القانون الاساسي لأسرائيل، فيه تكون إسرائيل دولة يهودية صهيونية للشعب اليهودي، ودولة ديمقراطية لكل مواطنيها (شعارات دعائية لأنها تتعارض بشكل قاطع مع التوصيات والفرضيات الأولى).

* العمل على رفع مستوى فهم الجمهور لمشاكل نظام الحكم وفلسفة الدولة، لأن الرأي العام المحلي المتفهم والواعي حيوي لتعزيز مفاهيم الديمقراطية عن طريق وسائل أعلام مهنية وجدية.

* نقلة نوعية جديدة في "تعليم المواطنة" في المدارس الثانوية وإقامة دروس ودورات لطلاب المعاهد العليا والجامعات تدرس التعددية في دولة إسرائيل.

* بذل جهود لتحسين أداء الطاقم السياسي، كإقامة: "كلية للعلوم السياسية القومية" لتأهيل متخذي القرار ويتلقى فيها السياسيون استكمالات تتلائم مع

شخصياتهم والأدوار المنوطة بهم.

ويختم البرفسور درور توصياته هذه بذكره اجتماعًا على مستوى قومي لبحث أمور هامة فيقول: "اتاحت لي الفرصة حضور اجتماع لبحث موضوع قومي على درجة عالية من الأهمية، اشترك فيه أصحاب القرار السياسي الكبار، وقد تبلور جوهر مطلبهم على: "التوقف عن الكلام والبدء بالعمل" ومع معقولية هذا المطلب لأننا نتكلم أكثر مما نفعل، ولكن هناك حلقة مركزية مفقودة، وعندما سألت بهدوء: "وماذا عن التفكير؟ لقد كان السكوت والصمت هو الجواب ولكنه صمت في نفوس تغلي من شدة الغضب." (درور ص108).

ويرى درور أنه على الرغم من توفر بعض المفكرين لكن بحوثهم تنصب على القضايا الوقائية الجارية، وهو يحاول رسم سياسة مستقبلية بعيدة المدى.

وإن من يقرأ الخطاب اليهودي قراءة تحليلية متمهلة يرى:

1- القضية الديمغرافية بكلمة أخرى وجود الأقلية العربية الفلسطينية هي هاجس أمني ينام المفكرون السياسيون وصناع القرار ويصحون على ناقوسه، ولن يتورعوا عن اتباع سياسة غير إنسانية لتهجير هذه الأقلية، بينما قادة هذه الأقلية يعيشون المزايدات التي لا تخدم غير مخططات السياسة الإسرائيلية تجاههم.

2- التشديد على جعل اليهودية والصهيونية أيديولوجية يعتنقها المجتمع الإسرائيلي وهذا معناه المزيد من الصراع مع العالم العربي، لأن الصهيونية لم تستكمل بعد أهدافها وتوسعها.

3- عدم إضاعة أية فرصة تمكنهم من إثارة الفتن بين الدول العربية والإسلامية والأقليات التي تسكن فيها سواء كانت طائفية أو عرقية.

4- التشديد على الإنتاج العلمي والتفوق المعرفي كمصادر ثروة يهودية.

هل بالإمكان ديمقراطية يهودية؟

كيف يمكن الحديث عن "ديمقراطية يهودية" إذا كان اليهود أنفسهم لم يتفقوا حتى اليوم على تعريف واحد واضح لقضية "من هو اليهودي؟ إذا كان الأمر كذلك فكيف يستساغ طرح مثل هذه الاسئلة، أو الحديث عن ديمقراطية الدولة اليهودية. إن هناك قضية اليهودي المعلقة التي تنتظر إجابة واضحة وواحدة متفقاً عليها حتى بين اليهود أنفسهم. هل هو "شعب الله المختار"؟ ولأي أهداف اختير؟ هل هو نور البشرية وروحها؟ فلماذا تسكن ناحية واحدة من نواحي الأرض؟ وهذا التساؤل الذي

اعترض عليه كثير من المفكرين اليهود لكن العديد منهم، ممن يعتقدون أن لليهود رسالة لم يرضوا أن يحتشدوا في بلد واحد فقط، كما يقول ذلك هريمان كوهن وغيره ، وما التمرين العقلي الذهني الذي طرحه برفسور درور إلا اعتقاد من هذا القبيل، ولكن على استحياء. لكننا نسأل لماذا الصهيونية؟ ألا تتسع اليهودية كمصطلح ديني أو قومي لكل من يرى بنفسه أنه يهودي؟ لماذا هذا الإصرار على الصهيونية؟ لعل اليهودية تريد من مصطلح الصهيونية أن يتحمل كل أخطاء اليهود واقتراقاتهم، من قتل وتدمير وإيذاء للشعوب، كما هو الحال مع الشعب الفلسطيني واللبناني والعربي بشكل عام!!! فتمتص الصهيونية غضب الإنسانية، كما حدث عندما اعتبرت الأمم المتحدة الصهيونية حركة عنصرية في فترة من فترات صحوة الأمم المتحدة، مثل الصهيونية واليهودية في ذلك مثل الطائرة التي تطلق بالونات حرارية تجذب إليها القذيفة أو الصاروخ، لكي تنجو الطائرة.

تحدث وثيقة إعلان الدولة اليهودية، أن للعرب مواطني الدولة الحق في العيش بسلام مقابل أن تدمجهم في كل مؤسسات الدولة على قاعدة مقبولة من المساواة. وقد وفى العرب بالشروط التي أرادت الدولة هذه في غالبيتهم الساحقة، إلا ما كان من أمر الأفراد والذي لا يخلو أي مجتمع من المجتمعات من ظواهر كهذه ، ومن ضمن هذه المجتمعات المجتمع اليهودي. فإذا كانت الأقلية العربية قد أوفت بالجزء الخاص بها في القيام بالمعادلة التي وضعتها الدولة بنفسها : السلام مقابل المساواة، لكن للأسف فإن الدولة لم تف بشيء من تعهداتها.⁽³⁸⁾ الأفراد الجماعات البدائية المتخلفون، المتطرفون، المخربون الارهابيون يفون بتعهداتهم والتزاماتهم والدولة الديمقراطية التعددية المستتيرة، ممثلة نور الأمم وروحها لم تستطع أن تفي ولو ببعض التزاماتها وتعهداتها!!!

على مر الأيام، وخاصة في السنوات الثلاثين الأولى للدولة، كان العرب ينهمكون في الانتخابات البرلمانية ويشاركون على قدم وساق ولكنهم ينتخبون أعضاء الكنيست المرتبطون بحزب العمل (مباي سابقاً) وهم (هؤلاء النواب العرب) كانوا أطوع للبرنامج الحكومي من أعضاء حزب العمل أنفسهم، وكانوا أكثر اهتماماً بقضايا الحكم العسكري من الحكم العسكري نفسه .. وإذا استثنينا النواب الشيوعيين، فلم يكن للعرب، في الحقيقة ، ممثلين في الكنيست. ولكن مؤسسات الدولة من وزراء وغيرها لم تستوعب موظفاً واحداً من بين العرب، إلا هؤلاء "المستشارين" العرب المعينين بشكل شخصي من قبل بعض الوزراء. ونحن نربأ أن

نسمي هؤلاء "المستشارين" ما هي وظيفتهم بالتحديد؟ يخدمون في كل شيء إلا الاستشارة، وكذلك في كل الشركات الاقتصادية، سواء كانت حكومية أو هستدروتية (نقابية) أو شركات خاصة لم تستوعب عربًا لا على المستوى المهني ولا الإداري. في كل اللجان الحكومية والجماهيرية على أشكالها ليس هناك أعضاء عرب، ليس هناك صحفي عربي يعمل في الصحافة العبرية، بثقل الصحفي والمقال العربي في الصحافة العبرية قليل بل نادر.. علينا أن نستثني المستشفيات التي تستوعب أطباء عربًا وممرضين، لكن التمثيل العربي في المستشفيات لا يرقى إلى درجة الإدارة في هذه المستشفيات أو أن يصبح الطبيب العربي، مهما كانت مهارته، إلى رئيس قسم. فوزارة العدل نفسها ليس فيها عربي واحد. ومن بين الألفين موظف حكومي التي تظهر اسماءهم في سجل الحكومة السنوي ليس هناك عرب ⁽³⁹⁾.

وكل اللجان التي تقيمها الحكومة لوضع خطة لتحسين أوضاع العرب، لم تستطع أن تتقدم خطوة واحدة إلا أنها جميعًا تصل إلى قناعة، أن هناك تمييزًا، هناك ظلم هناك اضطهاد ولكن حتى اليوم، عجز العقل اليهودي المبرمج والمخطط عن وضع خطة يحسن فيها أوضاع العرب.. فما زال 50% من السكان العرب يعيشون تحت خط الفقر، بينما في الوسط اليهودي لا يتجاوز 8%.

كان الجيل الذي أسس للدولة، يعطي للدولة القيمة العليا في كل شيء وعلى الرغم من أن الدولة، بحد ذاتها ما هي إلا أداة لتقديم الخدمات لمواطنيها، ولكن رؤية الدولة لزمن طويل كقيمة عليا واعتبارها فوق الجميع، كما ترى جفزيون خطورتها أنها لا تعني غير الفاشية. ⁽⁴⁰⁾ هذا الفهم مغاير ومخالف لرأي برفسور درور في تقديره للدولة. والسؤال المطروح أمام الجيل الجديد من المفكرين والمؤرخين اليهود: هل على الجيل الثاني والثالث لقيام الدولة وجوب اعتبار الدولة قيمة عليا لذاتها، وتقف في سلم أولوياته؟ أم أن القيمة العليا ينبغي أن تنتقل إلى الإنسان إلى المواطن؟ يرى هؤلاء أن مجرد انخفاض نفقات الدفاع — على أثر معاهدات السلام مع بعض الدول العربية — وزيادة ميزانية التعليم تعني أن هناك توجهًا جديدًا أمام الحكومات الإسرائيلية. في المقابل نرى برفسور درور وأرنون سوفير وغيرهم يعتقدون أن على المجتمع اليهودي مسؤولية اعتبار الدولة والصهيونية قيمة عليا في حياته، وينبغي أن تظل ميزانيات الدفاع كبيرة تستجيب للمتطلبات المتغيرة، واستمرار شعار الدولة قيمة عليا في حياة المجتمع اليهودي ⁽⁴¹⁾ تعني أن الأقلية العربية ستبقى تعيش في دولة الشعب اليهودي.

وتعلمنا التجارب أن استقرار الدولة الديمقراطية مشروط في العلاقات المتبادلة بين مبدئين رئيسيين:

(1) قوة الدولة من أجل فرض هبة القانون والنظام.

(2) نشر ثقافة مدنية مشتركة لكل مواطنيها.

والدولة القوية بحد ذاتها، ليست ضماناً لتحسين وتقديم ثقافة مدنية مشتركة، ولكن في المقابل فإن غياب ثقافة مدنية مشتركة لكل المواطنين يمكن أن يقوّض أسس الدولة من داخلها حتى مع كونها قوية (والنظام السوفييتي أكبر دليل).

ويمكن اعتبار برفسور سامي سموحة أقرب إلى منهج التقليديين في تناوله للمشكلة الاثنية، فهو يحاول أن يكرس الموديل القائم في إسرائيل من خلال نموذج يطلق عليه "الديمقراطية الإثنية" وعلى الرغم من الإضافات التي أعطاها لبناء تركيبة المجتمعات الإثنية، فهو يميز بين جماعات جغرافية متعددة بين هؤلاء أصحاب الوطن (كحال الفلسطينيين) وبين الجماعات المهاجرة كما هو حاصل في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي "الديمقراطية الإثنية" فإن ديمقراطية الأغلبية سوف تشعر العرب كأقلية بالظلم والاضطهاد وبالنسبة للعرب فـ"ديمقراطية الأغلبية" لا تعني غير دكتاتورية الأغلبية، وهي طبيعة المجتمع "ثنائي القومية". ولهذا يرى سموحة أن على إسرائيل بناء موديل التصالح والمشاركة وهو النموذج الذي تبنته الحكومات الإسرائيلية داخل قطاعات الشعب اليهودي: من المتدينين، الطائفية، العقائدية والأيديولوجيات المختلفة. وهو ما يراه كذلك برفسور آيزنشتاين Eisenstadt من قسم العلوم الاجتماعية في الجامعة العبرية (قسم علم الاجتماع السياسي). وفي كل النماذج والاقتراحات المعروضة، فإن الأقلية العربية ما زالت خارج أنظمة تقسيم القوى والموارد المالية، لأن العرب ما زالوا ضحية لسياسة "كوديم كول يهوديم" "اليهود أولاً" هذه السياسة التي تطورت حتى سيطر اليهود بشكل واضح على كل موارد المجتمع الإسرائيلي.⁽⁴²⁾

نموذج "التصالح والمشاركة" الذي تبنيه الحكومات الإسرائيلية على نطاق يهودي يهودي من الصعب تبنيه على المستوى اليهودي العربي، لأن العربي ما زال يعيش حياة التجزئة والتبعية في كثير من المجالات. ويرى رؤوبين يفتح إيل (من قسم الجغرافيا في جامعة بن غوريون - بنر السبع) أن إسرائيل كمجتمع ثنائي القومية، والتي تشتمل على جماعتين أصحاب وطن، هذا الوضع يمنع سيطرة عرقية لفترة طويلة وإمكانية استمرارها مع استقرار سياسي ونظام ديمقراطي، ويميل رؤوبين

يفتح إيل إلى أن نموذج "التصالح والمشاركة" الذي يبدو له أكثر منطقياً، لأنه يساعد على تجزئة القوى واستقلال ذاتي في مجال التربية والتعليم وعزل إقليمي معين بين العرب واليهود تمنح إسرائيل كدولة وضعاً يعيش فيه العزب واليهود بسلام لفترة زمنية أطول⁽⁴³⁾.

وعيب هذه النماذج أنها إنشائية، تصف ما هو قائم مع زيادات طفيفة في بعض أطراف النموذج الممارس فعلاً وتلفيقه بمصطلحات أكاديمية، بينما في حقيقتها نماذج ممارسة أو إنشائية خاوية من المضامين التي يمكن استنساخها ومن ثم تطبيقها. الموديل الإسرائيلي يمثل القدرة على حياة أو ممارسة ديمقراطية إثنية كنموذج خاص للديمقراطية في المجتمعات المنقسمة وهي ديمقراطية الأغلبية واحتواء الأقلية ليس بأساليب ديمقراطية أو حسب نموذج "المصالحة والمشاركة" وإنما بمقتضى أساليب السيطرة.

كما أن سامي سموحة لم ينكر أن في النموذج الذي يقترحه "الديمقراطية الإثنية" تسود فيه جماعات الأغلبية، وهي مؤسسة بحيث تحافظ على إدارة ديمقراطية وكنتيجة لذلك هناك تناقض بين مبدأين في تنظيم الدولة: الصراع على شكل أفقي للجمهور (مثل اللغة، الرموز الوطنية كالعلم والنشيد والأعياد الرسمية للدولة) ومن جهة أخرى على حقوق وواجبات الفرد، وعلى ماهية الحقوق الجماعية الممنوحة للأقلية، وعلى انفتاح قطاع الإنتاج في الدولة أمام الأقلية. كيف يتم ذلك؟ وفي أي مجال انفتح قطاع الإنتاج في الدولة أمام العرب؟ بل ليذكر لنا هؤلاء "الإنشائيين" مجاًلاً واحداً من هذه المواضيع الإنشائية التي يغرقوننا بها؟ وقطاع "الإنتاج" أيضاً؟ كيف ونحن سوق استهلاكية تسكن الأطراف والهوامش؟ في "الديمقراطية الإثنية" الأقلية مظلومة في كل المجالات، ولكن يرى سموحة فسحة أمل أمامها في إمكانية استغلال الوسائل الديمقراطية الموجودة تحت تصرفها من أجل النضال والمساومة للحصول على شروط حياة أفضل، ويبقى العامل الحاسم يتمثل في كيفية استطاعة الأقلية الحصول على ظروف أفضل بالطرق الديمقراطية المقبولة على الأكثرية⁽⁴⁴⁾.

عزمي بشارة والمجتمع المدني الإسرائيلي وتعدد الخطابات :

على الرغم من كل ما قيل حتى الآن، وما لم يقل فهو أكثر، فإن عضو الكنيست العربي الدكتور عزمي بشارة يرى أنه من الصعب تصنيف إسرائيل كدولة ابارتهاتد أو "ديمقراطية السادة" لأن الديمقراطية الإسرائيلية ، في نظره ليست من

نصيب جماعة ديمغرافية واحدة فقط، ويؤكد، دكتور بشارة أن العرب ليسوا خارج دائرة الديمقراطية الإسرائيلية ، على الرغم من كونها ديمقراطية اليهودية⁽⁴⁵⁾. فمن الناحية الرسمية، يقول الدكتور عزمي بشارة : "يتمتع العرب بحقوق فردية متساوية مع اليهود، أما عندما يتعلق الأمر بالحقوق القومية فإن هذه الديمقراطية تنتظر إلى مواطنيها العرب كأعداء، كما حصل في عام 1976 ...⁽⁴⁶⁾ يذكر د. عزمي بشارة أن تعبير سامي سموحة "ديمقراطية إثنية" كان مسبقاً من قبل من كان يشغل عميد كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس برفسور كلود كلاين، والذي كان أول من طرح حكماً ذاتياً للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، فإن المطالبة بالحكم الذاتي لم تصدر بداية عن العرب، ولكن اقتراح كلاين لم يكن بدافع حصول العرب على المساواة، لكنه على العكس من ذلك جاء ليضع عائقاً أمام النضال العربي من أجل الحصول على المساواة. واقتراح الحكم الذاتي بهذا المعنى، جاء من وجهة نظر صهيونية استراتيجية بعيدة النظرة، فالإدارة الذاتية ليست بديلاً لفكرة المساواة، كما يريد دعاة الصهيونية ضمن مفهوم جديد لتعريف الدولة اليهودية ..

الحكم الذاتي بالمفهوم الصهيوني هو خطوة أولية في برنامج منهجي لتهجير الأقلية الفلسطينية، فالأقلية العربية التي تعيش تبعية واعتماداً على الإنتاج اليهودي في كل شيء، فلا هي تملك عنصر الأرض الذي كان لها، وليس فيها أسس اقتصاد يمكن أن ينهض بمتطلبات الحكم الذاتي، إلا أن تحول قضيتنا إلى الأمم المتحدة وتقييم "دولاً مانحة" من جديد وتتبنى الجامعة العربية ودول الخليج العربي قضية دعمنا اقتصادياً!!! .. ونحن نرى نموذج السلطة الفلسطينية أمامنا ماثلاً، "فلا دعم عربي ولا خليجي ولا يحزنون". وينبغي لنا نحن الأقلية العربية أن لا نكتفي بموقف "الكيس" الذي يتعلم من تجاربه هو نفسه، بل ينبغي أن نرتقي إلى وضع "الأكيس" الذي يتعلم من تجارب غيره. فإن وضع السلطة والشعب الفلسطيني فيما يسمى مناطق الحكم الذاتي تدمي قلوب الجبابرة، ولا ينبغي أن نقع في خطأ كهذا، بل على المستوى الأخلاقي والسياسي وفي كل الأعراف والمعايير فإن حقنا نحن الأقلية الفلسطينية هو في عنق الدولة اليهودية، ونحن سنبقى نطالب بحقنا أن نعيش فوق أرضنا بكرامة الإنسان، نعيش الظلم الإسرائيلي واضطهاد الحكومات الإسرائيلية لنا فوق أرضنا وفي أحضان وطننا أفضل لنا ألف مرة ومرة من أن نتحني قامتنا وهي تستجدي فتات أمراء الخليج، نحن بالذي نحصله من بين فكي الحكومات الإسرائيلية أغنى ألف مرة بالكرامة والشهامة والمروءة من أن نجثوا تحت أقدام تلك الدمى

التي تتحرك بمقتضى برمجة أمريكية .. لا يستوى وضعان: وضع من يصارع
اسياد العالم في نظامه الجديد ليحصل على حقوقه قائماً، ووضع ذليل لا يعرف
القامة المنتصبة عند خدم هذا النظام العالمي الجديد.

والدكتور عزمي بشارة يرغب لو أن هناك مجتمعاً ودولة إسرائيلية موجودة وأن
تكون الإسرائيلية بديلة لليهودية والصهيونية حتى يكون في هذه "الإسرائيلية" مكاناً
للأقلية العربية كطرف في تكوين معادلاتها، وهذا مطلب يقره الكثير من العرب
وهو يجد له صدى بين المفكرين اليهود . ولهذا يلجأ عزمي بشارة إلى عروبتة لأن
الإسرائيلية التي يريدونها غير موجودة فضلاً عن أن تجعل له مكاناً في داخلها.
فالمجتمع الإسرائيلي اليوم يمر بمخاض أشبه بالنقاش الحاد بين من يريد الانتماء
للمجتمع الإسرائيلي الأكثر إسرائيلية وبين هؤلاء الذين ينادون بإسرائيل أكثر
يهودية أكثر صهيونية . هذا الاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي لا يترك للعرب
مجالات كثيرة للاختيار ، ولهذا يختار الدكتور عزمي بشارة الخيار العربي
الفالسطيني في غياب الخيار الإسرائيلي الذي يقبل العربي في التركيبة الاجتماعية
الإسرائيلية.

يقول عزمي بشارة أنا لست من مؤيدي سياسة الانتماء أو الهوية السياسية، ليس
هناك أبغض على قلبي من الانتماء لهوية سياسية، لأنه لا يقوم على قيم بل على
انتماء .. وبما أن الإنسان يعيش في جماعات ومفتاح التحديث للشعوب وكذلك
للجماعات في العالم الثالث هو القومية، كما كان وما زال الوضع في أوروبا ...
حتى ولو تنازلنا عن انتمائنا القومي فلن نصبح سويديين أو سويسريين. وبما أن
الإسرائيليين لا يقترحون علينا إسرائيلية "مدنية" وبما أن الأقلية العربية كذلك تعيش
على هامش القومية في العالم العربي، وذلك على هامش القومية (الوطنية)
الفالسطينية، ومن غير بديل لهوية أكثر تطوراً وعالمية Universality، فلن يبقى لنا
خيار غير الانتماء الفلطيني والعربي، لو أن مجتمعاً مدنياً للأمة الإسرائيلية في
الإمكان كما هو الحال مع الأمة الفرنسية لأصبح أمام الدكتور عزمي خيار مجتمع
إسرائيلي مدني أما وقد فقد ذلك فلا أقل من أن ينتمي لهوية سياسية ولتكن القومية
العربية، حتى ولو كان هذا الانتماء لهوية سياسية بغیضة إلى قلبه، وضع كهذا لا
يجعلنا نعيش الحداثة فضلاً عن أن نعيش عصر ما بعد الحداثة وإنما يرجعنا إلى ما
قبل الحداثة⁽⁴⁷⁾. ويرى د. عزمي بشارة أن ترتبط الأقلية العربية وأن تأخذ دورها
في الصراع الداخلي في المجتمع اليهودي في قضية فصل الدين عن الدولة، وعن

هذا الطريق ينتقل العرب من الهامش إلى المركز في العمل السياسي الإسرائيلي". وهكذا يبقى الموقف الشخصي للمفكر العربي والسياسي العربي يفضل الموقف القومي وهو المقدم على الهدف والمصلحة الجماعية سواء كانت وطنية أو قومية .. فالعلماني العربي يحالف الشيطان من أجل أن يكسب معركة العلمنة ضد الدين، وليس همّ بشاره فصل الدين عن الدولة في المجتمع والدولة اليهودية بقدر ما هو هاجس التخلص من الدين في المجتمع العربي وبتعبير أصدق من الإسلام وتأثيره على المجتمع العربي. وكذلك الحال مع اليساري العربي، يخوض معارك اليسار لينتصر بدوره على جزئه الآخر بينما لو خضنا نضالاً من أجل مصالحنا العربية، فجعلنا مصلحة الأقلية العربية هي سقف نضالنا بدل أن نجعل العلمنة هي سقف نضالنا، العلمنة وغيرها هي بحاجة إلى وطن إلى مجتمع إلى هوية وطنية وقومية وإنسانية تركز إليها ثم تطالب بتغيير تلك المفاهيم وتناضل من أجل ما تراه حقاً، أما أن تفعل ذلك وهي لا تملك شيئاً فهذه تسلية وهزل في تناول قضايا الأمة .. ثم هناك يمين علماني يهودي متطرف ينادي صباح مساء بوجوب تهجيرنا، وهناك يسار علماني يقتل أطفالنا ويحرماننا من حقوقنا .. فكيف نخوض معهم نضالاً مشتركاً ونستعدي علينا أعداء كثيرين لا لشيء إلا من أجل قضايا غيرنا .. فإن كانت مصلحة العلمانية فوق مصالح العروبة والأقلية العربية، فلنتمتع بقليل من الشجاعة ونعلنها .. أو كما سبق أن قلنا في أكثر من موضع في هذا البحث، إن مشكلة العرب في تاريخهم الحديث، أن مصطلحاتهم وتعابيرهم تمارس الزنى عن طريق حملها من المعاني ما ليس منها، نعلنها جمهورية ونمارسها ملكية، ونعلنها ديمقراطية وتعددية ونمارسها استبداداً وحزباً واحداً، ونعلنها قومية ونحشوها بالمواقف الشخصية الضيقة. لو رفعنا لواء قضايانا مجردة عن الهوى والنزوات الفئوية والفردية وصبرنا في نضالنا لوقف إلى جانبنا بعض اليمين وبعض اليسار حتى وإن كان من منطلق مصالحهم.

هذا هو الخطاب العربي ويتبعه الخطاب الإسلامي في الكثير من جوانبه منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم، خطاب غير صادق وكذلك فهو غير جاد ولا مخلص ويتضح من خطاب عزمي بشاره الأكاديمي العربي أن انتماءه القومي قد جاء لغياب البديل "الإسرائيلي المدني". أو الأكثر تطوراً "العالمي" Universal، فقد بدأ ماركسياً فلما اندثرت الماركسية، تحول إلى القومية العربية مرة بنسختها الناصرية ومرة بحلتها البعثية وأخرى بعباءتها القطرية، وأحياناً يريدونها قومية عربية بفحوى

ماركسية .. ويظهر أنه لم يكلف نفسه عناء قراءة كتاب مؤسس حزب البعث السيد الأستاذ ميشيل عفلق "في سبيل البعث" ولا كتابات برفسور إدوارد سعيد وغيرهم، لقد كتب ميشيل عفلق : لقد درست القومية العربية فوجدتها في الإسلام، أو قول إدوارد سعيد : أنا عربي ولكني مسلم حضارياً .. وإن كنت أعتقد اعتقاداً آخر، ثم تراه (عزمي بشاره) ينزع إلى نوع من الهوية "العالمية" تماماً كما انتهى الأمر مع شبلي الشميل، وفرح أنطون في رؤيتهم "شيوعية الوطن". وهكذا يظهر أن المشروع النهضوي القومي "للتجمع الوطني" يعاني من مفاهيم متعارضة وخطابات متعددة الأوجه. فالوجه الأكاديمي الذي يخاطب فيه المجتمع الإسرائيلي وهو عضو في معهد "فان لير" ويتمنى لو أتيحت له فرصة لعضوية مجتمع مدني إسرائيلي وهذا ينسجم مع انتمائه للحزب الشيوعي سابقاً، وفي خطابه الأوسع، يتمنى لو كانت هناك هوية "عالمية" في حين أن خطابه الفلسطيني والعربي متعدد اللهجات أيضاً الفلسطينية والسورية والخليجية. ولهذا فليس انتماءه للعروبة بقيمها التاريخية وتراثها الحضاري انتماءً جدياً فاعلاً وتلقائياً وإنما انتخابي وانتقائي لعدم توفر بديل آخر كما كتب في المصادر التي ذكرناها. وتعاطفه مع النماذج القومية بقدر محاربة هذه النماذج لرسالة الإسلام الحضارية.

ويظهر عدم جدية طرح د. عزمي بشاره والكثير من القوميين العرب من وصفه بأن السياسة الإسرائيلية التي طردت الشعب الفلسطيني من وطنه وصادرت أرضه وتمارس التمييز العنصري بكل المجالات ضد الأقلية العربية أصحاب الأرض الأصليين وهل تفعل ذلك من قتل وسلب وتمييز فهي في نظر عزمي بشاره تظل ديموقراطية ولا يمكن وصفها بدولة الأبادتهايد أو الحكم العنصري أو "ديموقراطية السادة والعبيد". كل ممارسات إسرائيل تبقى في نطاق المعقول الديموقراطي ولكن بمجرد رفع الحصانة البرلمانية عن السيد عزمي بشاره تثور ثائرتة . وتصبح هذه أو ينبغي لها ان تصبح قضية الشعب الفلسطيني ، بل قضية العالم العربي — كما يظهر من البرامج التي تذاع في الفضائيات العربية .. أن تقتل شعباً كاملاً تظل دولة ديموقراطية وليست أبادتهايد ولكن رفع الحصانة عن عزمي بشاره يجعل منها ابادتهايد ، يجعل منها دولة عنصرية إن هذا الخطاب القومي لا يصدر إلا عندما يصغر التاريخ .

الديمقراطية الإثنية في مقابل عيوب الديمقراطية اللبرالية :

علينا أن نميز بين "ديمقراطية إثنية" و"ديمقراطية السادة" التي تخلو من حقوق ديمقراطية للجماعات غير الحاكمة. وهذا نظام غير ديمقراطي متطرف، نادر وغير مستقر، وهو يعارض الأعراف الدولية والرأي العام العالمي .. ويرى برفسور سموحة أن الديمقراطية والسيطرة الإثنية عندما تستوعب ثم تفهم وكأنها مصطلحان موجودان على مستوى واحد، فهذا يعني أن هناك ما لا نهاية له من الملاحق والمتنوعات. وعلى سبيل المثال بعد حل القضية الفلسطينية يمكن أن تلغي كل القيود المفروضة على الأقلية العربية ويمكن استيعابهم في الجيش والاعتراف بهم كأقلية قومية (وليس إثنية فقط) والذي ينعم بمؤسسات مستقلة ذاتية، وتمشيًا مع مبادئ وطبيعة الديمقراطية الإثنية المعمول فيها في إسرائيل يمكن تحقيق بعض التسهيلات والمصالح على طريق المساواة، من غير أن يشعر اليهود أنهم مهددون، ويمكن ذلك بالاعتماد على أن الديمقراطية متجذرة في إسرائيل وكذلك السيطرة اليهودية في الدولة عميقة وقوية. وبهذه الثقة يمكن أن يصبح اليهود أكثر مرونة، وليمنحوا العرب تنازلات من غير أن يعرضوا طبيعة الدولة اليهودية الديمقراطية للخطر.⁽⁴⁸⁾

ويضيف سموحة، أن الأقلية العربية تملك أحاسيس واقعية عن قوة اليهود الزائدة وتصميمهم الصارم أن لا خيار أمام العرب أفضل من أن يعيشوا كأقلية في إسرائيل. ولهذا يرى سموحة أن موديل "الديمقراطية الإثنية" يكشف ضعف الموقف الصهيوني والتي تتجنب التناقض الجوهرى حتى على المستوى النظري والواقعي، بين طبيعة الدولة الديمقراطية وبين كونها يهودية وصهيونية، وهذا يضع تحديًا أيضًا أمام موقف ما بعد الصهيونية Post Zionism للدولة، وهذا الوضع يصبح أكثر حرجًا مع تقدم عملية السلام.⁽⁴⁹⁾

وإذا كان سموحة يعرف الديمقراطية اللبرالية التي يكون فيها الانتماء العرقي هو موضوعًا شخصيًا، والدولة لا تتدخل في الموضع الإثني، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتكون أمة واحدة بهوية واحدة ولغة واحدة كذلك، والتي فيها الكل يذوب فيها (الدولة) مع المحافظة على ثقافة وعادات كل جماعة ولكن الجميع يتوحدون باللغة والرموز الوطنية الواحدة، من علم ونشيد وأعياد وطنية وغيرها. ثم يميز بين هذه الديمقراطية اللبرالية وبين "الديمقراطية الإثنية" كدولة والتي فيها الدولة تكون أداة في يد جماعة إثنية واحدة تخدمها وتقدم

مصالحها. والديمقراطية الإثنية هي تسمية خاصة بالديمقراطية في المجتمعات المنقسمة، وهي تعرف كدولة ذات نظام يعترف بالحقوق السياسية والمدنية للأفراد، وحقوق جماعية للأقليات، ولكن ما يميزها أن واحدة من تلك الأقليات هي التي توجه وكذلك تسيطر على الدولة .. يقول برفسور سموحة : في الديمقراطيات الإثنية تظلم الأقليات مع إمكان هذه الأقليات أن تستعمل وسائل الديمقراطية المتاحة والمتوفرة لديها لكي تناضل لنيل حقوقها كما هو حاصل في موديل: شمال أيرلندا من 1922 وحتى 1972 ثم ماليزيا، اسطونيا، لاتفيا وكذلك إسرائيل . وإسرائيل تعرف بأنها ديمقراطية غير ليبرالية، لكونها دولة يهودية، والتي فيها لا يستطيع العرب واليهود الاندماج أو الانصهار في مجتمع واحد، وليس هناك فصل بين الدين والقومية، وهي دولة يهودية، لأن اللغة العبرية هي لغتها الرسمية، وأيام الراحة هي يهودية والرموز الوطنية يهودية، وقانون "العودة" هذا يعطي الحق لليهود فقط، والقضاء يعطي الحق والأولوية لليهودية وللثراث اليهودي، ودولة الشعب اليهودي لأن لها علاقة مع يهود المهجر وعلاقة مع الوكالة اليهودية، والصندوق القومي اليهودي وسياسة الأراضي، وقانون الكنيس، والتي يخولها أن تمنع حق المشاركة في انتخابات الكنيس من كل حزب لا يعترف بكون إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي.

ولكن برفسور بنيامين نوبيرغر لا يقبل تعريف سموحة للديمقراطية الليبرالية بينما يعترف فريد زخاريا في مقاله المنشور بـ Foreign affairs "ظهور وانتشار الديمقراطية غير الليبرالية" والديمقراطية الليبرالية هي التي تمارس انتخابات حرة ومعقولة، فيها سلطة القانون، نظام حكمها مقيد، والقوى السياسية لا مركزية، وهناك فصل بين السلطات، والحقوق الشخصية التي هي لب الديمقراطية وجوهرها مصانة.⁽⁵⁰⁾

ويرى نوبيرغر، وهو يخالف الكثيرين، عندما يرى أنه ليس هناك من ضرورة للفصل بين الدولة والدين، لكي تسمى الدولة ديمقراطية ليبرالية، فليس هناك فصل بين الدين والدولة في بريطانيا ولا في السويد، النرويج، فنلندا، الدنمارك، ألمانيا، النمسا وبلجيكا وكلهم ديمقراطيات ليبرالية، وهناك علاقة بين الدين والقومية في اليونان وأيرلندا وإيطاليا، وفي رأي نوبيرغر هناك مفهوم واحد للديمقراطية، هي الديمقراطية الغربية الليبرالية والمعرفة بـ "الديمقراطية القومية" ولكن هناك أنواع للديمقراطية الليبرالية مثل ديمقراطية رئاسية، وديمقراطية برلمانية وكذلك

الديمقراطية الدستورية مثل سويسرا وبلجيكا، كندا، هولندا فهي أيضًا ديمقراطيات ليبرالية متوفرة كل الشروط المطلوبة المكونة للديمقراطية الليبرالية.⁽⁵¹⁾

في موديل "الديمقراطية الاثنائية" يتحفظ برفسور سموحة ويرى أن العرب لا يتمتعون بحقوق شخصية كاملة، أو يمكنهم الحصول عليها. إذا كان ما يقول سموحة صحيحًا يقول نوينبرغر فليس هناك ديمقراطية في إسرائيل وهي ديمقراطية ناقصة ويصر سامي سموحة على أن "طابع الديمقراطية الإسرائيلي الإثني" متكرر ليس فقط في انتقاص حقوق العرب كمواطنين عاديين بل في إمكانية حصولهم على المواطنة الجيدة أو الحصول على الاستحقاقات الملازمة لذلك.

ويرى نوينبرغر أن هناك نماذج كثيرة تعرف نفسها أنها ديمقراطية، ولكنها ليست ديمقراطية بالمعنى الكامل للكلمة: لا "الديمقراطية الاثنائية" (التي يقترحها سموحة) ولا ديمقراطية إسلامية، ولا يهودية، ولا صهيونية كما يقترح إسرائيل الداد ولا ديمقراطية إفريقية، ولا شعبية ولا قومية، وفي أفضل أحوالها يمكن أن نطلق عليها: ديمقراطية جزئية أو ديمقراطية مع بعض العيوب.

يرى نوينبرغر أن هناك أربعة عيوب في الديمقراطية الإسرائيلية.⁽⁵²⁾

(1) غياب دستور ليبرالي، ووجود قانون طوارئ غير ليبرالي، كقانون الصحف من زمن الانتداب البريطاني، وكذلك موضوع الحريات الشخصية ليس له غطاء دستوري، وليس في القوانين الأساسية ضمان لذلك ولا مجموعة قوانين دولة إسرائيل.

(2) العيب الثاني في مجال الدين والدولة، وقانون الأحوال الشخصية، فمن غير المعقول أن لا يكون هناك أمل في زواج مدني، ولا يقبل في الديمقراطية الليبرالية أنواع زواج باطلة وغير شرعية، ولا يعقل في الديمقراطية الليبرالية وجود قوائم سوداء لمواطنين لمواقفهم السياسية، ولا يعقل أن لا يتساوى المجددون بالمحافظين. وهذه الأمور يمكن إصلاحها كما حدث في إيطاليا واليونان، وأسبانيا وأيرلندا.

(3) التحكم والسيطرة الإسرائيلية على المناطق (الضفة والقطاع) الفلسطينية.

(4) في موضوع الأقلية العربية، ينبغي التفريق بين العناصر التي يمكن أن تؤثر في تغيير طابع الديمقراطية الليبرالية للدولة، وبين الأمور التي يمكن أن نعتبرها عيوبًا في هذه الديمقراطية.. ويوضح نوينبرغر الأمر فيعتبر أن ديمقراطية الدولة اليهودية ليست خروجًا على الموديل الليبرالي، كما أن هناك ديمقراطيات عربية تعرف كدولة قومية. ولهذا فليس هناك من حرج في تسمية إسرائيل "دولة

ديمقراطية يهودية" بشرط أن لا يقصد باليهودية "دولة دينية". كيف يتم ذلك؟ واليهودية في الأساس هي دين واكتسبت بعداً قومياً في العقود الأخيرة من غير إجماع في هذا الأمر أيضاً، فليس كل البيت اليهودي يقول بهذه المقولة. ولا يرى نويبرغر انتقاصاً من ديمقراطية الدولة اليهودية وهي تسن قانون "العودة" لليهود فقط وتمنع هذا الحق عن الفلسطينيين الذين هجرتهم إسرائيل بالقوة .. وهذا ما يراه برفسور آساكشر بما يتعلق بقانون "العودة" حيث يعتبره "تمييز مصحح" لصالح الشعب اليهودي.⁽⁵³⁾ وحتى العلاقة التي تربط الدولة مع يهود العالم ليس فيها خروج عن الموديل الديمقراطي الليبرالي .. هذه العيوب الكبيرة التي يعددها نويبرغر هناك عيوب أقل منها أثراً وينادي بتصليحها منها:

1- هناك نقص في الديمقراطية الإسرائيلية فيما يخص الأراضي القومية التي يمنع بيعها للعربي، ويحظر على العربي السكن بها، هذا العيب لا يقره العقل وينبغي إبطال هذا الحيف.

2- كما أن قانون تأسيس الكنيست بصيغته الموجودة والتي تمنع أي حزب أو حركة من المشاركة في العمل البرلماني إذا لم تعترف مسبقاً بأن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي، فيه إجحاف لا مبرر له وغير معقول.

3- في الماضي كانت تعطي الدولة مخصصات للذين أنهوا الخدمة العسكرية من اليهود وكذلك للذين لم يؤدوا الخدمة العسكرية من اليهود ولم يمنع منها غير العرب. حتى أبطلتها حكومة رابين - بيرس ولم يحدث أي خلل بذلك للنواحي الأمنية للدولة.

4- كما أن هناك عيباً في الديمقراطية الإسرائيلية، ما بقيت الوكالة اليهودية تهتم بتسكين اليهود فقط.

5- وكذلك التمييز في العمل ضد العرب وعدم استيعابهم في جهاز الدولة عيب ينبغي للديمقراطية الإسرائيلية التخلص منه.

6- وعلى الديمقراطية الإسرائيلية أن تصلح نفسها بإعطاء العرب إدارة ذاتية في شؤون التربية والتعليم وفي مجال الدين. والسماح لهم بإقامة جامعة عربية تسيطر على التعليم العربي .. وهذه أمور يمكن التغلب عليها ومعالجتها بشكل يرفع الحرج عن كون إسرائيل دولة ديمقراطية ليبرالية.

ويستثني نويبرغر الأمور الأمنية، كالعمل في المصانع الحربية، وعضوية لجان الأمن والخارجية في الكنيست، وكذلك الخدمة العسكرية .. إلخ وهذه أمور يمكن أن

تتغلب عليها الديمقراطية الإسرائيلية مع حلول السلام. وبهذا ينبغي تحقيق ما يمكن أن نطلق عليه وحدة وتماسك الديمقراطية وتكاملها للأقلية العربية. وهذا لا يعني الاندماج في أمة واحدة، وليس هناك خلاف بين الانتجراتيا Integration والحكم الذاتي .. وهذا بعيد عما يطلق عليه "الديمقراطية الإثنية" التي ينادي بها سامي سموحة.⁽⁵⁴⁾

الأمة قبل الدولة :

هذا الشعار يلتقي عليه بعض كبار المفكرين اليهود مثل برفسور يحاز قيل درور وسامي سموحة وأرنون سوفير وغيرهم وكما أن درور لا يطبق النموذج الأمريكي (دولة كل مواطنيها كنموذج الولايات المتحدة) فإن سامي سموحة يقول بصريح العبارة "إسرائيل ليست دولة عربية، وليست أمة عربية، وليست كذلك ديمقراطية عربية، إنما نظامها هو "يهودي ديمقراطي لا يشبه أي نظام ديمقراطي عربي ممن نعرف وهو يميز بين نوعين من الديمقراطية الغربية:

(1) ديمقراطية ليبرالية كنموذج الولايات المتحدة الأمريكية التي تجعل المواطن وحقوق المواطن هي مثلها الأعلى ، وهناك لا تمنح حقوق لجماعات إثنية قومية، هناك أمة واحدة تقوم على المواطنة ومن الناحية النظرية كل المواطنين هناك سواسية، في المجتمع الأمريكي يتم انصهار كبير بين الأقليات على الرغم من أن هناك أقليات تحافظ على هويتها الإثنية".⁽⁵⁵⁾

(2) والشكل الآخر للديمقراطية هو الدولة ثنائية القومية، كما هو الحال في بلجيكا وكندا، والدولة هنا لا تعترف فقط بالحقوق الشخصية وإنما تعترف أيضاً في حقوق الأقليات الإثنية، وحقوق الجماعات، فكل جماعة مؤسساتها الخاصة بها. والدولة تضع وتوفر الميزانية لهذه الجماعات الإثنية وكل منها يحافظ على هويته الخاصة وعلى مؤسساته المنفصلة.

ويرد برفسور سموحة على انتقادات نويبرغر حول عدم إمكانية وجود "ديمقراطية إثنية" (الموديل الذي يقترحه سموحة)، حيث يرى سموحة أن العيوب التي ذكرها نويبرغر في الديمقراطية الإسرائيلية كبيرة ومتسعة جداً وكثيرة بحيث لا يصح أن نطلق عليها "ديمقراطية ليبرالية" مع وجود مثل هذه العيوب التي يذكرها نويبرغر، والفرق بين "الديمقراطية الإثنية" التي يقترحها سموحة وتلك الليبرالية التي يقترحها نويبرغر مع عيوبها يتمحور في وظيفة الدولة في "الليبرالية"

تشكل حقوق المواطن أساسها وجوهرها. وكذلك في الديمقراطية الليبرالية ثنائية القومية، فإن جهاز الدولة في كليهما حيادي في الصراع، وكذلك بالانقسام بين أغلبية وأقلية.. بينما في الديمقراطية الإثنية فإن الدولة ليست حيادية، هي جهاز سيطرة بأيدي الأغلبية وهذا فرق جوهري.⁽⁵⁶⁾

دولة إسرائيل تعلن بوضوح أنها أداة في خدمة الصهيونية وتعمل على تحقيق أهدافها، من أجل تجميع المهاجرين ولصهرهم في مجتمع يهودي، ولإقامة دولة كل مؤسساتها يهودية، وقيمها يهودية.. في الديمقراطية الليبرالية هناك مساواة تامة بين المواطنين. في الديمقراطية الإثنية ليس هناك ادعاء كهذا ليس هناك مساواة بين المواطنين هناك سيطرة الأغلبية Dominant هي التي تقرر الميزانية ورموز الدولة وأعيادها الوطنية ومناسباتها وما إلى ذلك، وعلى الرغم مما ذكرناه، هذا الذي يفعله المثقفون اليهود في دولة إسرائيل، هذا ما تفعله العلوم الاجتماعية، يظهرون ويعرضون إسرائيل كأنها نموذج ليبرالي غربي في كل شيء، ولكن الواقع يقول بأنكم مخطئون، فإسرائيل ليست ديمقراطية ليبرالية، ليس فيها زواج مدني، لا يمكن الاندماج بحرية تامة. الهوية اليهودية الدينية والهوية العربية الإسلامية هي هويات جوهرية، ليس هناك شعب إسرائيلي، ولم تقصد الصهيونية بحال من الأحوال إقامة شعب إسرائيلي في أرض إسرائيل (فلسطين) هناك شعب يهودي وأقلية فلسطينية والذي هو جزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية.⁽⁵⁷⁾

دولة إسرائيل والصهيونية تعارضان نموذج الدولة ثنائية القومية، والذي بموجبه يعطي مساواة لأقليتين قوميتين، يهود وعرب، اليهود الذين يشكلون 84% من سكان الدولة يريدون لهذه الدولة أن تحقق نزعتهم القومية، تعطيتهم الأفضلية والأولوية، ليس فقط كمهاجرين بمقتضى قانون "العودة" وإنما الأفضلية كذلك في الحياة اليومية للمواطن في "العلم والنشيد، الأعياد اللغة، التقويم السنوي وذكرى مناسبات إسرائيل كلها يهودية" وكما تقول السياسة الإسرائيلية في واقع الحال "كودم كول يهوديم" "اليهود أولاً" في كل شيء، في الجامعة وفي المستشفى وفي الخدمات الأخرى.

ويحاول سموحة حل الإشكالات التي تنتج من موديل "الديمقراطية الإثنية" إشكالية وجود مستوطنين، أصحاب حق الاقتراع مع كونهم لا يعيشون في حدود السيادة لدولة إسرائيل، وكذلك تفسير القوة الهائلة والتأثير الكبير الذي يمارسه المتدينون على الدولة اليهودية. ولهذا لا يهم إن كنت تسكن خارج الخط الأخضر أم داخله، إن كنت تسكن نيويورك أم تل أبيب، لأن الدولة هي أداة في أيدي الأمة. في

الديمقراطية الليبرالية من العسير تفسير ذلك وعلاجه بينما في الديمقراطية الإثنية، فإن ذلك مفهوم ضمناً، في الديمقراطية الإثنية هناك مبدآن متعارضان: هناك حقوق مواطنة، حقوق سياسة ممنوحة لكل المواطنين من غير فرق ولكن في المقابل هناك مبدأ السيطرة (Dominant) وعندما تعلن إسرائيل أنها دولة غير ديمقراطية، فإن التعارض بين مبدأ حقوق المواطنة ومبدأ السيطرة يزولان، ويصبح اليهود يحكمون، اليهود يعملون ما بدا لهم.⁽⁵⁸⁾ في الديمقراطية الإثنية، الأغلبية لا تتق بالأقلية، ولا يحق لهذه الأقلية أن تشارك في الحكومة من داخلها. وحين أعلن اليمين الإسرائيلي أنه ليس لحكومة رابين شرعية لأنها تعتمد على دعم الأقلية وتفتقد الأغلبية اليهودية، ومع أنني لا أوافق على ذلك (القول لسموحة) إلا أن الجمهور العريض يشتري هذه السياسة، وعلى ذلك فعندما تكون الدولة قائمة من أجل الأكثرية وليس لدى الأكثرية أغلبية في قضية تاريخية مهمة (والمعنى أكثرية يهودية) تثور إشكالية حول المصادقية والشرعية.. ومن أجل التغلب على الفجوة المتسعة بين الأقلية العربية والأكثرية اليهودية، يقترح سموحة على الديمقراطية الإثنية أن تكون "إثنية مستتيرة" تميزاً لها عن الإثنية "الغير مستتيرة" هذه التزيينات اللفظية الإنشائية لا تحل إشكالاً ولا ترفع تمييزاً.. وما هو الفرق ديمقراطية إثنية مستتيرة أو غير مستتيرة وبين أي حكم مستبد أو طاغية.

ويرى سموحة أن ديمقراطية ليبرالية لا تعطي أولوية للأغلبية اليهودية، فإن الغالبية العظمى من اليهود سوف لا تجد طعماً للحياة في إسرائيل، لأن اليهود يريدون دولة يهودية ديمقراطية، وقد حصلوا على تصريح عالمي بذلك، تصريح بلفور منذ عام 1917، وقرار الأمم المتحدة عام 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وفلسطينية.. واليهود مصرون على إقامة "ديمقراطية إثنية" ولديهم القوة للمحافظة عليها، وما دام العالم يعيش عصر القوميات، وعندما يتحول العالم ليعيش في عصر ما بعد القوميات تتغير عندها قواعد اللعبة.. لقد ذهب اليهود إلى أوصلو من أجل أن يعيشوا في دولة يهودية، وحتى يستطيعوا الفصل بين الشعبين ول يعيشوا في دولة يهودية ديمقراطية. من أجل ذلك يتنازل الشعب اليهودي عن بعض أرضه الغالية جداً فقط من أجل أن يحافظ على دولة يهودية ديمقراطية، أو كما أسماها سموحة: "ديمقراطية إثنية".⁽⁵⁹⁾

من خلال هذه الرحلة في الفكر اليهودي في تفسيره للديمقراطية ونماذجها وللأمور وأسلوب علاجها، يظهر لنا جلياً أن ليس هناك فروق بين اليهود وغير

اليهود كما أكد ذلك برفسور درور ، وسواء اختلفنا معه أو عارضناه فيبقى أن هناك منطقاً يهودياً لا بد من أن يتعلمه الإنسان حتى ينفذ إلى جوهر تفكيرهم ويستوعب خطاباتهم .. فالأرض بهذا المنطق غالية على اليهود رخيصة عند غيرهم !!!.. والحياة غالية عندهم وحياة الغير رخيصة في سوقهم.

الخطر الديمغرافي وخيار تهجير العرب :

سلوك الأقلية العربية في إسرائيل واستكانتها وعدم سلوكها طريق العنف للحصول على حقوقها المسلوبة منها في وطنها وعلى أرضها أثار اهتمام العديد ممن يهتمون بدراسة الظاهرة الإثنية. حتى بين إيان لوستيك في الجزء الثاني من القسم النظري سبب ذلك وحجم السيطرة الممارسة على هذه الأقلية بحيث ترصد كل حركة لها وتحصى عليها أنفاسها وتململها .. ومع ذلك تجد بعضاً أو كثيراً من الدارسين اليهود يذهبون إلى أبعد مما تستطيع الأقلية العربية التفكير فيه، لقد أصبح الساسة الإسرائيليون ومفكروهم قلقين من الخطر الديموغرافي للأقلية العربية، باتوا يحلمون بصوت عال. وهذا الذي نكتبه بعض ما يهمسون به وما يحلمون به .. وقد سبق أن ذكرنا أن هناك منطقاً يهودياً.

يقول أرنون سوفير (من قسم الجغرافيا في جامعة حيفا، ونائب رئيس مركز أبحاث الأمن القومي) : المواجهة مع الأقلية العربية حاصلة وحتمية، وكل البهارات التي تقدم نموذجاً من المصالحة بين قيم الدولة الديمقراطية مع قيم الدولة اليهودية الصهيونية لا تفيد في الواقع .. كل النشاط الذي قامت به الأقلية العربية في الماضي والذي ستقوم به مستقبلاً يظهر بروز القومية العربية ويشير إلى بناء الجهاز القومي المستقل. وهذا النشاط ما هو إلا محاولات لإقامة علاقات خارجية منفصلة وذاتية، لإحياء الميراث الفلسطيني، إقامة مؤسسات حكم مستقلة: كلجنة المتابعة العليا وفروعها العديدة، الطلب بالاعتراف بكلية أم الفحم الإسلامية، إقامة دائرة معارف عربية منفصلة، وتأسيس محطة بث خاصة بالعرب ومن ثم إقامة جامعة عربية في شمال البلاد ... ويتابع برفسور سوفير قوله بأن العرب لن يستعملوا العنف في تحقيق كل هذا الذي ذكر وإنما عن طريق نشاط مستمر وجني ثماره بالتدريج مستغلين الديمقراطية لرعاية أهدافهم⁽⁶⁰⁾. ويتوقع سوفير مع تقدم عملية السلام وتوقع الأقلية العربية أن تحل كل المشاكل التي تضايقها، وهذا سوف يخلق ردة فعل عنيفة في الجانب اليهودي وقد تحصل مواجهات بين العرب واليهود داخل

حدود الدولة اليهودية وقيام حركة ضد العرب ومن الممكن أن تتبلور بحزب ضد العرب بشكل واضح.

والخطر الديموغرافي العربي ارتفعت حرارته في أوساط المفكرين والدارسين ووصل اليوم بشكل سافر إلى الأوساط الرسمية فهذه لجنة الخارجية والأمن في الكنيسة تعقد جلسة خاصة لتبحث أمر هذا الخطر والتقرير الذي قدمه لها برفسور أرنون سوفير مع طاقم مختص قدم توصياته، هذه التوصيات تدعو إلى ترحيل مئات الآلاف من الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل للتخلص من 800 ألف مسلم عن طريق نقل كتل بشرية في المثلث ومنطقة القدس، ويستنتي التقرير بشكل عنصري حيث يتحدث عن المسيحيين والدروز وهذه سياسة قديمة حديثة (سياسة التجزئة) و"فرق تسد" حيث يوجد الآن 660 ألف مسلم وسوف يزداد في 15 سنة القادمة إلى مليون نسمة.⁽⁶¹⁾ وهذا الطاقم الأمني برئاسة نائب رئيس مركز أبحاث الأمن القومي من جامعة حيفا، يوحى بشكل عنصري بتهجير العنصر الإسلامي من بين المواطنين العرب.

قضية التهجير، بل مؤامرة تهجير الأقلية الفلسطينية قد كانت الحافز المباشر وراء كتابة هذا البحث من يوم الانتفاضة الأولى، أحسست بهذا الهاجس وكأنه مائل أمامي ومن قبل ذلك منذ عام 1998 نبهت من ذلك الخطر في جلسة مع رئيس الحركة الإسلامية المستقل الشيخ عبد الله درويش .. وقد ظن يومها أن ما يخيفني ما هو إلا أسلوب لحمله على سحب استقالته، ولكني كنت جاداً يومها من أن المتأمل فيما يجري على المستوى الإسرائيلي من تخطيط وبرمجة ورد الفعل العربي التلقائي والعفوي خاصة من فئات تعيش على هامش الحدث ولا تتقن غير المزايدات. ولطالما استخدمها المخطط الإسرائيلي كجزء من برنامجه عند الحاجة. وكان جواب الشيخ يومها : لا تقلق نحن نعيش زماناً لا يسمح بأن يقع ما تخاف .. قلت الأمر يقع حتى في المركز في أوروبا، يهجر الناس ويقتلون .. وهذا الذي حفرني لأكتب لقادة هذه الأقلية ، ولكنهم لا يقرأون وإذا قرأوا قلما يفهمون وما يفهمو نادراً ما يعونه ويعقلونه، وها نحن أمام ظاهرة تتكرر فلجنة الخارجية والأمن تستمع إلى طاقم مختص برئاسة برفسور أرنون سوفير وغيرهم ، وكلهم يبحثون الخطر الديموغرافي .. وهي سلسلة متصلة من مقترحات يغثال لون وروبنشطين وكينينغ في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وحتى الكتابات الأكاديمية التي تبحث هذا الموضوع والى أرنون سوفير هذه الأيام.

وتحت عنوان "المناعة والأمن القومي" بحثت لجنة من كبار السياسيين والعسكريين الخطر الديموغرافي العربي⁽⁶²⁾ وأوصت بترحيل الفلسطينيين (الأقلية العربية في إسرائيل) وبعد ذلك فقد أوصى ضابط عسكري كبير سابق في إسرائيل بقيام نظام طوارئ دكتاتوري لعدة سنوات لمواجهة الخطر الديموغرافي العربي الذي اعتبره من أشد الأخطار على الدولة، ودعا أيضاً لاتخاذ قرارات بخصوص تحديد النسل.

وقد جاءت توصيات تلك النخبة السياسية والعسكرية مع توصيات ذلك القائد العسكري الكبير، جاء كل ذلك منسجماً مع توصيات وردت في وثيقة صدرت عن مؤتمر عقد في هرتسليا مؤخراً، حضرته شخصيات رئيسية، ذات دور أساسي بحجم نتتايهاو - رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق عن الليكود (اليمين الإسرائيلي) ومن بين الحضور كان أيضاً باراك - رئيس الحكومة السابق وهو من يمثل اليسار وحزب العمل. عقد هذا المؤتمر بدعوة وتحت رعاية "المركز المتعدد المجالات" وحمل عنوان "ميزان المناعة والأمن القومي - اتجاهات لسياسة عامة" بمبادرة من شخصيات بارزة في الأمن والأكاديمية، وتم تسليم تلك الوثيقة إلى رئيس الدولة كتساف كما كشفت عن ذلك صحيفة "هآرتس" الأسبوع الماضي. وتدعو توصيات المؤتمر إلى رسم سبل مواجهة "تكاثر الفلسطينيين داخل إسرائيل" وإلى ضرورة اتباع سياسة ترانسفير العرب بهدف الحفاظ على الهوية اليهودية للدولة. كما اشتملت التوصيات على عدم الاستثمار من جانب الدولة بهدف جسر الفجوات بين الفئات الغنية والضعيفة في المجتمع كما أوصت الدراسة باقتراحات عنصرية أخرى منها: اتباع سياسة تشجيع عائلات من 3 - 4 أولاد من خلال إلغاء معونات مالية تقدم للعائلات كثيرة الأولاد. وكذلك دعت الدراسة إلى توزيع اليهود في المناطق "المثيرة للمتعاب" ديموغرافياً خاصة في الجليل ومرج بن عامر والنقب، ولمنع تواصل غالبية عربية وكذلك دعت الدراسة إلى تبادل كتل سكانية بين إسرائيل والدولة الفلسطينية العتيدة، على أن يتم ضم كتل استيطانية إلى إسرائيل مقابل ضم كتل سكانية عربية إلى فلسطين.

إنها سياسة واحدة متصلة منذ سنوات ما قبل قيام الدولة اليهودية وحتى اليوم، إنها سياسة العمل على جعل اليهود أكثرية من جهة وجعل العرب أقلية من جهة أخرى. فهذا بن غوريون قد عارض معارضة شديدة قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وسماها كانتونات ، وعندما طلب إليه وايزمن الموافقة غضب بن غوريون

وقدم استقالته من رئاسة الوكالة اليهودية. وظن أن الأمر ما هو إلا مؤامرة لمنع اليهود من أن يصبحوا أكثرية في فلسطين، ويظهر أن في الموقف هذا تنافس مع وايزمن على رئاسة الحركة الصهيونية، وقد رد وايزمن على منتقديه بقوله: "لقد اختار الصهليون قائداً ليقودوه، لا ليقودهم".⁽⁶³⁾ وكان بن غوريون يعتبر إنشاء الدولة ما هو إلا وسيلة لا هدف بحد ذاته، وإن كان هدفاً مهماً لتحقيق باقي أهداف الصهيونية. ولم يعترف بن غوريون بحدود التقسيم إلا مرحلياً، بل اعتبرها نقطة بداية، إذ كما يقول: سوف نخترق هذه الحدود .. عندما ندعم وجودنا بهجرة كبيرة من اليهود وتقويتنا عسكرياً واقتصادياً فإننا سوف نخلق القاعدة لاتفاق حر بشأن إلغاء القيود بين إسرائيل وبين الدول العربية .. وقد اعتبر بن غوريون قيام الدولة اليهودية على جزء من أرض فلسطين ما هو إلا رافعة قوية لرفع المساعي اليهودية التاريخية لتحرير كامل فلسطين، ولن يحول شيء بيننا وبين الاستيطان في كافة فلسطين بأي طريقة كانت.⁽⁶⁴⁾

وإذا كانت التفاحة لا تسقط بعيداً عن الشجرة، فإن القول العام الشائع بين اليهود عندما يغضبون من العرب يقولون: "العربي الجيد هو العربي الميت" (عربي طوب عربي ميت).

ملاحظات القسم الثالث

الدولة الإسرائيلية من منظور يهودي

- 1- هندسة الهوية في زمن السلام — أ. ب. يهوشوع — مقاله في فصلية "الكرمل" عدد 54 عام 1998 رام الله — فلسطين ص100.
- 2- المصدر السابق، ص100.
- 3- المصدر السابق، ص100.
- 4- المصدر السابق، ص101.
- 5- المصدر السابق، ص89.
- 6- المصدر السابق، ص90.
- 7- يحازقيل درور برفسور في العلوم السياسي من الجامعة العبرية وهو متقاعد ولكنه ما زال فعالاً وله مؤلفات عديدة. وقد كتب أربعة كتب سماها "مذكرة لرئيس الحكومة الإسرائيلية في بناء الدولة والامة باللغة العبرية — الأكاديمون — الجامعة العبرية — القدس 1989 ص7،8. وقد شغل منصب مستشار الأمن القومي.
- 8- المصدر السابق، ص8.
- 9- المصدر السابق، ص8.
- 10- المصدر السابق، ص22.
- 11- المصدر السابق، ص22.
- 12- المصدر السابق، ص22-23.
- 13- المصدر السابق، ص23.
- 14- المصدر السابق، ص23.
- 15- المصدر السابق، ص23.
- 16- المصدر السابق، ص24.
- 17- المصدر السابق، ص25.
- 18- هشيسع هيهودي عربي بيسرائيل: المكتبة من أجل الديمقراطية — روث غافيزون. الانقسام العربي اليهودي في إسرائيل 2000، 307، 308.
- 19- المصدر السابق، ص291.
- 20- المصدر السابق، ص291.

- 21- المصدر السابق، ص292.
- 22- المصدر السابق، ص293.
- 23- يحاز قيل درور، ص31.
- 24- المصدر السابق، ص31.
- 25- المصدر السابق، ص32.
- 26- المصدر السابق، ص36.
- 27- المصدر السابق، ص36.
- 28- المصدر السابق، ص38.
- 29- المصدر السابق، ص39.
- 30- المصدر السابق، ص41.
- 31- المصدر السابق، ص26.
- 32- يحاز قيل درور هو برفسور متقاعد ولكنه ما زال يعتبر في الكادر الأكاديمي اميريطوس للعلوم السياسية وقد كتب مؤخرًا كتابه "تجديد الصهيونية"، وهو مؤلف أربعة كتب كمذكرة لمن سوف يشغلون منصب رئيس الحكومة تحت اسم: "حياكة مستقبل يهودي صهيوني لدولة إسرائيل"، وقد شغل منصب مستشار الأمن القومي.
- 33- كيفونيم حداثيم (اتجاهات جديدة — مجلة تعنى بالصهيونية واليهودية) أكتوبر 2000، ص85.
- 34- المصدر السابق، ص87.
- 38- Fundamentalism, Sectarianism and Revolution Cambridge U.K.1999
- 36- الاتجاهات الجديدة، ص89.
- 37- المصدر السابق، ص104.
- 38- C. Klein, Israel as a nation state and the problem of the Arab minority in a search of a status, Tel-Aviv 1987, p.91
- 39- المصدر السابق، ص92.
- 40- هشيسع هيهودي عربي بيسرائيل — روت جفيزون وآخرون (قراءة في الانقسام اليهودي العربي في إسرائيل تحضير روت جفيزون — المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، إسرائيل 2000 ص95.
- 41- المصدر السابق، ص96.
- 42- المصدر السابق، ص119.
- 43- المصدر السابق، رؤوبين يفتح إيل من قسم الجغرافيا في جامعة بن غوريون — بئر السبع، ص119.
- 44- المصدر السابق، ص190.
- 45- هشيسع هيهودي — عربي بيسرائيل، المكتبة من أجل الديمقراطية — روت جفيزون — إسرائيل ص40، 41.

- 46- عزمي بشارة، المصدر السابق، ص 41.
- 47- مدينة إسرائيل بين يهودوت وديمقراطية (دولة إسرائيل بين اليهودية والديمقراطية) – مجموعة مقالات ومقابلات تحضير يوسي ديفيد، المكتبة من أجل الديمقراطية، إسرائيل 2000 ص 326، 327.
- 48- المصدر السابق، ص 329.
- 49- المصدر السابق، ص 191.
- 50- إسرائيل بين اليهودية والديمقراطية – نويبرغر ص 312.
- 51- المصدر السابق، ص 313.
- 52- المصدر السابق، ص 315.
- 53- المصدر السابق، ص 314.
- 54- المصدر السابق، ص 315.
- 55- المصدر السابق، ص 319.
- 56- المصدر السابق، ص 320.
- 57- المصدر السابق، ص 320.
- 58- المصدر السابق، ص 321.
- 59- المصدر السابق، ص 324.
- 60- أرنون سوفير، المصدر السابق، ص 150.
- 61- انظر "فصل المقال" العدد 250، 251 يوم 20-7-2001 والملحق يوم 27-7-2001 تحت عنوان "مخطط لترحيل مئات آلاف المواطنين العرب في المثلث" الناصرة أيلول 2001.
- 62- انظر "فصل المقال" الجمعة 30-3-2001 عدد 234 الصفحة الأولى – الناصرة.
- 63- صبري جريس : تاريخ الصهيونية 1862 – 1948 الجزء الثاني – مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية 1986، ص 343. (ملحق لصفحة 167) .
- 64- المصدر السابق، ص 344.

القسم الرابع

الأقلية العربية الفلسطينية في الدولة اليهودية والمستقبل المجهول

دراسة نقدية لتصرفات عفوية ارتجالية في
مواجهة منهجية يهودية تقوم على تسييس المعرفة

المقدمة

لقد ضم القسم الأول كإطار نظري ثلاثة أقسام تحدثت فيها عن تعريف المصطلح كمبحث في علم السياسة أو فن إدارة الدول، وميزنا بين نظريتين رئيسيتين هما: النظرية الوضعية على أقسامها وتشعباتها وتفرعاتها والنظرية الربانية . وفي القسم الثاني تحدثنا عن أدبيات المشكلة الإثنية وتناولنا ما توصل إليه أكثر الذين تناولوا هذا الموضوع، عن علاقة المستعمر بالمستعمر، وخرجنا بما يشبه الاتفاق على أن العلاقة بين أجهزة الدولة الإسرائيلية وبين المواطنين العرب علاقة تقوم على مبدأ "السيطرة" بأبعادها الثلاث: التجزئة، التبعية، التعيين، وقمنا بتطبيق هذه المبادئ على العلاقة بين السلطات الإسرائيلية وبين الأقلية العربية الفلسطينية التي تعيش داخل الدولة اليهودية ومن خلال عرض أحد الدارسين اليهود الأمريكيان هو إيان لوستيك ... ثم تناولنا بالقسم الثالث الدولة اليهودية من منظور يهودي كما يراها اليهود، هل هي دولة إسرائيلية بمجتمع إسرائيلي، هل تتصرف كتصرف الدول؟ أم أنها ما زالت تعيش الحالة والوضع الصهيوني؟ وتعرضنا بإسهاب لمفهوم الدولة اليهودية الديمقراطية والفرق بين "الديمقراطية الإثنية" و"الديمقراطية الليبرالية" وهل بالإمكان قيام ديمقراطية يهودية؟ ووقفنا على المشكلة الديمغرافية وخطورتها من وجهة نظر يهودية وطرق علاجها.

وأما في القسم الرابع* فنحاول عن طريق التقييم النقدي معرفة المعوقات الذاتية في التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية للأقلية العربية إلى جانب المعوقات الموضوعية الخارجية. وكنا ننتقل بالبحث من مستوى الماكرو العربي والإسلامي العام إلى حالات محددة في مستوى الميكرو كلجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، أهدافها الاستراتيجية وديناميكية حركتها وميكانيكيته التي تكاد تكون شبه معطلة. وحاولنا تتبع السلبات التي تعيشها القوى الفاعلة محلياً سواء في مستواها القومي

* فيضم القسم الرابع عن الأقلية العربية ولجنة المتابعة العربية في الكتاب الأول وأما في الكتاب الثاني فتحدثت عن معوقات وإشكاليات الخطاب القومي والخطاب الإسلامي ومع أن هناك وحدة موضوعية بين الكتابين، فقد تحدثت في هذه المقدمة عن الكتابين ربطا بينهما وقد أخرجتهما في كتابين الأول تحت عنوان: "المبني والمعرب في دنيا السياسة" وأما الكتاب الثاني فهو تحت عنوان "عندما يصغر التاريخ".

والوطني أو على صعيد الحركة الإسلامية .. والكتاب الثاني في معظمه كتب على شكل مقالات نشرت في صحيفة "الميثاق" الناطقة باسم الحركة الإسلامية. والمقالات كثيراً ما كانت تتأثر بسخونة القضايا التي كانت تمر على هذه الألفية وعلى الشعب الفلسطيني بشكل عام. فجاءت التعابير فيها حية غاضبة تخاطب الحدث المائل وتحاول أن تدفع الخطر الواقع، وقد رأيت أن أنشرها بحيويتها وهي تصارع الأحداث حتى تكون أكثر تمثيلاً وأصدق مقالة وأوضح بياناً .. وبفضل الله فقد استطعت في العديد من الحالات أن أخرج من نطاق نفسي وذاتيتي الشخصية والجمعية لأرغب الحدث كما هو حتى يكون التصور ألصق بالحقبة الموضوعية، فإن المرء لا يستطيع أن يفكر استراتيجياً من غير أن يتحرر من الواقع الذي يشده باتجاهات آنية وقتية تحاول أن تحجب عن بصيرة الباحث الرؤيا البعيدة الواضحة. والباحث إذا لم يستطع أن يتحرر وهو يبحث من ذاتيته بالقدر الذي يسمح له بالرؤيا الموضوعية، فلن تجيء دراسته دقيقة فضلاً عن أن تكون موضوعية.

وهذا البحث على سعته وشموله وكذلك خصوصيته جاء ليعالج في الأساس ثلاث فرضيات رئيسية وهذه الفرضيات متشابكة ولها تأثيرات متبادلة.

1- العقلية اليهودية ودورها في التلبس على الفكر الإنساني ومحاولة قيادته واحتناكه. وهذه الفرضية كغيرها من الفرضيات في هذا الكتاب لا يستطيع الباحث أن يبرهنها برهنة ترقى إلى القطعي ولكنها أشبه بالإشارات الضوئية التي تشع في اتجاهات محددة.

2- المركزية الأوروبية في التاريخ الحديث ومحاولة تفريغها للعالم العربي والإسلامي من عناصر القوة والعمل على إبقائه ضعيفاً، كسوق استهلاكية غير منتجة.

3- قلة الصدق وندرة الإخلاص وعدم الجدية من قبل العرب والمسلمين في تناولهم لقضاياهم، مما يطرح السؤال التالي: لماذا بعد ما يزيد عن مائة وخمسين عاماً من نداءات الإصلاح لم تستطع أن تقوم الدولة الإسلامية القوية؟ ومن جهة أخرى لماذا بعد مائة وخمسين عاماً أو يزيد من بداية الطرح القومي، لماذا لم تقم الدولة القومية القوية؟

فمجموعة المقالات هي في الأساس نقدية: فواقعياً تتغذى من الحدث الذي يقصف الواقع بقوة ونظرياً ترتكز على منطلقات معرفية يقينية .. وسخونة النقد من حرارة الحدث ومن مرارة الواقع. فإن جاء في نقدي ما هو قاس فحتى يستطيع أن

يوقظ النائم ويستحضر الغائب، ولأن القضية أكبر من الأفراد، أيًا كان هؤلاء الأفراد؟

وهذا الكتاب يقع في أربعة أقسام متداخلة ومتشابكة تشابك الظروف والأوضاع التي تعالجها، فيها نعالج لجنة المتابعة العليا لشؤون الأقلية العربية ثم من الماكرو إلى الميكرو فنعالج الطرح القومي وكذلك الطرح الإسلامي ومنه إلى حالات محددة ومنثناة، حتى يعلم القارئ أننا ننطلق من إشكالية تضغط بشدة على الأحداث التي تعيشها هذه الأقلية، وتراهن على مستقبلها من خلال تصرفات بعض الشخصيات المتنفذة والتي بدل أن تعالج القضايا الكبيرة والمصيرية وتلقي عليها الأضواء، تحاول أن تجمع الأضواء حول ذاتها لتغذي شهوة الغرور ولذة العجب الكاذب. والطروحات القومية مفتتة على مساحة الأفراد الذين رزقوا فتنة التنظير الكاذب الذي ما صمد فيما مضى أمام التحديات ولن يصمد مستقبلاً، ما ظل الذاتي ينتفش ولا سلطان لنا عليه إلا من خلال توضيح خطابه وكشف السراب الممتد أمامه حتى الأفق، ونحن نفعل ذلك لأن ممارساته تطلنا وتنعكس على مجمل القضية العربية والإسلامية. ومقابل ذلك ينتصب الطرح الإسلامي، ونريد أن يرقى هذا الطرح إلى مستوى القضية الإسلامية فكرًا وأخلاقًا وممارسة.. القضية الإسلامية بمفهومها الكوني الشامل، تشمل من بين ما تشمل الفكرة الإنسانية، والقضية الإنسانية هي بعض من الفكرة الإسلامية وهي عضو رئيسي فيها لا ينفك عنها، لأن الجسد لا ينفك عن بعضه.. فلماذا فإن القضية الإنسانية تحتل الحيز الكبير من اهتمام المسلمين. فكرة الإسلام هي الفكرة الكونية الجامعة والمسلمين هم جزء وبعض من هذه الإنسانية، والبعض يسعى لراحة الكل لأن السعادة الحقة لا تتحقق مع انتصار الجزء وتقدمه فحسب وإنما بارتقاء الكل.

وإذا كانت القومية العربية المتخيلة سواء سكنت الذاكرة أم المخيلة أم تشربت بها القلوب تنتظر بحسرة ولوعة على ما أحدثه أبناؤها ولا تملك إلا ذرف دموع الألم والأسى والحزن، فإن من ينظر إلى القضية الإسلامية هو الحي الباقي الذي لا يموت، وهو المهيمن القادر وهو الناقد البصير، فما علينا إلا أن نصدق ونخلص في قولنا وفي عملنا لعل الله ينظر إلينا ويبدل حالنا ويغير نفوسنا حتى يتغير ظرفنا وواقعنا.

وأما الخلاصة والنتيجة التي يقود إليها هذا البحث فتتمحور حول رؤية جديدة تحاول أن تفهم وتفسر مقولات "الوظيفة المقدسة" لليهودية، و"تور الأمم" و"الشعب

المختار" و ... إلخ.

وأما خلاصة الكتاب الثاني فتشير إلى كيفية خروج العرب والمسلمين من مأزق التردد والهامشية والرؤى الضبابية، إلى حيث الوضوح الذي يساعد في تناول القضايا بصدق وأكثر جدية .. وصياغة الأهداف النهائية للأمة على ضوء دراسة الواقع وتحدياته.

الفصل الأول

الأقلية العربية نموذجاً

مفهوم القيمة بين النسبي والمطلق :

إذا كانت السياسة هي مجموعة المفاهيم والقيم والضوابط والقواعد والعلاقات التي يسوس بها الناس أنفسهم .. وإذا كانت السياسة هي تلك الانعكاسات والإسقاطات التي ترافق العقيدة والأيدولوجية وتأثيرها على مجمل العلاقات بين الفرد والمجتمع والدولة، وبين المجتمع وفئاته المتعددة والمتنوعة .. وبين المجتمع والأنظمة التي تفرزها منظومة الأخلاقيات التي يمارسها الفرد والمجتمع في ظرفية معينة، ويندرج من ضمنها أسلوب تداول السلطة في هذه المجتمعات، والعلاقة كذلك بين الدول .. وإذا كان من بين مفهوم السياسة كذلك أسلوب علاج المشاكل والمستجدات في حياة الفرد والمجتمع والدولة، وكيفية إيجاد الحلول لها، إذا كان كل ذلك من المفهوم العام للسياسة فلنا أن نسأل: أين المبني وأين المعرب في هذا الموضوع؟

بمعنى آخر، ماذا عن الثابت والمتحول في حياة الناس؟ وهل الثوابت والمتغيرات التي تضبط سلوك الأفراد هي ذاتها التي تتحكم بخط سير المجتمع والأمة؟

هذه الإشكالات تضغط لتخرج مشكلة أخرى، وهي الإرادة، وهل هناك علاقة مباشرة في صياغة وتشكيل الإرادة الفردية من قبل الإرادة العامة؟ وهل هناك "إرادة عامة" حسب مصطلح كانت Kant أو أنها مجموع الإرادات (إرادة الكل) بلغة روسو؟ وهذا ينقلنا بدوره إلى إشكالية الخاص والعام، أو الذاتي والموضوعي، حتى نصل في النهاية إلى المصطلح القديم / المعاصر .. العولمة.

المبني أو الثابت: هل بناؤه أو ثباته نسبي أم مطلق؟ فإن قلنا إنه نسبي فهو متعلق بغيره فيصبح ثباته وبناؤه مشروط، فهو إذن لا يقوم بذاته تمييزاً له عن الثابت المطلق الذي يقوم بذاته ولذاته من غير شرط.

الإنسان كقيمة بين المطلق والنسبي :

لقد عرّفت الماركسية الإنسان على أنه : "أعلى رأسمال في هذا العالم" وما عُرف بالفلسفة "الإنسانية" وضعت الإنسان في مركزية يسجد له كل شيء وتسبح بتقديسه. الكائنات !! والدين قال عن هذا الإنسان⁽¹⁾ : «ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ... وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً» (الإسراء 70) .. «إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية» (البينة 7)⁽²⁾.

وسواء كان الإنسان قيمة اقتصادية غالية حتى وإن كان أعلى رأسمال يبقى قيمة متداولة في سوق العمل سواء كانت الأيدي التي تتداوله الرأس مالية البشعة أو الدولة فهو يقع في دائرة النسبي .. وكذلك نرى أن الإنسان في مفهوم الدين هو نسبي أيضاً فقيمه متغيرة بتغير فكره وعمله. فإن صلح فكره وعمله فهو خير الكائنات وإن فسد فكره وعمله فهو شر هذه الكائنات وكما جاء في الأثر: "من غلب عقله شهوته فهو خير من الملائكة ومن غلبت شهوته عقله فهو شر من البهائم".

وإذا كان الإنسان قيمة بذاته، أي بما هو إنسان، فهو يندرج ضمن دائرة المطلق وعندها لا بد لنا أن نمسك بسلسلة من الأسئلة: أي إنسان نعني؟ القوي أو الضعيف؟ السادة أو العبيد؟ الغني أو الفقير؟ المتحضر أو البدائي؟ العالم أو الجاهل؟ المالك أو المحروم؟ الظالم أو المظلوم؟ وبالتالي القاتل أو المقتول؟ الشمال أو الجنوب؟ الأوروبي أو الأفريقي أو الآسيوي؟ وإذا قال قائل بأننا نعني "الإنسان" مجرداً عن أوضاعه وصفاته وظروفه، جاز لنا أن نسأل: في ميثاق الأمم المتحدة هناك مبادئ وقوانين عن حقوق الإنسان، وحقوق الشعوب .. لماذا نلاحظ من خلال التجارب اليومية أن قيمة الدم الأوروبي أو اليهودي أعلى بكثير من قيمة الدم الأفريقي والعربي والإسلامي؟ لماذا تحتل إسرائيل أراضي عربية منذ عام 1948 ضد الميثاق الدولية، وتصدر الأمم المتحدة قرارات إدانة ما يزيد عن نصف قرن، ولا تستنفر أمريكا وأوروبا قواتها لتعيد لقرارات الأمم المتحدة هيبتها وللشعوب المقهورة حقوقها؟ لماذا يعتبر الإنسان العربي الذي احتلت أرضه عدوانياً وإرهابياً، بينما المحتل يريد السلام؟ لماذا تحتل إسرائيل جنوب لبنان وتحتل بيروت عاصمة دولة عضو في الأمم المتحدة، ولا تستيقظ الشرعية الدولية وحقوق الإنسان من غفوتها؟ وبعدها تعتبر باحثة عن السلام .. وإذا قام اللبنانيون بتحرير أراضيهم بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة يصنفهم القاموس "الإنساني" الأوروبي والأمريكي

إرهابين؟! لماذا عندما يحتل العراق الكويت، وهو يعتبرها تاريخيًا وجغرافيًا جزءًا من أرضه تُساق الأمم المتحدة تحت وقع السوط الأمريكي وغلظته فورًا لتحشد قواتها وتجيّش الجيوش الجرارة من دول العالم، لتضرب العراق بكل بربرية؟ ولا تترك أمام العراقيين فرصة من الوقت لمراجعة أنفسهم والانسحاب من الكويت؟ لماذا تسقط أمريكا طائرة الحجاج الإيرانية؟ وتفعل كذلك إسرائيل بطائرة ليبية مدنية، وتسقط أمريكا طائرة مصرية مدنية .. ولا إرهاب ولا يحزنون ..؟ ولا محاكم لمجرمي الحرب الأمريكان؟ ولا حقوق إنسان، ولا شرعية دولية .. الكل غائب أو مغيب. لم يبق هناك غير معنى واحد لمفاهيم "الفلسفة الإنسانية" تتعلق بمن يكون هذا الإنسان، إن كان أوروبيًا، صاحب الوجه الطويل، أو أمريكيًا فقيمه مطلقة، وإن كان غير ذلك فهو لا يساوي أكثر من حفنة التراب التي سيرجع إليها.!! ومن هنا يتضح أن قيمة الإنسان ليست مطلقة .. كيف يمكن لذات أن يستبد بعضها ببعض؟ كيف يمكن أن يضحى بهذه القيمة المطلقة على مذبح العامل الاقتصادي أو السياسي أو الديني، أو أي أمر آخر؟

وإذا كان الأمر كذلك وهو كذلك، فإن قيمة الإنسان نسبية سواء كان قيمة "اقتصادية" أو "قيمة أوروبية من ذوي الوجوه الطويلة" أو كانت قيمة "فكرية وعلمية" تظل نسبية يعترئها التغيير ويلحقها الإعراب بمقتضى موقعها من الجملة.!! وهي ليست مطلقة، لأن المطلق لا يلحقه التغيير أو التحوير، فهو ليس ناقصًا فيحتاج إلى زيادة ليحصل له الكمال، والمطلق لا تبدله الظروف، حيث لا تحده الظروف، فهو مطلق بعلمه، مطلق بإرادته، مطلق بإحاطته وكماله .. والإنسان ليس كذلك فهو نسبي في كل شيء .. ويظل نسبيًا حتى والخالق يسجد له الملائكة ... هذا الإنسان بأي أبعاد يقوم؟ أبعد الترابي فقط؟ أم ببعديه: المادي والروحي؟ ونحن الآن لا نسأل عن الصحيح والخطأ في ذلك؟ فالموضوع له مكان آخر ... ولكننا نبقى أمام نتيجة واحدة تؤكد امتناع كون الإنسان مطلقًا، أي ثابتًا مبنياً لا يتحول ولا يتغير، ولكنه قيمة نسبية معربة في بعضها ومبنية في جانب منها، وبمقتضى حالته الظرفية .. فالإنسان في مضمونه ومحتواه يتألف من قيم: خلقية ومعرفية .. وهذه القيم بعضها معرب وبعضها مبني الا في حالات استثنائية.

وما يلزم أن نخلص إليه: هو أن الذات الإنسانية قيمة نسبية تختلف وتتفاوت من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر .. وهو ذات حدود، وأهم هذه الحدود هي: مضامينها من مفاهيم وقيم معرفية وأخلاقية .. والذات تسلك وتتصرف بمقتضى

محتواها العقائدي والقيمي والثقافي .. فالفاشية والنازية تصرفت بمقتضى فكرها وفلسفتها القومية العنصرية، فخرجت على الناس على شكل وحش يعيثُ فسادًا وتقتيلًا .. والديمقراطيات الغربية متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية أشد بشاعة من النازية وأكثر وحشية، وتتمثل بشاعة وحشيتها في محاولة فرض ثقافتها وأسلوب حياتها على الضعفاء من حولها . وتتمثل هذه الوحشية كذلك في غياب منطق الحق والعدل في علاقتها مع غيرها، وممارسة دوسها على حقوق الشعوب خاصة العربية والإسلامية، وحقوق الشعب الفلسطيني حالة صارخة لهذا الظلم .. إن سياسة الولايات المتحدة، سياسة غطرسة تدعو إلى الاشمئزاز والنفور من مثل هذه الأنماط "الإنسانية" .. إن على الشعوب المستضعفة واجبًا إعلاميًا من الدرجة الأولى يقتضي التمرد على مفاهيم ومضامين المصطلح السياسي الأوروبي والأمريكي .. المفهوم العنصري للإنسان، "حقوق الإنسان"، و"الشرعية الدولية" و"حق تقرير المصير". هذه مصطلحات محشوة بمفاهيم عنصرية تظهر على شكل ممارسات في طول العالم وعرضه.

ولهذا فإن قيمة الإنسان ومعياره بمحتواه ومضمونه القيمي .. فإن كان محتواه يقوم على مبادئ: الصدق، الإخلاص، والأمانة، والتضحية، والشجاعة، والكرم، والبذل والعطاء، فهذه قيم صحيحة وثابتة لا يعترىها التبدل ولا التحوير إلا في ظروف استثنائية قليلة، ومثال ذلك: الصدق فضيلة وقيمة ذاتية ثابتة مبنية لا يلحقها التغير مهما تبدلت الظروف والأحوال، إلا كما ذكرنا في بعض الحالات الاستثنائية، وكذلك الكذب فهو رذيلة، وهو قيمة ذاتية سلبية منذ الأزل وحتى نهاية الزمان إلا في حالات قليلة ونادرة .. كأن يموت الإنسان على عدوه ويكذب عليه فيما يحفظ عليه حياته ولا كشف عورات بلاده أمامه، أو أن يكشف خططها وبرامجها .. وما إلى ذلك .. وكذلك في حالة إصلاح ذات البين بين المتخاصمين، فيكون عدم الصدق في نقل أقوال المتخاصمين من أجل فضيلة أكبر وهي الصلح والتسامح والتقدير المتبادل .. مثل ذلك كمثل النظام الديمقراطي عندما يستعاض عنه في ظروف الحرب الاستثنائية واستبداله بقانون الطوارئ الذي يحد من الحريات العامة والشخصية.

وخلاصة القول، أن الأطر التنظيمية على اختلافها وتنوعها وتفاوتها خاضعة لقانون التغيير وتقع ضمن دائرة المعرب من الأفعال .. وتبقى المضامين والمحتويات لهذه الأطر هي الإشكالية التي يصعب التمييز فيها بين المبني والمعرب

والحالات الاستثنائية لكل حالة من هذه الحالات .. وإذا استعملنا مصطلح "القيمة" مكان لفظ المحتوى والمضمون، فيصبح لدينا قيم متنوعة فهناك "القيمة الأخلاقية" و"القيمة المعرفية" و"القيمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية" ويمكن أن نقول بأن "القيمة الأخلاقية" هي قيمة تتداخل في باقي القيم .. فما هي القيم المبنية والمعربة من بين هذه القيم؟

ومن يتدبر المعاني المركبة في هذه القيم يستطيع أن يميز بوضوح وجلاء المبني من المعرب من بين هذه القيم، والتي بمجموعها تؤلف القيمة الإنسانية .. لكننا نلاحظ أن قيمة "المعرفة" تتبدل بمقتضى التطور العلمي وتحول المعطيات العلمية، فهي خاضعة للابتكار والإبداع والاجتهاد الظرفي للإنسان .. وكذلك نرى القيمة السياسية والاقتصادية التي تخضع وتتأثر سلبًا وإيجابًا بميزان القوى الظرفي، والقوى هنا تشمل حالات عديدة: فالموارد الطبيعية قوة، والتطور العلمي ودرجته قوة، والتكتل السياسي قوة، والثروة قوة، والبعد الجغرافي قوة ... إلى غير ذلك . وهذه الحالات تؤثر في بعضها البعض بشكل إيجابي أو سلبي .. فتخرج بناء على ذلك حالة اجتماعية متماسكة أو متفككة .. لأن المتعلق بمتغير متغير فهو بالتالي يلحقه الإعراب بحسب موقعه من هذه المتغيرات، وإذا جاز لنا استعمال الأسلوب المجازي قلنا: بمقتضى موقعها من الجملة .. وإذا سلمنا بوجود ما هو مطلق في هذا العالم، فإن ما يستند إلى هذا المطلق فهو المبني، وبناء على ذلك فإن قيم: الحق والعدل والصدق والإخلاص والرحمة والتسامح والسخاء هي قيم صحيحة صالحة سواء على مستوى الفرد والجماعة والأمة .. وسواء كانت في مجتمع بدائي يعيش حياة البادية أو مجتمع متطور متقدم يعيش حياة الحضار بكل أبعادها .. وهي قيم مبنية لأنها قيم تقوم بذاتها ومطلوبة لذاتها، وهي الطرف الأهم في المعادلة الإنسانية، فإن قامت العلاقة بين هذه القيمة "الأخلاقية" وبين مجموعة القيم الأخرى بشكل صحيح متناسق لأنها تكمل بعضها بعضًا ، نهض الإنسان ضمن إطاره الاجتماعي أو السياسي المشحون بهذه القيم المتفاعلة بشكلها الصحيح في المسار الصحيح ، وإذا اختلف هذا التوازن كأن تخلف الإطار عن المضمون، اختلف التفاعل الإبداعي بين هذه القيم، فيلزم ذلك تخلف الإنسان فتختل دعائم المجتمع وركائزه، وتتحط إلى حالة من الفوضى والظلم والاستبداد.

وهكذا ننتهي إلى القول بأن العلاقة الصحيحة الصادقة لا تقوم على حالة المبني وحده فقط وكذلك فإنها لا تقوم على حالة المعرب فقط. بل إن الوضع الصحي

الصحيح هو الذي يأتي بمنظومة أو معادلة صحيحة صادقة تتألف من المبني والمعرب معاً، بحيث يكمل أحدهما الآخر، بل لا ينفك أحدهما عن الآخر، ولهذا فهناك ثوابت وهناك متغيرات في حياة الإنسان والمجتمع والدولة.

الثوابت والمتغيرات في حركة الأقلية العربية :

إذا بدأنا من حيث انتهت الفلسفة في تعريفها للشيء على أنه: عرض وجوهر أو: ماهية وصورة، إطار ومحتوى، مادة وروح، عام وخاص، وبالتالي النص والمعنى، والوجود والحركة، فلا بد لنا أن نحدد بما يتعلق في موضوعنا، فإن الإطار الذي نتحرك به ومن خلاله، هو هذا الوطن الذي يسمى فلسطين والذي أصبح في غالبيته يقع تحت السيطرة اليهودية، وعلى ذلك فإن روح هذه البلاد تعتبر أكثرية يهودية وأقلية عربية .. أكثرية تملك كل موارد وأسباب القوة، وأقلية جردت من الكثير من أسباب قوتها، وسوف نتطرق فيما بعد إلى البيئة والوسط الذي نتحرك فيه هذه الأقلية ، محلياً وشرقاً أوسطياً ودولياً، ونريد أن نحدد هنا على ضوء ذلك مسار حركتنا كمجتمع — والمبني والمعرب في وجودنا.

لا إخال أن يختلف اثنان من بين هذه الأقلية على هدفين رئيسيين ينبغي أن نعمل على توفيرهما كشرط أساسي لاستمرار وجود هذه الأقلية:

الأول: البعد المكاني والجغرافي الذي نتحرك ونتمدد فيه وهو يشكل الإطار والنص .

الثاني: البعد الروحي أو المعنوي الفكري والثقافي كمعنى للحياة المتحركة في إطار هذا النص حركة مستمرة دائمة.

وينبغي أن تصب كل جهودنا أو جلها على توفير وتحقيق هذين الهدفين الرئيسيين .. وينبغي أن لا نغفل في خضم معارك الحياة التي يخوضها كل واحد منا لتحقيق آماله وطموحاته الشخصية عن أحد من هذين الهدفين، نستيقظ عليهما عند الصباح ونأوي معهما إلى فراشنا عند المساء، ونرعاهما ما بين الصباح والمساء.

الأرض كإطار هي شرط وجودنا المستمر،

عندما نقول البعد المكاني أو العامل الجغرافي فإننا نقصد الأرض التي عليها نتحرك وبها نعيش فكلما اتسع هذا المكان كبرت الحركة وتشعبت وكبرت الآمال والتطلعات وكثر العطاء ونشط المحتوى والمعنى ومن ثم الروح، فباتساع الفضاء

يتسع المجال أمام الفكر ومغامراته، وعلى العكس من ذلك فكلما ضاقت علينا الأرض، تحددت حركتنا وضعفت، وكلما تحددت الحركة أكثر كلما قل العطاء وقلت الإمكانيات وقل كذلك النشاط وضعفت الحيوية وانكمش بالتالي المحتوى وأخذ يضغط باتجاه المعنى والروح حتى يهزل وتضمحل، وإذا كان الظرف لا يقوم إلا ببعديه الزماني والمكاني، فتصبح معادلتنا: كلما انكمش المكان وضاق كلما تقلص الزمان وضاق وراح يضغط على حركة الفكر ويحد من انطلاقته فيبدل أن نفكر بالمصطلحات الكبيرة والمصيرية في مجال الإبداع والابتكار يضغطنا ضيق الفضاء المكاني والزماني لنحشر جل تفكيرنا في المصطلحات اليومية الصغيرة .. كيف توفر إمكانية إقامة البيت وتوفير الأرض، والحصول على لقمة العيش ومبيت ليلتنا والقلق الدائم على مستقبلنا ... وهكذا.

من هنا بل هنا تكمن خطورة تخطي الظرف الذي نمر به عندما نحاول الإفلات من الظرف الذي نعيشه حتى وإن كان استثنائياً بمقياس الزمن والتاريخ، من غير أن نحسب جيداً هل نستطيع القفز من الظرف الذي يمسك بنا والإفلات منه؟ كيف يكون ذلك؟ ومهما كانت قوة الدفع الذاتي لحركتنا فنحن أبناء بيئتنا ووسطنا وبالتالي فنحن إفراز للظروف القاهرة .. وكل طرح أو فهم غير ذلك معناه الانتحار، وما فائدة الإطار إذا فقد المحتوى والمضمون؟ وماذا يفيدنا النص إذا تقلبت المعاني؟ تبقى هياكل خربة تأوي إليها البوم والغربان .. إن الحديث عن الانتماء والهوية من غير توفير الإطار والنص الذي يحويها والمحافظة عليه هي قفزة في المجهول غير المحسوب، وهذه ارتجالية وعفوية قد تقود إلى أن نخرج من التاريخ كمجتمع لنضيف إلى شقاء أمتنا شقاء جديداً وإلى طابور المتسولين على أعتاب الأمم متسولين جددًا، كل ذلك لأن الزرع الغريب بيننا يتطاوّل لقيادتنا إشباعاً لجنون العظمة وآفة الغرور التي احتكته .. تلك القيادات المزروعة بيننا والتي تتكلم بلغتين متناقضتين، إذا تكلموا إلى "الداخل" غيبوا عقولهم واستحضروا عواطف من الحماسة المزيفة وكأنهم يخطبون إلى عسكر وجيوش مدججة وإذا جلسوا إلى "الفضائيات" وخاطبوا "الخارج" استحضروا عقولهم وغيبوا عواطفهم واستعملوا الحجة والبينة في تبرير الواقع، والتفوق الإسرائيلي الماحق على العالم العربي .. وكان خطابهم للخارج تهدئة خواطر، وكأن العالم العربي بأنظمته مستنفر لقواه وعلى وشك أن يخوض مغامرة سياسية أو عسكرية أو اقتصادية ضد أمريكا وإسرائيل غير محسوبة وغير مضمونة النتائج، فلا ينبغي أن نزيد من حماسه

وتهوره .. شاهدت بطرسهم من على قناة الجزيرة وهو يحذر الدول والأنظمة العربية من عملية متهورة وهو يحاول الإصلاح ما بين الشارع العربي الغاضب وبين الأنظمة العربية المتخاذلة، ليحفظ لنفسه حرية الحركة والانتقال بين هذه الأنظمة .. كيف يستطيع بطرس الناسك أن ينال حظوة عند الشيخ زايد والخطوة ذاتها عند الثوري والمناضل السوري!!؟ كيف نخاطب من يملك الدبابة والطائرة والصاروخ بعقلانية ومن غير هيجان وحماسة بينما نلهب مشاعر الشعب الأعزل؟ ماذا يريد منا هذا الزرع الغريب؟ نحن نبحث عن إطار يجمعنا، نحن نحاول توفير النص لنتمكن من صياغة المعنى الذي نريد وهذا المعنى هو الهوية هو الانتماء .. والزرع الغريب يحاول تفريغ النص وتفريغ الإطار بل بيعه وهجرته .. والإطار هو الأرض، هو الفضاء، الذي نريد أن نملأه بإنسانه بصاحبه المتعلق برحمه منذ أن كان التاريخ يملؤه بمجتمع صاحب هوية وانتماء. ولا نعني هنا الانتماء الشخصي والهوية الشخصية "الإنسانية" وإنما نفتش عن الهوية الجمعية، هذه الهوية لا تقوم على غير أرض ولا تستمر حركتها ونموها بغير توسيع لرقعة الأرض التي تحتضننا باستمرار .. وقد جعلنا ذلك هو الهدف الثاني الرئيسي. وأقول الهدف الثاني من حيث الترتيب، لا من حيث الأفضلية والسابقة فالانتماء الشخصي الإنساني من حيث الوجود هو المضمون هو الجوهر وهو المعنى .. لأن هويتي "الإنسانية" الشخصية يمكن أن يتوفر لها الوجود في أمريكا أو في السويد أو في أي مكان آخر في هذا العالم .. وسوف أدلل على ذلك بمثال حي عشته بنفسى كما عاشه الكثيرون غيرى .

داهمنا ليل حزيران 1967 وأنا طالب أدرس الفلسفة والعلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس، وشغلت يومها منصب سكرتير لجنة الطلاب العرب .. واعتقلت اعتقالات إدارية من أول أيام الحرب باعتبار أجهزة الأمن الإسرائيلية، أنني عنصر معاد للدولة. وبعد الإفراج عني وعدم السماح لي بتقديم امتحانات نهاية السنة غادرت البلاد والتحقت بجامعة استوكهولم في سنتي 67/68، خرجت وأنا عضو في الحزب الشيوعي الإسرائيلي وبعد متاعب جمة اكتشفت إلهي هناك في السويد، إن جاز هذا التعبير، وهداني ربي لنعمة الإسلام، وأنا أعيش في فندق Betelsemenariet (كنيسة الله) وهو خاص وتابع للبابترزم Baptism فوجدت انتمائي الشخصي كمسلم، وقبلها كنت على الشيوعية أو بتعبير أدق مزيج من الماركسية والناصرية، وعشت يومها فترة الإيمان الكشفي الوجداني الحار .. بينما اليوم أعيش

حياة المسلم الذي يعتمد السبب والمسبب، مع الإيمان بان الله، سبحانه، هو مقدر ومصرف الأسباب .. وهكذا فإن انتمائي الشخصي والإنساني أستطيع تحقيقه فوق كل أرض، بالطبع ليس بنفس الشروط . لكن الحديث عن الهوية الجماعية يختلف فإذا كان هناك الإطار لتحقيق البعد الإنساني الشخصي، هي الأرض بطولها وعرضها، فإن الهوية الاجتماعية أو الجمعية لا تقوم على غير أرض مشتركة محددة ومعرفة.

ودعنا نقوم الآن بتفكيك عناصر الهدف الرئيسي الثاني وهو المضمون الثقافي والروحي لهذا المجتمع وبتعبيرا آخر الانتماء والهوية .. والدارس أو الباحث في أمور الأقلية العربية يستطيع أن يميز عدة انتماءات من أشهرها:

أولاً - التيار الديني: ممثلاً بالجماعات الإسلامية ذات النشاط المنظم أو شبه المنظم وكم كبير من المسلمين الذين يعيشون الحياة الإسلامية عقيدة وأسلوب حياة من غير أن يتقيدوا بحركة محددة أو تنظيم معين.

- الكنيسة ورجال الدين المسيحيين وبعض منظمات الشباب كالكشاف المسيحي (الأرثوذكسي ...) إلى غير ذلك.

ثانياً - التيار القومي: وقد بدأ في منتصف الخمسينيات ممثلاً بجماعة الأرض، لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس ثم أبناء البلد، فالحركة التقدمية (وقد بدأت عربية يهودية) ثم الحزب العربي الديمقراطي، وقد تحللت معظم هذه الحركات وتصدعت .. ويعاد اليوم لم شتاتها في بوتقة ما يدعى "التجمع الوطني الديمقراطي" بقيادة الدكتور عزمي بشارة⁽³⁾، وبمقتضى دستور هذا التنظيم فإن الانتساب إليه مفتوح أيضاً أمام المواطن اليهودي. بل هناك في الحقيقة بعض من انتموا إليه ولهذا فهو تيار وطني يضم اليهود والعرب.

ثالثاً - التيار الوطني: وهو الحزب الشيوعي الذي يقوم على أساس من الانتماء للوطن، وبما أن الوطن يضم اليهود والعرب فهو حزب يهودي - عربي أو أممي وينضم تحت لوائه العديد من اليساريين والعلمانيين العرب الذين ما زالوا يعتقدون أن الماركسية لم تستنفذ شرعيتها بعد.

رابعاً - التوجه اللا مبالي من الوصوليين والنفعيين: وهو يضم هؤلاء الذين يعيشون في حدود مصالحهم الانانية الضيقة وهم الذين تغدق عليهم السلطات الإسرائيلية المناصب وتحاول فرضهم على مجتمعهم ، وتستخدمهم السلطات الإسرائيلية كأخشاب أو لوحات إعلانية تنشر عليها السلطات الإسرائيلية بضاعتها

من الديمقراطية والتعددية ... وغير ذلك.

وإذا صح أن هذه التيارات الفاعلة على الساحة العربية وأنها تعيش في الوسط والبيئة الذي وصفناه فيما سبق، مع الأخذ بعين الاعتبار أن حالة الحرب الساخنة أو الباردة على كل الأصعدة بين العالم العربي والغالبية من الدول الإسلامية التي كانت تحكم العلاقات العربية الإسرائيلية في الأربعينيات والخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن العشرين قد خف أوارها وتلاشى دخانها بعد أن وقعت أكبر دولة عربية وهي مصر اتفاقية سلام مع إسرائيل وتبعتها بعد فترة الأردن ثم منظمة التحرير الفلسطينية، والعديد من الدول العربية والإسلامية فتحت أبوابها وأسواقها للبعثات الاقتصادية والثقافية الإسرائيلية. بل إن المجلس الفلسطيني وهو أعلى سلطة فلسطينية حذف من ميثاقه كل البنود التي طالبت إسرائيل شطبها باعتبارها مجافية للوجود الإسرائيلي .. بينما لم يطلب الفلسطينيون بالمقابل إدخال أو تعديل مبدأ واحد على وثيقة إعلان الدولة اليهودية، يضمن ولو نظرياً حق الوجود الفلسطيني أو حق العودة أو حق تقرير المصير أو فك الارتباط ما بين الدولة الإسرائيلية والحركة الصهيونية.

وإذا كانت انتفاضة الشعب الفلسطيني الثانية والمعاناة التي يعيشها هذا الشعب الأعزل وهو يخوض معركة غير متكافئة .. بل إن مصطلح غير متكافئة لا يكفي .. شعب لا يملك غير قوة الهتاف والتلويح بالأيدي وسلاحه الحي هو الحجر .. كل ذلك في مقابل الدبابة والطائرة والصاروخ .. هذا السلاح الفتاك يحصده تحت سمع العالم العربي والإسلامي وبصره ورغم أنف "الشرعية الدولية" ومبادئ "حقوق الإنسان". ويجتمع مؤتمر "القمة" العربي بل مؤتمر "القاع" العربي ليجد صيغة يتضامن بها مع شعب فلسطين أو مساعدته لرفع وتخفيف معاناته ويجيء هذا المؤتمر بل هذا التآمر فقط لتفريغ شحنات الغضب في الشارع العربي والإسلامي وينفض مجلس التآمر العربي على بيان هزيل لا يسمن ولا يغني من جوع، لا يرهب عدواً ولا يشد من أزر الصديق، وتلقى بيانات حماسية كانت كافية لامتصاص الغضب الجماهيري وتعود الحياة لطبيعتها ولسابق عهدها .. عند الفضائيات العربية المسرحيات والتمثيلات الخليعة والأغاني الماجنة والإنسان العادي، راح يركض ليوفر لقمة العيش لبنيه .. وتبقى الطائرات والدبابات تقصف في الشعب الأعزل، وتصبح المناظر البشعة والرهيبة صوراً عادية كأننا نشاهد فيلماً تم إنتاجه في هوليوود أو في الربع الخالي من أرض الجزيرة العربية وتتبخر

المشاعر الإنسانية يومًا بعد يوم من كثرة تكرار المآسي. ثم يعقد مؤتمر للعالم الإسلامي لبحث موضوع القدس والأقصى، فيخرج من غير قرارات ... إنها أنظمة فقدت إرادتها، ودول فقدت حريتها فهي كما وصفناها في بداية هذه الدراسة، أنظمة مبنية للمجهول ..

في مثل هذا الوضع من الضياع العربي والإسلامي يبحث بعض قادتنا المحليين الذين أنبتوا من بين الزرع الغريب عن فاكهة الصيف في فصل الشتاء.

الفصل الثاني

العلاقات العربية العربية والعربية اليهودية

العلاقات المفصلية في المجتمع العربي :

بناء على ما تقدم فإن العلاقات العربية العربية داخل الدولة اليهودية، هي علاقات متغيرة باستمرار تتعلق بالتفاعل الاجتماعي والسياسي والعقائدي والتوازن الاجتماعي الذي يصيغ أطراف المعادلة بين المواقف الدينية والثقافية والسياسية لهذه الأقلية ، وقد تحدث ظاهرة التغيير في الأقلية العربية بأسرع مما تحدث في مجتمعات العالم العربي في بعض المجالات وتبطئ عنها في مجالات أخرى تبعاً للدور التي تقوم به السلطات الإسرائيلية الفاعلة والنشطة في تطوير هذه العلاقات والتأثير فيها. فهي عامل من العوامل المؤثرة وصاحبة دور محدد في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والديني .. وإذا كانت هذه العلاقة المتغيرة في داخل الأقلية العربية متعلقة بالحالة الظرفية التي تمسك بها فينبغي مراعاة ثلاثة عوامل حاسمة ينبغي أن تضبط وتتحكم بهذه المتغيرات وينبغي أن تكون مبنية لا يلحقها الإعراب مهما تغيرت الظروف وتبدلت:

أولاً: الأمر الأول المبني في حياة هذه الأقلية ، والتي لا ينبغي أن يلحقها الإعراب بأي حال من الأحوال، هو اللغة العربية كعامل أساسي ورئيسي من عوامل وحدتنا والمحافظة على وجودنا من آفات الانحلال والتفكك .. واللغة هنا هي اللغة الفصحى التي ينبغي أن تتحسن باستمرار حتى تصبح لغة محكية .. واللغة هي حلقة الصلة اليومية فيما بيننا .. إنها الثقافة، إنها الفكر، إنها الروح التي نتحرك بها، وهي الرابط الذي يجمع تعددنا الثقافي والاجتماعي والديني، ولهذا يلزمنا تطوير هذه الآلية باستمرار لتستجيب لكل حديث ولتستوعب همومنا جميعاً .. اللغة العربية هي العامل الحاسم وهي القاسم المشترك الكبير بين التيارات الفاعلة في الساحة العربية سواء كانت إسلامية أو مسيحية، قومية أو وطنية. اللغة هي حافظة الفكر وهي وعاء الثقافة، بل هي الذاكرة الجمعية. وهي العنصر الرئيسي

الذي يحفظ لنا حضارتنا ويربطنا ويمدنا بتلك الحرارة والسخونة بين الماضي والحاضر وانطلاقة المستقبل. فهذا العامل هو العامل الخطير في قوة استمرارنا ووجودنا كأقلية قومية ودينية، اللغة العربية هي مفتاح بيتنا في ماضيه وحاضره ومستقبله، فهي من ثوابتنا المبنية التي لا ينبغي أن يلحقها الإعراب إلا فيما يتعلق بتطوير وتحسين أداء هذه الآلية.

ثانياً : المبدأ الثاني المبني هو الإسلام عند المسلمين، والنصرانية عند النصارى، والقومية عند القوميين، والوطنية عند الوطنيين. وهذه الثوابت لا يلحقها الإعراب إلا عند التحول من خانة إلى أخرى ضمن المعادلة الاجتماعية الكبرى .. فمبادئ الإسلام وأركانها، فروضه وواجباته ، ليست مكان مساومة في أي ظرف أو حال .. فينبغي أن تكون مكان تقدير مجتمعنا جميعاً، لأن العرب كل العرب ينتمون حضارياً لهذا الإسلام العظيم ولغته الكريمة ولا حاجة بنا لنعيد كتابة أقوال كبار المتقنين العرب من أمثال إدوارد سعيد وميشيل عفلق وغيرهم. وفي الوقت ذاته فإن عقيدة النصرانية والحاملين لها من بين العرب هي محل تقدير مجتمعنا، وقيم المسيحية ومبادئها ثوابت مبنية لا يلحقها الإعراب إلا في حدود ما تقرره مصادر الفقه بمقتضى ديانتهم ورجال الكنيسة، هذه أمور تخص رجال الدين عندهم ونحن كأقلية هنا علينا احترام إجماعهم وتقديره وكذلك الطرح القومي، فله دعائه ومنظروه وله ثوابته مع أن هذه الثوابت تختلف من طرح لآخر ويعتريها التغيير تبعاً لاجتهادات متعددة ومتنوعة من وقت لآخر ومن ظرف لآخر، وتصل في كثير من الأحيان إلى حد المصادمة . والطرح القومي عرضة للاجتهادات وللآراء المتعددة ويمكن حوارها باستمرار .. وفي الوقت ذاته قد نجد اجتهادات مختلفة ومتنوعة في الساحة الإسلامية، ولكن ما يميز الطرح الإسلامي أن هناك مرجعية واحدة هي القرآن الكريم وهو ثابت مبني لا يقبل الإعراب، إلا ما كان من عمق الفهم وسطحيته، بعكس الطرح القومي الذي ليس له مرجعية واحدة، وإنما يمكن الحديث عن طروحات متنوعة تلتقي في بعض الخطوط وتختلف في أشياء كثيرة ... وأما الطرح الوطني وهو الذي يقوم على قاعدة لا قومية ولا دينية، وفي وضع الأقلية العربية هي المشاركة بين القوى اليهودية والعربية ذات المناهج الماركسية. وهي التي ترى أن من أسس العيش في هذه البلاد المصلحة المشتركة بين الشعبين اللذين ينبغي أن يجدا الصيغة الملائمة للعيش المشترك على أسس من الاشتراكية العلمية ومبادئ الماركسية – اللينينية المطورة . هذه التوجهات داخل الأقلية العربية

ينبغي مراعاتها عند الحديث عن العمل المشترك ويجب احترام المواقف المغايرة لهذه الأقلية .. ويبقى هناك هؤلاء الذين يعيشون في حدود مصالحهم في جو من اللامبالاة، وهم الذين ينبغي الأخذ بأيديهم ليحتلوا خانة من الخانات التي سبق ذكرها والتي يعتبرها "ميثاق الشرف" للأقلية العربية في نطاق "الشرعية".

ثالثاً : المبدأ الثالث الذي ينبغي أن يجمع عليه كل الأطراف الذين يشكلون قطاعات الأقلية العربية هو مبدأ اللا عنف سواء على مستوى الخطاب السياسي والاجتماعي والفكري وبالأحرى الديني كذلك ... ينبغي أن يكون مبدأ الحوار وأدب الحوار والاختلاف هو من صميم تربيتنا .. الصبر على المواقف المخالفة والمعارضة والتسامح بين كل الآراء وحق التعبير عن الذات بكل حرية وإبداء الرأي في كل المواقف .. ينبغي أن نتخطى القول بقانون المشاركة والتكامل حتى يصبح لدينا تربية نرعاها ونؤمن بها وأن نلغي من مفاهيمنا ذهنية تحريم المعاملة مع المخالفين ونفسية الانزواء والمفاصلة وعقلية الخيار والبديل الواحد ... ومبدأ الحوار وحق الحوار هو أحد ثوابت المجتمعات الراقية على مستوى الأفراد والجماعات .. فلا ينبغي أن أفكر أن التاريخ يبدأ من الصفر عند كل مرة، فهذه ذهنية قاصرة عن إدارة شؤون الحياة، وما يلزم الإنسان أن يعتقده ما هو الدور الذي عليه القيام به؟ ما هي حصتي التي أقدمها وأعتمدها في تقدم الحضارة البشرية؟ فأنا عنصر متمم ولست العنصر البديل ووزني في المجتمع ومن ثم في مضمار الحضارة الإنسانية بقدر البصمات التي أتركها في ميادين العلم والتقدم والإبداع والابتكار .. من هذا الباب هناك حوار بين الإسلام والمسيحية، وبين الإسلام واليهودية وغيرها من المذاهب قد أمر الله بها، حتى يتنافس فيه الصدق مع الأقل صدقاً، والحق مع الباطل، وقد يتبادل البشر المواقف بناء على نتائج هذا الحوار والجدال الذي ينبغي أن يكون بالتي هي أحسن، كما أمر الله سبحانه. وعندها يمكن للمرء أن يخرج من خانة إلى خانة ضمن المعادلة الاجتماعية الكبرى .. وكذلك هذا الجدال وهذا الحوار يكون بين الدين وبين المفاهيم الأخرى من قومية ووطنية وغيرها .. سواء على مستوى الفكر أو المواقف السياسية وطروحاتها اليومية والتنسيق بين الآراء والمواقف المختلفة في اتخاذ الإجراءات العامة والنشاطات التي تصدر عن قادة هذه الأقلية .. ومن مبدأ الحوار والجدال الحسن تنمو عقلية وذهنية المؤسسات بدل الأفراد ... وهكذا.

هذه المبادئ الأساسية الثلاث التي إذا اختلف توازنها كان تأثيرها سلبياً على

أطراف المعادلة بكاملها وعلى النتائج النهائية لمصير هذه الأقلية. نحن كأقلية عربية نعيش معادلة دقيقة، متعددة الأطراف كثيرة الجوانب، متعددة المصادر والمراجع، معادلة تحكمها متغيرات باستمرار متغيرات في بنيتها الأساسية الداخلية ومتغيرات تهب عليها من خارجها فتؤثر فيها. وليس سهلاً إيجاد معادلة تجيب على كل الطروحات العربية وليس سهلاً كذلك أن نميز بين المبني والمعرب في ظل علاقات متغيرة باستمرار. والكتابة فيها حرجة لمن يريد أن يستحضر أدوات التحليل ويستخدم بعض آليات المنطق في ظل تحكم العواطف السلبية المتطرفة التي تتغذى باستمرار من استعمال العنف من جانب السلطات الإسرائيلية وردود الفعل العربية. هذه الشكوك في المواقف تنمو وتتعاظم عند الطرفين مع مرور الوقت. ولهذا فلا بد من استدعاء العقل والمنطق بالإضافة إلى العامل الأخلاقي عند دراسة وتحليل أوضاع الأقلية العربية ومستقبل العلاقات العربية العربية والعربية اليهودية، لأن هذه الأقلية تعيش خصوصية قلما تجدها عند أقلية أخرى في العالم .. وسوف نتناول في الكتابات اللاحقة هذا المناخ السياسي والاجتماعي المسيطر والمتحكم بالوضع العربي واليهودي في هذه البلاد.

المناخ السياسي والاجتماعي في الدولة اليهودية :

قامت الدولة اليهودية في أعقاب حرب 1948 على ما يزيد عن ثلثي أراضي فلسطين، متجاوزة بذلك كثيراً من حدود الدولة اليهودية حسب قرار الأمم المتحدة رقم 181 الخاص بتقسيم فلسطين عام 1947 بين اليهود والعرب، وحصلت على اعتراف الهيئة الدولية على الرغم من عدم تعيين حدود نهائية لها. وقد راهن على ذلك رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، بن غوريون، عند اعتراض الحقوقيون اليهود على أن دستور هيئة الأمم المتحدة لا يسمح بالاعتراف بأي عضو ينضم إليها من غير تعيين حدود معترف بها. ولكن الأمر سار كما توقع بن غوريون، فحصلت إسرائيل وهي وليد الأمم المتحدة على اعتراف هذه الهيئة من غير أدنى اعتراض على هذا الإشكال القانوني، حتى ولا من المندوبين العرب!!؟

وكان أقسى نتائج حرب 1948 إضافة إلى قتل المئات الكثيرة من الشعب الفلسطيني، هو تهجيرهم وتفريغ هذا الجزء الكبير من فلسطين من سكانه العرب الفلسطينيين وطردهم خارج حدود فلسطين، ليقيموا في مخيمات الشتات في كل من سوريا ولبنان والأردن، وفيما تبقى من أرض فلسطين التي أمست تحت السيادة

المصرية والأردنية .. وبقيت أقلية فلسطينية لا تتجاوز 180 ألفاً داخل حدود الدولة اليهودية، ومن بين هؤلاء مهجرون تركوا قراهم التي هدمت ونزحوا إلى القرى المجاورة، وهم ما يطلق عليهم مهجري الداخل، وقد وُضعوا في خانة لا يتصور المرء كيف يستقيم معناها؟ ولا كيف يتم فهم حالتها؟ وهو ما عرف بوضع "الحاضر الغائب" .. كيف يكون المرء حاضراً غائباً في وطنه في ذات الزمان والمكان؟ تفسير ذلك في قاموس العالم المتحضر، العالم الديمقراطي، المشبع بالمعاني "الإنسانية" تفسير ذلك عند "الشرعية الدولية" و"حقوق الإنسان" ولكن في الحقيقة تبقى مستعصية على الفهم والإدراك فهي واحدة من تلك القضايا التي لا يجوز البحث والتفكير فيها!..!

وما نحن بصدد الكتابة عنه والبحث فيه هو تلك الأقلية العربية التي قبلت مغامرة البقاء في الدولة اليهودية، والتي تبلغ اليوم ما يزيد عن مليون نسمة، وهي جزء من ذلك الشعب الذي شرد في طول العالم وعرضه، فقد تجد أخوة أبناء أب وأم أو أبناء عمومة وأقارب يعيش بعضهم في داخل إسرائيل والبعض الآخر مشتتين في شتى بقاع الأرض. ومنذ عام 1948 فرضت السلطات الإسرائيلية على هذه الأقلية حالة من العزلة، في ظل قانون الطوارئ، الذي قيد حركتها ومنعها من حرية الانتقال إلا بموجب تصاريح خاصة يصدرها مكتب الحاكم العسكري الموجود في كل منطقة ومنطقة . هذا الحاكم العسكري هو الذي حكم الأقلية العربية بموجب قوانين الطوارئ، كأن يحصي عليها أنفاسها، ويدير حياتها اليومية، وابتداء من الحصول على التصريح، الذي يعتبر في الواقع هوية لا تستطيع التحرك بدونه. لا تستطيع قضاء حاجاتك الضرورية من غير التزود به، حتى أن تذهب إلى العلاج والعمل لا بد من تصريح، وحتى تحصل على هذا التصريح لا بد من وسيط، والوسيط عادة من بين هؤلاء المرضى عنهم من قبل السلطات الإسرائيلية وهكذا من الحصول على التصريح وحتى الحصول على وظيفة وعمل لا يتم بغير رضا الحاكم العسكري .. وقس حياة على هذا النحو. هكذا عاشت هذه الأقلية العربية حالة من التناقض النفسي الرهيب حتى يتمشى ذلك مع قانون "الحاضر الغائب"، لقد سلبت الغالبية العظمى من الأراض التابعة لهذه الأقلية بشتى المصادرات .. وتصور حالة إنسان يعيش إلى جانب أرضه أو يمر من الطريق التي شقت من أرضه ولا يستطيع أن تطأ قدماه أرض آبائه وأجداده ، وإن فعل طاله القانون بكل قساوته !..! والأقصى من كل ذلك، خلو العلاقات العربية اليهودية من العامل الأخلاقي عندما

كان يفرض على هذه الأقلية أن تعيش ذكرى احتلال قراها وسلب أراضيها بثياب التحرير والاستقلال! كان عليها أن تفرح وتقيم الاحتفالات بذكرى تشريدتها من وطنها، ذكرى قيام الدولة اليهودية .. كيف يمكن أن يجمع الإنسان في قلب واحد وفي آن واحد بين الفرح والحزن؟ جواب ذلك لا تجده بغير قاموس القوة قاموس الحضارة الغربية، قاموس الغاب، شعب تصادر أرضه وتذبح مواطنته على مدرج الأمم المتحدة ويلاحق في تصفية جسدية واستئصال لوجوده الفيزي وملاحقته فوق أرضه وفي كل مكان فوق هذا الكوكب تحت سمع وبصر ما يدعي زوراً وبهتاناً بالشرعية الدولية، وكأن ظلماً لم يقع، أو أرضاً لم تحتل، وحقوقاً لم تهدر، بينما تتدخل قوى البغي، قوى البطش العالمي، وتتدخل تلك الشرعية الباغية الظالمة لتتزع استقلال تيمور الشرقية من إندونيسيا باسم حقوق الإنسان حقوق الأقليات بأسرع ما يمكن من وقت. كلها أسئلة يجيب عليها العالم العربي بخليجه وإماراته المتحدة والمتفرقة بحالة من الذل والخنوع ودعم من هؤلاء العرب لقوى البغي والظلم والعدوان بما يفوق ترليون دولار أمريكي في البنوك الأمريكية وحدها، وهو رقم قادر على تركيع الولايات المتحدة لإرادة الحق وإقامة العدل، لو كان من يملكه يملك معه حداً أدنى من الشهامة والكرامة!..

وفي غياب العامل الأخلاقي كان يعامل العرب وكأنهم مواطنون من الدرجة الثالثة لأن الدرجة الثانية كان يحتلها اليهود العرب هؤلاء الذين قدموا من العالم العربي. ولكن في الحقيقة كان العرب يُنظر إليهم من قبل أجهزة الدولة وكأنهم طابور خامس لا ينبغي أن يؤمن جانبه، والعرب متهمون بصورة عامة، أما عندما تثبت براءتهم فتكون في القضية الخاصة فقط. هذه الشكوك هي التي سيطرت على العلاقات العربية اليهودية وهي التي ما زال العرب يعانون من آثارها حتى اليوم، كلما توترت العلاقات بينهما. وفي الجانب الآخر من الحدود، في العالم العربي، كانوا ينظرون بعين الريبة والشك لهذه الأقلية العربية لا شيء إلا أنها بقيت متشبثة بأرضها عندما هربت الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني .. لقد ظن هؤلاء العرب أن هذه الأقلية لابد أن تتفكك وتتحلل لكي تذوب في الشخصية اليهودية وتنزل عن هويتها، عن لغتها وحضارتها عن عقيدتها وانتمائها!.

محاولة تشكيل حركات سياسية عربية :

منذ قيام الدولة اليهودية، كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي، هو القوة السياسية

المنظمة الوحيدة في الوسط العربي، والمُعترف بها من قبل السلطات الإسرائيلية، لكونه حزباً عربياً - يهودياً، وقد دعا هذا الحزب لإقامة دولة يهودية "ديمقراطية واشتراكية" على كل فلسطين ومن هذا المنطلق عارض قرار التقسيم كما عارضه الاتحاد السوفييتي في حينه، ثم قبل به مؤخراً بعد قيام الدولة اليهودية وتغير التوجه السياسي الإسرائيلي .. وقد كان هذا الحزب يعتبر المتنفس الوحيد للمعارضة العربية، وقد دافع عن حقوق العرب بوسائله المتاحة وناضل ضد اضطهاد الحكم العسكري من خلال قوانين الدولة ..

وفيما عدا ذلك رفضت السلطات الإسرائيلية السماح لأي تنظيم عربي أن يمارس نشاطاً سياسياً أو حتى ثقافياً واجتماعياً ، وقد كان هذا الرفض يستقي من نبع العداء التي تكنها تلك السلطات لكل ظاهرة عربية وكانت تطبق على هذه الأقلية بعض مبادئ نظرية الواقعية السياسية فيما يعرف بمبادئ توازن القوى، والتي تنادي بعدم السماح بإدخال لاعب جديد للمسرح السياسي إذا كان صاحب أيديولوجية عالمية، أو يمكن أن تتخطى حدود الدولة، وهو مبدأ يمكن تطبيقه على مسرح السياسة العالمية وكذلك على المستوى الداخلي للدول .. ومن هذه المنطلقات جميعاً حظرت إسرائيل على العرب إقامة أي تنظيم سياسي عربي أو حتى غير سياسي. وكانت تعاقب على أي اتصال يمكن أن يتم بين الأقلية العربية وبين العالم العربي أو حتى بين الأخ وأخيه ابن أمه وأبيه إذا كان لاجئاً خارج إسرائيل ..

وعلى الرغم من ذلك فقد قامت محاولات عديدة متحدية السياسة الإسرائيلية لإقامة تنظيمات عربية سياسية مثل جماعة الأرض في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين وكذلك لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس والتي ما زال نشاطها يمارس حتى اليوم، وفي السبعينيات تشكلت جماعة أبناء البلد، ثم الحركة الإسلامية فالحركة التقدمية والتي قامت في الأساس كحزب وحركة يهودية عربية خاضت انتخابات الكنيست بعضويتها اليهودي والعربي فيليد ومحمد ميعاري .. وهذه الحركات تلاشت بعد الانقسامات العديدة التي حصلت في صفوفها. ثم قام الحزب العربي الديمقراطي من شخصيات مقربة من الأحزاب اليهودية وكانت تعمل في أحزاب يهودية كزعيمه عبد الوهاب دراوشه والذي كان عضواً في الكنيست من قبل حزب العمل .. ثم تجمعت هذه الشظايا والشرائح المنقسمة بعد منتصف العقد التاسع من القرن العشرين تحت زعامة عزمي بشارة بما عرف تحت اسم "التجمع الوطني الديمقراطي" والذي لم نطلع على مبادئه وأهدافه وتركيبه من

خلال الطلب الرسمي الذي تقدم به لوزارة الداخلية الإسرائيلية لينال الشرعية القانونية⁽⁴⁾.. ومع أن بعض هذه الحركات حاولت الحصول على الاعتراف الرسمي من خلال دخولها الكنيست، إلا أن الحكومة الإسرائيلية ومحكمة العدل العليا رفضت ذلك واعتبرتها جماعة غير قانونية كما حصل لجماعة الأرض سنة 1965 ..

ومع مرور الوقت أخذ الواقع يضغط ويفرض نفسه على هذه الأقلية ، لا سيما عندما عزّ النصارى من داخل إسرائيل ومن خارجها في مساندتها لحقوقها، بدأ لديها التحول النفسي، من رفض صامت لقبول شرعية الدولة اليهودية كان يجد له صرخة هنا وهناك متمثلة بجماعة الأرض مرة وبلجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية مرة أخرى وهكذا .. هذا الوضع النفسي تحول بعد حرب 1967 وهزيمة الدول العربية المخجل أمام إسرائيل عندما أمست إسرائيل حقيقة واقعة، فرضت نفسها بقوة السلاح وبقوة حليفها الغربي، وتبعاً لهذه المستجدات تغيرت النفسية لدى الأقلية العربية وإلى مدى غير قليل خارج إسرائيل عندما استسلمت لهذا الواقع، في هذه المرحلة أخذت الأقلية العربية تبحث عن صيغة في معادلة جديدة مع الدولة اليهودية تتمحور حول المطالبة بحقوقها الإنسانية في حدود دولة إسرائيل . بل إن النضال في الدول العربية اكتفى واقتصر على المطالبة بانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب 1967، وتبعاً لذلك فقد تغيرت شعارات ومطالب الدول العربية من الرفض الكامل للوجود الإسرائيلي والذي لم يقبل في البداية قرار التقسيم لعام 1947 ولكن بعد نتائج حرب 1967 سقط حتى هذا الطلب قرار التقسيم وتمركزت المطالب العربية بانسحاب إسرائيل إلى خطوط الرابع من حزيران 1967 وقبول قرارات الأمم المتحدة 242 و 338.

وقد تحولت النفسية العربية من نفسية رافضة للشرعية اليهودية إلى نفسية مهادنة بعد حرب 1967 إلى نفسية قابلة ومعترفة بعد توقيع معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل وأخذت المطالب العربية، والكتابات تتركز حول المطالبة بحقوق المواطنة وقبول شرعية الدولة اليهودية في الجزء الذي قامت عليه بعد حرب 1948 ... وبعد الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة الإسرائيلية .. أصبحت المطالبة بالمواطنة حقاً لدى الأقلية العربية .. وراحت قياداتها تتحدث عن حقوق المواطنة التامة والمساواة بين اليهود والعرب، وأصبحت تسمع أكثر العرب تطرفاً يتحدث عن المواطنة، ودولة كل مواطنيها ثم يترشح لرئاسة الحكومة الإسرائيلية!! كما فعل زعيم التجمع الوطني عزمي بشارة.

وقد مرت نفسية الأقلية العربية وتطورت من نفسية رافضة حتى سنة 1967 إلى نفسية مهادنة لشرعية الدولة اليهودية، وإلى نفسية معترفة بهذه الشرعية بعد المصالحة المصرية الإسرائيلية وإلى نفسية تطالب المواطنة في هذه الدولة والمساواة مع اليهود بعد الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل .. وإذن فإن هذه العلاقة متأثرة كما قلنا بمتغيرات من داخلها ومن خارجها .. وما حصل في الانتفاضة الأخيرة أن النفسية العربية انقلبت من نفسية طالبة لمبدأ المواطنة إلى نفسية ثائرة ومتمردة على هذه المواطنة المنقوصة.. وهذا أمر في غاية الغرابة، لا بد من متابعة دراسته، بجدية وعمق حتى نقف على أسبابه هل هي موضوعية أم مفتعلة؟ لقد كان في الجانب الإسرائيلي يحدث أيضاً تغيير في النفسية اليهودية، وأصبحنا نسمع عن شعارات وبيانات رسمية وشعبية تعترف بالظلم والتمييز الذي تتعرض له الأقلية العربية، وبوجوب تجسير الهوة القائمة بين اليهود والعرب، وتحولت بعض المشاعر بالاتجاه الإيجابي وحصل بعض التقدم أيضاً في الاتجاه الصحيح، وفجأة ينهار كل ذلك وتبدأ المواقف بالاستقطاب والمفاصلة من جديد !!..

وقد زاد الثقل النوعي للأقلية العربية في الميزان العربي العام، هذا الميزان غير الدقيق والذي لا يقوم على أسس من العدل والعقل، كما أنه ميزان يخلو من أسس المنطق ويعاني من ذهنية التحليل الفاسد .. وهكذا كلما صغرت وتقرمت القامة العربية أمام الإسرائيلية كلما ارتفع الوزن النوعي للأقلية العربية في هذا الميزان الفاسد الذي بالغ في تضخيم دور الأقلية العربية وراهن عليه في مدى تأثيره على القرار الإسرائيلي وكأن الأقلية العربية تستطيع أن تنتزع قراراً من الحكومة الإسرائيلية بالانسحاب من القدس والضفة الغربية وهضبة الجولان. وهذا الميزان الفاسد راح يخلط بين تأثير اللوبي اليهودي في صنع القرار السياسي الأمريكي وبين "اللوبي العربي" وتأثيره على اتخاذ القرار السياسي الإسرائيلي، ولم يستطع هذا الميزان العربي الفاسد أن يميز بين ما يظنه "اللوبي العربي" والذي تعتبره إسرائيل "المشكلة العربية"، فالأقلية العربية تعتبر مشكلة ينبغي علاجها، فكيف أصبح قوة مؤثرة يراهن عليها؟ أقلية لم تستطع حتى اليوم أن تحصل على المساواة في ظل الدولة اليهودية، لم تستطع أن تخرج من دائرة المشكوك فيها، كيف أصبحت قوة مؤثرة في قضايا كبيرة أكبر من إمكانياتها؟ لقد ضخم الميزان العربي العام دور بعض القادة المحليين، الذين أصبحوا يتنقلون بين عواصم الدول العربية وفضائياتها يبيعون استشاراتهم الرخيصة والمرخصة للدول والأنظمة العربية القاصرة.

كان من الممكن أن يصبح للأقلية العربية دور ما وتأثير ما ولو محدودًا في اتخاذ القرار لو أحسنت هذه الأقلية دراسة الواقع، فعرفت ما هو المطلوب منها؟ ووضعت منهجًا محددًا لسياستها، وعملت بمقتضى إمكانياتها وبموجب سلم أولوياتها لاستطاعت تحقيق تحالفات داخل متخذي القرار السياسي الإسرائيلي لصالح القضايا العربية .. لكن دور الإعلام العربي السلبي ساهم إلى حد بعيد في خلق وهم كبير عند بعض القادة المحليين من بين العرب وتضخيم دورهم فأوقعهم في فخ الغرور الطائش، حتى أصبح بعضهم يظن أن المعارك السياسية تكسب وتحسم القضايا المصيرية بالعبارة المنمقة والألفاظ الجميلة، والتتظير الفارغ، و"العقلانية" المجافية لكل عقل ومنطق، حتى أصبحنا لا ندري هل نحن أمام امتحان في موضوع الكتابة والإنشاء أم نحن أمام مشروع سياسي يرسم الحدود ويحل إشكاليات مستعصية؟ لقد عمل الذوق الفاسد والميزان المتعطل في العالم العربي على تحميل الأقلية العربية فوق طاقتها وأكبر من قدراتها قبل أن يشتد عودها، وعمل على انحرافها عن أهدافها الأساسية قبل أن تتشكل عضلاتها ويصلب ساعدها، فسقطت تحت هذا الحمل الثقيل الذي جبن عن حمله العرب والمسلمون مجتمعين ..!! وفي الوقت ذاته برهن العديد من قادة هذه الأقلية على أنهم مراقبون سياسيًا حتى استطاع متخذ القرار الإسرائيلي احتناكهم وتوظيفهم في المخططات المرحلية والنهائية للسياسة الإسرائيلية . بقي علينا أن نعرف كيف حصل هذا التوظيف؟ لعل ذلك ينفعنا أو قد ينتفع به التاريخ وسوف نترقب وننتظر ما سوف تسفر عنه الأيام: فالأيام عوامل تعبرية لأحداث التاريخ وقواه الفاعلة ما كان منها علنيًا مجاهرًا وما كان سرّيًا متخفيًا ...

المفصل الدقيق بين حد املواطنة للأقلية العربية في إسرائيل وانتمائها الفلسطيني .

في الوقت الذي أصبح هناك علاقات اقتصادية وسياسية وسياحية بين إسرائيل والعديد من الدول العربية والإسلامية ، وأخذت عملية التطبيع بين الدولة اليهودية وبين العالم العربي والإسلامي تزداد عمقًا واتساعًا يومًا بعد يوم .. بعد أن تحولت إسرائيل من دولة عدوة، يجب إزالتها، إلى ظاهرة تفرض وجودها في واقع الحياة بقوة سلاحها العلمي والعسكري والسياسي وتأثيرها المباشر على القرار الأمريكي والغرب الأوروبي إلى دولة يطلب ودّها في العالم العربي والإسلامي وغيرها من

دول آسيا وإفريقيا .. في هذا الظرف بالذات تتجمد بل تسوء العلاقات بين الأقلية العربية وبين أجهزة الدولة العبرية وقد تجاوز ذلك إلى الجمهور اليهودي، ووصل الوضع إلى درجة بالغة الخطورة، حتى هؤلاء الذين كانوا يتعاطفون مع الحق العربي أداروا لنا ظهورهم بحجة أننا تجاوزنا حدود المواطنة وغلبنا الانتماء القومي وتخطينا شرعية الدولة .. لقد اعتبرنا أكثر تطرفاً من كل الشعوب والدول العربية، حتى بات العديد من الدول العربية وأجهزتها أقرب إلى دور الوسيط بين الدولة العبرية ومواطنيها من العرب ..! واتهمنا بأن سلم أولوياتنا السياسية ليست مبادئ المساواة وتحسين شروط المواطنة بل تعدتها إلى حمل القضايا القومية والاستشهاد دونها، تلك القضايا التي لم يفلح العرب كل العرب مجتمعين على تحقيقها. بل أصبحت كل دولة تنظر إلى مصالحها الخاصة الضيقة، وباتت المصلحة القومية ليلاً طويلاً تنتظر الأقلية العربية لتلقي عليها الضوء وتحملها فوق سواعدها. الغضة الطرية حتى تبين لنا أن تلك القضايا كبيرة وتحتاج إلى طاقات وإمكانات غير محدودة، بينما اكتشفنا الفرق بين التخطيط الواقعي الحي وبين الطموحات الحاملة، تبين لنا أن الغرور الأجوف لدى بعض قادتنا المحليين ابتداء من بطرس الطرح القومي وحتى حسن الصباح صاحب قلعة الموت كان محشواً بهواء فاسد وأنهم قد قرأوا الواقع السياسي بصورته المقلوبة فأحضروا قالباً معكوساً، هذا إذا أحسنا الظن بهم، وإذا أخذنا الحيطة والحذر قلنا: لقد أدوا دورهم في التمثيلية كما هي العادة .. وهكذا فقد نامت الأقلية العربية ساعة الرحيل.

لم تعد المشكلة هي قبول إسرائيل كحقيقة في الشرق الأوسط على أنقاض شعب فلسطين، بل لقد انعكس الوضع وأصبح العديد من الدول العربية تسعى جاهدة لكي تكون مقبولة على إسرائيل .. وأمسى السؤال الذي يلح في طلب الإجابة، ماذا عن حق المواطنة؟ هل علينا أن نقبل المواطنة الإسرائيلية أم نردها؟ وننبذ إليهم على سواء .. هذا السؤال يطرحه اليوم كل من الجانبين العربي واليهودي. ماذا أيها القادة المحليون علينا أن نفعل؟ هل نقبل المواطنة بشروطها أم نرفضها وننتهي إلى نتائج غير محسوبة وكأنها قفزة في المجهول؟

الدولة بكل أجهزتها تبارك هذا التوجه، فلطالما نظرت إلى الأقلية العربية باعتبارها مشكلة زمنية ينبغي إيجاد الحلول لها، لقد استعصى حتى اليوم حل هذه المعضلة.

أصحاب الطرح القومي يعيشون حياة الرغد "الراقية" بين اليهود في الناصرة

اليهودية لأن ذلك أفضل من العيش مع الرعاع .. أم أن ذلك يدخل في باب النضال والكفاح؟ فهو تحرير شقة في الناصرة اليهودية وخطوة أخرى على طريق تحرير الأرض والإنسان ..؟ ومن جانب آخر هؤلاء الذين ينادون بالمفاصلة على أساس ديني يرفضون بكل شدة وإصرار العيش مع الجانب الفلسطيني وتحت السيادة الفلسطينية، حتى وإن كان في ذلك تحرير لبضعة كيلومترات من الأرض المحتلة..؟ وكأن لسان حالهم، من قوميين ومتدينين، يكشف لنا بأوضح حجة وأفصح بيان، أنهم يفضلون العيش كمواطنين في دولة اليهود، حتى وإن كانوا مواطنين من الدرجة العاشرة على أن يعيشوا مع أشقائهم العرب الفلسطينيين .. فهم يرغبون في الإقامة بسوريا أو في قطر، وغيرها من بلاد العرب، لمدة لا تزيد عن أسبوع تكفي لإسداء المشورة والظهور في الفضائيات، أسبوع نقاهة وراحة من عناء النضال المزير في الدولة اليهودية..!!

كان يمكن، أيها السادة! أن يكون للأقلية العربية دور تلعبه في السياسة الاسرائيلية، لو فكرت بعقول ابنائها ولم تستوردها أو تستبدلها بعقول من خارج حدودها .. عقول أثبتت كسلها وعجزها في مواجهة مشاكلها هي ذاتها. كان من الممكن أن يكون لنا دور مؤثر في السياسة الاسرائيلية، لو درسنا واقعنا جيدًا بآلياتنا نحن، بعقولنا نحن، وحافظنا على أنفسنا من أن تصاب بعدوى رفع الشعارات الفضفاضة، وبريق البيانات الخادعة المضللة. كان من الممكن، أن يكون لنا دور، لو قمنا بعملية غسيل وتنظيف للرئة العربية من ذلك الهواء الفاسد، الذي لوث فضائها مع تباشير ما سمي بعصر النهضة منذ ما يزيد على مائتي عام. ونحن نجتر هذا الهواء الفاسد، ونعيد تكرير نسخ منه كلما كسدت بضاعته فالأمة ما زالت تعيش في مصحة وتحت العلاج المكثف، فرئتها تحتاج إلى "دياليزا" من وقت لآخر، تمسي على شعار وتصبح على شعار آخر ... وسيبقى هذا الوضع يراوح مكانه، حتى يأذن الله لمصالحة تاريخية بين النص والمعنى، عندما نقول ما نعتقد وإن كان خاطئاً، ولا نقول ما لا نعتقد حتى وإن كان صواباً. وقد سبق أن كتبنا في هذا السبب بشكل واضح عن مشكلة المصطلح ومضمونه، وتلك الحرب القائمة بين النص والمعنى .. نستجلب النص ونحشوه بمعان أخرى لا تستقيم مع الأصل، فمثلاً نقول مجتمع المؤسسات ويعيش داخل النص معنى الانفراد وتسلط الأنا وبهذا نفرغ النص من معناه الجمعي. وهكذا تصبح المؤسسة هي مديرتها، ومع كل مدير معنى جديد وبداية جديدة. وهكذا هو الحزب إطار ينبغي أن يضم الملايين ولكن

الزعيم يملؤه وحده، ومع كل زعيم جديد، حزب جديد .. وكذلك مصطلح الديمقراطية والتعددية وإذا ما أردنا ان نستحدث نصًا يصف حال النص والمعنى، قلنا إن النص في لغتنا الحديثة يمارس الزنى، وزناه يكون بملء أحشائه بغير معناه الأصل، فيضم النص معنى حرامًا. وأما سلطة النص فليس هناك أجمل من مصطلحها القديم وهو مصطلح النفاق. وهكذا يكون النفاق عندما يملأ النص الجميل بمعنى حرام. ولنضرب مثالاً: في حياتنا اليومية نسمع ونعيش في ظل ما يطلق عليه نظامًا جمهوريًا، وهو في الأصل نظام يخالف النظام الملكي أو الاستبدادي، فهو نظام حكم يقوم على أساس من تداول السلطة داخل المجتمع بعد كل فترة زمنية محددة، ويتم اختيار رئيس هذا النظام عن طريق الاقتراع المباشر كما هو المعمود في الأنظمة الديمقراطية، ويكون حق كل مواطن بلغ سنا معينة، يحدده الدستور، أن يرشح نفسه لهذا المنصب ما لم يصب بلوثة خلقية أو سياسية. فإذا حمل النظام بهذا المعنى ثم تم وضعه بتلك المواصفات التي ذكرنا فهو ابن حلال، فيكون النص قد حمل معنى حلالاً صادقاً. وأما عندما يسكن النص (الجمهوري) رئيس مدى الحياة ثم يدخل ابنه في هذا النص قبل موته ليملاً هذا النص، فيكون هذا النص قد زنى بالملكية من حيث يدري أو قل بمصطلح الخلافة على الطريقة الأموية أو العباسية أو العثمانية .. فهي أنظمة ملكية وراثية . وفي حالة الخلافة التي ذكرنا فإن المستخلف هو صاحب السلطة هو الملك، بينما نظام الخلافة في الإسلام يكون مستخلفاً من قبل الأمة. فأبو بكر الصديق، رضي الله عنه لم يستخلف عمر بن الخطاب وإنما رشحه للخلافة، حتى يحصل على مبايعة الأمة كما لو كان عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، نائباً لأبي بكر، كما يرشح نائب الرئيس في الولايات المتحدة لمنصب الرئاسة .. وهكذا فإن عمر رضي الله عنه رشح لهذا المنصب خمسة .. والخلافة الراشدة تختلف بأنها لم تكن وراثية بل كانت عامة ، والخلافة هي للأمة وهي التي تستخلف، لأن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مات ولم يستخلف، بل جعله حقاً للأمة، فلا يعقل أن يفصل لنا أمور ديننا حتى أنه يعلمنا بأي رجل ندخل المسجد وبأي رجل نخرج ثم يترك أمراً عظيماً كنظام الحكم من غير بيان، وما سكت عنه الرسول إلا لأمر واحد ولغاية واحدة هو أن يجعل الأمة هي التي تستخلف، وليس نظاماً وراثياً، يرث فيه الابن أباه في الحكم كما يرث عنه ضيعته وأملاكه الخاصة.

كهذا الذي حدث في سوريا مؤخراً، وهي البلد الذي يحكمها حزب البعث

العربي، وهو الحزب الذي يرى أن له رسالة قومية .. ولكنها أفرغت من معناها عندما لا يكون هذا الحزب قائماً على ذهنية المؤسسة، وله برنامج حكم واضح وليس حزباً الزعيم يملؤه طول حياته ثم يرثه ابنه في قيادة هذا الحزب .. ومن ثم أن يصبح رئيساً للجمهورية بعد سلسلة من التجاوزات الدستورية .. وقد يكون السيد بشار جديراً بهذا المنصب وكفوفاً له، فقد سمعته يتكلم وي طرح أفكاره في مؤتمرات، مؤتمر القمة العربية في القاهرة، والمؤتمر الإسلامي، وقد كان طرحه عميقاً ويثير الإعجاب، ولكن تبقى الآلية التي جاء بها إلى الحكم غير ديمقراطية، وغير جمهورية وبالتالي فهي غير سليمة. وما يؤسف له أن يبارك هذا الوضع صاحب الطرح القومي النهضوي الأخير، بطرس القومية العربية وناسكها، أبهذه الصيغ تنهض الأمم وتحقق رسالتها في الحياة؟

وهكذا هو الحال مع مصطلحات عديدة لها خطورتها في الحياة الخاصة والعامة للأمم، فقد أفرغت مصطلحات كالديمقراطية والتعددية والعلمانية من محتواها من معانيها الأصلية، لتحمل في أحشائها معاني أخرى فاسدة لأن سلطة النص قد فسدت قبل أن تفسد معاني الحياة ذاتها، وعندما تتوافق سلطة النص فلا بد أن تسكب في النصوص معاني فاسدة، وهكذا تزني النصوص الجميلة بالمعاني الفاسدة.. والأخطر من ذلك عندما يطول هذا الفساد الجانب الأخلاقي والديني للإنسان، عندما يستعمل الإنسان غير الفاضل مصطلح الفضيلة فيملؤه بممارساته الفاسدة الفاحشة، وكذلك الحال مع لفظ الكرامة والشرف والمروءة عندما يستعملها الإنسان الدنيء السيئ فلا بد أن يسكب فيها ما يقتترفه من سيئ الأعمال! وهكذا يستعمل الدجال المارق على الأخلاق ألفاظاً جميلة مثل تقوى الله وخشيته. ومع أننا لسنا بصدد خطاب في فقه اللغة، إلا أنه من المفيد والمناسب بيان ذلك عندما نعود. لنتحدث عن الزنى السياسي والبنفاق الاجتماعي، لا سيما ونحن نعيش ذلك ويضغط علينا في حياتنا اليومية .. ونعود لنسأل قادتنا المحليين: ما هي المعاني التي تحشون بها نصوص المواطنة؟ والانتماء؟ والهوية؟ أهى أيضاً نصوص قد نما في أحشائها ما ليس منها؟ ولابد من إثارة أسئلة عديدة موجهة لقادتنا المحليين، كما هي موجهة للطرف الآخر، للمسؤولين في إسرائيل: ما هو سقف المواطنة الذي نتكلم عنه؟ وكيف يفهمه المسؤولون الإسرائيليون؟ هل هو التسليم والخضوع من جهة والاستعلاء والتفضل من جهة أخرى؟

نحن العرب واليهود في هذه الدولة ينبغي لنا أن ندخل العامل الأخلاقي في

صياغة العلاقة التي تربطنا كطرف لا غنى عنه في معادلتنا الحياتية .. والعامل الأخلاقي هنا ليس بديلاً لشرعية الدولة والمواطنة وإنما هو بعد حاسم من أبعادها.

العامل الأخلاقي ،

إن منظومة القيم الأخلاقية التي يتخلق بها مجتمع من المجتمعات تكاد تكون هي المميز الغالب في المجتمعات المتحضرة الراقية. وهي التي تكسب الإنسانية صفة التحضر. وكلما كان حضور القيم الأخلاقية في حياة الفرد والمجتمع أكثر بروزاً كلما كان هذا المجتمع أكثر إنسانية وأكثر رقيًا، والقيم الأخلاقية هي الصدق والعدل والإخلاص والأمانة والبذل والعطاء وكل هذه القائمة الطويلة من الصفات والمزايا الحميدة التي إذا فقدت من الفرد والمجتمع كان هذا المجتمع أقرب إلى المجتمع البهيمي المتوحش، وكلما حضرت فيه أكثر كلما زاد المجتمع أماناً وسلامة وحياة متكافئة هادئة كريمة وإذا غابت انحطت الحياة وساد الخوف وتفشى مرض الأنانية والحرص وتفشت الرذيلة، وهذا إيذان بزوال هذا المجتمع .. وبغياب الأخلاق التي تستمد وجودها من معاني الحق والعدل، يستبد الظلم والطغيان، فتقوم العلاقة بين البشر على عناصر الشر والجور .. ولهذا كان للأخلاق دور خطير في قيام علاقات صحيحة ومستقيمة بين مختلف المجتمعات .. والمجتمع العربي واليهودي بأمس الحاجة إلى ادخال عامل الأخلاق في صلب العلاقات العربية اليهودية وبغير الأخلاق لا تستقيم هذه العلاقة، ولن تتطور بشكل إيجابي، بل سوف تسقط في مهاوي الظلم والطغيان.

وقد سبق أن ذكرنا استبداد الحكومات الإسرائيلية بالحقوق الحياتية للأقلية العربية، بعد أن أقامت دولتها على أنقاض الوجود الفلسطيني، فقد سلبته أرضه وحرية في التنقل والتعبير والتنظيم وحرية الإرادة والاختيار وإذا ما طالب العرب بالمساواة مع اليهود مثلاً أجابت الدولة باستنكار: المواطنة التامة موكولة بشروط محددة لا تتفك عنها، كيف تكون المساواة بين العرب واليهود، في حين أن العرب يتهربون من تادية الخدمة العسكرية والتهرب كذلك من الخدمة المدنية في المحافظة على مبدأ الأمن القومي وكذلك الأمن الفردي؟ كيف يحصل العرب على المواطنة التامة في الوقت الذي لا يهتمهم الدفاع عن هذا الوطن؟ بل أخلاقياً يرون أن لا شرعية لمثل هذه الدولة؟ كيف تكون المساواة، بينما يخسر اليهودي ثلاث سنوات من حياته في الخدمة العسكرية بينما يرفض العرب حتى مجرد فكرة التجنيد أو

الخدمة المدنية !!؟ كل هذه الأسئلة تدور في خواطر المجتمع اليهودي...!!
وما أسرع ما يجيب الطرف العربي على ذلك بصيغة السؤال في هذا الحوار الساخن متذرعًا بالمبدأ الأخلاقي مرة وبالمنطق السياسي أخرى. كيف لنا أن نعمل في صفوف جيش احتل قرانا وخرب بعضها وشرد إخوة لنا؟ كيف نحتمي نظامًا يقوم على أنقاضنا؟ كيف نطمئن إلى من يسلب في كل يوم أرضنا ويهدم بيوتنا ويحاربنا في أبسط حقوقنا؟ ثم كيف نعمل في صفوف جيش رسالته ودوره محاربة شعبنا إخواننا أقاربنا؟ نحن نتكلم عن أبناء أب وأم، أبناء عمومة كان يجمعنا بهم قبل قيام الدولة اليهودية سقف بيت واحد وبلد واحد .. هل يطبق اليهود فعل ذلك؟ نحن كعرب فلسطينيين لا يمكن بحال من الأحوال أو تحت أي مبرر ومسوغ كان، محاربة اقربائنا الفلسطينيين المشردين في الخارج ..! ثم إننا نحن كعرب لا يمكننا محاربة العرب الذين وقفوا مع قضايانا، وعانوا وقاسوا مر الصراع مع إسرائيل ومن ورائها الغرب الاستعماري .. لأن ذلك لا يستقيم مع المنطق السياسي ولا مع المبدأ الأخلاقي .. ولا إخال الدولة اليهودية، إن كانت تؤمن بالبعد الأخلاقي في تعاملها ترضى من بعض مواطنيها التخلي عن أخلاقهم؟

مع أن هذه الأسئلة جريئة قاسية ولكنها ضرورية ويجب مواجهتها بعزيمة . وصدق إن كان الطرفان جادّين ويعملان على صياغة معادلة حياتية تقوم على أسس من الصدق والاستقامة والحق والعدل .. إنها أسئلة تحوم في فكر وقلب هذين الشعبين ولا بد من مواجهتها بالشجاعة والصراحة الكافية ..! وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن صياغة معادلة المواطنة بطرفيها اليهود والعرب وعلى أسس من مراعاة بعض الثوابت في حياة كل طرف؟

أظن في معرض الجواب عن هذا السؤال وحل هذا الإشكال لا بد من اعتماد العامل الأخلاقي كمبدأ أساسي وقاعدة من القواعد التي تقوم عليها معادلة المواطنة في الدولة الإسرائيلية .. ودعنا نأخذ مثالاً حياً عاش اليهود سخونته وعائشه كذلك العرب بل الإنسانية كلها، وينبغي أن نترفع في مشاعرنا فأنا لا أقصد الإساءة لأحد، بل هو مثال قد يوفق إلى الصدق كما أنه قد يحتمل المبالغة، وعذري في ذلك هو كوني أجتهد والمجتهد قد يخطئ وقد يصيب في تقديراته وبحوثه ودراساته. فألمانيا بالأمس واليوم بعد أن تخلصت وبرئت من روح النازية التي اضطهدت اليهود ألزمت نفسها ومن منطلق العامل الأخلاقي تعويض اليهود والدولة اليهودية ودفعت أموالاً طائلة لا عد لها ولا حصر، ووقفت كذلك سياسيًا ومعنويًا مع الدولة

اليهودية. هذه الكفارة التي تدفعها ألمانيا لليهود شعورًا منها بالذنب والخطأ الذي وقع من بعض مواطنيها تجاه اليهود .. ومرة أخرى قد يظهر للبعض أن هذا المثال فيه مبالغة وقسوة وظلم من وجهة نظر يهودية قياسًا لما فعله اليهود ويفعلونه مع الشعب الفلسطيني .. ولكنه يبقى في دائرة المثال سواء كان قريبًا من الحقيقة أو ابتعد عنها، فما نهدف إليه هو الاستفادة من هذا الوضع الذي كان بين النازية واليهود في رعاية وضع آخر فيه من الجور والظلم الشيء الكثير .. وهذا المثل تجسيد حي لمحاولة المعلم الأول أرسطو في تربيته للإسكندر المكدوني وهو يعلمه ويقوم على تنشئته ويعده ليرث أباه في الحكم .. فقد عمد الفيلسوف اليوناني إلى إيقاع الظلم بتلميذه بسبب وبغير سبب، وكان ذلك يترك مرارة في نفس التلميذ، حتى إذا استلم الملك أحضر استأذنه أرسطو وسأله: لماذا كنت تظلمني بقسوة من غير سبب؟ فسأله الأستاذ: هل تشعر حقًا بمرارة الظلم؟ قال: نعم وكيف لا؟ قال الحكيم: هذا درس بليغ يمنعك من أن تظلم غيرك ... وهكذا فنحن نتوقع ممن تحملوا الظلم وقاسوه أن لا يظلموا غيرهم .. وإذا ظلموا أن يتحلوا بالوازع الأخلاقي فيردوا المظالم إلى أهلها كلها أو بعضها، فليس هناك كالاقرار بالظلم يزيل الضغائن والغل من القلوب، وبناء على ذلك لابد من التعويض عن هذا الظلم، إن كان الضمير اليهودي فعلاً أمام محاسبة معينة.

ونحن كعرب فلسطينيين أخرجنا من ديارنا، وقتل العديد منا، وأعدمت مواطنينا كشعب من على مدرج الأمم المتحدة، وتحت سمع وبصر العالم .. لقد قتلت الإنسانية وأهينت كرامتها متمثلة بالشعب الفلسطيني .. فهل هناك ظلم أكثر من أن يتحول شعب يعيش فوق أرضه إلى مجموعة لاجئين متسولين، يعيشون على صدقات الأمم وفتات موائدها ...؟ إنها مشكلة سياسية ولكنها قبل ذلك أخلاقية أيضًا وما لم تجد لها حلاً عادلاً فسيبقى الضمير العالمي والشرعية الدولية تعاني من خلل وعيب يصفعها باستمرار ويؤرق نومها كلما تغافلت وتناست هذا الحق الشرعي للفلسطينيين .. والدولة اليهودية والمجتمع اليهودي هو السبب المباشر في إيقاع هذا الظلم، فهل يستفيق هذا الضمير ويصحو على ما ألحقه من ظلم لهذا الشعب فيعوضه عن ذلك فيرفع عنه معاناته ويرد إليه بعض حقوقه التي سلبت منه؟

ويا ليت لشعب إسرائيل مائة لايفوفيتش ولايفوفيتش، هذا الناقد الأخلاقي والاجتماعي، الذي ينبغي أن يعبر عن الضمير اليهودي، إنه صيحة الحق في المجتمع اليهودي فلا ينبغي لهذا المجتمع أن يخنقها .. ويا ليت السلطات:

الإسرائيلية تستمع لبعض نصائحه لها عندما كان يطالبها بتمييز لصالح الأقلية العربية، بمساواتها بتعويضها على ما سلب منها، كان ينصح السلطات الإسرائيلية بمعاملة العرب الفلسطينيين معاملة طيبة وخاصة "لكي ننسيهم ما فعلناه بهم" .. ينبغي أن نعوض عليهم بعض ما فقدوه من سلب لأراضيهم ومصادرة لحقوقهم الوطنية والإنسانية .. ينبغي أن لا نقسوا عليهم ونزيد في ظلمهم ومعاناتهم فنبقى على جراحهم حية موجعة يستمدون منها مشاعر العداة والكراهية لنا .. ثم نأتي نحن كيهود ونسأل: لماذا يتطرف العرب؟ لماذا يكرهنا العرب؟ هذه بعض أقوال يشيعها هو لايفوفيتش في كل لقاءاته وحواراته ..

فلا أقل أن يمسح القاتل على رأس اليتيم بدل أن يطارده ويتركه يعيش مأساه وأحقاده ... وهكذا فالأمم المتحدة، والشرعية الدولية، وحقوق الإنسان كلها مصطلحات فارغة وظالمة عندما يتعلق الأمر بالحديث عن موقفها من الحق الفلسطيني .. والأمم المتحدة هي منظومة ظالمة وطاغية ما بقي هناك شعب على هذه الأرض مسلوب الحقوق وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني ... من هذه المنطلقات فإن المبدأ الأخلاقي يفرض على المجتمع الإسرائيلي أن يمنح الأقلية العربية مزيداً من حقوقها وأن يرعى مواطنيها بالدفاع عنها وتحسينها باستمرار .. وأن يزيل كل غبن وإجحاف وظلم عنها كتعويض عما لحقها من ظلم .. ولا ينبغي الحديث عن ثلاث سنوات يخدمها المواطن اليهودي في جيش يدافع فيه عن نفسه وطنه .. كشرط لحصوله على امتيازات اجتماعية وسياسية أكثر من العربي الذي لا يؤدي الخدمة العسكرية .. في السنوات الثلاث التي يقضيها المواطن اليهودي في ظل الجندية يكتسب خبرات ويتعلم أموراً كثيرة، فهي لا تذهب سدى .. هذا حرمان للعربي وقصاص له يحسب ضده لا لصالحه ... إننا نشعر بنقص كبير جراء حرمان ابنائنا من الجندية، ونحن الذين ينبغي أن نطالب بالتعويض عن هذا وليس العكس. وما زال هناك حائلان يمنعاننا من الالتحاق بالجندية : الأول أخلاقي والثاني سياسي فالمبدأ الأخلاقي يمنعنا من الالتحاق بجيش ليس له هدف غير قتل أبناء شعبي وإلحاق بالغ الضرر بهم، فنحن لا نستطيع أن نقتل بعضنا ، أن يحارب المرء أخاه وقريبه على الجانب الآخر من الحدود .. وسياسي لأن هذا الجيش هو الذي هدم القرى وشرّد شعبي فكيف أقاتل فيه أخي وابن عمي؟ وكذلك فإن شرعية الدولة ما لم ترد بعض الحقوق لي ولشعبي فستبقى تنقصها الشرعية السياسية من وجهة نظري الفلسطينية على الأقل.. هذا إذا كنا صادقين وجادين في الحديث عن

حدود المواطنة من الناحية السياسية والأخلاقية .. وخلاصة ما نرمي إليه أن حرماننا من الخدمة العسكرية هو حرمان يمنع بناء شخصيتنا القومية، ولما كان هذا الحائل هو أخلاقياً بالدرجة الأولى قبل أن يكون سياسياً فهذه بتلك، ولهذا فإن المبدأ الأخلاقي يحتم على الدولة اليهودية تعويض الأقلية العربية عما لحق بها منذ عام 1948 من ظلم واضطهاد وسلب لأراضيها بأن تمنحها المواطنة كاملة غير منقوصة. ونحن في حوار مستمر مع قوى السلام اليهودية، حوار ينبغي أن يستمر حياً وهادفاً، تلك القوى التي كانت تقف إلى جانبنا ونحن نطالب بحقوقنا، كانوا يزورون الخيام التي كنا ننصبها مطالبين بحقوقنا وكانوا يشدون على أيدينا. هذه القوى أدارت لنا ظهرها في الانتفاضة الأخيرة وفي رأيهم أن الأقلية العربية تجاوزت حدود المواطنة عندما تثور مطالبة ليس بحقوقها كمواطنين، وليس كذلك من أجل مبدأ المساواة، أو ضد هدم البيوت إلى غير ذلك وإنما تجاوز كل ذلك ليخوض معركة القدس، والدولة الفلسطينية، والانسحاب من الجولان نيابة عن العالم العربي والإسلامي .. ولسان حالهم يصرح بأن القوى اليهودية المحبة للسلام تطالب بتحسين أوضاع الأقلية العربية في كل المجالات .. فلو أن الذين استشهدوا في الانتفاضة الأخيرة قتلوا دفاعاً عن هدم بيوتهم، نضالاً من أجل توسيع مناطق نفوذ القرى والمدن العربية، من أجل الحصول على المساواة وتحسين الخدمات لظل الأمر في حدود المواطنة ..!

وإلى هذا الحد نسأل أنفسنا أسئلة محرجة وجريئة لكنه لا بد ولا غنى لنا عنها: ماذا نريد؟ وما هو المطلوب؟ وكيف السبيل؟ فهل قادتنا المحليون ما زالوا متمسكين بالهوية والمواطنة الإسرائيلية ويعملون على تطويرها بتغيير منطق المواطنة السارية حتى اليوم؟ أم أننا أمام منعطف يحتم علينا رد المواطنة وحفظ العهود، كما أمر سبحانه: ﴿... فابذ إليهم على سواء...؟﴾ هذه أسئلة نطرحها على قادتنا بعد أن نطلب إليهم قراءة منطق التاريخ من جديد وفهمه جيداً لكي يعلموا يقيناً أن التاريخ متحرك ومتغير لا يعرف الثبات، والمعادلة تصاغ عنده في كل يوم من جديد، ويلحقه الإعراب باستمرار، ليس هناك ثابت غير الفضيلة والصدق والعدل، فتعالوا نعيد لهذه التعابير الحياة، حتى لا يقال لنا يوماً: نامت الأقلية العربية ساعة الرحيل، ولا يكون حالنا كحال من يستعجل أكل فاكهة الصيف وهو يعيش برد الشتاء.

هذا كلام كله يحوم حول مفهوم المعاني، أما الكلام عن النص، عن الوعاء، عن الأرض فسيأتي تفصيله.

الفصل الثالث

توفير النص واتساع فضاءه كإطار لحركة المجتمع

إذا كانت تركيبة الأقلية العربية كما ذكرنا سابقاً، وإذا كان هدفها الرئيسيان اللذان ينبغي أن يتمحور حولهما جل نشاطها كما سبق أن أكدناهما فيما سبق من هذه الدراسة، فحق لنا أن نلتمس الثوابت في هذه العلاقات، حتى لا نتجاوزها فنقع في خطر يصعب حصره وتقويم نتائجه، وقد يطول خطره كذلك مصير هذه الأقلية واستمرار وجودها.

وإذا كنا نعني بالنص هي تلك الرقعة الجغرافية التي نتحرك بها كإطار يحفظ هذه الحركة الاجتماعية ونموها وتمددتها الطبيعي، فلنعلم مدى ضرورتها لنمو مجتمعنا العربي واستمراره، سيما وهي (الأرض) هناك من ينافسنا عليها بكل قوة وشراسة، وقوة منافسنا أضعاف قوتنا، فعلياً أن نعلم أن هذا النص يتسع كلما عظمت حركة المعاني وازداد نشاطها، فكلما كبر هذا المعنى كمّاً وكيفاً كلما احتل مساحة أكبر في فضاء النص ومنع كل تسلل لمعان أخرى غازية. وهذا كان موضوع كتاباتنا في الفصول السابقة، حتى نتبين بكل وضوح ما هو مبني وما هو معرب في حياة هذا الإنسان الذي يسكن هذا النص.

وإذا كان عامل الأرض يشكل الإطار والوعاء الذي يحفظنا، فهو بمكان الجسد الذي تسكنه الروح، وروح الأرض هو إنسانها .. ولهذا فلا يمكن أن يختلف اثنان على أن ثباتنا واستمرار وجودنا حتى اليوم، إنما يرجع إلى عنصر الأرض المتوفر لدينا، والتي حاولت وما زالت تحاول السلطات الإسرائيلية سلبه وسرقة منا .. فإن هذين الشعبين العربي واليهودي يتمددان في إطار رقعة جغرافية محددة.

وفي منظورنا الإنساني المحدود، فإن الظاهرة اليهودية العربية في هذه البلاد، هي ظاهرة وجودية مستمرة، ضمن منظومة من الضوابط المتغيرة التي تتحكم بها، وهي كذلك في منظورنا الإنساني البعيد تستبد بها علاقات متغيرة، لأن هذه العلاقات تتحكم بها ظروف متغيرة ومتحولة، وخاضعة لمنطق متحول، وكل متعلق بمتغير لابد أن يلحقه التغيير أيضاً. وإذا أردنا أن نسكب معنى في النص الذي

اخترناه عنواناً لهذه الدراسة: "المبني والمعرب" فهي في حالة العلاقة العربية اليهودية، حالة متغيرة متحولة، تخضع لعوامل غير متوازنة ومتغيرة باستمرار، لهذا فهي حالة معربة، وحركة إعرابها تتشكل بمقتضى موقعها من الأحداث المؤثرة فيها، فكل هزة في داخل إسرائيل سواء كانت سياسية أو اجتماعية لها أبعادها على هذه العلاقة، وكل اهتزاز في الشرق الأوسط يؤثر سلباً وإيجاباً على مجمل هذه العلاقات وكذلك الحال في مستوى الأحداث العالمية.

وإذا كانت الأرض، هي الوعاء، وهي النص، وهي الحافظة التي تتحرك فيها معاني الحياة العديدة والمتنوعة، فنحن نقصد حركتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية كذلك، حركتنا كأقلية قومية في منظورنا المرئي، ولخطورة البعد الجغرافي في حياة هذه الأقلية وما يترتب عليه من نتائج خطيرة على مستقبل الظاهرة العربية في هذه البلاد، من أجل كل ذلك نعتبر الأرض إحدى الثوابت التي لا يلحقها الإعراب مهما تغيرت الظروف وتبدلت الأحوال، فهي بهذا المعنى اسم مبني لا يلحقه التغيير ولا التحوير، وإذا كان ذلك كذلك فإن عنصر الأرض وملكيته والمدافعة عنها هو ثابت من الثوابت الذي إذا ضعف أو اختلت بعض قواعده وأسسها أثرت تأثيراً مباشراً وخطيراً على قوتنا ومن ثم على استمرارية وجودنا، ولذلك فهي قيمة ذاتية مبنية في صميم وفي جوهر تشكلنا السياسي والثقافي والديني. من أجل ذلك فعنصر الأرض هو الذي يكاد أن يتحكم بمجمل العلاقات اليهودية العربية في هذه البلاد، فعندما تعترف الدولة وتقر ملكيتنا لأرضنا ولا تصدرها بشتى الوسائل، فهذا مؤشر إيجابي لتطور العلاقات العربية اليهودية بالاتجاه الصحيح، أما إذا تصرفت سلطات الدولة بكل تعسف في قضية الأرض فهذا دليل على تخطيط مبيت يبدأ بتقييد حركتنا ومضايقتها واغلاق فرص العمل لجمهورنا ويمكن أن تنتهي بعملية تهجير واسعة يرافقها حالة من العنف المنهجي المبرمج في حرك مسرحي متقن الأدوار، لاستغلال البعد الأخلاقي العالمي والالتفاف حول الضمير الإنساني الغافل والنائم بطبيعته. وبغياب كل هذه المعاني الإنسانية يمكن أن تحدث أمور من الصعب استيعابها والتنبؤ بنتائجها.

والأقلية العربية التي تعيش ضمن حدود الدولة اليهودية تعيش ظروفاً مختلفة سواء كان ذلك من وجهة نظر المجتمع الدولي، أو ما درج على تسميته العالم العربي والإسلامي .. فقد سلم الجميع باعتبارنا مواطنين في هذه الدولة، سواء كنا مواطنين من الدرجة الثانية أو العاشرة، فليس لنا حليف يقف إلى جانبنا في نضالنا

وكفاحنا لنيل حقوقنا، فقد مر على معاناتنا ما يزيد عن نصف قرن، ولم يهب لنجدتنا أحد، وتجارب التاريخ الحديث تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن ما يسمى "الشرعية الدولية" أو "مبادئ حقوق الإنسان" لا تسري على هذه الأقلية وإذا كانت الأمم المتحدة بدستورها تعتبر أن وضع الضفة وقطاع غزة وهضبة الجولان وجنوب لبنان كلها أراضٍ احتلتها إسرائيل في حرب 1967 أو 1982، وأصدرت قرارات تدعو إسرائيل للانسحاب منها، ولا تفعل شيئاً في تنفيذ هذه القرارات. بل أكثر من ذلك تعتبر المقاومة لهذا الاحتلال بمقتضى دستورها حقاً شرعياً لكل شعب يعاني من الاحتلال الأجنبي وفي حالات معينة تجند الأمم المتحدة تحت رعاية أو تحت ضغط السوط الأمريكي لتجيش الجيوش الجرارة لمحاربة هذا الاحتلال كما حدث في حالة الغزو العراقي للكويت .. بينما تنام الأمم المتحدة عن قراراتها التي صدرت عنها منذ أكثر من خمسين عاماً وبضغط من "الشرعية الدولية" كذلك بحق القضية الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين. وعملياً فإنها تعتبر مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان والجولان والضفة وقطاع عملاً إرهابياً يجب التثديد به وكل دولة تمد يد العون لهذه المقاومة يدرج اسمها في قائمة الدول راعية الإرهاب !!!..

فالأمم المتحدة، والشرعية الدولية، أو بتعبير أدق "الاستبداد الدولي" ومنظمات حقوق الإنسان لم تتحرك خطوة واحدة ولم تتفوه بكلمة واحدة ضد الممارسات الإسرائيلية في المناطق التي تحتلها فضلاً عن أن تتدخل لتحمي الأطفال والنساء والشيوخ المدنيين من القتل الجماعي الذي تتعرض له مناطق الاحتلال هذه ..! هذه الأمم المتحدة، أو الأمم المحتلة من قبل أمريكا، لا تستطيع مساعدة أعضائها ضد التدخل الأمريكي والإسرائيلي، فكم من الصعب، بل من المستحيل، أن تفعل لنا نحن الأقلية العربية - المواطنين في الدولة اليهودية شيئاً ما أو تقدم مساعدة ما أو حتى كلمة حق واحدة. وهذا لا يعني، بحال من الأحوال الاستكانة وعدم النضال في سبيل نيل حقوقنا المهضومة كأقلية، ولكن علينا ترتيب أوراقنا، وأجندتنا بمقتضى سلم أولوياتنا بما يتماشى مع إمكانياتنا المتاحة والظروف التي تمسك بخركتنا وإمكانية توجيهاها. إن واجبنا حراثة وزراعة الأرض التي تحت أيدينا واستصلاحها ومحاولة توسيعها باستمرار، وكل جهد نبذله وراء ذلك في أرض غير أرضنا، فهو سراب وهم خادع غايته تشتيت قدراتنا وتبديد طاقاتنا .. نحن هنا نقاسي ونعاني اضطهاداً وتمييزاً فظاً منذ أكثر من نصف قرن ما تحرك أحد

لمساعدتنا وفي منظورنا الإنساني ومن خلال فهمنا لمجريات الأحداث من حولنا لن يتحرك أحد كذلك في المستقبل لمساعدتنا. ومادامت ظل وضع العالم العربي والإسلامي من التفكك والضياع كما هو في حالته الراهنة فلن يتمكن من مساعدتنا حتى لو رغب في ذلك، فهو حتى اليوم لم يستطع التحرك بإيجابية نحو قضاياها الخاصة فكيف ترجى مساعدته...؟

من أجل كل ما تقدم فواجبنا توظيف أقصى ما لدينا من إمكانيات في سبيل تحقيق هدفنا الرئيسيين توفير الأرض والمحافظة عليها وتوسيعها باستمرار، وصياغة إنسانها صياغة نوعية متفوقة لعله يفرز ويستولد طاقات جديدة، وكل ذلك ينبغي أن يتحرك ضمن طرف المعادلة الأخرى بوصفها الطرف القوي .. فإن الظاهرة العربية اليهودية هي ظاهرة باقية على الأقل، في منظورنا البشري المحدود. وينبغي التحرك من خلالها، حتى يأتي أمر الله، أما هؤلاء السكارى على خمر الخرافات والأساطير فلينتظروا عاطلين ومعطلين عقولهم وحواسهم في انتظار الغائب القادم، والله أمرنا أن نستعد، ونأخذ لكل أمر أهبطه، والله أودع في هذا الكون خصائص ونواميس ولا يحسن الحركة فيه من لم يعرف خصائصه ونواميسه .. ليس هناك أمة طلب منها ربها القراءة والتأمل والتفكير والتدبر والاستدلال والاستنتاج أكثر من المسلمين. ومع هذا هناك من يرى تعطيل كل ذلك وتغيب العقل .. ولهذا وجب علينا دراسة أحوالنا وظروفنا باستمرار حتى لا نعيش في غربة ماحقة مع الطرف الذي يلفنا من جميع جوانبنا .. وإذا كان هناك من بين قاداتنا المحليين من يريد أن يحصد شهرة في سوق الإعلام باستبدالهم لأهدافنا الرئيسية، أهدافاً أخرى وبضاعة يسهل تسويقها فليريحونا وليلتحقوا بتلك الأسواق .. لأنهم بفعلهم هذا يفتقدون عقل التاريخ وصبره، ويستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير، ولهذا لا حاجة لشعبنا بقيادة لا يلتزمون بأهدافه الرئيسية .. أما جماهيرنا فقد علمتها حكمة الأيام، كيف يكون الصبر والثبات لنيل الحقوق، وهي تميز جيداً بين الصمت المتحرك، والعزم المتربص، من التهور المهزوم والصياح المتقهقر.

الحركة المقيدة والخيارات الصعبة :

إن حركة الأقلية العربية البطيئة المثقلة بالقيود التي تشدها في اتجاهات متعاسكة تنبئ عن خطورة وضعها وصعوبته ، وصعوبته تأتي من كثرة تعلقه بمتغيرات كثيرة وفي بعضها متغيرات خارجة عن إرادتها وتؤثر تأثيراً مباشراً على مجمل

علاقاتها مع بعضها البعض من جانب وعلى علاقتها مع شركائها في الدولة من جانب آخر، ومع انتمائها الفلسطيني والعربي والإسلامي من جانب ثالث، وحركة مجتمع تنمو داخل متناقضات لا بد أن تثقل حركته وتقلل من فرص نموه، لكونه منجذباً من عدة أطراف متصارعة، مصالح بعض أطرافها تتغذى على حساب الأطراف الأخرى. وهكذا فقد فرض على هذه الأقلية أن تضارع البقاء في ظروف متغيرة وصعبة، وهذا يحتم عليها دراسة واقع حركتها دراسة عميقة وشاملة ومستمرة، وما لم تهضم الظرف الذي تعيشه وتعرف جيداً ماذا تريد؟ وتحدد بصدق إمكانياتها، وتعمل بكل جدية وتضحية، فلن تستطيع النهوض فضلاً عن منافسة شريك قوي ومتطور...؟

والخيارات أمام هذه الأقلية لا تقل صعوبة عن حركتها بين هذه الاتجاهات المتصارعة والمتصادمة، وصعوبة الخيارات تطول المواقف الأخلاقية والثقافية والسياسية أيضاً، وبما أنها كذلك، فلا بد من العمل بوضوح خوفاً من أن تقع على الخيار الأسوأ..

نحن كأقلية فلسطينية تعيش في وطنها داخل حدود الدولة اليهودية لا نستطيع أن لا نتجاوب مع ما يحصل للطرف الفلسطيني، سواء في صراعه مع الحكومة الإسرائيلية من جهة أو في صراعه مع بعضه ومع غيره من الأطراف العربية والإسلامية، كما أننا لا نستطيع أن نلغي عواطفنا فلا تتأثر مما يحصل على الساحة العربية والإسلامية، من تفكك وانحلال يضر ضرراً بالغاً على نتائج الصراع على الساحة الفلسطينية والدولية.. من جانب آخر نحن نعيش كمواطنين في الدولة التي تخوض صراعاً مريراً مع شعبنا وأمتنا، وما لم نحسب بدقة متناهية خطواتنا ونسلك بخط سيرها بين حقول المتناقضات هذه، فلن نستطيع المحافظة على كياننا فضلاً عن تنميته باستمرار، ولهذا قلنا إن حركتنا بطيئة وثقيلة تشدها وتمسك بخطامها متغيرات متناقضة وباتجاهات مختلفة، ولهذا فإن الخيارات المطروحة أمامها صعبة، ولهذا لا بد لها من وقفة جريئة وشجاعة: لنقرر أين مصلحتها؟ وكيف يتم تحقيقها؟

من أجل كل ذلك فلا مجال للمزايدات الرخيصة والمرخصة، وكذلك لا مجال لمن يريدوننا أن نحضر بعواطفنا، بمشاعرنا، بهتافاتنا فقط ويريدون تغييب عقولنا وآلياتها الحسابية والمنطقية، وفي صراعاتنا الإقليمية والدولية لا مكان لقيادة ما زالت تتعلم وتستمد كل خبراتها العسكرية والسياسية من مدرسة داحس والغبراء.

الوعظ في الاتجاه الصحيح شيء جميل، والخطابة في تحريك العواطف نحو القيم والأخلاق أمر إيجابي وكذلك القصيدة الشعرية الحاملة أو الواقعية تبقى في نطاق الفن الراقي والأدب الرفيع، لكن كل ذلك لا ينبغي أن يتحول بديلاً للبحث والدراسة والتخطيط وإعداد البرامج المنهجية لوضع الصيغ الملائمة لبرنامج دقيق وشامل يأخذ بزمام المبادرة في تحديد أهداف وغايات الأقلية العربية وبيان مصالحها العليا .. ومن هنا ينبغي أن يكون انتماؤنا الأول لهذه الأهداف ولمصالح الأقلية العربية العليا وبعد ذلك يمكننا ترتيب مصالح وغايات وأهداف أخرى.

وقد سبق لنا أن وضعنا هدفين رئيسيين لهذه الأقلية ، لا يسعها أن تغفل عن إحداهما، ولا أن تسمح لأي هدف ثانوي آخر أو موقف استثنائي طارئ أن ينحرف بخط سيرها ويصرفها عن تحقيق هذين الهدفين .. ونحن لا ننكر وجود أهداف وغايات كبيرة وجليلة في حياة هذه الأقلية ، وعليها أن تميز جيداً بين الهدف الذي به تعيش وتحيا وتنمو وبفقدانه تضحل وتتلاشى ويذهب ريحها، وبين أهداف مساعدة من الواجب أن نشارك غيرنا في إنجازها وتحقيقها، بما نستطيع تقديمه، وبما لا يضر أو يتناقض مع مصالحنا العليا. وقد سبق أن تكلمنا عن الإنسان عن المعنى، ولابد لنا أن نتم الحديث عن الهدف الرئيسي الثاني وهو النص أو الوعاء وهو الأرض، وهو الذي قلنا عنه بأنه اسم مبني لا يلحقه الإعراب.

ولبيان ما نرمي إليه نسوق مثالا حياً من واقع حياتنا حتى نبرهن على أن عنصر الأرض مبني لا يقبل أي مساومة لإدراجه في دائرة الإعراب.

البرنامج المادف الطويل في مقابل الانفعال الوقتي العابر،

الطرف القوي في المعادلة التي نحن طرف فيها يصرح في كثير من المناسبات ويجري دراسة جديدة جادة حول الوجود العربي ويصرح بأن نسبة العرب في الدولة اليهودية ينبغي أن لا تتجاوز 20% من مجموع سكان الدولة. هذه الرؤية اليهودية للمشكلة العربية الماثلة أمامه والتي تؤرق قادة إسرائيل ويضعون الدراسات لعلاج هذا الإشكال وملاحقته كيف يمكن أن نفهم أن نسبة العرب لا ينبغي لها أن تتجاوز 20% من سكان الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة الزيادة الطبيعية عند العرب هي أعلى كثيراً مما هي عليه عند اليهود؟ كان يحافظ على هذا التوازن في الماضي والحاضر عن طريق الهجرة اليهودية. هذا العامل تشح موارد يومًا بعد يوم، وهكذا فكيف يمكن حل هذا اللغز في المستقبل المتوسط على الأقل؟ نسبة 20%

من سكان الدولة ← زيادة طبيعية كبيرة ← في رقعة جغرافية محدودة — في ظل هجرة يهودية قليلة حاضراً نادرة في المستقبل .. ولهذا فإن الأمر يحتاج إلى تفكير كبير بقدر ما هو مقلق، حتى تستقيم المعادلة من وجهة النظر اليهودية، فلا بد من هجرة اضطرارية وبتعبير آخر لا بد من عملية تهجير منظمة أو شبه منظمة .. هذا الوضع يحتم علينا، على قيادتنا، على لجنة المتابعة العليا (ويا ليتها تتحول إلى لجنة مبادرة) وكذلك اللجنة القطرية للسلطات المحلية وباقي الحركات أن تضع هذا الإشكال العسير وهذا المصير المخيف نصب عينيها وفي قلبها وعقلها، حتى يبقى ماثلاً أمامنا، حتى نعلم ويعلم أبنائنا خطورة ما نحن مقبلون عليه.

من أجل ذلك قلنا بأن الأرض، هذا الوعاء، هذا النص الحافظ لوجودنا واستمراره ثابت ومبني لا يلحقه الإعراب في جميع ظروفه وأحواله، وهذا يلزمنا أن نجعل جل اهتمامنا ونشاطنا بل ونضالنا يتمحور في العمل على توسيع رقعة مناطق النفوذ للبلدات العربية. هذا هو الهدف الرئيسي، هذا واجب منوط بنا وحدنا ولا نتصور أن يسرع لنجدتنا أحد، لا جامعة عربية، ولا أمم متحدة ولا غير متحدة، حتى ولا الشقيقات الثوريات. لأن الكل مشغول بمحاولة توفير أمنه الذاتي ومشاكله الخاصة، بل بتعبير أكثر دقة الكل يلهو ويلعب بقضاياها الخاصة ويستغفل عقل جماهيره عن طريق إلهائها ببرامج تسلية ومسلسلات وهمية كلها تهدف وتعمل على تخييب عقل هذه الجماهير وتعطيل إرادتها، أما قضايا الأمة الكبرى فهي من اختصاص نوادي الإنشاءات الخطابية والأدبية ودور الإفتاء الديني والفكري التي أقيمت لهذا الغرض.

لنأخذ على سبيل المثال لا الحصر مدينة سخنين، الناصرة، أم الفحم، أو أية قرية عربية أخرى وندرس خارطتها الهيكلية، إن وجدت خارطة كذلك أصلاً، ونرى كيف يمكن أن نتصور سخنين، الذي يبعد شريط المستوطنات من حولها عن دور سكنها بضعة متار فقط، في كثير من الأحوال لا تتجاوز 5 أمتار، كيف نتخيلها بعد خمسة عشر عاماً مثلاً، وهذه رؤية مستقبلية متوسطة بمقياس علوم المستقبل Futurism؟ ماذا يمكن أن يكون وضعها السكاني؟ أين يجد آلاف الشباب القادم رقعة الأرض التي يقيم عليها بيته الذي يأويه؟ الأمر جد خطير قد يضطره لهجرة بلده، ولكن إلى أين؟ وماذا عساه أن يكون الوضع بعد ثلاثين سنة؟ لابد أن يمتلئ الوعاء، وعندها إما أن يختنق، وإما أن يتمدد بحركة طبيعية خارج هذا الإناء؟ وهنا نقف أمام الخيارات الصعبة.

إذا تحقق السلام على وجهه العادل، فقد يكون متسع في شرقنا الأوسط لامتصاص هذا الفائض، أما في حالة الاحتقان، كما هو حاصل اليوم، فإن الضعف الموجود في طرف المعادلة التي يحتلها العرب (الأقلية العربية) ينبغي تعويضه بقوة مساندة، وقد سبق أن استبعدنا المواقف العربية غير الجادة من التحرك في اتجاهنا، فضلاً عن أنها لا تملك القدرة حتى ولو رغبت في ذلك، فهي دول محتلة، لا تستطيع التحرك نحو قضاياها هي نفسها ..! بقي خيار اللجوء للمحافل الدولية كالأمم المتحدة مثلاً، الأمر الذي لا ينبغي أن نسقطه من حسابنا أو نغفل عنه كما هو حاصل حتى اليوم، مع علمنا المسبق أن أيدي الأمم المتحدة، متى وجدت، فهي مغلولة إلى عنقها بالضوابط الأمريكية والغربية التي تتحكم بها .. وبقي خيار أصعب وهو أن نسرح عقولنا ونمنحها إجازة قد تطول وقد تقصر في انتظار ما يأتي به الغيب أو ما تسفر عنه الأيام، ونريح أنفسنا من هذا القلق الذي يضغط على عقولنا ومن ثم يؤثر على أعصابنا ويتركنا ننتظر أمام النافذة المغلقة ننتظر المجهول القادم يطرق بابنا.؟ وهناك شرائح عريضة من مجتمعنا تعيش هذه الحالة، بل تطلبها وتفتش عنها، ولا تقتصر إشارتنا هذه على قوى الظلام والعتمة من بين قطاع المتدينين على تعدد دياناتهم وملهم، ولكني أقصد أيضاً القوى الجاهلة واللاعقلانية من هؤلاء الذين يظنون أنهم قد حصلوا على بطاقة تؤهلهم من دخول نادي "المستيرين". وهنا علينا أن نميز بدقة بين من ذبح عقله واغتاله على أمل أن تحضر صفقة العقول التي استوردها من وراء البحار كما يستورد أية بضاعة أخرى، وبين من عطل عقله أو سجنه من هؤلاء الذين افتتنوا وهاموا في عشق الماضي فلم يعد يرى حاضراً ولا يفكر في مستقبل .. قلنا إن علينا أن نميز بين هاتين الطائفتين، بين من اغتال عقله وقتله وبين من سجن عقله أو عطله، فقد تبقى إمكانية تحرير السجين وتفعيل المتعطل بينما الطائفة الأخرى قد تخلصت من عقولها وهي في انتظار صفقة العقول التي أبرمت اتفاقيتها قبل ما يزيد عن مائتي عام ولم تحضر حتى اليوم.؟!

وما بقي لبطرس الناسك وحسن الصباح دور ومكان في عجلة القيادة فسيبقى الأمر مدعاة للقلق والخوف، وقد يستغرب القارئ وحق له أن يستغرب أي نص يمكن أن يجمع بداخله بطرس الناسك وحسن الصباح؟ هل يكون هذا النص هو الفاتيكان أو قلعة الموت؟ في حقيقة الأمر لا هذا ولا تلك، بل هي خانة مجازية تعيش في عقل التاريخ ودروسه السياسية .. وهي كذلك خانة يحسن بناءها

وتجهيزها العقل الذي يحرك كل متناقضات العالم ويجمعها في وظيفة تعمل لصالح هذا النظام العالمي الجديد .. ولا تستغرب يا قارئ العزيز أن بطرس الناسك التاريخي باعث الصليبية ومحركها في أوروبا كان بعيداً عن حسن الصباح، شيخ الجبل وصاحب قلعة الموت والذي كان يعيث قتلاً وفساداً في المشرق .. فقد كانت بضاعتها واحدة تعرض في سوق واحدة.

وأما الخيار الصعب المتبقي من بين الخيارات الصعبة، هو الإمساك بحد المواطنة عن طريق آلية يفرزها العقل الفاعل، وبمنطق دقيق لا يلغي دور العواطف والمشاعر ولكنه يلجمها من أن تتحول إلى موجة من الطغيان والاستبداد بالنص وحدها .. الإمساك بحد المواطنة مع العمل الدؤوب والقتال المستمر في تطوير وتحسين شروطها، وإدخال العامل الأخلاقي الغائب من صلب المعادلة اليهودية العربية. ثم الصدق مع النفس أولاً ومع الغير بعد ذلك في البحث عن تطبيق هذا الخيار وتفعيل العامل الأخلاقي بيقظة دائمة من أجل بناء الثقة في العلاقات واكتساب العديد من الجمهور اليهودي المتعاطف مع قضايانا، كقوة دفع وعامل تقوية في طرف المعادلة التي تعاني من الضعف. ومع صعوبة هذا الاختيار لدى العديد من الغائبين والحالمين، يبقى هو الخيار الذي أفرزه ويفرزه السياق التاريخي وأما الخيارات الأخرى فهي ليست غير عملية فحسب بل هي عامل تهجير ذاتي لنا لنخرج من التاريخ تماماً.

وهكذا فإن العامل الأخلاقي الذي ينبغي أن يتحلى به الطرف الآخر في معادلة المواطنة يعمل من وجهة نظر عربية على استيعابنا في الدولة كمواطنين ينبغي مراعاة تحسين أوضاعهم وشروط مواطنتهم باستمرار بناء على قاعدة أخلاقية تفرض على الدولة اليهودية تعويضنا عما اقترفته في حقنا في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة.. وأما من وجهة نظر يهودية فعلينا مراعاة حقوق المواطنة وحدودها بكل صدق وجدية.. ومن حقنا أن نناضل ونعارض ما وسعنا هذا النص، هذا الإطار في إبراز عواطفنا وتطويرها، وإذكاء روح الانتماءات المتعددة من ثقافية وسياسية ودينية في نطاق هذا النص الذي يجمعنا، وسوف نستمر في توضيح هذا الخيار.

إشكاليات العقل العربي والخيار الصعب :

عندما يكون حاضرنا مرهوناً إما لماضيها أو لأيد غريبة عنا فيمسي عقل الأمة

أهون عليها من هوان قعيس على عمته⁽⁵⁾. عندئذ يؤم القوم مسبوقهم ويقودهم من ليس منهم .. فكيف يستقيم ظل الأمة والعود أعوج ؟...

ويل لأمة فقدت عقلها، وويل لها ثم ويل لها إذا ما فقدت شرعها.. فإذا اجتمع على أمة هذان الويلان فقدان العقل والشرع، فقد استحكمت فيها الحماقة والغباوة والسفاهة، ومن اجتمعت فيه هذه الخصال لا يستطيع تمييز خيره من شره، ومن افتقد قوة التمييز خرج من شر ودخل فيما هو أعظم منه .. فقد ضل من كانت العميان تهديه، وأمة هذا وضعها فلا بد أن يكثر في حقلها الغرس الغريب، ومن كثر الغرباء في داره، أمسى من الغربية قريب، فقد قالت العرب: "من يأوي مع الذئب لا بد أن يتعلم العواء". هذا الذي حدث لأمة العرب والمسلمين في تاريخهم الحديث.

فقد أقصى العرب والمسلمون العقل والشرع من حياتهم، أقصوا العقل يوم أغلقوا باب الاجتهاد، وفتحوا باب التقليد، وتحولت الأمة من أمة مجتهدة مبدعة ومبتكرة إلى أمة مقلدة، وبتعبير آخر استعاضت عن العقل الفعال أو المكتسب بلغة حجة الإسلام الإمام الغزالي إلى عقل حافظ ينقل النصوص، حتى جمدت حركة المعاني داخل نصوصها، وهكذا فقد أصبح الماضي يفكر للحاضر، فغاب الحاضر وقعد مكانه الماضي بآلياته وأدواته، فصار كل جديد بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، ومع غياب العقل وأدواته اختلطت المفاهيم، وأصبحت الأمة لا تفرق بين البدعة والإبداع فحاربت الإبداع كما حاربت كل جديد. فحق عليها قول ربها: ﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون﴾ (الزخرف الآية 23) وإذا كان الحديث خاصاً ومقيداً بالبدعة في الأمور العبادية فبغيب العقل وأدوات تحليله صار الحديث عاماً مطلقاً حتى طال حياة الأمة كلها. فحرماها من كل إبداع وتجديد، حتى لا يؤول مصيرها ومصير ابداعها إلى النار .. وليس هذا مكان البحث في هذا الحديث سواء في شروطه أو متنه ودرجته، وما معنى قول عمر رضي الله عنه: "نعم البدعة الحسنة"، على أن إغلاق باب الاجتهاد كان إيذاناً بتدهور الأمة ثقافياً وعلمياً. وكان هذا الوضع بمثابة ردة عن تلك الثورة النقدية التي قادها الإمام الغزالي وخاصة من بعده شيخ الإسلام ابن تيمية، تلك الثورة التي سبقت ثورة كانت النقدية في أوروبا بما لا يقل عن ستمائة سنة. ولهذا كان يرى الإمام الغزالي أن شرط الفقيه والمجتهد أن يتقنا علم المنطق، ومن قصر عن إدراك هذا العلم فلا اعتبار لفقيهه.

وأما المصيبة الثانية التي أصابت الأمة كنتيجة لغياب عقلها هو انحرافها بالشرع

ثم إلغائه ، والاستعاضة عنه بمشروع العلمانية الوافد من أوروبا وقد استورده بعض تجار النصارى كما استوردوا معه مشروع الدولة القومية. وكان عرض هذه المشاريع بغياب العقل وتعطيل الشرع يلاقي رواجاً سيما وهو المنقذ والمخلص للأمة من هذتها وانحطاطها، وما زلنا حتى اليوم وبعد ما يقارب القرنين ونحن نحاول النهوض بهذه البضاعة ولكننا نعود للسقوط في كل مرة بسقوط أمر وأقصى وحتى اليوم مازال شياطين هذه البضاعة يعرضوها صباحاً ومساءً. ولو استعادت الأمة عقلها لعلمت أن "ويل أهون من ويلين" وقد انطبق عليها ذاك القول: حمقاء ولا دين لها.

فالعقل والشرع سببان متلازمان وصنوان متساندان للنهوض بالأمة، وإذا شئت قلت إن الله سبحانه قد قرن العقل والشرع في أول آيات نزلت على قلب رسول الله، صلى الله عليه وسلم حين أمره: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق .. خلق الإنسان من علق .. اقرأ وربك الأكرم .. الذي علم بالقلم﴾⁽⁶⁾ "فهناك قراءة الوحي الذي هو شرع الله وهناك قراءة القلم وآليتها العقل .. وأمة فقدت هاتين القراءتين فسوف تخرج من وضع سيئ إلى ما هو أسوأ منه .. وتعال نرصد خط سير الأمة في تاريخها الحي .. عندما صاغت حياتها بمقتضى العقل والشرع، كان لها ذلك التاريخ الناصع وكان لها التمكين في الأرض، ولما غيبت العقل بإغلاق باب الاجتهاد تعطل وانحرف الشرع بالعديد من جوانبه في الزمن العثماني، ولكنه استطاع الثبات والصمود بالأمة مئات السنين ككيان سياسي مرهوب الجانب. ثم خرجت الأمة من نطاق الشرع وركضت وراء الفكرة القومية، عربها وكردّها وفرسها وتورانييها إلى غير ذلك، حتى وقعت في أحضان معاهدة سايكس بيكو وتقسيم هذا العالم العربي والإسلامي بين بريطانيا وفرنسا واستعمارهما المباشر تحت اسم الوصاية الدولية وتعبير "الوصاية" أقصى على النفس من الاستعمار ذاته، فأصبحت الأمة من أمة ذات سيادة وريادة إلى أمة قاصرة غير مؤهلة أن تحكم نفسها فتحتاج إلى وصاية. هكذا يا تجار العلمانية، يا تجار الدولة القومية، بعتم أمتكم بثمن بخس دراهم معدودات وما زلتم مصرين على بيع سيادة الأمة بإلغاء عقلها واستبعاد شرعها !!.. وهكذا أفرغت المنطقة من عوامل الشرع وتجزأت دولها وشعوبها وذهبت ريحها، واضمحلت عناصر القوة فيها. ثم خرج الاستعمار الغربي بعد أن أقام وكيلاً يحكم باسمه .. واستطاع استنزاف طاقات الأمة وقدراتها وما زال، ثم دخلت في وضع أشد وأسوأ وهي تلك الحروب الداخلية بين الأهل والجيران، إلى أن سلمها سوء

عقلها وتعطيل شرعها مرة أخرى لأيدي الاستعمار الغربي ممثلاً بالولايات المتحدة. فأوروبا بدولها بخلافاتها بحروبها المريرة بلغاتها المختلفة، بقومياتها المتعددة تتحد، وإمارة البحرين والشارقة وقطر وسلطنة عمان والإمارات والكويت ... إلى غيرها تكرر حدودها وتتحالف مع أمريكا لتحفظ لها عروشها واستقلالها فتزيد ضعفاً إلى ضعف، وليت الأمراء والملوك يعون أن المواطن العادي في دولة ذات سيادة أكرم ألف مرة من أمير تابع مرتبط بذيل أمريكا. وهكذا "فإن السنايل الفارغة تشمخ برأسها عاليًا" وحال هؤلاء الأمراء والسلاطين مع هذا الضعف الذي هم فيه أمام الأوروبي والأمريكي كالمثل القائل: "عبد وحلي في يديه". وهكذا باتت شعارات العروبة والقومية والوحدة شعارات باردة باهتة لا حياة فيها ولا حراك لها، حتى انتهى الأمر بالأمة إلى أن أصبحت هذا الغناء.

لجنة المتابعة العربية وخياراتها الصعبة :

هذه الهيئة العربية هي إفراز لهذا الواقع، وقد كثر نقدها في السنوات الأخيرة والمطالبة بإصلاحها وتطوير أدائها. وليت الحديث يكون صادقاً وجاداً لتطوير هذه المؤسسة حتى تستطيع تحقيق الحد الأدنى من المصالح العربية في هذه الدولة. ليتها تتحول إلى مؤسسة تعمل وفق آليات خاضعة لإرادة المصلحة العليا للجماهير العربية. وإذا كان أمام هذه الهيئة هدفان رئيسيان هما: قضية الأرض والإنسان إلى جانب أهداف أخرى أقل أهمية، فمن واجبها أن لا تغفل عن غاياتها وأهدافها تحت ضغط أي مطلب استثنائي وطارئ، وعليها أن تحسن انتقاء الخيار الأفضل والأهم خاصة عندما تكون الخيارات التي أمامها صعبة ومتشابكة .. وعليها أن تحتكم إلى منطق التحليل أكثر من أن تعتمد العواطف الجياشة وتلتزم بالقاعدة التي ترى الأخذ بأهون الضررين. فإن هذه القاعدة الفقهية التي تعتبر الأكثر عقلانية، الأكثر منطقية وعلمية وبالتالي فهي الأكثر إنسانية: "درء المفسد مقدم على جلب المصالح" لأن في درء المفسد بحد ذاته مصلحة، فإغلاق باب الشر أولاً قبل فتح باب الخير، لأن في استبعاد الشر ذاته خير. ونحن كما سبق أن أشرنا بأننا أمام خيارات صعبة في ظروف صعبة، وجودنا كأقلية عربية كمواطنين في الدولة اليهودية وكنتماء عربي فلسطيني، كلها حالات متناقضة وظروف تشدنا باتجاهات متعارضة.

فإذا كنا كلجنة متابعة أمام خيارين نستطيع أن نؤثر في اتخاذ القرار بواحد منهما: أولاً: على سبيل المثال زيادة منطقة النفوذ بنسبة معينة وتحرير أراض محددة

لصالح البلدان العربية - أو ثانيًا: الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان. فبأي اختيار تأخذ لجنة المتابعة؟ إذا كان لديها سلم أولويات في عملها السياسي، وإذا التزمت بالأهداف والمصالح العليا لهذه الأقلية، وإذا كانت الأراضي هي الإطار وهي الوعاء الذي يحفظ وجود العرب وبغير الأرض لا وجود لهذه الأقلية، فإن على من يرعى مصالحها واجب العمل بكل حزم على زيادة رقعة الأرض التي تعيش عليها هذه الأقلية، لأن هذه هي قضيتها الأولى، والتي لن يأتي أحد لمساعدتها في تحقيق هذا الهدف، كما أنه لم يحدث في الماضي وعلى مدى أكثر من خمسين عامًا أن تحرك لا العرب ولا المجتمع الدولي لرفع ظلم أو حيف طال الأقلية العربية. فقد سلم الجميع أننا مواطنون في هذه الدولة وهم لا يجرؤون على التدخل في شؤونها الداخلية، فنحن أصبحنا قضية داخلية، وهذا الوضع يفرض علينا ترتيب أوراقنا بمقتضى ما يمليه هذا الوضع وحسب قواعد العملية السياسية داخل إسرائيل. ونحن لا ننكر تعاطف العرب مع قضايانا الخاصة، ولكن لم نسمع ولم نقرأ أن الجامعة العربية مثلاً أو إحدى دولها ولاحتى السلطة الفلسطينية قد قدمت شكوى إلى المحافل الدولية تتناول أوضاعنا وحقوقنا المهضومة والوقوف بكل حزم إلى جانبها، مع أن عملاً كهذا بلا أدنى شك يفيدهم في كسب التأييد لقضاياهم الخاصة.. بينما عندما يتعلق الأمر بالانسحاب من هضبة الجولان، فواجبنا يملينا علينا العمل ضمن إمكانياتنا وفي ظل الظروف الخاصة التي تمسك بنا لأن تحرير هذه الأرض هي مسؤولية الشعب السوري والشعب العربي والمجتمع الدولي.. وفي اعتقادي، ولنذهب في توضيح هذا الأمر إلى مداه، ففي قضية بيت المقدس والتي يعتبرها العرب والمسلمون قضيتهم ولنقل بأن كسب معركتها أكبر من طاقة الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وجاءت السلطة الفلسطينية باتفاقية تنهي الاحتلال الإسرائيلي لكل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في حرب 1967 ما عدا القدس بقيت معلقة، وقام عرفات وقال هذا ما أستطيع تحقيقه ويستطيعه شعبي، وتبقى القدس قضية العرب والمسلمين، وعندما يقررون التحرك في اتجاه تحريرها فنحن كفلسطينيين سنكون رأس الحربة في تحرك عربي إسلامي شامل، ولكن ليس المطلوب من وجهة نظر فلسطينية أن يضحى من أجل هذا الهدف حتى آخر فلسطيني، بينما يبقى صاحب القضية يلهو بشعاراته ويجتر هتافاته.. من هذا المنطلق نحن كأقلية فلسطينية تعيش في الدولة اليهودية ليس مطلوباً منا أن نضحى بآخر فلسطيني من هذه الأقلية من أجل قضية عامة لا يتحرك أهلها خطوة واحدة

جادة لمعالجتها، كما أننا نفهم القادة المصريين وهم يهتمون الأنظمة العربية بخذلانها في معاركها وكأن العالم العربي يريد أن يحارب، لآخر جندي مصري من أجل قضايا العالم العربي... وهذا حال الواقع السوري أو العراقي .. من أجل ذلك لابد من إدخال العامل الأخلاقي في صلب تعاملنا مع قضايانا القومية والوطنية. عندما تخوض الأقلية العربية نضالاً مريراً تقدم فيه الشهداء من أجل قضايا عربية عامة سكت عنها العرب، وتتجاوز بذلك حدود المواطنة أو ما يعتبرها المجتمع اليهودي تمرّداً على هذه المواطنة، فتخسر كل من كانوا يتعاطفون مع قضاياها الخاصة من اليهود، بل يمكن أن يؤدي الوضع لما هو أخطر من ذلك، فيتهدد كيانها ويصبح استمرار وجودها في خطر.. ولو أن هذه الضحايا قدمت في سبيل الحفاظ على أرضنا وبيوتنا من الهدم والمطالبة بالمساواة وتحسين شروط المواطنة لربحنا معاركنا ولبقي تعاطف الجانب اليهودي لمطالبنا العادلة قائماً، أما أن لا نحسب ولا نعد لكل معركة عدتها فسوف يتحول نضالنا إلى عبث تلهو به قيادة قاصرة لا ترى أبعد من موضع أنفها، معركة القضايا العربية والإسلامية العامة أكبر من طاقتنا وأكبر آلاف المرات من طاقة المزايدين من بيننا .. وكما سبق أن ذكرنا بأن السلطات الإسرائيلية تحلم بذلك اليوم الذي نعطيها الذريعة لتمارس ضدنا اضطهاداً وظلماً يضطر البعض منا خاصة هؤلاء المزايدين أن يفتشوا عن مكان أكثر دفئاً وأماناً وسلاماً.. عملية التهجير الذي تنادي به بعض الجهات الإسرائيلية تكبر يوماً بعد يوم وهذا ينبغي أن يثير لدينا القلق حتى يبقى في دائرة اهتمامنا .. وأما هؤلاء المزايدين فهم أول المنهزمين فقد أخبرنا عنهم رب العزة سبحانه: ﴿أشحة عليكم، فإذا جاء الخوف رأيتهم ينظرون إليك تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت، فإذا ذهب الخوف سلقوكم بالسنة حداد أشحة على الخير، أولئك لم يؤمنوا فأحبط الله أعمالهم...﴾ (الأحزاب 19)⁽⁷⁾. وعلينا أن لا نستبعد ذلك فقد حدث وما زال يحدث ونحن نعيش هذه الأحداث، فهذا لبنان، والبوسنة والهرسك، وكوسوفا والعديد من الدول الأفريقية.

كما أنه على قيادتنا أن لا تغفل للحظة واحدة أننا نعيش ضمن معادلة جائرة للمواطنة في الدولة اليهودية، لم نحصل على كل حقوقنا ، ونحن نحفظ بانتمائنا القوي والديني، ومع صعوبة جمع أطراف ومركبات هذه المعادلة والتنسيق بينها لكنها تظل هي الخيار الوحيد للعيش فوق أرضنا وبين أحضان وطننا وبناضل لتحصيل قوتنا من بين فكي الحكومات الاسرائيلية.

فالحركة الإسلامية، على سبيل المثال، عندما قررت ممارسة النشاط السياسي
حصرت حركتها ضمن خطي عرض لا يجوز تجاوزهما :

1- العمل في نطاق ما أباحه الشرع الحنيف، فيما يتعلق بمصلحة المسلمين،
وحظرت أي تجاوز لدائرة الحلال في نشاطها السياسي.

2- العمل ضمن ومن خلال قوانين البلاد فلا يصح تجاوزها أيضاً.

كان هذا الموقف الصادر عن المرجعية الفقهية للحركة متمثلاً بأمر الشيخ عبد
الله نمر درويش، جزاه الله عن المسلمين خير الجزاء. كل هذا مع الأخذ بعين
الاعتبار المتغيرات الظرفية لهذه الأقلية التي تتسجم مع المتغيرات التاريخية،
فالتاريخ تعمل فيه عوامل التعرية من كل جوانبه، ويبقى خط سيره ضمن موازنة
دقيقة لميزان القوى السائد ومتغيراته.

وكذلك فإن القوى الوطنية متمثلة بالحزب الشيوعي فأيديولوجيتها تحتم عليها
العمل السياسي في نطاق قوانين الدولة اليهودية.

بقي أن نسأل القادم الجديد / القديم الذي احتل بسرعة مكانة مرموقة في النظام
العربي المبني للمجهول، وأحرز شعبية لا بأس بها في الفضائيات العربية التي
تسبح في القاع. هذا المستوطن الجديد بمشروعه الهجين صاحب القدرة البارعة
على إسداء النصائح "الاستشارية" و"التنظيرية" على أنواعها ما يصلح منها للشيخ
زايد وما يتمشى مع النظام الثوري. السوري .. هذا المستوطن الجديد الذي يعمل
ضمن خطوط الطول الحقيقية التي بدأت بروما عام 1996 والذي يدور مع نظرية
العولمة، يبيت حيث تبيت ويصحو حين تصحو، فهو يتحرك في خط سيرها وقوة
دفعها، لكيلا يستنفذ وقوده الذاتي. وبمناسبة الانتفاضة نسأل بطرس روما، بطرس
الأنظمة العربية المبنية للمجهول، هل استبدل مواطنته مثل ما يستبدل حماره في كل
مرة؟ يا هذا يقول المثل الإسباني: "من يخدم سيدين فلا بد أن يكذب على أحدهما".

وليت جمهورنا يطلع على مواد الاتفاقية بين بطرس روما وشيخ الجبل صاحب
قلعة الموت "فهما زندان في وعاء واحد".

ولله در أبي الهلال العسكري حين قال:

فلو أني جعلت أمير جيش لما قاتلت إلا بالسؤال
فإن الناس ينهزمون منه وقد ثبتوا لأطراف العوالي

الفصل الرابع

القوى الفاعلة في تاريخ لا يكتب

الأقلية العربية، هو ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني الذي بقي متشبثاً بأرضه وفي وطنه بعد عملية التهجير الجماعية التي حصلت للشعب الفلسطيني عام 1948 عشية قيام الدولة العبرية، هذه الأقلية التي لم تكن تتجاوز يومها 180 ألف نسمة، عزلاء من كل شيء، قيادتها الدينية والوطنية غادرت البلاد، أقلية ضعيفة لا تملك قوة سياسية ولا اقتصادية ولا ثقافية، ليس فيها تنظيم سياسي واحد، غير الأطر العائلية تحكمها العلاقات العشائرية .. لم يبق هناك غير الحزب الشيوعي الإسرائيلي كحزب يهودي عربي يقوم بنشاط في الأوساط العربية .. هذه الأقلية قد حكمت بواسطة الحكم العسكري بقوانين الطوارئ. هذا الحكم العسكري البغيض الذي كان يمسك بخناق الأقلية في كل المجالات فصادر أرضها وأذل كل شريف يجرؤ على انتقاده ويتفوه بكلمة حق. ومنع منها التعبير وحرية التنقل والعمل.

وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت في الخمس والعشرين سنة الأولى من عمر الدولة العبرية قوى وطنية وقومية متعددة، كانت تحاول في ظروف صعبة، قيادة العمل الوطني، كانت خطواتها تتميز بالعفوية والارتجالية وردود فعل على الممارسات القمعية للحكم العسكري ضدها، ولم تستطع هذه القيادة من بلورة منهجها أو برنامج سياسي واضح أو إيجاد آلية متطورة تتمكن من حشد الجماهير العربية وتجميع طاقاتها وتوظيفها لإنجاز مشروع أو خطة واضحة المعالم تعمل جنباً إلى جنب مع الحزب الشيوعي العربي اليهودي الذي كان يملك برنامجاً وسياسة واضحة بصفته الحزب الذي تعترف به السلطات الاسرائيلية.

كان من الصعب على المجتمع العربي داخل الدولة اليهودية إفراز قيادات تقود العمل السياسي وتكون على مستوى الظروف الصعبة التي تعيشها هذه الأقلية. نظراً لأوضاعها الداخلية الخاصة وأوضاعها الخارجية حيث تمكن الحكم العسكري الإسرائيلي من تفريغ طاقاتها وإهدارها في خلافات جانبية من عشائرية حمائلية ..

كانت هذه الأطر المتخلفة ضعيفة أمام سلطان الحكم العسكري نظرًا لتكريس طاقاتها في خلافات داخلية بين الحمايل وكل حمولة تريد أن تتوحد للنظام المستبد أكثر لعلها تكسبه إلى جانبها في خلافاتها مع غيرها، وهكذا حال مجتمع منقسم مختلف لا يملك من أسباب القوة، كيف يمكن أن يقود صراعًا مع نظام قوي يملك من أسباب القوة والجبروت ما لم تستطع قوى العالم العربي المبعثرة الصمود أمامه؟ بقيت تلك الصرخات لأفراد تنادي وجماعات قليلة تعمل للنهوض بالقضية العامة في مقابل القضايا الخاصة المنقسمة على ذاتها والتي كانت السلطات الإسرائيلية تحسن التعامل معها بإذكاء روح الخلافات فيما بينها، لا سيما إذا كانت تلك القوى واعية لحجم المؤامرة وتريد أن تدخل الوعي الوطني لحياة الفرد والمجتمع، كان يحارب في رزقه وحريته وحركته وتقف القوة الإسرائيلية ذات الخبرة التاريخية المشهورة في التعامل مع مثل هذه الأوضاع حيث تقف مختفية خلف المتراس مع القوى المتخلفة، تزيد نار اقتسامها وخلافها. كان يكفي لأي مثقف وطني أن يكتب ويعمل ضد النظام الحمايلي حتى يصبح في تعريف القاموس الإسرائيلي عنصراً معادياً للدولة ينبغي تقييد حركته والحد من حرية التعبير وإبداء الرأي ونشر فكره .. كانت صورة الدولة العبرية في العالم الغربي، تلك الدولة ذات النظام الديمقراطي التعددي اللبرالي في غابة الشرق الأوسط. بينما هذه الدولة "المستتيرة" كانت تساند قوى التخلف والتعسف والدكتاتورية في الوسط العربي على المستوى المحلي وكانت حليفة لحكم الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا. هذا التناقض في موقفها هو نفسه التناقض الذي تعاني منه الديمقراطيات الغربية في تعاملها داخل وخارج كياناتها؟ من أجل ذلك كان على القيادات الشابة في الأقلية العربية أن تتحمل أضعاف ما يمكن أن يتحمله أمثالها في مجتمعات أخرى .. كانت أجهزة الدولة تعمل على أن تبقى الأقلية العربية متخلفة ثقافياً منقسمة سياسياً بطبيعة أوضاعها الاجتماعية، فكان ذلك أسهل لقيادتها وتمير سياستها في سلب أراضيها ومحاصرة طموحاتها فلا تتجاوز المخترة أو مكانة متنفذة في داخل الحمولة، أما أن توجد قيادة تتجاوز طموحاتها المستوى العائلي والحارثي أو القرية لينظر في قضايا الأمة العامة فهذا وضع يستدعي التدخل الفظ من قبل أجهزة الدولة، ولعل شعار مستشاري رئيس الحكومة للشؤون العربية ونصائحهم على إبقاء الأقلية العربية متخلفة ثقافياً وعلمياً وجاهلة سياسياً فهو أسهل لقيادتها وما زالت نصيحة المستشار لوبراني ماثلة يرجع صداها من فترة لفترة حيث أوصى أن يبقى العرب "حطابين

ورعاة ماشية" ولعل هذا الحل قد استعاضه من فلسفة برفسور مورجنثاو اليهودي في نظريته في السياسة الواقعية يوم كان مستشار الأمن القومي لرئيس الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية .. حين عرض على الحلفاء في مؤتمر ما بعد الحرب الذي ضم تشرشل وستالين وروزفلت خطة لمنع ألمانيا من أن تقوم بحرب أخرى. كانت خطته، تدمير الصناعة الألمانية وإعطاء كل ألماني نايًا وعصا وقطيعا من الماشية. كانت خطة في غاية البساطة تخلو من التعقيدات ولكنها تحمل الإعدام للشعب الألماني مما جعل تشرشل ينتفض غاضبًا ليقول نحن لا نريد القضاء على الشعب الألماني، إن ما نريده هو القضاء على الروح النازية التي كان يتحلى بها النظام الألماني.

في سنوات الخمسين ظهرت أول صرخة ضد سياسة التمييز والاضطهاد الذي يمارسه الحكم العسكري ضد الأقلية العربية من منطلق قومي، وأهابت بالجمهور العربي أن يرتفع إلى مستوى قضايا الحقيقة وأن يوحد صفوفه، وهذه الجماعة تسمت بجماعة الأرض تعبيرًا عن دور الأرض وأهميتها في حياة هذه الأقلية، وكانت تصدر نشرة شبه سرية لمرة واحدة تحت اسم "الأرض". هذه الجماعة حاولت في سنوات الستين من القرن العشرين أن تعمل في نطاق القانون وتشارك في انتخابات الكنيست لعام 1965 ولكنها منعت بإخراجها خارج القانون بقرار من محكمة العدل العليا..

ونظرًا لظروف القهر التي كانت تعيشها الأقلية العربية وملاحقة قادة هذه الجماعة اعتقالًا ونفيًا مما أبقى على هذه الجماعة تمارس نشاطها السياسي ولكنه لم يرق ليصبح جماهيريًا .. في سنوات الخمسين أيضًا شهدت ساحة الأقلية العربية ميلاد لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس. وكانت هذه اللجنة تمارس نشاطًا سياسيًا إلى جانب عملها كلجنة للطلاب وكان يتناوب على قيادتها جماعة الأرض والحزب الشيوعي. كانت لجنة الطلاب قوة ذات نشاط متمم ومكمل لنشاط القوى الوطنية والقومية الأخرى، بصفتها جسمًا تمثيليًا منتخبًا بشكل ديمقراطي مباشر.

في هذه الظروف كانت الأقلية العربية تمتص ضربات الاضطهاد والملاحقة من قبل السلطات الإسرائيلية، وهي في حالة عزلة شبه تامة، وعزلاء كذلك من كل آليات المقاومة، إلا ما كانت تحتفظ به من مخزونها الحضاري، كانت عزلاء من التنظيمات والأطر السياسية والاجتماعية والدينية .. حتى طلائعها لم تكن تملك

برنامجاً سياسياً واضحاً ولا آلية لتحريك الجماهير العربية .. لم يكن هناك أكثر تنظيماً من الحزب الشيوعي وكان في ظروف معينة يستطيع تحريك الشارع العربي في مظاهرات عارمة كما حدث لمظاهرة أول آيار 1958 في الناصرة، قبل أن تصطدم مع برنامج عبد الناصر القومي الذي احتل بسرعة الشارع العربي وأصبح أمل العرب في حياة كريمة تنهض بالقضايا العربية مثل الوحدة والعدالة والقوة وتحرير المشروع العربي النهضوي من الأيدي الهجينة التي أمسكت به ما يفوق عن مائة سنة .. هذا المشروع قد تصادم مع المشروع الشيوعي وترك انعكاسه على قوة الحزب الشيوعي نفسه وشعبيته في المحيط العربي .. وبقدر الآمال التي عقدتها الأمة على مشروع عبد الناصر القومي كانت خيبة الأمل والاحباط الذي أصابها بعد نكسة حرب حزيران 1967 وهزيمة المشروع القومي في مجاله العسكري والسياسي والأيدولوجي.

كان الشيوعيون العرب ملاحقين ومضطهدون ويتعرضون للقمع من أجهزة الدولة لا لكونهم شيوعيين، بل لأن الريبة والشك اللذين تتعامل بهما أجهزة الدولة مع الأقلية العربية جعلتها تظن أن انضمام العرب لهذا الحزب ما هو إلا ضرب من التمويه والتضليل لأجهزة الدولة يخفي وراءه عدااء للدولة العبرية ومشروعها الصهيوني.

الرفض والتحدي الصامت :

كانت الأقلية العربية تجابه الاضهاد والظلم بنفسية الرفض الصامت، التحدي المكبوت الذي ينتظر من يغيثه وينجده لتحقيق بعض حقوقه، كانت تنتظر العون والفرج على أيدي الأنظمة العربية، خاصة المشروع القومي الناصري. كانت هذه الأقلية تنتظر لكل أجهزة الدولة اليهودية على أنها أجهزة مغتصبة تنقصها المصادقية الأخلاقية والشرعية السياسية، فهي أجهزة قمع وقهر واستبداد وتستمد شرعيتها من قوة بطشها فقط .. كانت النفسية العربية لا تسعى وراء المواطنة، لأن المواطنة في ذلك الوقت كان ينقصها البعد الشرعي في مستواه السياسي والأخلاقي .. إلا ما كان من أعضاء الحزب الشيوعي الذين كانوا يعترفون اعترافاً كاملاً بشرعية الدولة.

بقي الوضع كذلك حتى هزيمة 1967 العسكرية للأنظمة العربية وفي مقدمتها المشروع القومي وخبية الأمل والإحباط الذي أصاب أوساطاً واسعة في الأمة برمتها. في هذا الوضع برز الدور الإسلامي وغيابه من معادلة الصراع التي

صاغها العرب. وعندما نقول الدور الإسلامي، لا نعني صفاء الإسلام وتعاليمه المتفوقة، الإسلام قيمة ذاته بل بدقة أكثر محاولات توظيف هذا الإسلام لصالح المعركة العربية من جهة أو من أطراف وجماعات أخرى تعيش في تصادم مع الأنظمة.. وفرق كبير وكبير جداً بين الإسلام بذاته ولذاته وبين توظيفه كآلية من أي طرف كان سواء ادعى الإسلام أو العروبة. الإسلام هو دين الله، ومن يبتغي به غير وجه الله فلن ينجح مشروعه، لأن هذا الدين لا يقوم إذا أفرغ من محتواه كما يفرغ غيره، فهو آلة نفسه ووسيلة ذاته، وليس وسيلة لتحقيق أي غرض آخر. ولهذا يتعثر هذا المشروع ويهلك كل هؤلاء الذين يقصدون توظيفه لأغراض غير أغراضه ذاتها.

بعد هزيمة 1967 تحولت المقولة العربية من استرجاع فلسطين، كل فلسطين إلى ما عرف في السياسة العربية آنذاك بمصطلح "إزالة آثار العدوان" وهو مطلب العرب الذي تركز حول استرجاع الأرض التي احتلها الاسرائيليون عام 1967. حتى قرار التقسيم 181 لعام 1947 لم يعد يظهر في أجندة الماطلب العربية.. هذا الظرف جعل النفسية العربية تتحول من نفسية رافضة للسيادة الشرعية للدولة اليهودية إلى نفسية مستسلمة لهذه الشرعية. بعد بأسها من استيراد الحلول عبر الحدود وهكذا تحولت من نفسية رافضة للشرعية المغتصبة إلى نفسية استسلمت لشرعية الدولة مع يقينها أنها قامت تحت عامل القوة. في فترة ما قبل حرب 1967 كانت نفسية الرفض الصامت والتحدي المكبوت تلقى لها تعبيراً في بعض الصرخات التي تطلقها القيادات الوطنية كجماعة الأرض، ولجنة الطلاب العرب في القدس وهي حركات وتنظيمات غير معترف بها من قبل السلطات الإسرائيلية.

كان المشروع الناصري عواطف جياشة تتدفق في الشوارع والأزقة والمنتديات العربية من غير تنظيم.. والمشاعر والعواطف الغير مضبوطة وبالتالي الغير منظمة يسهل سرقتها والانحراف بها وتوظيفها في تحقيق غايات غير غايتها، وهذا الذي حدث ويحدث للمشروع القومي الناصري، عندما يفرغ من محتواه ويصب فيه فكر آخر كان في يوم مما مضى يكيد لهذا المشروع ويتآمر عليه.. هذه العواطف التي كان يمثلها العديد من العرب في الدولة اليهودية، كلجنة الطلاب العرب وجماعة الأرض وغيرها ممن يحملون أسماء غير الناصرية كلها خفت صوتها بعد هزيمة 1967 خاصة بعد الملاحقات التي شنتها أجهزة الدولة العبرية لهؤلاء سواء من طلاب أو من جماعة الأرض فأودعت بعضهم السجون ونفي آخرون حتى

فضل بعضهم النفي الاختياري خارج حدود الدولة .. ضعف صوت جماعة الأرض وغاب عن الساحة وتلاشى تأثيرها .. وتركت المجال لبروز تيارات أخرى في السبعينيات من القرن العشرين كحركة أبناء البلد، والحركة الوطنية التقدمية كإطار يضم العرب واليهود، وقيام اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية بعد يوم الأرض من سنة 1976، ثم تشكيل الجبهة من الشيوعيين وغيرهم ممن يتعاطفون معهم، وفي هذه الفترة أيضاً برز التيار الإسلامي كقوة مجابهة عظيمة كما سنرى. وظهرت كذلك لجنة المتابعة العليا عام 1982.

لجنة المتابعة العربية بين التجديد والبناء من جديد : العقل والإرادة بين الغياب والحضور :

إن كل هيكل أو إطار تنظيمي ما هو إلا أداة لتحقيق غايات مطلوبة وأهداف محددة. وهذا الإطار هو الكيان الذي تتفاعل فيه نشاطات القوى الفاعلة فيه. ويقاس نجاحه بمقدار نشاط الحركات الذاتية المتفاعلة من خلاله وإيجابية توجهاتها، وكذلك قدرتها على تحقيق كل أو بعض تلك الغايات والأهداف. وما بقي هذا الإطار أو الهيكل مكاناً تتفاعل فيه القوى وتصب فيه جل نشاطها، فهذا دليل على صلاحية وجوده واستمراره. وفي العمل السياسي فإن الإطار يلزمه أن يكون مبادراً، وهو الذي ينبغي أن يسبق بتخطيطه ودراساته عفوية الجماهير، والأطر والتنظيمات الحية هي التي تتفاعل فيها القوى الجماهيرية كما تتفاعل المعاني الحية داخل نصوصها. وإذا ما حصل خلل بين هذه المعاني والنصوص، فيحدث أن تتفقت المعاني من نصوصها، وتصبح هذه النصوص فارغة وخربة تحتاج إلى من يحفظها فلا تجد غير بطون المعاجم، وهكذا أيضاً حال الأطر والهيكل والتنظيمات، إن لم تجدد بناءها لتستوعب حركة الجماهير ونشاطها، فسوف تهجر الجماهير هذه الأطر والهيكل وتتركها خربة يقف على أبوابها عدد من الموظفين المنتفعين المترهلين، الذين ينزلقون مع وحل أنانيتهم وشهواهم، ولا يقبل عليهم غير باحث اجتماعي أو دارس للتاريخ.

والتنظيم الناجح هو التنظيم الذي يقوم على منطق وفلسفة متحركة بمقدورها استيعاب كل جديد، وهو كذلك قادر على إبداع آلية يستطيع بواسطتها تحقيق غاياته وأهدافه، ونجاح القيادة يقاس بمدى توجيهها لحركة الجماهير العامة، وتأثيرها على خط سير المجتمع بما يتلاءم مع الأهداف التي تصوغها تلك القيادة المتحركة

بسرعة تسبق الحركة الجماهيرية، وهي التي تستطيع أن تبدع عقلية جمعية وإرادة اجتماعية ومصلحة عامة. أما عندما تشيخ هذه الأطر وتهرم فلا تستطيع استيعاب حركة الجماهير فسوف تصبح عبئاً وعائقاً يعيق الحركة الجماهيرية وعربة القيادة يجرها الجمهور وراءه بدل أن تقوده وتتحرك أمامه ؟. وينطبق عليها قول وايزمن في خطابه للصهيونية "لقد اختار اليهود قيادة ليقودوها".

وهذا الكيان ينبغي أن تنمو أطرافه بشكل متناسب فلا يتضخم طرف على حساب طرف آخر فتفوته حالة الاستقامة والاعتدال إلى حالات التطرف والانحراف. ورحم الله فيلسوف الإسلام الفارابي عندما مثل كيان مدينته الفاضلة، بجسم الإنسان وكان أشرف ما في هذا الكيان هو قلبه ورأسه.

تعريف عام :

لجنة المتابعة هي كيان تمثيلي يجمع ويضم القوى الفاعلة على الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وقد تشكلت في عام 1982 لمتابعة موضوع أحداث يوم الأرض من كل جوانبه، ومع الوقت أخذت شكل المؤسسة التي تبحث في شؤون هذه الأقلية وتعالج مشاكلها .. ولهذا فهي كيان يضم قوى عاملة وفاعلة تختلف في أطروحاتها السياسية والاجتماعية والعقائدية، ولهذا فهي غير منبثقة عن عقد اجتماعي محدد أو أيديولوجيا معينة، وليس لها برنامج اجتماعي ولا سياسي واضح خاص بها. لأن الجماعات الفاعلة في داخلها تختلف مقولاتها وطروحاتها بمقتضى انتماءاتها وعقائدها. من أجل ذلك فلا ينبغي أن تتحول إلى ساحة للنزال الفكري الأيديولوجي أو للمزاحمة الحزبية والحركية. وبذلك فهي أقرب إلى كونها هيئة تقوم على تنسيق المواقف المختلفة والمتباينة، لكي تحافظ على المصالح العليا للأقلية العربية في هذه البلاد والتي تتلخص في هدفين رئيسيين، يمكن أن تتشعب منهما أهداف كثيرة:

1) العمل على توفير الأمن والحياة واستمرارية الوجود والنمو للكيان العربي والعمل على زيادة ثقله النوعي حتى يمتلك كثافة عالية يكون لها تأثير في صياغة مستقبله بمقتضى إمكانياته المتاحة، ورعاية امتداداته الأفقي والعمقي، فوق أرضه وعلى تراب وطنه، ضمن أطروحة الدولة العبرية، والعمل على إمكانية تعديل هذه الأطروحة، بحيث تشمل في خطتها الاستراتيجية وجود الأقلية العربية كأحد مركباتها الأساسية صاحبة تأثير في قراراتها المصيرية.

(2) الهدف الثاني يرمي إلى توفير مناخ وبيئة ثقافية واجتماعية وسياسية قائمة على مسلمات الحضارة العربية الإسلامية، وفي مقدمتها تطوير لغتها كآلية اتصالات والعمل على إتقان هذه اللغة وفهم نصوصها وتطويرها، والانتقال بالإنسان العربي إلى إنسان منتم لحضارته وتراثه. وعلى شركائنا في الطرح القومي أن يدركوا أن كل محاولة لهم بقطع جذور هذه الأقلية عن تراثها وحضارتها الإسلامية لا تخدم بالتالي غير المخطط الصهيوني في إبعادنا عن جذورنا وبيئتنا الثقافية والاجتماعية.

فإذا كان الهدف الأول هو توفير البيت الدافئ وصيانته والعمل على توسيعه باستمرار، فإن الهدف الثاني يتمحور حول رعاية سكان هذا البيت والمحافظة على مصالحهم مجتمعين، والعمل على بعث روح ثقافة وتربية تقوم على رعاية عقلية جمعية ترى في شرائح المجتمع مكمل ومتمة بعضها بعضاً، والإبقاء على روح التزاوج والمشاركة والاحتكاك الفكري لدى مجمل التيارات والحركات الفاعلة في نطاق هذا البيت، وحرية التنقل بين غرفه ورداهته .. بتعبير آخر، منح الحركة الفكرية حرية التعبير وحق الانتقال من فكر إلى فكر، ومن انتماء إلى آخر من غير حجز على حرية اختياره ولون ثقافته، ونوع حياته الاجتماعية.

معطبات تاريخية :

بعد هزيمة الدولة العثمانية على أيدي البريطانيين والفرنسيين وحلفائهم من أصحاب "عربية الفتاة" وانحسار الحكم العثماني عن جميع الأراضي السورية والعراقية واقتسامها بين فرنسا وبريطانيا بمقتضى اتفاقية سايكس - بيكو، واستغلال العقل العربي الذي كان غائباً في الأصل، وكذلك جاء الإعلان عن وعد بلفور، وزير خارجية بريطانيا سنة 1917 باقتطاع فلسطين ومنحها كوطن قومي لليهود، حدث هذا حتى قبل الانهيار التام للسيطرة العثمانية على سوريا، وكان هذا الإعلان أحد مطالب "عربية الفتاة" وثورتها العربية الكبرى .. وكان هذا إيذاناً ببدء الهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين، تحت رعاية وحماية التاج البريطاني حليف الثورة العربية الكبرى. وبدأت المقاومة العربية لهذه الهجرة بشكل عفوي وارتجالي، خاصة في غياب العمل المنظم الذي ينبغي أن يصدر عن تنظيمات واعية مدركة لحقيقة ما يجري، وعلى علم بميزان القوى المحلي والعالمي. على الصعيد المحلي كان الشعب الفلسطيني يعاني من عدم وجود تنظيمات جادة

تفكر بأساليب عصرية، بل كان يفتقر إلى أدنى أشكال الهيئات الشعبية الجماهيرية المنظمة، وإنما كانت تسود فيه روح القبلية والنظام الحمائلي بوجود بعض العائلات الإقطاعية التي كانت تملك آلاف الدونمات، وأحياناً عشرات آلاف الدونمات، والعديد من هؤلاء الملاك لم يكونوا فلسطينيين، بل بعضهم من لبنان وسوريا، ولاشك أن بعضها كان شخصيات تمويلية كانت تشتري الأرض لصالح الوكالة اليهودية .. بل إن العلاقة بين التنظيمات الفلسطينية الموجودة كانت علاقات سلبية، علاقات مواجهة كما كانت بين الفتوة والنجادة، أو بين الحسيني والنشاشيبي وغيرهم هي التي كانت تميز العلاقات داخل فلسطين.

بقي النضال الفلسطيني يراوح مكانه هتافات ومظاهرات "تحيا فلسطين ... تسقط بريطانيا والصهيونية" إلى أن بعث الله الشيخ عز الدين القسام القادم من سوريا، الذي راح ينفخ روح الجهاد والفداء في مساجد حيفا والشمال وبعث في مستمعيه حب التضحية وروح القتال ضد الاستعمار البريطاني. وسريعاً جداً تحولت الهتافات من "عاش ... سقط، عاش سقط" إلى مواقف ساخنة ومشاعر متدفقة حماسة ضد السياسة والوجود البريطاني في فلسطين. وهكذا استحضر فارس الأمة الغائب، حضر الإسلام ليقود الصراع مع بريطانيا. حضوره بعث حرارة الحياة في الكلمات الميتة التي كانت ترسم على شفاه خائفة مرتجفة قبل ذلك، وهكذا قاد القسام ثورة ضد الوجود البريطاني، ثورة غير متكافئة، ولكنها كانت منعطفاً في تاريخ القضية الفلسطينية .. وتاريخنا المتوسط والحديث يعرف أن ما من قضية عربية أخذت بعدها النضالي الجاد وسجلت انتصارات من غير أن يدخل عامل الإسلام ويأخذ دوره في ذلك. لكن سرعان ما يجدد دوره هؤلاء المتسلقون من النفعيين والوصوليين .. وليست انتصارات حزب الله في لبنان عنا ببعيد. بضعة مئات من المقاتلين المسلمين من هؤلاء "الأصوليين" و"الظلاميين" مئات من تلك "القوى الغيبية" تتمكن من قهر الآلة العسكرية الإسرائيلية، وتذلها وتدحرها من جنوب لبنان، تلك العسكرية التي ما زالت ترهب مئات الملايين من أصحاب الطرح القومي، بل ترتجف الأيدي وترتعد الصدور المختبئة وراء القصور والقلاع المحاطة بالجيش الجرارة، ترتعد وترتجف عندما تسمع بتهديد لأي قائد عسكري إسرائيلي ... لماذا يحدث هذا؟ بل كيف نفسر ذلك؟ أين قوى "التنوير"؟ بل أين "العقلانية العربية"؟ ما بال "العلمانية العربية" نامت نومة أهل الكهف، آسف فإنها مقارنة غير دقيقة، فإن نوم أهل الكهف كان تحدياً وتمرداً، بينما صمت "العلمانية

العربية" استسلامًا وخضوعًا!! أين أصحاب المشروع النهضوي العربي الذين يحسنون ويتقنون الاحتفال بانتصار حزب الله؟ الاحتفال بنصر حفنة "الأصوليين" و"الإرهابيين"!!؟

كان الكم العربي الهائل بإمكانياته الضخمة، بقياداته "التنويرية" ومنظرية الأشاوس يحتاجون إلى بضعة مئات من "الأصوليين". لكي يهزموا لهم جحافل الغزاة الأمريكيين والفرنسيين والبريطانيين والإسرائيليين من لبنان..! كيف يتم ذلك أيها "المتورون" في عالم قد أفرغتموه من وقوع المعجزات؟ بل يحدث ذلك في عالم قد أعلنت "العقلانية العربية" أنها أكملت احتلالها للكون برمته، وأرادت محاكمة الإله وضيق السبل على المؤمنين به، عندما سخرت من الغيب وأهله، ما هذه التناقضات؟ كيف تفسر "العقلانية العربية" ذلك؟ أم أن كبر عقلها واتساع مداركها وعمق فهمها استطاع توظيف هؤلاء "الدرأويش الأصوليين" في برنامجها من حيث لا يدرون؟ فلم يكونوا أكثر من آلة ابتدعها "العقل العربي" ليحارب بها معاركة.. ولكن حتى لو صح ذلك فنحن نسأل: فما حاجتهم لتلك "العروبة" وهي تستخدم طرقًا وأساليب وآليات تسخر منها لتحقيق أهدافها وطموحاتها..؟ المشروع النهضوي العربي حاله مع البعد الإسلامي كالمثل الذي يقول: "أبي يغزو وأمي تحدث".

إذا كان الإسلام هو القوة التي تستطيع تفجير طاقات الأمة المادية والمعنوية فلماذا هذا الجحود؟ ومن هو صاحب المصلحة في إقصائه من حياة المسلمين؟ ولنأتي بمثل آخر نعيشه أيتها العروبة وينبغي أن تسألين عنه، إذا كان هؤلاء "الأصوليون" ما هم إلا منظمات "إرهابية" لا تستطيع الشرعية الدولية استئصالهم، فما قولك يا "عربية الفتاة" بدولة كإيران تعمل وتحكم بتعاليم ومبادئ الإسلام، وتملأ حياتها ووجودها بطريد "العقلانية العربية" إله هذا الكون، ثم تصمد لكل أنواع التهديدات والمضايقات والمقاطعة التي تصدر عن الشيطان الأكبر، بل على الرغم من كل ذلك تزيد كثافتها ومن ثم يرتفع وزنها النوعي وتأثيرها فيما حولها من دول المنطقة وفيما هو وراء ذلك. وعلى الرغم من ذلك يبدأ الغرب بطلب ودهاء، ويتعب نفسه في إيجاد صيغة يلائم بين مبادئه السياسية ومواقفه الدولية وبين المنهج والنظام الإيراني؟ أم ترى أن هذا الإله، الذي خلق العالم وهو الذي يصرف أموره قد عاقب تلك "العقلانية العربية" التي أرادت أن تطرده من حياتها من مناجها فعزلها هي وطردها وهمش دورها، حتى خف وزنها فلا دور لها ولا ثقل في المحافل الدولية حتى تحولت إلى هذا الغثاء!!؟

جدلية الحضور والغياب وإمكانية التأثير السلبي :

الحضور حضوران: حضور شهادة ، فيه أخذ وعطاء وتفاعل وتأثير في الأحداث الجارية، وحضور الشهادة هذا: إما أن يكون حضوراً في مركز الأحداث يؤثر فيها توجيهاً بالقدرات والإمكانات التي قد تكبر وقد تصغر، تناسباً مع قوة الحضور وفاعليته، والتأثير كذلك إما أن يكون إيجابياً أو سلبياً يتناسب طردياً مع هذه الإمكانات .. والحضور مع التأثير الإيجابي يكون بالسيطرة على هذه الأحداث واستغلالها لتحقيق مصالح ومكاسب كبيرة أو صغيرة تتناسب وحجم الإمكانات المبذولة. وحضور آخر قد يبتعد عن المركز، حيث الأطراف وتأثيره في سير الأحداث يقدر مساهمته في صنعها، ويقدر بعده عن المركز. وحضور من هذا القبيل، غالباً ما يكون حضور استهلاك أكثر مما يكون حضور إنتاج .. وأما الحضور السلبي فيتمثل بالحضور مع امتلاك الإمكانية والقدرة على منع وقوع حدث من الأحداث، أو العمل على تحقيق هذا الوقوع والحصول والكل بما يتلائم مع المصالح الذاتية للطرف الحاضر، وهذا التأثير يتناسب أيضاً مع مقدار ونوعية هذا الحضور.

وكذلك الغياب، غيابان، غياب له حضور وغياب بغير حضور، والغياب الأخير إما غياب بغير دور، وإما غياب له دور، والغياب الذي له دور إما غياب قسري كما هو الحال بالنسبة للعراق وإما غياب اختياري كما حصل للغياب الأمريكي في ديربن، وأما أحط أنواع الغياب فهو غياب الحضور القسري، وهو الذي لا يملك صاحبه حتى إرادة الغياب كما هو حالة دول الخليج.

والغياب والحضور يتعلقان بنوعية الغائب والحاضر، هل هو صاحب كثافة عالية ووزن نوعي ثقيل؟ أم هو عكس ذلك؟ فغياب صاحب الكثافة العالية له تأثير مباشر على الوضع العام، فهو غياب جسدي مع حضور التأثير، يشعر به الجميع، فهذا غياب عرضي يحقق صاحبه بهذا الغياب بعض مصالحه وأهدافه. وهذا الغياب هو بمثابة سياسة ضغط في اتجاه من الاتجاهات، فغياب دور الولايات المتحدة عن إحدى فعاليات الأمم المتحدة، على سبيل المثال، يفرغ هذه الفعالية من إمكانية التحقيق، ويشعر بهذا الغياب العالم كله، وبهذا تقف الأمم المتحدة عاجزة عن تحقيق أو تقديم علاج ما لمشكلة سياسية أو اقتصادية قائمة!؟ وعلى العكس من ذلك يكون غياب موزمبيق أو غينيا بيساو، أو قطر، فهو غياب لا يؤثر على مسرح الأحداث العالمي، فهو غياب فعلي بالمعنى العرفي الدقيق للكلمة. وكذلك غياب إيران أو

محاولة تغييبها عن مواطن التأثير، مثلاً يختلف، فقد لا يكون لغيابها تأثير دولة قوية وكذلك يكون أمر حضورها، ولكن دورها غياباً وحضوراً يمكن أن يؤثر في الدائرة الإقليمية، والإقليمية بمعنى من المعاني تساهم في الحضور والغياب على المستوى الدولي، وهو حضور وغياب يتناسب مع قدرات وإمكانات الغائب أو الحاضر نفسه. وعندما تمتلك إيران إرادة دولة مستقلة، فغيابها وحضورها يكون بمقتضى إرادتها ومصالحها الذاتية. وهذا الغياب يختلف عن الغياب القسري الذي يمارس على العراق، فتغييب العراق إقليمياً يتوازن بحضور القوات الأمريكية في منطقة الخليج، فبغير الحضور الأمريكي لا يحصل التوازن، وهذا يجعل تغييب العراق أمراً يشعر به كل من له علاقة في منطقة الخليج. أما حضور وغياب دول الخليج، فهو حضور استهلاك قسري وغياب إنتاج، وحتى حضورها الاستهلاكي ليس بإرادتها، فهي لا تملك إرادة الحضور والغياب، فحضورها هو حضور خاماتها ونفطها وليس حضوراً إنسانياً له تأثيره، فالغائب بإرادته يستطيع أن يتخذ خطوات قد تؤثر بشكل سلبي على مصالح أعدائه ويكون له مردود إيجابي على مصالحه هو نفسه .. فالعالم العربي مثلاً، ليس لغيابه على صعيد الإنتاج دور عالمي مؤثر، ولكنه ليس كذلك، لو كان لديه إرادة حرة، لاستطاع أن يغيث كمستهلك، وغيابه كمستهلك له ثقل وله تأثير في تحقيق الكثير من مصالحه، لو استطاع أن يوجهه الوجهة الصحيحة. فلو امتنع عن استيراد البضائع الأمريكية وقاطعها، فسوف يكون لذلك مردود إيجابي على مجمل القضايا العربية، لأن ذلك سيخلق أجواء أخرى منافسة في رحاب العالم العربي من قبل العديد من دول العالم صاحبة الحضور في السياسة الدولية، ولكن فقدان الإرادة الحرة للعالم العربي يجعله لا يستطيع حتى أن يغيث عن السوق الأمريكية .. ولا غرابة في أن يخرج وزير الدفاع الأمريكي، باتفاقية مقررّة من البيت الأبيض ببيع دول منطقة الخليج سلاحاً غصباً عنها!! وهي صفقات بيع وهمية في العديد منها.

وإذا كان هذا هو حال أنظمة ودول ذات "سيادة" لها حدود وأعلام، وجيوش، وعواصم، وعيد "استقلال" تفرح له، وتقيم له الزينات والمهرجانات، وسوق استهلاكية كبيرة، واحتياطي من النفط، وغيره من الكنوز والخامات الطبيعية العديدة، فكيف يكون حال أقلية صغيرة، تفتقر لكل شيء، كالأقلية العربية؟ إذا حضرت، فأى وزن يكون لحضورها؟ وإذا غابت فأى خسارة وفقدان يكون لغيابها؟ هذه أسئلة ينبغي الإجابة عليها بجرأة وشجاعة وصدق.

لا تجعلوا التاريخ يتحمل أخطاءكم مرة بعد مرة :

إن تغييب العقل، آلة البحث والدراسة، يجعلنا نفقد المنطق الواضح في فهم ومعالجة قضايانا، بل تراجع العقل وخوفه من منازل الأحداث ومبارزتها وجهًا لوجه، خوفًا من "الغضب الساطع"، الذي تأخر قدومه كثيرًا، وفي غياب مناخ النقد والتحليل، ترتفع أسهم القادة التجار الذين يستطيعون التمويه والتضليل بدخان الشعارات والهتافات الكثيفة، القادة التجار الذين يختبئون وراء يافطات "مقدسة" لا يجوز الاقتراب منها. يافطات تجارية، ولكنها غالية، وغالية جدًا، إنها "دماء الشهداء" التي يريدها القادة التجار أن تحول بين الباحث والدارس والناقد وبين ممارساتها وأسلوب أدائها ومجمل مفاهيمها لقضايانا ومشاكلنا وأهدافنا المصيرية. إنهم يخافون من مساءلتهم التي لا بد أن تأتي يومًا، ونحن من طرفنا نقول: ليس هناك مناطق محرمة على العقل دخولها، بآلياته التي أودعها الله، سبحانه، فيه من تعقل، وتدبر وتفكير وتخطيط، كل المناطق خاضعة لنفوذه، وهو صاحب حق في اقتياد كل مذهب، كل معتد وآثم ومتآمر، ويعرضه حاسرًا أمام سلطة النقد والحوار والبحث والدراسة، وبعد ذلك يقدمه عاريًا أمام الجمهور ينزل فيه حكمه ويقول فيه كلمته.

لقد قال سقراط، ذات يوم: "اعرف نفسك" ونحن مطالبون بالإجابة على أسئلة ما زالت تلح في طلب الإجابة عليها، وكنا قد طرحناها في كتابات سابقة: ما هي حدود المواطنة؟ وما هي العلاقة التي تربطنا بهذه الدولة التي نعيش فيها فوق أرضنا؟ نحن الأقلية العربية التي تعيش في وطنها وفي الدولة اليهودية التي قامت على هذا الوطن، ماذا علينا أن نفعل أيها القادة؟ هل تسعون لوضع من المفاصلة ورد المواطنة؟ هل تريدون مثلاً حكمًا ذاتيًا؟ وهل نستطيع أن نستقل بإدارة شؤوننا في الظروف الراهنة التي نعيشها؟ هل نستطيع أن نستقل ثقافيًا؟ مع تحمل تبعات الثقافة والتعليم ومؤسساتها؟ هل نستطيع أن نستقل اقتصاديًا؟ هل... هل...؟

هل نحن قوة اقتصادية تستطيع أن تؤثر بحضورها أو بغيابها؟ وهل نحن قوة وثروة علمية، إذا غبنا افتقدتنا مراكز البحث والدراسة، وتركناها تعاني فراغًا يخيفها ويقض مضجعها؟ هل نحن قوة إعلامية تلاحق خصومها فلا يخفى عليها منهم شيء؟ ألعل لنا قوة عسكرية تقف على مخزون من السلاح الرهيب؟ وهل نحن بالتالي قوة سياسية؟ ومع أن القوة السياسية لا تقوم على غير القوى الأخرى

والاعتماد عليها، بقي أن نسأل: ماذا بقي لنا من قوة التأثير حضوراً أو غياباً؟ نحن كم وعدد لا بأس به، متى وجدنا واهتدينا إلى صيغة تحول هذا الكم إلى كيف يستطيع التأثير في أطراف المعادلة السياسية الإسرائيلية، فقوتنا تكمن أصلاً في هذا الكم عندما ينجح في توظيف نفسه ضمن المعادلة الكلية لهذه الدولة. نصبح قوة عندما يستطيع هذا الكم أن يترجم نفسه إلى كفاءات متعددة ومتنوعة كيفية علمية واقتصادية وإعلامية ومن ثم سياسية، وهذا لا يتحقق في المستقبل القريب، بل هو تحد على المدى البعيد. أما ما نحن بصدده من أمورنا ووجودنا الجاري، فهو كيفية علاج الحضور والغياب مع صناديق الاقتراع وبعد ذلك حضورنا في الأجهزة المختلفة لهذه الدولة، مهما كان هذا الحضور بسيطاً لأن الغياب في مثل حالنا وأوضاعنا فهو غياب ليس له حضور تأثير إلا إذا اعتبرنا أن إسقاط اليسار الإسرائيلي هو أحد أهم قضاياها؟

الأقلية العربية في إسرائيل تعيش في الريف، وأكثر من ذلك تعيش على هامش هذا الريف، بعيدة عن المركز، بعيدة عن مراكز القوة، وبهذا بعيدة عن متخذي القرار، الأمر الذي يجعل مهمتنا صعبة في دخول خانة من الخانات المتقدمة في المعادلة العامة التي تقوم عليها الدولة اليهودية، حتى نصبح جزءاً من استراتيجيتها. الأقلية العربية بعددها وزيادتها الطبيعية تشكل مصدر قلق للعديد من المسؤولين الإسرائيليين، بل لطالما نظروا إلينا كمشكلة تستوجب العلاج والدراسة. ولهذا فإن وضعنا في الدولة كوضع الطالب المشاكس في الصف، الكل يرغب في التخلص منه، طبعاً من وجهة النظر اليهودية، فكم سيكون فرح المعلمين وإدارة المدرسة إذا تطوع هذا الطالب بالغياب؟

لو جاز لنا أن نطرح قضيتنا بصيغة سؤال: لو تصورنا أن الأقلية العربية غير موجودة في الدولة اليهودية، فهل سوف يؤثر ذلك على استمرارية قيام الدولة اليهودية؟ وهذا التصور ليس بعيداً عن الواقع الذي يعيشه الكثير من اليهود، كثيرون من بينهم، الذين يراجعهم حلم لذيذ، أن يستيقظوا ذات يوم فيجدوا البلاد وقد خلت من سكانها العرب. هذه ليست أوهاماً ولا خيالات وإنما هي طروحات سياسية متعصبة لها من يحركها ويقف وراءها ويغذيها باستمرار. ومن أولى مصالحنا أن نحارب هذه الظاهرة، ليس بتطرف وغلو مقابل ولكن بالحضور الفاعل للدور العربي في هذه الدولة، وبتجنيد أكبر عدد من بين المؤيدين اليهود لمصالحنا ولمحاربة تلك الطروحات العنصرية واجتثاث مشاريعها وإبعادها عن دائرة الاهتمام

اليهودي. وليس أفضل من غيابنا عن الساحة السياسية هدية نهدىها لتلك الطروحات، فنكون كمن يقطع الفرع الذي يحمله.

انها ليست مفاصلة ،

نحن نقاط صناديق الاقتراع، وفرق كبير بين ممارسة حق الاقتراع بالسلب أو الإيجاب، وبين الخروج من دائرة التأثير أو الحديث عن المفاصلة. نحن نقاط الانتخابات، لأن هذا الاقتراع يضعنا بين خيارين أحدهما أسوأ من الآخر، ولو كان هناك خيار غير باراك وشارون لكان موقف الأقلية العربية يختلف، ولا ينبغي أن يشتت بعض الناس في التأويل، سواء من بين اليهود أو من بين العرب وكأن الأمر مقدمة لطرح موضوع المفاصلة من جديد، لقد أطلت بعض الأفاعي برؤوسها، وكأن هذه المقاطعة برهان ودليل على صحة طروحاتها ومفاهيمها السقيمة. ليست هناك مقاطعة ما لمؤسسات الدولة، حتى تلك الأفاعي فإنها تعيش في مخازن الدولة وتقتات على هوامها وفئرانها، فهذا الوضع أبقي لها وأيسر.

لقد كنا أول من طرح في برنامج الحكم المحلي في كابول قضية استقلال جهاز التربية والتعليم في الوسط العربي ووضع بأيد عربية في مجال التخطيط ووضع البرامج التعليمية واختيار الطواقم والكوادر المناسبة. ولم نكن نتطلع للاستقلال التام عن الحكم المركزي في هذا المجال، لأن ذلك في رأينا تفكير فج وارتجالي وصبياني خاصة في الظروف الراهنة التي تعيشها الأقلية العربية. ولهذا فعلينا توطيد النفس في المستقبل المنظور لا انفكاك ولا خيار على أن نكون طرفاً في المعادلة التي تتألف منها هذه الدولة، وكل من يظن غير ذلك، فليأتنا بالبديل المعقول والمقبول ونحن له من الشاكرين. نحن، كما هو حال غيرنا يعلم علم اليقين، مقدار المعاناة التي يقاسي منها "الضيوف" الفلسطينيون في البلاد العربية "المضيقة". نحن، كما هو غيرنا، يعلم الأوضاع البائسة التي يعيشونها .. ولا أظن أن من بيننا من يتوق أن يزيد هذه المأساة بفتح روافد جديدة تصب فيها. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار، أن البلدان العربية "المضيقة" قد أغلقت مضافاتها في وجه ضيوف جدد، ضيوف "مواطنين" تمتد فترة ضيافتهم لوقت لا نستطيع تحديد نهايته .. وحال المبعدين الفلسطينيين عام 1994 شاهد على ذلك فقد رفضت لبنان ومن وراءها كل العالم العربي استقبالهم، فقضوا مدة تزيد عن السنة في مرج الزهور في خيام تعصف بها الرياح والضياع من كل جانب.

وسوف نعالج فيما يلي، حال اليمين واليسار مع ذهنية "الواحد نفسه".

حتى نبقى في دائرة التأثير الإيجابي ينبغي أن لا ينسينا الغضب أبجديات العمل السياسي :

فقدان الوزن بين اليمين واليسار ونفسية "مع" و"ضد" :

منذ قرون، والأمة تفقد شيئاً فشيئاً من اعتدالها ووسطيتها، ومن ثم استقامتها، وهكذا رويداً رويداً راحت تقترب من الأطراف، وتسكنها حالة غضبية تقودها من طرف إلى طرف، فلم تعد تعرف حقيقة ما تريد، وباتت لا تميز بين قيمها وأهدافها ومصالحها، والتبس عليها أمرها واختلطت المفاهيم المختلفة فلم تعد تتبين بالوضوح الكافي وجهة مسارها. حتى تعودت سكنى الأطراف والهوامش فانكرت حياة الوسط والمركز. فعند المركز تكثر المزاحمة وتشتد المدافعة، وهذه التحديات تحتاج إلى وجود إرادة حرة قوية تتحمل تبعات واستحقاقات هذا الوضع. وأمة بغير إرادة، لا شك تفتقر إلى القدرة، ومن ثم فهي تعيش نفسية مهزومة تفتت من فضلات الآخرين، تتحول ذات اليمين وذات الشمال وراء كل مائدة منصوبة، وضع كهذا يستدعي نفسية إما مع اليمين فلا ترى غيره، وإما مع اليسار فلا تتسع لضده. ولهذا تعيش حياة الهامش فهي أسلم لها من حياة المغامرة والمدافعة في المركز!!؟

ولما كان المركز بطبيعته يعتبر منطقة جذب لكثافته العالية وثقله النوعي، فهو بحكم ذلك يحتل الخانة الكبيرة، بينما تبقى الأطراف تدور حول المركز لخفة وزنها وقلة كثافتها، فهي بذلك تحتل الخانات الصغيرة، وبما هي كذلك، فإن القضايا التي تشغلها تبقى صغيرة، وهي كذلك تقنع بالأهداف المتواضعة، وهذا بالتالي يؤثر على ضحالة معارفها ومن ثم أهدافها ومصالحها ورؤيتها التسطيحية، وهذا المناخ يؤثر ثقافياً وتربوياً على الصيغة الأدمية للإنسان، بحيث تبقى أسيرة القضايا الصغيرة والمحدودة، وطنياً وقومياً يعيش هذا النموذج ببعده الشخصي، وانتماؤه يكون لشخصه ولمصالحه الفردية، ولا يرى في المجتمع إلا خادماً يحقق بواسطته أقصى حدود المنافع والمكاسب الأنانية، وبدل أن يكون شعاره: ماذا تراني أستطيع أن أقدم لمجتمعي؟ تنعكس الآية، فتصبح : بماذا يستطيع هذا المجتمع أن يخدمني؟ وفي المستوى الديني يخفت الإيمان، فتقدم الفروع على الأصول، وتعلو المندوبات، في حياة الفرد والأمة على السنن والفروض والواجبات... فقد يرى البعض منا، على سبيل المثال، إذا تناول المرء شيئاً بشماله من دون يمينه، شراً مستطيراً، وكأنه قد اقترف منكراً، لا يستقيم معه إيمان صحيح، وهو بذلك قد عصى الله ورسوله، حيث

رغب عليه السلام بالأكل والشرب باليد اليمنى، فإذا حدث وكان أحدهم يقف إلى شمالك ويريد أن يناولك شيئاً، ورأيت أن من السهل عليك أن تأخذه بشمالك، امتنع وأخذ يؤنب ويزجر "خذ بيمينك". فإذا ما جلسوا للطعام تراه يتناول رغيف الخبز بيمينه فقط، ويقتطع لقمة العيش بأطراف أصابعه اليمنى، ولا أدري إن كان يستعمل فكه الأيمن فقط، وتبقى يسراه جامدة على ركبته اليسرى، كأنها ليست منه، أو أن الله، سبحانه، قد خلقها عبثاً...؟ وتصور ذهنية تحتقر وتشمئز من بعض أطرافها..؟ ذهنية انشطارية قد تتخذ موقفاً متطرفاً فعالياً في قضية يمكن تصنيفها في قائمة المستحسنات والمندوبات ولا تشفع لك الفروض والواجبات والسنن المؤكدة، هذا وضع يخص الحركة الظاهرية للجسد، ويبقى خطره محصوراً ما دام في هذا النطاق أما عندما يتجاوزه إلى المواقف السياسية في لعبة اليمين واليسار، فيصبح خطره أشد وأقسى وأعم بلا ريب. هذا حال شطر الأمة المفتون بتقديس الماضي، والذي استطاع أن "يبدع" آلية لا تتحرك به إلا في فضاء الماضي وبين تراثه.

وأما شطر الأمة الآخر، وهم الذين لا يعنيه ما يملأون به معدهم وبطونهم من حرام أم من حلال، باليمين أم باليسار، ولكنهم في المجال الفكري والثقافي والسياسي لا يتحركون إلا في عالم اليسار، فاليمين عندهم غير معطل فحسب وإنما غير قائم ولا موجود.. فاليمين في عرفهم كله شر وباطل، ومن كان كله شر فقليله حرام. وبهذه الذهنية يصبح اليمين حقلاً لا مفكر فيه، ولذلك يحرم ولوجه. وهذا أيضاً حال عملاء اليمين مع الشمال فاليسار غير موجود في نهجهم السياسي. وهكذا تضيق الأمة بين الأطراف فلا تدري يمينها ما تفعله شمالها. وبموجب التعريف الماركسي: فإن الغرب الاستعماري الغني هم أهل اليمين، بينما أهل الشمال هم الطبقة العاملة الفقيرة..

ومع أن هذا الفكر قد انتهى من العالم، وطويت صحيفته مع نهاية القرن العشرين وانفتح الشمال على اليمين، بل راح يهرول مسرعاً يقبل اليمين ويضعها فوق رأسه تعظيماً وإجلالاً لحيوبها المليئة.. كل هذا تمّ في عالم ما وراء العرب، لكن اليسار العربي ما زال يرفض أن يتقبل هذه المستجدات بنتائجها، إلا إذا تعلق الأمر بالإسلام فلا يسار ولا يمين، أما في ما وراء الإسلام فاليسار واليمين عند العرب كالوجود والعدم، ينفي كل واحد منهما الآخر. وهذا يذكرني بمقالات كنت قد كتبتها في مجلة الصراط عام 1986 تحت عنوان "البعد المفقود" وكنت قد تناولت

ففيها تهافت الفكر المادي وإبراز التناقضات الفكرية والمنطقية في صلب النظرية الماركسية. وقلت فيها إن النظام القائم عليها ينهار وينهار بسرعة وكنا نخاطب رفاقنا على الضفة الأخرى ونحذرهم لكي يخرجوا من تحت سقف الماركسية فهو ينهار وطلبنا إليهم بصريح العبارة، أن يعبروا إلينا، وأن يرضوا من الغنيمة بالإياب بعد سفر طالت مدته. وشبهت يومها اليسار العربي بذنب الفيل وقلت يومها، "وحتى يكمل ذنب الفيل دورة كاملة حول خرطوم، تكون أمور كثيرة في العالم قد تغيرت وتبدلت .." وها نحن بعد خمسة عشر عامًا وما زالت الأطراف النائية لا تدري ما حصل وما أصاب المركز، وما زال يدور بقوة الدفع الذاتي..

وأما "اليمن العربي" وبتعبير أصح وكلاء الغرب وعملاؤه وذيوله، فقد جمدوا على مواقفهم، منذ أذناهم في القرن التاسع عشر، وهم لا يحسّون ولا يشعرون بما يفعله الغرب الاستعماري ببلادهم، وهو يقطع أوصالها، ويحتل أراضيها، ويحاربها في كل أمورها، ويتآمر على مصالحها، وهم ما زالوا يعرضون بضاعة القرن التاسع عشر. لقد زالت دول وانقرضت امبراطوريات، وتلاشت نظريات وانهارت فلسفات وهم على بضاعتهم قائمون.

يا هؤلاء! وهؤلاء، حتّام تعيشون في الماضي؟ حتى متى تظلون مقيدون في كهف أفلاطون؟ إنكم لا ترون غير ظلال الحقيقة، متى تخرجون لتروا نور الحقيقة؟ حتى متى يبقى كياننا أشلاء مبعثرة هاربة ذات اليمين وذات الشمال؟ حتى متى نعلم، أن اليمين والشمال والرأس والقدم كلهم يشكلون كيانا واحداً؟ إذا قام كله وإذا مشى مشى كله، متى يستقر في وعينا أن اليمين واليسار جهتان تقعان في حدود المكان، وهما طرفان متممان لبعضهما في جسد واحد؟ إلى متى سوف نعلم، أننا ونحن نسير بكياننا الاجتماعي والثقافي والفكري قد ننطف ذات الشمال إذا اعترض طريقنا حائل يمنع تقدماً، وكذلك قد ننطف ذات اليمين إذا اعترض كياننا وحركتنا عائق يمنع تقدماً ..؟ إلى متى أيها العرب، أيها المسلمون، نبقى نراوح بين "مع" وبين "ضد"؟ متى سنكون مع أنفسنا؟ متى نتحسس مصالحنا؟ كم سوف يمضي علينا من الوقت حتى نستطيع تشكيل صيغة جديدة، ننظر بموجبها إلى من هو "معنا" وإلى من هو "ضدنا"؟ بدل أن نظل مبعثرين نركض وراء هذا ووراء ذاك. متى نخرج من حالة الضياع هذه؟ متى نتخلص من عقلية ونفسية إذا لم يكن اليسار خيارنا فلا بد من الغياب؟ وإذا لم يكن اليمين، فلا كانت الحياة؟ إذا لم يكن هذا ولا ذاك، فليس معنى ذلك بالضرورة أن نخرج من دائرة التأثير

الإيجابي إلى حيث التأثير السلبي، الذي لا نملك فيه سلاحًا ، ولا طاقة لنا بتحمل تبعاته، لماذا تقعد بنا الهمة عن التفتيش عن خيارات أخرى...؟ علينا أن نعلم تلك البديهية السياسية التي تصرخ عاليًا، ليس هناك مكان في عالم اليوم لمن يعيش ويقتات من خيار واحد؟ ومن يفعل ذلك فلا بد أن يجوع ويطول جوعه ! والقيادة الجادة الصادقة والواعية هي التي تبدع البدائل والخيارات، وأما القيادة العاجزة فينبغي لها أن تخلي مواقعها باختيارها وطواعية.

الخيار بين باراك وباراك :

يظن القارئ للصحف العربية، ووسائل إعلامها هذه الأيام، وكأن الأقلية العربية تقف بين خيارين: إما باراك، وإما شارون، وهذه مغالطة لا تستقيم مع الواقع الإعلامي والتوجه السياسي لقادة الأقلية العربية، فنحن حقيقة أمام خيار واحد يرتدي بزتين: إما باراك الذي يقتل ويسفك الدم الفلسطيني في طول فلسطين وعرضها، حتى هؤلاء الذين يعيشون تحت حكمه وفي دولته سفك دماءهم، إما باراك الذي يرتدي درع المقاتل سافك الدماء، وإما باراك، مرشح حزب العمل ، مرشح اليسار، الحليف الطبيعي، عضو الاشتراكية الدولية، باراك الآخر الذي سوف يعتذر عما فعل، ونحن ننتظر بفارغ الصبر متى تفصح شفتاه عن كلمة آسف، حتى نقبلها، ونقبلها شاكرين له معروفه وفضله هذا !! فنحن شعب يجد العذر لحليفه حتى السبعين عذرًا أو يزيد!؟ قلها يا باراك، قل آسف حتى نغفر لك كل شيء...! أليس هذا الذي يحدث للعرب هنا وهناك منذ ما يزيد عن مائتي عام ؟!

ونقول بأن الخيار هو بين باراك ببزته العسكرية، وباراك صاحب ربطة العنق، لأن المرشح الآخر، لأن شارون محسوب على اليمين، واليمين غائب في المعادلة السياسية للأقلية العربية، وإذ وجد فهو موجود في حالة خصومة.

وهكذا نظل نراهن على حصان واحد، وحال هذا الرهان، كحال انتخابات الرئاسة في الجمهوريات العربية؛ عندما يخوض معركة المنافسة حصان واحد يحصل في كل الأحوال على 99,99% من أصوات المتفرجين والمراهنين، وفي مجال السياسة والدبلوماسية الدولية فنحن لا نعرف العيش إلا في أحضان حليف واحد. ولا نراهن إلا على "حليف واحد"، تمثل مرة في الاستعمار الأوروبي ضد الدولة العثمانية، ومرة في الاتحاد السوفييتي، ثم وضعنا 99% من أوراق اللعبة في قضية الشرق الأوسط بيد الولايات المتحدة. هذه ليست مقولة السادات وحده وإنما

السنهج الذي يسلكه العرب اليوم قاطبة، وفي غياب المنطق تصبح الأمور والقضايا أشد غرابة، أمور أغرب من الخيال إذا كان 99% من قضايانا المصيرية أوراها بيد عدونا، فماذا نملك من قضايانا؟ لا شيء... هكذا، كل كلامنا، تعابيرنا، مصطلحاتنا السياسية وغير السياسية تحمل في أحشائها بما ليس منها. ورحم الله جدتي بحكمتها فقد أوصتنا: "لا تضع يا بني كل البيض بسلة واحدة".

عرف التاريخ صنفين من القادة: قادة يتقدمون الصفوف ويقفون على رؤوسها في كل المجالات: السياسية والعسكرية والفكرية والأدبية، وصنف آخر من "القادة" يختبئون وراء الجماهير، فتقودهم جماهيرهم، وقادة جناء من هذا القبيل يختبئون دائماً وراء شعارات: "الحس الجماهيري!! تجربة الجماهير، عقل الجماهير، و... و... وهكذا إذا كان الموضوع أدباً أو فكراً لن يجرؤ الأديب والمفكر أن يقول ما يعارض هوى وميول الجمهور، فيكرس في فكره وأدبه الحالة والوضع الذي عليه الجمهور حتى وإن كان مخطئاً.. ثم تقول مؤسساتنا: أبداع فلان. والحقيقة أن صاحب الجائزة المبدع في مثل أوضاعنا هو الجماهير!! وأساليب التربية ومناهجها في ما وراء العالم العربي، ترى أن هناك نسبة قليلة من المجتمع هي المتفوقة وهي التي تستطيع أن تبداع وتبتكر كما أن هناك نسبة قريبة منها متخلفة ينبغي علاجها والأخذ بيدها حتى تعيش وتفهم عصرها. والغالبية الساحقة من المجتمع هي التي تعيش في المركز، في الوسط.. ففي هذه المجتمعات يقودها المبدعون المتفوقون. أما عند العرب فالمركز والوسط هو المبدع هو المتفوق.. من أجل ذلك نرى النتيجة أماننا، "الإبداع والابتكار" من كل نوع ولون!!!

في مقال لعبد الناصر يخاطب فيه مخالفيه من الشيوعيين تحت عنوان: "لكم دينكم ولي ديني" يقول: كنت أعجب من بعض القادة الذين ينجحون بسرعة في اجتذاب الجماهير، وتسويق أنفسهم، ويحتلون العناوين بسرعة. بينما قادة آخرون مع جديتهم وإخلاصهم وصدقهم لا ينجحون بهذه السهولة. وبعد قلق واضطراب علمت أن هناك نوعين من الناس، نوعين من القادة، قادة وأناس ينجحون في الجماهير، وهناك من ينجح للجماهير وينتصر لها، وشتان بين نجاح ونجاح. الصنف الأول قادة "تجار" ينجحون في المجتمع، وقادة صادقين ينجحون للمجتمع.. ليس هناك من ينكر أن الجمهور يملك إحساساً ومشاعر وتجارب، ولكن من قال: إن الجماهير تملك آلية التخطيط والدراسة والبحث والاستقصاء؟ ومن اختبر أن عفوية الجماهير صادقة وصحيحة في كل أحوالها؟ من قال إن حركة الجمهور

لا تخطئ؟ ومتى كان الجمهور مهما أوتي من وعي وإدراك يستطيع أن يضع الدراسات والبحوث؟ ولو صح ذلك فماذا يبقى للقادة والاختصاصيين؟ ثم لو كان ذلك كذلك، لماذا يسير العرب من هزيمة إلى أخرى؟ لماذا لم يرتقوا خطوة واحدة في مجال تحقيق تطلعاتهم وأمانهم وأهدافهم؟ متى أصبح الجمهور هو الموجه بحركته العفوية؟

ومن يطالع صحفنا في غالبيتها هذه الأيام، يرى بوضوح هذا الصنف من القادة التجار، الذين يختبئون من وراء غضب جماهيرهم، يتمترسون من وراء دم الشهداء والضحايا، وحتى يهربون من دفع استحقاقات المناصب العليا والأدوار القيادية التي يتربعون فوقها... يجعلون من دم الشهداء والجرحى حائلاً يهربون به من مواجهة حساباتهم ومساءلاتهم، ولكن لا بد للجمهور من يوم يلح فيه بالسؤال، عن برنامجكم؟ ماذا كانت خطتكم؟ وإلى أي شيء انتهت؟ مقاطعة الانتخابات شيء لا يعوضه الدم الذي أريق والأرواح التي أزهقت؟ وإذا كان هناك أهداف محددة فهل حققناها؟ وإذا لم نحققها فلماذا هذا التراجع والتردد الجبان؟ لماذا هذا الصمت القاتل؟ إذا كان الهدف من انتفاضتنا تخليص القدس، وقيام الدولة الفلسطينية ورجوع اللاجئين، فلماذا توقفت ولم يتحقق لنا شيء من هذه الأهداف بعد؟ أكان التخطيط من بعض قادة الأقلية العربية أن يشعلوا نار الانتفاضة في الضفة والقطاع، ثم يرجعون لمزاولة حياة الفنادق والبارات؟! لا بد للجمهور أن يقف يوماً يسائل هؤلاء القادة التجار . وعندما ينقشع الغبار سوف يتضح أن هناك شركاء آخرين لباراك...!! ولكن حينها قد لا ينفع من الحدثان ليت ، ونكون كمن قال: "ما بين حانا ومانا ضاعت لحانا".

النفسية المهزومة وذهنية الواحد نفسه :

ازدواجية الأذدئاب بين اليمين واليسار :

إذا أراد العرب معالجة أمراضهم السياسية والاجتماعية والدينية، بصورة جدية وصادقة، فلا بد لهم من ان يعيدوا تشكيل لغتهم كأداة اتصال، ولا نعني بإعادة تشكيل لغتهم إعادة صياغة قواعدها ومبناها النحوي والصرفي والبلاغي، وهي وإن كانت أموراً غير مقدسة إذا كان هناك حاجة لتحسين أدائها، وتعميق دورها بإلغاء الكثير من لهجاتها في الأقطار العربية، رويداً رويداً، حتى يصل العرب جميعاً إلى لغة خطابة عربية واضحة بيئة راقية، وأن يحاولوا، إن كانوا جادين في انتمائهم

إلى عربيتهم، أن يتجاوزوا اللهجات العامية، حتى تصبح الفصحى هي اللغة المحكية، وقد نستعيز عن كلمة الفصحى في مقابل العامية عندما نحصل على اللغة العربية الصريحة الواضحة .. ليس هذا ما نرمي إليه من قولنا، تشكيل لغة الاتصال، وإنما نرمي إلى علاج إشكالية المفاهيم والمضامين والمعاني في أطرها اللفظية، علاقة المعنى باللفظ والتعبير، ينبغي النظر في النصوص والمعاني التي تفرغ فيها، وعلاقة ذلك بالواقع وبمشروع النهضة الفكرية والثقافية التي يطمح إليها العرب .. لا سيما تلك المصطلحات التي تحمل خطورة معينة في المشروع النهضوي العربي، لا ينبغي أن نحمل النص من المعاني ما لا يتسع له، أو ما هو على خلاف المتعارف به بين الثقافات المتعددة، ينبغي أن نتخلص من عادة الزنى اللفظي ونحن نعالج أمراضاً سياسية واجتماعية وخلقية. ليس جميلاً للغة بحجم اللغة العربية، أن تعاني من هذه الأمراض، أن نحشوا نصوصها بما ليس منها، فيقود ذلك إلى بلبلة فكرية وإلى تشويش في الاتصال بين بعضنا البعض، وبيننا وبين العالم من حولنا من جهة وبيننا وبين الأجيال القادمة من جهة أخرى.

ومن هذه الإشكالات، تحصين بعض الأفكار والقيم الغربية الفاسدة باصطلاحات وتعابير جميلة ليتم تسويقها بسهولة ويسر، وعندما يقوم الباحث بتفكيك النصوص عن المعاني يتضح أن لا صلة قرابة من الدرجة الأولى ولا الثانية بين هذه النصوص ومعانيها، بل قد يصل الأمر إلى أن المعنى يحتل هذا النص قسراً ليؤدي رسالة ما، وبهذا تتحول اللغة من حافظة للمعاني والأفكار، وتتحول النصوص من مالكة لمعانيها إلى مجرد نصوص وأطر يستأجرها بعض المغرضين لتمرير بضاعة كاسدة أو محظورة. وهذا الذي حصل للعديد من المصطلحات الحديثة ... ومن هذه الأمراض ذهنية "الواحد نفسه" وهي ممارسة نوع من الرياضة التي أصبح العرب يتقنونها، بل يعتبر الوطن العربي موطناً لها، وهي رياضة تقتصر على مبارزة الذات. ورياضة نفي الآخر والتغلب عليه، ليس بمنافسته والاشتباك معه، بل عن طريق تغييبه قسراً، ومع أن المشاهد العربي قد مل وضجر من متابعة هذه المسلسلات ومشاهدتها والانسجام معها، ولكنه ما زال يفرض عليه حضورها ولو بجسده، والمواطن العربي نفسه جزء من هذا المسلسل والمشهد، ويتحمل قسماً وافراً في استمراره.

ففي انتخابات رئاسة الجمهورية، ينافس فيها الرئيس نفسه، ويبارز ذاته، فلا يدري المشاهد كيف يحدد قدرته ومهارته وبراعته؟ وإذا كان الحديث عن حاجتنا

إلى حلفاء، اكتفينا بالحليف الواحد، وهذا يحول بيننا وبين تقييم مدى صدق محالفته، ومدى عطائه، وهل بطاقة هذا الحليف وحده أن يكفينا فيما قد نحتاج إليه؟ وكذلك إذا كان لدينا قضايا ملحة تنتظر أن نجد لها الحل، لا نعرف كيف نتعامل مع مجمل القضايا، بل نتجاوزها جميعا إلى قضية واحدة، وأما باقي القضايا فينبغي أن تنام على جنبها الأيمن، ويكفيها أن تصيب السنة ولو في نومها، وعادة ما تطول مدة نومها .. لأن القضية الواحدة، بالرئيس الواحد بالحليف الواحد، بالطرف الواحد الذي يتغير باستمرار، في حين أننا نحن القائمين على علاج هذه القضية لم نتغير، ونبقى نعرض قضيتنا بغير أن نعي بأن بيئتها ومناخها وظرفها قد تغير، وتغيرت حتى مصطلحاتها، ويبقى طرفنا الممسك بقضيتنا هو نفسه، بعقليته وذهنيته ونفسيته، بينما الطرف الآخر الذي نصارعه والذي يمسك بالقضية من جهتها الأخرى يكون قد تغير مرات ومرات. وهكذا فنحن نعيش الواحد نفسه في كل شيء.

وهذا حال الأقلية العربية في إسرائيل بغالبيتها العظمى، فهي أسوة بالقومية العربية بتفسيرها ونسختها العلمانية والثورية التي لم ولن تراهن على غير المعسكر الاشتراكي اليساري، وهكذا نحن هنا ما زلنا نراهن على حليف واحد هو اليسار الإسرائيلي، هو حزب العمل، عضو الاشتراكية الدولية، منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتلك القوائم العربية المرتبطة بحزب مباي (العمل) آنذاك وانتهت تلك الحقبة برجالها وبقيت أوضاعنا، وجاءت حركات سياسية، ثورية ووطنية وما زالت ترتبط بحزب العمل وتراهن عليه وحده .. وهي بهذه المواقف غير المبررة تستعدي ضد قضاياها أكثر من نصف سكان الدولة.

لقد حكم حزب العمل، اليسار الإسرائيلي، الدولة اليهودية في أول ثلاثين سنة من عمرها من غير منازع خطير، وهذه السنوات بالضبط هي السنوات العجاف التي عاشتها الأقلية العربية ابتداء بالحكم العسكري، ومصادرة الأراضي، وقوانين الحاضر غائب، ومصادرة الأوقاف، وملاحقة الشرفاء في كل مجالات حياتهم، وتضييق الخناق على الأقلية العربية كلها .. اليسار الإسرائيلي هذا هو الذي قاد حروب إسرائيل الكبرى ضد العالم العربي واحتل الكثير من أراضيها، وهو المسؤول الأول عن تشريد شعبنا وملاحقته. وأما العشرون سنة الباقية التي مضت منذ قيام الدولة فقد تعاقب فيها حزب العمل مع اليمين (الليكود) وتناوب معه في حكم هذه الدولة. فماذا حصل؟ واقع الحال يغني عن السؤال!!

نحن كعرب وكمسلمين ، لا ينبغي لنا أن نكون حلفاء طبيعيين واستراتيجيين

لليسار، بما هو يسار ولا لليمين بما هو يمين- لسنا حلفاء لليसार، بكل ثمن مهما مارس ضدنا من سياسات غاشمة. ينبغي أن نشكل إرادتنا المستقلة، التي لا تحدّها المواقف المسبقة، ينبغي أن نكون حلفاء طبيعيين لمصالحنا لأهدافنا وقيمنا. ندور حيث تدور، ونبيت حيث تبيت ولسنا أسرى "المعروف" اليسار الإسرائيلي، الذي فعل فينا الأفاعيل، لسنا أسرى "المعروف" من طرد شعبنا، لسنا أسرى "المعروف" من يضطهدنا ويصادر أرضنا وأوقافنا ... كما أننا لا ينبغي أن نكون ضد اليمين، بما هو يمين، بمعنى أن نجعله خصمًا طبيعيًا لنا .. وسوف نسوق بعض مواقف لليمين كدلالة على أن حلفاء الطبيعي مع اليسار خطأ كما أن عداءنا الطبيعي لليمين خطأ آخر .. وهذا إشارة وحجة لبعض من يراهنون دائماً على اليسار الإسرائيلي وحده.

1) في العلاقات مع العالم العربي، كان بيجين، الزعيم اليميني المتطرف، هو الذي وقع اتفاقية سلام مع مصر، وانسحب من كل الأراضي المصرية التي احتلتها إسرائيل وهي تحت قيادة حزب العمل 1967. وعلى الصعيد الداخلي:

1- كان حيروت (الليكود اليوم) هو الذي بادر لتحقيق مشروع قانون يلغي الحكم العسكري الذي كان يمارس من قبل اليسار علينا عام 1965 وكان يتوقف نجاح ذلك على تصويت النواب العرب الأربعة في القوائم العربية المرتبطة بحزب العمل، وعندما ذهبت لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية لتقنع هؤلاء النواب بالتصويت إلى جاني القرار الذي قدمه حزب الحيروت (الليكود اليميني) والذي أفضى إلى تغيب بعضهم، بقي منهم الشيخ جبر معدي، عضو الكنيست آنذاك يواجه الطلاب بقوله: كيف تريدونني أن أصوت ضد الحكم العسكري وهو صاحب الفضل في وجودنا كأعضاء كنيست؟ كيف تريد الجماهير العربية أن يقف العديد من حكامها ضد الولايات المتحدة وهي التي تمنحهم الشرعية؟

2- مصادرة أراضي العمل التابعة لسخنين وعرابة، على أيدي "الحليف اليساري" بطل معارك يوم الأرض عام 1976 والتي خاضها مع مواطنيه العرب، والذي سفك فيه دم عربي طاهر ونحن ندافع عن أرضنا المصادرة، ولنسأل أنفسنا، من هو الذي أعاد هذه الأراضي التي صادرها اليسار؟

3- والأمر الذي لا ينبغي أن ننساه "كمعروف" أسداه لنا اليسار الإسرائيلي الحليف مجزرة كفر قاسم، خلال عدوانه على مصر عام 1956، لقد اغتال خمسين ضحية من "مواطنيه" العرب. وتم محاكمة الضابط شدمي وتغريمه بقرش إسرائيلي لقاء خمسين ضحية ..! وبمقتضى هذا الحساب، فإن أفقر يهودي يستطيع دفع دية

الملايين من العرب !!!

4- شهداء انتفاضة الأقصى الأخيرة، والدم الذي ما زال يسفك من قبل الجيش الإسرائيلي بقيادة حزب العمل، اليسار الاسرائيلي، الذي لا يرغب البعض منك الارتباط به .. إنه باراك الذي اغتال الزعماء الفلسطينيين الثلاثة في لبنان 1972 إنه ... إنه ...

إن من الخطأ الخروج من دائرة التأثير الإيجابي، ولكن الخطأ قد يتضاعف خطره إذا خرجنا أيضاً من دائرة الغياب المؤثر، فإن مقاطعة صناديق الاقتراع، هي لغير صالح "الحليف" اليساري، ولكنه بكل تأكيد سيكون له نتائج إيجابية لصالح اليمين، وهذا فضل لا ينبغي لليمين أن يجحده ويتنكر له، بل ينبغي أن يذكره جيداً. كان على قادتنا، لو كانوا على مستوى الأحداث، أن يجدوا مخرجاً غير القعود أو الغياب، والبدائل كثيرة، لو كان قادتنا يعرفون ماذا يريدون؟ لو كان لديهم مطالب مصنفة بقتضى سلم أولويات، إن لم نستطع تحصيل هذا المطلب، فليكن مطلب غيره ... وهكذا.

ومع أنني لست من هواة ترشيح عربي لرئاسة الحكومة الإسرائيلية، لأنها خطوة ينقصها البعد الأخلاقي والمنطق السياسي، ولكنها في ظل المأزق الراهن يكاد يكون المخرج المقبول للخرج الذي يشعر به الكثيرون من بيننا، خاصة هؤلاء الذين جبلوا على "حب" اليسار مهما ظلم وبغى، ونحن نسأل: لماذا لم يفكر النواب العرب في ترشيح أحد المواطنين العرب لهذا المنصب؟ وإن فكروا في ذلك، فمن هو الذي أفشل ذلك؟ وقد يكون بذلك يريد أن يسد دينا لباراك لحق ذمته ذات يوم من انتخابات عام 1998!!

الفصل الخامس: الخاتمة

الحفريات المعرفية في الطبقة الجيو-تاريخية الثالثة لليهودية

لقد أمسى دور اليهودية في تأثيرها على مسار التاريخ البشري مثار جدل ونقاش تتسع دائرته يوماً بعد يوم. وبات تقييم الناس لهذا الدور يقع كله في دائرة الإفراط والمبالغة وحتى الموقف المغالي جداً في الإفراط. مما جعل الرجل العادي والشعبي يردد قولاً شائعاً: "لقد غلبوا الأنبياء". إن هناك أبحاثاً لها اعتباراتها كموسوعة التاريخ العام للحضارة تجعل منهم أسياداً وحكاماً يمسون بخناق العالم اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً، ومدى تأثيرهم على الطبقات المتنفذة والنخب التي تدير سياسة هذا العالم حتى قبل القرن التاسع عشر، خاصة ما تذهب إليه الرواية الماسونية. ما من شك، أن لليهود دوراً فعالاً في تشكيل المنظومة المعرفية للإنسان، لا يغفل عنه ولا ينكره إلا من أنكرته المعرفة ذاتها، وغفل عن قراءة الحقائق المحفورة في ثنايا التاريخ... ما من شك كذلك، في أن فاعلية الدور اليهودي وتأثيره يفوق أضعافاً مضاعفة نسبة اليهود إلى غيرهم من بني البشر.. فليس عبثاً أن يقرر القرآن الكريم حقيقة ذلك ﴿.. ولقد اخترناهم على علم على العالمين وآتيناهم من الآيات ما فيه بلاء عظيم﴾ (الدخان 31-32). ولهذا من الصعب، بل من العسير أن يستطيع الدارس والباحث تأكيد هذا الدور بوضوح ظاهر، لأنه يتعامل مع دور يحاول فاعلوه إخفائه بعناية. ولهذا لا يبقى أمام الباحث إلا أن يجند القرائن المتباعدة وأن يحشر العدد الكافي من الدلائل والإشارات، ولا بدّ كذلك من تأويل بعض هذه الدلائل والقرائن، والتي تشير بشيء ما إلى إبراز هذا الدور، فهو حفر في العمق أكثر منه توسع في الأفق. فإذا كان لليهود ذلك الدور المبكر في المساعدة لترتيب الأحداث التاريخية والسياسية لتجيء بحاكم مثل كورش لتأخذ منه موقفاً مؤيداً لسياستها بمنحها فرصة إعادة بناء الهيكل للمرة الثانية، وهي قريبة عهد بسبي بابل، فكم سوف يتضاعف هذا الدور فيما بعد؟

ما من شك أيضاً، بأن اليهود حتى يصبح لهم هذا التأثير الكبير الذي يفوق عددهم ونسبتهم إلى غيرهم، لابد أن تكون لهم حركة خفية تتلبس على التاريخ، كما قد تتلبس على الأمم والشعوب. فعلى سبيل المثال – لكي تؤثر على منحى المسار للمسلمين، لابد أن يكون من بين المسلمين يهود يحاولون تبيئة الأفكار "الأخرى" الغير إسلامية والتي تتلبس على المسلمين. وكذلك الحال مع المسيحيين في العصور الوسطى وفي عصر النهضة (الرينسانس) وما تلا ذلك من عصور. وهذا الدور يستطيع القارئ لهذا البحث أن يتأكد منه ويتبينه من مراجعة هوامش هذا البحث فقد أوردنا فيه القرائن والدلائل ما نجلو به كثيراً من الشكوك.

وكذلك هو وضع اليهود وتأثيرهم في السياسة الأوروبية والأمريكية الحالية، وتأثيرها على سياسة الاتحاد السوفييتي في حينه .. فقد كانت تمسك وما زالت تمسك بأطراف الحبال بين المتصارعين. وقد أخطأ هؤلاء العرب شعوباً وساسة عندما ظنوا أن الاتحاد السوفييتي حليف لهم من دون إسرائيل . يظهر هذا من سوء تجهيز العرب بأنواع السلاح الروسي التي ما أغنت عن العرب شيئاً .. وسوف نرى تلبس اليهود في التاريخ الأوروبي منذ الصور الوسطى بشكل واضح. ويظهر هذا من كثرة القرائن التي سنوردها في هامش هذا البحث. والفرضية التي نحاول أن نبرهن عليها، أو بتعبير أكثر دقة، ما نشير إليها: هل يمكن أن نعتبر اليهودي المتجول في طول العالم وعرضه، كالمعنى الذي يبحث عن نص يسكنه، فيكسبه طاقات معينة وقد ينحرف هذا المعنى بالنص إلى الدرجة التي يريدتها وتخدم وظيفته .. وفي هذا المناخ لم يعد من ناقل القول السؤال: ما هو دور اليهود في بعث وإثارة الحروب الصليبية بين أوروبا وبين الممالك الإسلامية؟ وهل من الصعب توظيف أوروبا القرون الوسطى، لصالح اليهودية، بينما هي تستطيع توظيف أوروبا والولايات المتحدة في حروبها الحالية ضد العرب والمسلمين؟

اليهودية بين عالمية الإطار وعنصرية المعنى :

إن الدارس لتاريخ الحضارة ، نشوئها وانحطاطها ومن ثم انهيارها، وقيام الأمم تبعاً لذلك وانحلالها يرى أن هناك أمما قد أشادت حضارات ومدنيات قديمة وأقامت إمبراطوريات عظيمة وقوية استمرت مئات السنين، ولكنها تلاشت واندثرت ولم يبق من آثارها غير الدلالات التاريخية الأثرية التي تستخرجها عمليات التنقيب والحفريات من بواطن الأرض، والتي تشير وتدل على قيام مثل هذه الحضارات.

بينما شعوبها وأممها قد ذابت في غيرها من الأمم اللاحقة وساهمت في بناء حضارات جديدة، لا تحمل طابعها الخاص وتوقعها الذاتي، وإنما أضافت جهودها إلى جهود غيرها من الأمم في بناء تلك الحضارات، وكأنها تحيا في إطار عالمية الإطار وشمولية المعنى، ولهذا تذوب الأمم وتتصهر في غيرها لتولد من جديد في عنصر جديد، بشخصية إنسانية جديدة لتقيم وتساهم في حضارة إنسانية جديدة، كامتداد للحضارات السابقة، وهذه الحركة التاريخية الحضارية تتميز:

(1) الإطار الجغرافي والزمني، أو الزمكاني، الذي يضم أمة من الأمم فتتشكل بمقتضى الاتساع الجغرافي بلامحها الخاصة من حيث المظهر والشكل، بينما المعنى والمحتوى تجري فيه مفاهيم الحضارة ومعاني المدنية التي تشاد في هذا الإطار من وقت لآخر على اتساع التاريخ مع الإضافة الخاصة الذاتية للأمة التي تقف وتعيش في تلك الفترة الزمكانية المحددة ولهذا يمكن أن نرى أن المعنى الحضاري متحرك في نطاق هذا النص الزمكاني، فالشعب المصري، على سبيل المثال - قد أشاد الحضارة الفرعونية القديمة، ثم ساهم في تشكيل وهضم الحضارة الرومانية والإغريقية، ثم استقر بعد الفتح الإسلامي، على حضارة الإسلام، وإذا كان المكان والزمان هو الإطار الذي يتحرك فيه الحدث التاريخي على اتساع الحياة، فإنه لا يعرف الفراغ إلا في حالات استثنائية عند المنعطفات التاريخية حيث يمكن أن تتدفق المعاني الحضارية إلى الحياة من خارجها.

(2) والإنسان ببعده المادي، يمثل وضعاً جيو - زمانياً، يتحرك فيه معاني الحياة المختلفة، فإذا كان هذا الإنسان في لحظة زمنية محددة مليئاً بالمعاني الحية الفعالة استقام أمره. وإذا فرغ من ذلك، فلا بد أن تتدفق إليه معان جديدة تملأ الفراغ الذي حصل. وبمقتضى هذه المعاني الجديدة تتشكل الحضارة من جديد في تطور مستمر.

(3) والمعاني المتحركة في الإنسان، إما قيم ثابتة لا تتغير، وإما سلوكيات يومية تلقائية، غريزية تخضع لتغير الظروف. وأما القيم الثابتة كالعقائد فهي التي تحافظ على خصوصيات هذا الإنسان حتى وهو ينتقل من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر، سواء كان ذلك بمحض اختياره أو تحت ظروف قاهرة اضطرارية. وهذه العقائد ومنظومة الأفكار إما أن تكون ذات أبعاد إنسانية كلية، وإما عقائد وأفكار انغلاقية ترفض التعامل والتفاعل مع "الغير". فاليهودية مثلاً كعقيدة، بقيت محصورة ومتداولة في نطاق العنصر بشكل رئيسي وأساسي. ولهذا لا تجد في اليهودية جهاز دعوة ودعاة أو هيئات تبشيرية تدعو للدين اليهودي بشكل ملحوظ كما هو الحال

في الإسلام والمسيحية. ويكفي أن تعريف اليهودية ما زال يتأرجح بين تفسيرات واجتهادات عديدة، فمنهم من يحصرها فيمن ولد لأُم يهودية، ومنهم من يوسعها حتى تشمل من يدخل فيها ويعتقها، وبعضهم مثل بروفيسور درور، في كتبه الأربعة التي تحمل "نضائح لرئيس الحكومة" يرى في نضائحه الثلاثة عشر فيما ينبغي أن تفعله الدولة اليهودية داخلياً في الخمسين سنة القادمة أن تجبر المقيمين الدائمين من العمال الأجانب وذرياتهم على قبول اليهودية شريطة أن لا يُقبل يهودية المسلمين من بينهم.⁽¹⁾

ولهذا نرى أن الشعوب التي تؤمن بعقائد معينة ثابتة، عندما تتعرض لصعوبات واحتلال، أو تهجير، مع مرور الزمن وتعاقب السنين تذوب في غيرها من الحضارات أو تنصهر في قوميات وأمم أخرى مُشكلة ومُدخلة بعضاً من عقائدها وأسلوب حياتها إلى أعراف وتقاليد وأنماط الحياة للأمم الأخرى. ولهذا نرى أن هذا الإنسان يعيش ضمن الإطار الجغرافي العام ويتحرك ضمن المعنى الإنساني القابل للتغيير والتعديل. وليس كذلك إنسان العقيدة والدين الذي يحاول المحافظة على خصوصياته المتميزة ما بقي مؤمناً بتلك العقائد سواءً كان هذا الدين يتسع للإنسانية جميعها، بحيث يشتمل عليها فيعيشها أو يساكنها ويجاورها ضمن معادلة مشتركة لهذا الكل الإنساني، أو كان ديناً خاصاً منغلِقاً على ذاته مقتصرًا على معتنقيه، حتى وإن كان من الصعب وصفه بالدين .. وهذا من بين الأسباب الرئيسية، بل قد يكون السبب الرئيسي الذي جعل اليهود يحافظون على خصوصيتهم العنصرية وهويتهم اليهودية آلاف السنين وهم أقليات تسكن جميع أطراف الأرض. فقد حافظوا على العنصر اليهودي متميزاً على الرغم من المحن والصعوبات التي مروا بها. بينما شعوب أخرى أقامت حضارات وبنيت مدنيات وسيطرت على مناطق جغرافية كبيرة جداً لفترات تاريخية طويلة قد تلاشت وانحلت وذابت وانصهرت في غيرها من الأمم والشعوب على مدار التاريخ كالأشوريين والكلدانيين والحثيين والفينيقيين والفرعونية وغيرها من حضارات العالم.

صياغة الدور اليهودي من جديد - دور الدولة في مقابل دور اليهودي المتجول :

يرى يهوشوع⁽²⁾ بأن دور اليهودي المتجول أن يقدم للعالم المعرفة و"القيم" ورسالته "أخلاقية" كـ "الضوء بين الأمم". فعلى الرغم مما قاساه اليهود على أيدي

النازي ظل بعض القادة الروحانيين والفكريين اليهود يصرون على أن مهمة الشعب اليهودي بين الأمم، وأن قدرهم الوحيد يكمن في أن يبقوا "الضوء بين الأمم" و"الشعب المختار" مما جعل مثقفاً علمانياً مثل غيرشوم شولم يقول في إحدى مقابلاته، الجملة الإشكالية والاستفزازية التالية: "إذا كانت إسرائيل كبقية الدول والشعوب الأخرى في تصرفاتها فسوف تكف عن الوجود في القرن القادم"⁽³⁾.

ويرى يهوشوع أن الحديث عن الدور والمهمة اليهودية المنوطة بـ "الشعب المختار" و"الضوء بين الأمم" يمكن أن يستمر، إذا ما استطاع العقل اليهودي، إدماج القومية بالدين لدى الشعب اليهودي، وهي على الرغم من إشكالياتها تبقى الجواب الوحيد بعد قيام دولة اليهود.

والخاصية الإنسانية الكونية لليهودية في نظر يهوشوع مشروطة بتخلي الإنسان عن هويته الدينية والقومية معاً، لذلك هي كونية متحيزة تعاني من خلل. ولتعويض تحيزها ونواقصها، وضع الشعب اليهودي على عاتقه غاية ومهمة تجاه العالم بأسره، العالم المرفوض بدرجة معينة. والتعويض المقدم نوع من العرفان مقابل القداسة الحصرية، التي يطلبها الشعب اليهودي لنفسه. أي: "سأكون ضوءاً بين الشعوب لأنني لا أملك القدرة ولا الإرادة على قبول الجميع" .. وقد تنازل اليهود عن هذا الدور، وهذه المهمة، "الشعب النموذجي" و"المختار" مقابل الحصول على طمأنينة الاستقرار، كبقية الشعوب في أرض تخصنا، والتحول إلى أسياد لمصيرنا، نطلب السيطرة على مصيرنا، على أفعالنا، ونحن بهذا المعنى كأى شعب آخر يعيش في بلده، بمقتضى سيادته الخاصة، ولا نطلب الاختلاف عن الآخرين.

وهكذا يرى يهوشوع كغيره من الصهيونيين بناء الدولة اليهودية، تهاقت فكرة "الوظيفة المقدسة" لليهودية التي يدافع عنها الفيلسوف اليهودي الألماني هريمان كوهن، ويطلق عليها يهوشوع "البلاغة الخطابية". وقد اكتشف هذا الأخير كغيره من بناء الصهيونية أن "الأخلاقية العالية" التي كانت مصدر فخرا في "المنفى" كانت إلى حد ما بلاغة خطابية، يمكن العثور عليها في بطون الكتب والموسوعات، بنصوصها الجميلة، وليس في الأفعال أو في الواقع. فلم نكن قد اكتشفنا آنذاك، اقتصاد الاكتفاء الذاتي الأخلاقي الخاص بنا، لم يكن لنا جيش خاص بنا، لم نسيطر على أقاليم .. ولهذا فقد جعلنا التخلي عن "البلاغة الخطابية القديمة" نرى صورتنا عن أنفسنا في واقع الحياة باكثر دقة .. ولهذا فإن في التخلي عن دورنا ومهمتنا ووعينا بمهمتنا "الأخلاق العالية" خاصة عندما يكون التخلي لصالح الانزلاق نحو

غفران ضيق الأفق للذات القومية .. فقد تعلمنا من تجاربنا الفردية والجماعية أن الذي يعطي الآخر يصبح أكثر قوة في عطائه ... كالولايات المتحدة التي لا تشكل أكثر من 5% من سكان العالم ولكنها الدولة القوية لأنها تعطي وتمنح الغير ...⁽⁴⁾ وهكذا فإن المرأة التي ينظر من خلالها اليهود إلى صورتهم وإلى صورة الولايات المتحدة وعلاقاتها بدول العالم وكذلك المنطق الذي يفكر فيه اليهود تجعلهم يرون ويفكرون بما يعطونه للغير فقط ولا يرون الأضعاف المضاعفة التي يأخذونها من هؤلاء "الأغيار". لا يرى اليهود تلك الإمبراطورية اليهودية العالمية في مجال الاقتصاد والسياسة والإعلام التي تتحكم في هذا العالم، لا يرون الذراع الأمريكي التي تطول كل نواحي الأرض سلبًا ونهبًا .. وكذلك لا يرى يهوشوع ولا أقرانه أن الأمر المتواضع الذي يطلبه، أن يعيش في أرض خاصة به كغيره من الشعوب، غير متوفرة بغير عدوان على شعب آخر، فهو يقيم أمنه واستقراره على حساب أمن وتشريد شعب آخر .. كيف تستقيم هذه مع رسالته "الضوء بين الأمم" و"الشمعة التي تحترق لتضيء على الآخرين"؟

ويرى يهوشوع أن تبادر الدولة اليهودية في تشكيل فيالق تطلق عليها "فيالق التربية والتعليم" على غرار "فيالق السلام" التي سبق أن شكلها الرئيس الأمريكي جون كندي في مطلع الستينات من القرن الماضي، يرسلونها إلى دول العالم الثالث المختلفة والمتخلفة، فنعلمها كل شيء: اللغات، الكيمياء، الرياضيات، الكمبيوتر، الطب، الاقتصاد والموسيقى ولن تكون هذه مهمة دولة إسرائيل فقط بل سينضم إليها يهود العالم، ويصبح هناك نوع من التنافس على تقديم هذه الخدمات بين إسرائيل كدولة وبين يهود العالم. وهذا سوف يعيد الثقة التي اهتزت وضعفت، بين بعض اليهود الذين اعتزلوا إسرائيل في السنوات الأخيرة عندما شعروا فيها بالضيق والإحراج الخلقي من ممارسة إسرائيل للأنانية القومية المناقفة ... وسوف يثق هؤلاء الضعفاء والفقراء من الشعوب الفقيرة بمثل هذه المعونات "لفيالق التعليم" والتي لا تخفي وراءها أطماعًا اقتصادية وسياسية وعسكرية⁽⁵⁾.

تمرد المؤرخين الجدد على تسييس المعرفة للتاريخ من قبل المؤرخين القدامى :

إن إعادة مراجعة في تاريخ الدولة اليهودية الحديثة بعد فتح بعض الملفات من الأرشيف التاريخي بعد مرور الوقت الكافي جعل طائفة من المؤرخين "الجدد" من

بين اليهود من أمثال: "بيني موريس، وإيال كفكافي، وإيلان بابيه" ينتقدون السياسة الإسرائيلية ويحملونها مسؤولية تضييع بعض فرص السلام والتسوية السياسية للنزاع العربي الإسرائيلي التي كانت على ما يبدو متاحة في عدد من المناسبات. وهذا الرأي والتوجه الجديد في فهم وتقييم الممارسة الواقعية للدولة اليهودية جاء مغايرًا ومختلفًا للموقف الراجح الذي يرى أن المجتمع الإسرائيلي هو مناصر للسلام، وهو مكره على خوض صراع عنيف فرض عليه وليس من "خيار آخر" أمامه مثله كالحمامة التي اضطرت أن تحمل حربة رغم أنفها، كما ورد في عنوان كتاب لأنيتا شبيزا: "حربة الحمامة : الصهيونية والقوة 1881 - 1948" (منشورات "عام عوفيد" (الشعب العامل) تل أبيب 1992).

وكذلك يرى هؤلاء "المؤرخون الجدد" أن إسرائيل تتحمل مسؤولية كبيرة في نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، عقب سياسة التشريد التي اقترفها قادة حرب كبار في صراع وحرب 1948 بتشجيع خفي، أو الموافقة من خلال الصمت من طرف المستوى السياسي الأعلى. وكذلك في القانون المبني على سياسة "منع العودة" للاجئين الفلسطينيين الذين هُجروا من وطنهم والتي اعتمدتها السياسة الإسرائيلية وما زالت.⁽⁶⁾ وكذلك يرى هؤلاء المؤرخين أن المسؤولين الإسرائيليين مارسوا سياسة المغامرات العسكرية التي أدت إلى توتر الوضع ثم حدوث حرب 1956 الزائدة. هذا التشدد الذي كان يتبناه ابن غوريون خلافًا لموقف موشه شاريت الأكثر اعتدالاً.

ويرافق نظرة هؤلاء "المؤرخين الجدد" موقف مماثل "لعلماء الاجتماع الانتقاديين"، والذين تمحورت علاجاتهم حول الفترة العثمانية والانتدابية لبريطانيا. وقد أجروا تحليلات موازية عرضت الاستيطان الصهيوني في فلسطين بوصفه مشروعًا كولونياليًا من الاحتلال والسلب والنهب. وهذا الموقف يعارض التوجه الذي يتبناه التيار المركزي في العلوم الاجتماعية الإسرائيلية، الذي يرى "الاستيطان اليهودي" من منظور "التطور الثنائي" واحدًا بمحاذاة وملاصقة "الآخر"، اليهودي إلى جانب الفلسطيني، مجتمع فلسطيني عربي متخلف بدائي، وإلى جانبه مجتمع يهودي عصري متطور. يمثل هذا التيار علماء الاجتماع (شموئيل نوح، وايزنشتادت ودان هوروفيتش وموشيه ليسك)، وهناك تيار اجتماعي ثالث من علماء الاجتماع يؤكد على نشوء ثقافة عسكرية وتطوير روح قتالية في إسرائيل تسهم في استتساخ الصراع والعمل على استدامته كما يرى ذلك أمثال (باروخ كيمل لينغ

واوري بن اليعيزر)، وجميعها تنتقص، بطبيعة الحال من صورة إسرائيل المدنية والمناصرة للسلام. كما أن بعض علماء الاجتماع يؤكدون على ظاهرة الاحتكار القوي من جانب منظمات حركة "العمل" بما يتعلق بسياسة التوطين والعمل والتعليم والرفاه الاجتماعي والتي تظلم الأقلية العربية وتهمل دورها ومنهم (هنري روزنفيلد، وشولميت كرمي، وزئيف روزنهوك وميخائيل شليف، ورؤوبين يفتاحيل وماجد الحاج). أو بالنسبة لحكم ووضع الجماهير العربية التي تتمتع بمواطنة جزئية في ظل ديمقراطية إثنية (سامي سموحة وإيان لوستيك ويوآف بيلد وعزمي بشارة)⁽⁷⁾.

وبغض النظر عن مختلف الدلالات العالمية لهذا النقاش الدائر بين المؤرخين وعلماء الاجتماع، فإن النقد التاريخي في الحالة الإسرائيلية يمكن تجسيده بشكل ملموس، خاصة في أحد جوانبه الأكثر إثارة، وهي ما يمكن أن نطلق عليه: "العقدة الغوردية" القائمة بين السياسة والمعرفة، خاصة في سياسة المعرفة التاريخية في إسرائيل في سنوات التسعين من القرن العشرين. ومصطلح "سياسة المعرفة" الذي قد يساعدنا في توضيح الرابطة بين النص والقرينة في نقاش المؤرخين في إسرائيل يمثل تجسيراً بين المجالات المنعزلة ظاهرياً للمعرفة والهوية. وهو تجسير موجود دوماً غير أنه منكر دوماً ..

والادعاء الأساسي الكامن في مصطلح "سياسة المعرفة"، بما أنه دراسة الإنسان والمجتمع، فلا وجود لإنتاج ونشر واستيعاب المعرفة في منأى عن التوضع ضمن وجهة نظر اجتماعية. وقد انتشر الوعي بهذا الادعاء في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فشمّل أوساط جيل كامل من المثقفين، والذين يرون أن سياسة الهوية وسياسة المعرفة مرتبطتان ببعضهما البعض. كما عرف هذا اللون من الارتباط بين "سياسة المعرفة" والتوضع في النصف الأول من القرن العشرين في التفسيرات الماركسية، وكذلك في مذهب مدرسة فرانكفورت، وبعث في عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في صياغة ميشيل فوكو "ما بعد البنيوية" أو في صياغة ما "بعد الكولونيالية" لإدوارد سعيد.⁽⁸⁾

وفي السجال الدائر بين المؤرخين "القدامى" في إسرائيل والذين يمكن اعتبارهم مجندين من قبل السياسة الرسمية الإسرائيلية والأيدولوجية الصهيونية في تناولهم لموضوع كتابة التاريخ بمقتضى النص الرسمي التبسيطي حتى لا تعرض السياسة الإسرائيلية لفهم سلبي من قبل "الآخر"، وبين تلك الفئة الوسطى "القدامى - الجدد"

وهم الذين يكتبون بصيغة أقرب إلى المهنية الأكاديمية التجميلية ولكنها تتبع ولو بلا وعي منها، منهجاً تبريرياً في مواضع بحثهم. وبين المؤرخين "الجدد" وممثلهم بيني موريس والذي يعتبر تحديه للبحث التاريخي في إسرائيل واحدة من أكثر المراحل أهمية في سيرورة الحوار التاريخي العلمي الإسرائيلي، ومع ذلك فإن ما كان مثيراً في حينه، جدير اليوم بالاستيضاح والتعديل. وهذا ما بدأ بإنجازه مؤخراً المؤرخ الجريء "الجديد" الآن بابيه، ذلك أن التعبير الحاصل في مناخ علم التاريخ الإسرائيلي أكثر شمولاً وجوهرياً مما يصفه موريس⁽⁹⁾. وميدان الاختلاف هو حول "الثقافة الصهيونية - العبرية" والنظرية المركزية هنا طرحها أمنون راز - كراوتسكين الذي يرى أن حجر الزاوية في تشييد الهوية: "الأرض - إسرائيلية" وكان قد حشر التاريخ والثقافة الإسرائيلية على تشكيلاتها المتعددة في شرنقة الخطاب السائد للصهيونية بشأن نفي "الشتات" (الدياسبورا) والتخلص من إسقاطاته، وتوكيد مركزية "أرض إسرائيل". ولهذا كان محك التصور الذاتي الإيجابي في نظر الصهيوني هو في مدى تعارضه مع التصور السلبي لليهودي. وأدى هذا التمرکز في فلسطين في قراءة بعض المؤرخين، إلى أن لا تحرك قيادة "الييشوف" (الاستيطان) ساكناً عند وقوع كارثة الهولوكست، وبدل أن تصب كل جهدها في إنقاذ اليهود، واصلت التركيز على "بناء البلاد" (انظر شبتاي بيت تسفي، ويوسف فرودزينسكي وتوم سيغف) هذا الزعم يحاول أن يفنّده التيار المركزي في علم التاريخ والذي يبرر ذلك بما أصاب القيادة من بُكم ومشاعر عجز وتقصير (حافاً اشكولي - فاغمان ويهودا باور وشبتاي طيفت ... وغيرهم) بينما يؤكد موقف آخر أنه جرى في إسرائيل استغلال ذكرى الهولوكوست بصورة نفعية مصلحية، وتم توظيفها سياسياً من أجل الحصول على العطف العالمي ولهذا فقد عرضت فقط من زاوية "عبرتها" الصهيونية، وذلك على حساب التماثل الإنساني مع الضحايا، وعلى حساب استخلاص العبر الكونية (أنظر دان دينر، وهنري فاسرمان وعيديت روزنطال وروت فيرر وموشيه تسوكرمان⁽¹⁰⁾).

وكما هو الحال في موضوع العرب الفلسطينيين، فكذا أيضاً في موضوع اليهود الشرقيين، وفي موضوع يهود أوروبا، حيث يعارض علم الاجتماع الانتقادي والمؤرخون الجدد الرواية المألوفة للمجتمع الإسرائيلي، وهي الرواية التي توجزها مقولات: "شعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب" و"ليس ثمة من نتحدث إليه" و"كل إسرائيل مجتمع تكافلي" وبدل "كل" تطرح رواية المصلحة الذاتية "الييشوف القديم"

(الاستيطان) حيال "آخرين" انتهبت أرضهم واقتلع الغالبية من أرضهم وألقي بهم في العالم الضيق على سعته الذي لم يتسع لهم، ولم يعترف بهم. وهذا يؤكد لنا أننا لسنا أمام موضوع أكاديمي صرف، وإنما أمام حدث في ميدان الثقافة السياسية العامة في إسرائيل، إذ تتعرض للتعرية واحدة في إثر أخرى، مجموعة "الطباع الإيجابية" ومجموعة "الأساطير" المؤسسة للمجتمع الإسرائيلي، الرسمية والشعبية والدراسات البحثية سواء بسواء. ويختل بذلك تصوره الذاتي كمجتمع مناصر للسلام والمساواة والأخوة، وهكذا إذا تمّ وضع كل ذلك في السياق السوسيوي - بوليتي الأوسع والأشمل فإنه يثبت دعوى بأنه يعكس مواجهة متجددة حول تعريف الهوية الإسرائيلية .. بكلمات أخرى فإن نقاش المؤرخين هو تعبير عن حوار ساخن بل معركة تدور حول تحرير أو احتلال الذاكرة الجماعية في إسرائيل، معركة من شأنها أن تؤدي إلى بديل مرتقب في مضمار تعريف الهوية الإسرائيلية.⁽¹¹⁾

الطرح الصهيوني الاستيطاني والخطاب التحريضي :

يتضح لكل من يحاول أن يدرس الحركة الصهيونية وأيديولوجيتها السياسية من غير أن يضطر في التنقيب والبحث، أنها قائمة وتستمر كأداة للدفاع وبالأحرى كرد فعل للدفاع عن ملاحقة اليهود واضطهادهم والعمل من أجل رفع المعاناة مما لحق بهم في أوروبا خاصة. ولذلك فإن دوافعها وخلفياتها عدائية في تناولها "للغير". وكذلك فإن خطابها ومنطقها تحريضي ضد "الجوييم" كل ما هو غير يهودي، وذلك من أجل أن تكتيل اليهود، وبذر الشكوك في نفوسهم ضد "الغير" ولو كان هذا الغير هو المجتمعات التي آوتهم وعاشوا بها مئات السنين. وتعمل الصهيونية في تثقيفها الداخلي والذاتي على خلق أجواء من انعدام الثقة بين الطرفين - الطرف اليهودي والشعوب التي يعيشون بينها - هذا التثقيف يساعد على خلق مركزية لنواة يهودية من جهة وبالتالي محورتهم حول الذات، وحول أهداف الحركة الصهيونية، والتي تقمصت دور فكرة "همشيحيت" (عقيدة الخلاص التي تنتظر عودة السيد المسيح المخلص) مع الفارق كونها حركة سياسية علمانية في توجهها العام .. وكنتيجة لذلك ترى اليهودي يحاول دائماً الحصول على جنسية مزدوجة، تعبر عن انعدام الثقة في مواطنه الأصلية في البلاد التي يعيش بها.

وقد يفهم المرء أن يكون هناك إنجليزي علماني ، أو فرنسي أو عربي ولكن

وجود يهودي وعلماني بمعنى — لا ديني — وغير مؤمن، فهذه حالة تعاني من تناقض بنيوي بين النص والمعنى في مصطلح "اليهودية". وكل هؤلاء المفكرين من بين اليهود الذين يحاولون صب معاني قومية في المصطلح "اليهودي" هي في النهاية محاولات غير مفهومة وغير مبررة، وهي نوع من هندسة المصطلحات الغير موفقة لأنها تحاول أن توجد قولبة جديدة تضم بداخلها مفاهيم متعارضة وغير متجانسة. هذا قالب تتحرك فيه معان متقاتلة متخاصمة تغذيها حرب أهلية بين الديني المحض الذي يراد أن يحوي بداخله مفاهيم غير دينية، بل لا دينية. فكيف بهذا النص أو القالب الديني الذي يسكب فيه مفاهيم متعارضة ومتغايرة ثقافية واجتماعية وسياسية، كمصطلح اليهودية التي تسكن بقاع الأرض المختلفة. وإذا ما رغب العربي، الفارسي أو الفرنسي، على سبيل المثال، أن يعتنق اليهودية كدين فهل عليه أن يطلق قوميته ويخرج عن هويته القومية؟ وهل بالإمكان أن تكون هناك حالة نصف يهودي؟ أو يهودية بشروط؟ ولهذا فإن كل المحاولات التي تجتهد لتجد تفسيراً لليهودية كدين وقومية في آن واحد، لن تنجح قطعياً. في واقع الأمر هناك ديانة يهودية وإلى جانبها قومية إسرائيلية. وكل اجتهد المفكرين الصهيونيين لن ينجح في هندسة قالب يحوي هذه المتناقضات. فبنوا إسرائيل هم الذين انحدروا من نسل يعقوب، عليه السلام، الذي لقب بإسرائيل. وأما المنتسبون لليهودية فشيء آخر، هم كل هؤلاء الأقوام الذين اعتنقوا اليهودية كدين، كمعتقد ومناسك وطقوس. وبهذا يمكن أن نفهم الحركة الصهيونية على أنها حركة سياسية أبدعها وأنتجها العقل اليهودي ليستخدمها آلية من أجل بناء دولة. وبعد قيام دولة إسرائيل فمن التناقض أن تتحول هذه الدولة من هدف للصهيونية لتصبح وتتحول إلى أداة وآلة بيد الصهيونية لتحقيق توسعاتها الاستيطانية الكولونiale في المنطقة .. فإن كان من الممكن إيجاد تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي، فمن غير الممكن — إن لم يكن من العسير — أن يتعايش العرب كل العرب مع المشروع الصهيوني، فالمشروعان العربي والصهيوني كمفهومين متغايرين لا يتسع لهما نص واحد. وما لم تتم عملية فك الارتباط ما بين الدولة الإسرائيلية (اليهودية) وبين الحركة الكولونiale الصهيونية، وتتمكن الدولة الإسرائيلية من أن تتخذ قراراتها وتصوغ سياستها بمقتضى مصلحة سكانها فقط، فلن تتم تسوية سياسية بين العرب وإسرائيل .. لأن البلهاء والحمقى فقط هم الذين يعقدون اتفاقاً ما أو سلاماً مع من لا يعترف بهم ولا بحقوقهم ولا بملكيته لأراضيهم، وهذا ما يعلنه الكثير من المثقفين اليهود،

كما رأينا بروفيسور درور وغيره من تأكيدهم على صهيونية الدولة، وأن الدولة آلة صهيونية، وأن الصهيونية لم تحقق كل أهدافها⁽¹²⁾.. فماذا يعني كل ذلك؟ من أجل ذلك فإن المصلحة العربية والمصلحة الإسرائيلية تحتم أن يمتلك الطرفان إرادة مستقلة، ورؤيا مستقلة، وقراراً مستقلاً، وخاصة الطرف الإسرائيلي، بل إن المصلحة العربية تلتقي مع اجتهادات الكثيرين من هؤلاء "المؤرخين الجدد"، وكذلك النقاد الاجتماعيين والذين يخوضون معركة حقيقية في اتجاه فك الارتباط بين الحركة الصهيونية وبين المجتمع الإسرائيلي. والأقلية العربية في إسرائيل ينبغي أن تكون جزءاً نشيطاً وفعالاً في هذا الطرح، وصياغة وتشكيل هذا الاتجاه وتعميقه وإرساء دعائمه، مصلحة إسرائيلية وعربية وشرق أوسطية وبالتالي عالمية.

منذ أن كانت فلسطين، أو أيّاً كان اسمها عبر التاريخ، لم يحدث أن عانت من فراغ ونشاط إنساني على ظهرها، فكيف حدث أن فرغت من أهلها في النصف الأول من القرن العشرين؟ كيف يستسيغ العقل مقولة كهذه؟ "أرض بلا شعب، لليهود بلا أرض" أحقا هذا حصل؟ يا من يعتبرون أنفسهم "نور الأمم" و"النموذج المختار"؟ بعض من هؤلاء الذين ولدوا مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ما زالوا أحياء، يروون حياتهم فوق تراب فلسطين. أين عاش هؤلاء وترعرعوا؟ بأي أرض وتحت أي سماء؟ أ تكون كذلك وعلى هذا النحو رسالتكم للبشرية؟

نحن إذ نبارك الاتجاه الجديد "للمؤرخين الجدد" و"النقاد الاجتماعيين" ولكن ما زالت حركتهم في نطاق التشكيك بصحة الرواية الرسمية الإسرائيلية ودون الحد الأدنى من الاقتراب إلى الحقيقة الموضوعية.. ما يزيد عن 420 قرية هدمت وسويت في الأرض وقتل بعض أهلها وشردوا وأخرجوا من قراهم ومدنهم بأمر من القادة العسكريين فقط؟ أو أن المسؤولين السياسيين قد صمتوا عن ذلك؟⁽¹³⁾ أهذا كل ما في الامر؟

الحقيقة التي تصرخ بأوضح بيان، وأتم حجة تقول إنه ما من حجر هدم في بيت صغير من قرية صغيرة إلا والقيادة السياسية والعسكرية تعلم به وأمرت به، بل باركتها وأثنت على القائمين بها. نحن ننتظر صحوة الضمير، حتى يعترف بالخطأ والشعور بالذنب مما اقترف من ظلم بحق الشعب الفلسطيني وما زال يمارس ضده الظلم.. إن اعترف بذلك ستكون الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح من أجل بناء الثقة وإيجاد حل صحيح لهذا النزاع، ونهاية سلمية لهذا الصراع الطويل والمعقد.

والصراعات المعقدة لا تحلّ إلا بتفكيكها إلى مركباتها وعناصرها الأولية، ومحاولة علاج أطرافها الأيسر فالأيسر، ورفع المعاناة عن الإنسان أولاً، ورد الاعتبار إليه مسؤولية أخلاقية وقيمية قبل أن تكون سياسية. ولا أدري "رسالة" تصف نفسها على أنها "الضوء بين الأمم" يمكن أن تكرر جهودها من أجل سحق شعب أعزل، لا شيء، إلا أن يقول: هذا وطني، هذه أرضي، هذا بيتي، وبيت آبائي وأجدادي؟ وهل من الأخلاق أن ينكر المرء انتماءه وذاتيته؟ وهل من رسالة "نور الأمم" أن يصبح الراب عوفاديا يوسف الناطق الرسمي للممارسات الصهيونية؟ ويصبح هذا الشعب الفلسطيني عبارة عن أفاعي ينبغي قتلها والتخلص منها؟ وهل استطاع عوفاديا أخيراً أن يحل شيفرا هرتسل بعد مائة سنة حين قال بني الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر حين أعلن أن الطلائعيين الصهيونيين الأوائل ذهبوا إلى فلسطين لاصطياد الأفاعي؟ حقاً وبهذا يستحق أن يكون عوفاديا يوسف "النور الهادي للبشرية"؟.

قراءة في اللا مكتوب للدور اليهودي التاريخي ، تعربة الطبقة الجيو- تاريخية الثالثة ،

في عالم النباتات، هناك نباتات تعيش وتقتات على النباتات. وفي عالم الحيوان هناك من يقتات من عالم النبات، وهناك من يعيش على لحوم الحيوانات، وهناك الإنسان الذي يعيش على النبات والحيوان معاً .. وهناك من يقوم على تسخير الانسان.

وفي عالم الصناعة، هناك صناعة يدوية، يفرغ فيها الإنسان جهده وطاقته الإنتاجية بالجهد المباشر، وهناك صناعة متطورة تنتج فيها الآلة الأكثر تعقيداً من غير مشاركة بشرية مباشرة. والذي يحرك تلك الآلة المعقدة التي تنتج غيرها، هو عقل هذا الإنسان وإبداعه. وفي المرحلة الأخيرة هناك عقل تلك الآلة المعقدة وموجهها والمتحكم بها وبمنطقها.

فعندما كانت تصير إسرائيل على بناء طائرة "الليفي" المتطورة والتي تبلغ تكلفتها المبالغ الطائلة الباهظة لكي تتنافس الطائرات الحديثة خاصة الأمريكية، فقد أثر في اتخاذ القرار النهائي في الإحجام عن هذا المشروع عوامل كثيرة أهمها:

1- التكلفة الباهظة لهذا المشروع الكبير.

2- صعوبة وكثرة التكاليف لصيانة هذا المشروع واستمرار تطوره.

3- الطاقة الإنتاجية المحدودة التي لا تستطيع أن تتنافس المشاريع العملاقة في دول ذات خبرات وموارد وأسواق استهلاكية كبيرة كثيرة.

4- إغضاب حلفائها.

5- إثارة الحافز في الإرادة العربية لإقامة صناعة شبيهة في ظل الصراع والمجابهة.

6- الانشغال بهذا المشروع الكبير، وصعوبة حشد الطاقات المادية والتقنية لمثل هذا المشروع، وهذا كله سوف يتم على حساب التوسع في مشاريع أقل تكلفة ولكنها أكثر تطوراً.. كقوة التوجيه وإضافة عقل من أجل تحسين أداء الطائرات البديلة التي ستملكها.

وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية تم إلغاء هذا المشروع واستبداله بالطائرات الأمريكية المتطورة: إف 14، إف 15، إف 16 .. وغيرها ، بينما انصب الجهد الإسرائيلي على إنتاج عقول إلكترونية وأجهزة متقدمة لتتحكم وتوجه هذه الطائرات الضخمة .. وهكذا عن طريق استثمار جهد قليل ذي كفاءة عالية وتكاليف قليلة نسبياً تم الإبداع بها عن طريق إنتاج أجهزة متطورة تتحكم بهذا الهيكل الضخم وتحسين أداء هذا الذي يسمى إف 15، إف 16 إلخ. وهكذا تصبح الولايات المتحدة الكبيرة ذات القوى الإنتاجية الضخمة تنتج الطائرات والصواريخ الضخمة .. وإسرائيل الصغيرة بإمكانياتها الذاتية المحدودة تنتج أجهزة صغيرة ولكنها بمثابة عقول تتحكم بتلك الصناعات الضخمة الثقيلة.

والعقلية اليهودية اشتهرت على مر التاريخ بالإبداع في مجال التنسيق وإنتاج المركب الثالث، فمن الوجود وحتى المطلوب ينتج الممكن وهكذا .. وإذا كان الإنسان يتميز بالبعد الأخلاقي وبالإرادة والتفكير، فإن الإرادة لا يحصل عليها إلا من توفرت لديه الإمكانيات بأنواعها ومن بينها المال الوفير وطرق تحصيله وإنتاجه، وأما التفكير فإنتاج ذهني وعقلي، وكلما كان هذا التفكير أرقى احتاج إلى فعل عقلي أوسع وأشمل وأقوى.

وعلى ضوء ذلك وبالاستناد إلى الحفريات المعرفية تحت السطح أو تحت القشرة المرئية من الطبقة الجيوتاريخية الثانية لكثير من المفكرين اليهود والمقولات المتداولة: "الشعب المختار" و"الشعب النموذجي" و"نور الأمم" أو "الضوء بين الأمم" و"الخطاب الأخلاقي الرفيع"، أو "التمرين العقلي" الذي يطرحه برفسور درور على لسان القادم الضيف من كوكب آخر، والذي استضافه برفسور درور ليضع على

لسانه ما يفكر فيه وما هو موجود في قلب وعقل برفسور درور ذاته وما لا يستطيع التفكير به بصوت مرتفع أو مقروء Thinking on the unthinkable لدور الدولة اليهودية المزدوج بل المتناقض كهدف وكذلك كآلية. فإن الضيف القادم من كوكب آخر لو اتاحت له فرصة دراسة التاريخ الإنساني والتاريخ اليهودي ونظر في مرآة عجيبة تعكس الماضي والحاضر والمستقبل، من غير أن يهتم بموضوع الحياة القصيرة لجيل أو جيلين، فسوف يستنتج هذا الضيف من العالم البعيد أن مهمة الشعب اليهودي هو إبداع أفكار روحانية مهمة للجنس البشري مقابل تضحياته باستقلاله السياسي. ولهذا في عين القادم من بعيد يمكن لدولة إسرائيل، بل الأفضل لها أن تنهار بعملية ذاتية إذا كان ذلك سيحدث زلزالاً يؤدي إلى إنتاج كبير من نوع الإبداعات الروحية التي قدمها الشعب اليهودي للبشرية عند خراب الهيكل الأول والهيكل الثاني. وقد يفضل إمكانية أن تكون شمعة تضيء في السماء من جديد على قيامها كدولة يهودية عادية كباقي دول "الأغيار" (الجويم) والتي ينقصها مفهوم روحاني عالمي. وعلى ذلك فإن القادم من كوكب آخر سوف يرى أن قيام دولة إسرائيل ما جاء إلا لتستخدم كعود ثقاب يشعل إنتاجاً روحياً من جديد بواسطة إحراق ذاته".⁽¹⁴⁾

هذا التمرين العقلي الذي يورده برفسور درور على لسان قادم من كوكب آخر يقوله بعض المفكرين اليهود صراحة من غير أن يضطروا لاستضافة ضيف من عالم بعيد. وهذا يظهر الارتباك والحيرة في فهم الدور والمهمة اليهودية وما هو الأفضل لليهودية، الاستقلال السياسي بدولة تقتصر على طاقاتها وإمكانياتها أم المحافظة على دور اليهودي المتجول الذي يفتش عن نصوص يسكنها ومن ثم يتحكم بمقدراتها الكبيرة الغير محدودة؟! وكأن الدور اليهودي مهمته الأساسية ورسالته تتلخص في بعث ثورة روحية في العالم، وليست التحيز بدولة متحيزة بمكان وظرف محدد.

هذا الكلام وهذه الأفكار هي نفسها التي رد بها الفيلسوف اليهودي الألماني هريمان كوهين على حايم وايزمن، عندما طلب هذا الأخير منه الانضمام للمشروع الصهيوني بهدف إقامة الدولة اليهودية. قال كوهين غاضباً ومعاتباً وساخرًا: "هل نحن بحاجة إلى ألبانيا جديدة؟" وهكذا يتخلى اليهود عن مهمتهم في رعاية "الوظيفة المقدسة" لليهود في العالم... وقريباً من مثل هذا القول صدر عن غيرشوم شولم المفكر العلماني حيث يقول: "إذا استمرت إسرائيل في نهجها وحجم ونوع تطلعاتها

كما هي عند غيرها من الدول والشعوب، فسوف تكف عن الوجود في القرن القادم (القرن الواحد والعشرين) — (أنظر "الكرمل" عدد 54 شتاء 1998).⁽¹⁵⁾

وهذا أ.ب. يهوشوع يحاول أن يجمع بين "الوظيفة المقدسة" للشعب اليهودي وبين ما ينبغي أن تحمله "دولة إسرائيل" من رسالة إلى الناس جميعًا ويقترح في هذا المجال، كما سبق أن ذكرنا "فيالق التعليم" التي ترسلها الدولة اليهودية لتعليم الشعوب الفقيرة والمتخلفة مجانًا، لكي تستمر "الرسالة اليهودية". بل إن المفكرين اليهود وكذلك بعض الساسة يعملون على نشر مشروعات أخلاقية إلى برنامج الأمم المتحدة كمساهمة في دور اليهودي في موضوع الأخلاق.

وفي هذا الاتجاه كانت تصب كل انتقادات برفسور لايفوفيتش للسياسة الإسرائيلية وخلوها من عناصر "الرسالة اليهودية".

وسوف نخترق بحفرياتنا المعرفية طبقة أخرى تكشف لنا بعض جوانب ومرتكزات المسألة اليهودية وهي خطوة أخرى بنفس الاتجاه أعمق وأشمل من تلك الأضواء والأنوار التي تمثل الطبقة الأولى والثانية من القشرة المرئية.

الرسالة اليهودية في مرحلة ما قبل سبي بابل ورسالتها بعده :

الرسالة اليهودية قبل سبي بابل كانت رسالة ربانية دينية، تدعو إلى دين الله منذ إبراهيم ويعقوب وإسحاق ويوسف وموسى، وحتى داوود وسليمان عليهم السلام جميعا — كانت دعواهم واحدة، وقد كانت حقًا رسالة "أخلاقية" كانوا حقًا "النور بين الأمم".

وأما الرسالة اليهودية الثانية، رسالة اليهودية في فترة ما بعد خراب الهيكل الأول وسبي بابل وانقطاع حبل الله الذي كان يربطهم، بعد أن تنكبوا دينه فقد أصبحت رسالة غير ربانية، رسالة لا دينية، ويمكن تسميتها رسالة فكرية وضعية. وجعلت العقل في مكان الوحي والشرع، وأقامت حربًا مفتعلة بين الفكر والعقل وبين الوحي والشرعية، رفعت "الإنسان اليهودي" إلى درجة التقديس، وأبطلت الإلهي.

رسالة اليهود الربانية منذ زمن إبراهيم وذريته حتى داوود وسليمان عليهم السلام، كانت دعوة "أخلاقية، دينية، نورانية" وسوف نعيش مثالين اثنين كدليل على ذلك : مثال يوسف، عليه السلام، ومثال داوود وسليمان، مثال فيه فرد واحد يدعو لدين الله ومثال فيه مملكة ودولة تدعو وتعمل بشرع الله.

وأما مثال يوسف، عليه السلام، فبعد أن قربته الملك لعلمه وأخلاقه وصدقه، فكان طلب يوسف، عليه السلام: ﴿قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم﴾⁽¹⁶⁾ (يوسف 55) بكلمات أخرى فإن يوسف طلب من الملك أن يجعل تحت تصرفه، خزانة الدولة، أو وزارة المالية، فهو حافظ لها، وعالم بما ينبغي أن يصرف فيه المال من أوجه الخير والدعوة وقد حاز يوسف عليه السلام قوة المال وقوة الإعلام. خزانة المال والثروة إلى جانب الإعلام والدعوة. ولما كان يوسف، عليه السلام، ربانياً فقد استخدم هذا الإعلام في الدعوة إلى الله، وإلى دينه، وإلى الأخلاق والفضيلة. وهكذا أصبح يوسف الوحيد الملاحق الذي خرج من السجن يمثل عقل البلاد ومنطقها، ومالك ثروتها، فهو يدها التي تنفق على البلاد والعباد، ولسان إعلامها ودعوتها، وهكذا تحرك يوسف بمفرده بمقدرات وطاقات البلاد كلها. لأنه احتل عقلها وروحها وإرادتها، مثل تحكمه في أمور مصر وتوجيهها كمثل الجهاز المتطور الذي يتحكم بطائرة إف 15 أو 16 الضخمة ... مع الفارق أن ذلك كان نشاطاً وفعالية أخلاقية رحيمة تبغي الخير للإنسان، بينما الجهاز المتطور في الطائرة الضخمة، نذير شر وخراب لا يستويان مثلاً، وليوسف - عليه السلام - مثله الأعلى".

وأما مملكة داوود وسليمان، فقد قام فيها حكم يدعو إلى دين الله⁽¹⁷⁾: ﴿... وقال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾ (النمل 19)، وقوله: ﴿.. إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم .. ألا تعلوا علي وأتوني مسلمين﴾ (النمل 30-31) وهذا علو لبني إسرائيل وتمكين لبني إسرائيل، إنه علو المؤمنين، علو صاحب الرسالة الربانية الفاضلة الصالحة .. فقد سخر الله سبحانه، الإنس والجن والريح لسليمان عليه السلام، فلما طلب ممن يجلسون إليه، أيهم يأتيه بعرش الملكة بلقيس؟ قال عفريت من الجن: أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك . قال الذي عنده علم من الكتاب: أنا آتيك به قبل أن يرتد إليك طرفك . فما نظر إلا وكان العرش ماثلاً أمام سليمان، عليه السلام . الذي عرض المساعدة الأولى كان عفريتاً من الجن ممن سخرهم الله سبحانه لسليمان .. وأما الثاني فهو المؤمن الذي عنده علم من الكتاب. وتعاون المؤمن الذي عنده علم من الكتاب مشروط برسالة بني إسرائيل الربانية .. أما عندما تخلوا عنها واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان من السحر، وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر. وهكذا بقي في أيديهم الخيار الآخر، الخيار الثاني: "عفريت من الجن مع الفارق فيما يتعلق بسليمان، عليه السلام، فقد سخر الله له الجن وأما

بعد التخلي عن دين الله ودعوته فهناك خيار تعاون وتنسيق.⁽¹⁸⁾ قال: يا أيها الملأ أيكم يأتي بعرشها قبل أن يأتوني مسلمين .. قال عفريت من الجن أنا آتيك به قبل أن تقوم من مقامك وإني عليه لقوي أمين .. قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتد طرفك، فلما رآه مستقراً عنده، قال هذا من فضل ربي ليبلوني، أشكر أم أكفر، ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه، ومن كفر فإن ربي غني كريم ﴿ (النمل 38-40) وهكذا يكون اليهود بعد سبي بابل، بل ما كان سبي بابل الا نتيجة ان صد اليهود عن دين الله فوقعوا على خيار "عفريت من الجن".

وهكذا بعد داوود وسليمان، عليهما السلام، تنكب بنو إسرائيل الجادة الصحيحة، وتركوا أمر ربهم، وعصوا تعاليم أنبيائهم ونبذوهم، حتى استحقوا أن يبعث الله عليهم نبوخذ نصر، فحرب هيكلمهم، ودمر بلادهم وسباهم، لأنهم لم يسمعوا لدعوات أنبيائهم كما تحدثنا التوراة نفسها عن ذلك، حتى خاطب "الرب" أورشليم بـ "الزانية" وشبهه بني إسرائيل وأورشليم بالكرم الذي رعاه صاحبه وجعل حوله سياجاً واقياً وحافظاً، وأعطاهم من كل شيء، ولكنهم لم يحفظوا دين الله، كما أن الكرم لم يعط الإنتاج الذي توقعه صاحبه، بل أنتج شوكة وحسكاً فماذا يفعل به صاحبه؟ كما تحدث التوراة سيهدم السور الذي يحفظه ويجعله عرضة لدوس الشعوب..

في مصر بيع يوسف وحيداً أي سبي وحده ولكنه بقي مع ربه وعلى دينه ، فمكن الله له بذلك، وفي سبي بابل كانت هناك جحافل كبيرة ولكنهم تخلوا عن منهج الله ودعوة أنبيائهم، فبقيت لديهم، قوة الإنسان أو ضعفه، فتمسكوا بالخيار الثاني، الخيار اللاديني، خيار "عفريت من الجن"، فاستطاعوا أن يحتلوا مكانة مرموقة في تلك البلاد في عالم الفكر، ونادوا بالقطيعة بين الوحي والشرع وبين العقل والفكر من جهة أخرى، حتى أنزل الله فيهم: ﴿... فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم، ثم يقولون هذا من عند الله، ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون﴾ (البقرة 79) وكذلك قوله تعالى: ﴿... فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً﴾ (ال عمران 187)⁽¹⁹⁾

الرسالة الفكرية اللادينية لليهودية - "المعنى" اليهودي المتجول الذي يفتش عن نص يسكنه :

استطاع "الفكر اليهودي" أو بتعبير أدق "فكر بني إسرائيل" أن يشق طريقه في مملكة فارس ومساعدة كورش في الاستيلاء على الملك وتنظيمه، مما جعلهم يحصلون من كورش على قرار بالسماح لهم ببناء الهيكل الثاني والعودة إلى بلادهم

من غير أن يكون لهم الحق في الاستقلال والانفصال عن إمبراطورية كورش، وهكذا جاء "إعلان كورش" تمامًا كإعلان "بلفور" عام 1917، وهذا يظهر من محاولة القبائل العربية السامية التي كانت تسكن هذه البلاد من عدم الرضا عن ذلك ومحاولتهم المتكررة للإيقاع بين اليهود وبين كورش بإيغار صدره وإثارة شكوكه بنوايا اليهود في الميل إلى الاستقلال عن طريق بناء القلاع والحصون. وبقي اليهود على هذا الحال منهم من يسكن أرض فلسطين، ومنهم من فضل العيش بعيدًا في سوريا وآسيا الوسطى وبلاد اليونان وكذلك بلاد فارس. وكان لهم دور في نقل علوم الكلدانيين والبابليين والمصريين وحضارة بلاد فارس إلى الإغريق وتلقيح العقل اليوناني بالفكر الشرقي، وكان حصيلته تلك الثورة المعرفية التي نهض بها اليونانيون.

بقي أمر اليهود كذلك إلى أن بعث الله فيهم المسيح عيسى بن مريم برسالة ربانية، تحاول أن تعيدهم للجادة الصحيحة، طريق الله، ولكنهم أعرضوا عن دعوة المسيح وأوقعوا به، وبرسالته وبذلك أفلت حبل السماء من أيديهم وتمسكوا بحبل من الناس، أخذوا بالخيار اللارباني، حتى بعث الله عليهم تيطوس القائد الروماني فحرب الهيكل الثاني وأقدم على تشتيتهم في أطراف الأرض.

وظل اليهود ينشرون الفكر والفلسفة اليونانية ثم الرواقية والأفلاطونية المحدثه في بلاد الشرق القديم، إلى أن بعث الله سبحانه، محمدًا صلى الله عليه وسلم، بخاتمة الرسالات، فوقف اليهود ضده وأعرضوا عنه كما أعرضوا عن رسالة عيسى من قبل .. ولكن بعد أن مكن الله لدينه في الأرض وسقطت إمبراطوريات الشرق من رومانية وفارسية وانحسر تأثيرها عن بلاد سوريا والعراق وفارس وشمال إفريقيا، حتى أصبح أكثر العالم القديم من حدود الصين وحتى ضواحي باريس يدين بالولاء السياسي للخلافة الإسلامية، استطاع اليهود أن يحتلوا خانات متقدمة في ظل الخلافة الإسلامية، وقد ساهموا في إيجاد قوى المعارضة، واحتلوا عقولها ووجوهها ضد الحكم المركزي واستنزفوا طاقات الأمة في حروب داخلية، مما وضع قيودًا وصعوبات ومعوقات في طريق الفتح الإسلامي. وبهذا فقد اخترق الفكر اليهودي الإسرائيلي مواضع الفلسفة والفكر الإسلامي، حتى الفقه الإسلامي لم ينج من هذا الاختراق⁽²⁰⁾ .. مما جعل ابن كثير يذكر أن مؤسس الدولة العبيدية في شمال إفريقيا كان يهوديًا وقد احتل قائده جوهر الصقلي مصر وأقام هناك الدولة الفاطمية كامتداد للدولة العبيدية. ولهذا فإن المجاهد صلاح الدين بعد قضائه على الدولة الفاطمية

طلب إلى بعض علماء المسلمين تنقية الفقه الإسلامي في مكتبة الجامع الأزهر .
وقد كان تأثير اليهود كبيراً في الممالك الإسلامية التي قامت في الأندلس، سواء من حيث قوة المال أو من حيث الثقافة وتحصيل العلوم في الجامعات الإسلامية .
وبما أن الإسلام رسالة ربانية فلم يستطع العقل اليهودي الانحراف به في الكامل، فقد اقتصر تأثيرها بصورة جزئية في نطاق الفلسفة والعلوم والفقه، بينما نجحت في خلق تلك الفرق المغالية والمتطرفة التي كانت تعمل تفريقاً في صفوف الأمة .. وقد دخلت الإسرائيليات إلى الفقه الإسلامي عن طريق وضع الأحاديث الكاذبة بهدف تحريف العقيدة وزرع عواطف مزيفة في الأمة مبنية على معلومات خاطئة وغير حقيقية .

وبعد أن ظهر ضعف الممالك والإمارات الإسلامية وانحلال العديد منها وقويت شوكة بعض الممالك الأوروبية، فقد استطاعت "العبرية الإسرائيلية" التسلل إلى أوروبا بصور شتى فنقلت إليها بعدة أشكال وبأسماء منحولة العلوم والثقافة الإسلامية⁽²¹⁾، ورويداً احتل المعنى الإسرائيلي المتجول النص الأوروبي الذي كان يفتقر للعلوم والمعرفة، فملأ هذا النص بأنواع المعرفة التي حصل عليها من الجامعات الإسلامية عن طريق الرافد الإسرائيلي، بالإضافة إلى تلك الوفود الطلابية من الأوروبيين الذين كانوا ينهلون علومهم من تلك الجامعات. ولهذا فإن ما يسمى بعصر "النهضة" في أوروبا لم ينزل إليها من وحي الإغريق أو من سماء روما مباشرة⁽²²⁾، وإنما عن طريق هؤلاء الطلاب الأوروبيين وهؤلاء "الإسرائيليين" الذين تسللوا إلى أوروبا خاصة بعد أن بانّت شيخوخة تلك الممالك الإسلامية. فما كان من "اليهود" (الإسرائيليين) إلا أن انتقلوا ليحتلوا جسد أوروبا وعقلها، وقوة التوجيه فيها، وهكذا ما جاء القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر إلا والتأثير الإسرائيلي واضح في كيان أوروبا المالي والفكري. وهكذا استطاعوا أن يمسكوا بقيادة الأمور والتحكم بها والقدرة على توجيهها⁽²³⁾ .. فبدل أن يتحرك اليهود بقواهم الذاتية فقط تحركوا بإمكانيات أوروبا شرقها وغربها وامتدادها الولايات المتحدة، حيث ملكوا إرادتها وفكرها... وهكذا تنتقل الإسرائيلية لتحل طرف المعادلة الدولية القوية .. مرة بإنتاج الفلسفة القومية والدولة القومية، ومرة بجعل الصراع يقوم على أساس طبقي وهذا التوجه هو الذي قاد النشاط العربي والكردي والفارسي والطوراني وكان من أقوى الأسباب الذي عمل في جسد الإمبراطورية العثمانية تخريباً وتفكيكاً. ونحن نرى في الخمس عشرة سنة الأخيرة من القرن

العشرين تحرك "الإسرائيلية" لتحتل عربية القيادة والتوجيه في بلاد الصين والهند بصمت بعيد عن ضجيج الأضواء الإعلامية .. إنه "المعنى اليهودي" المتجول الذي يفتش عن نصوص يسكنها ويتحرك من خلالها .. إنه "النور بين الأمم" إنها "الرسالة الفكرية" إنه جهاز الكمبيوتر الذي يقود إف 16 والصهيونية العالمية وكذلك الدولة الإسرائيلية لا تفكر ولن تقبل بهجرة جماعية لليهود أوروبا وأمريكا إلى إسرائيل . حتى لا يختل ميزان تأثيرهم وتوجيههم على خط سير الأحداث في تلك الدول. فإن تجميع اليهود في بلد واحد حتى وإن بلغ تعدادها 15 مليون نسمة فستبقى إمكانياتها وطاقاتها محدودة. وهذه ستكون نهاية تأثير اليهودية العالمية. وبالتالي زوال إمبراطوريتها الغير معلنة. ولهذا يرى برفسور درور أن يهاجر مليون يهودي من أوروبا والولايات المتحدة إلى إسرائيل في الخمسين سنة القادمة⁽²⁴⁾، أي أن يهاجر فقط نسبة قليلة من الزيادة الطبيعية لليهود في تلك الدول. وهو بحاجة إلى مليون مهاجر يهودي غربي لكي يحافظ على التفوق للعنصر الاشكنازي في التوازن الديمغرافي للمجتمع الإسرائيلي.

وبهذا يمسي موضوع إقامة الدولة اليهودية واستقلالها وتحيزها الظرفي، يحد من دور ونشاط وفاعلية اليهودي المتجول، فإن المعنى الذي يحتل نصاً معيناً ويسكن فيه ليس من السهولة مغادرته إلى حيز آخر، فإن خطواته تصبح مكشوفة وعارية وتفقد سلاح التستر والإخفاء. وبهذا يصبح مشروع بناء الدولة اليهودية محرّجاً للتنقل والتجول اليهودي واحتلال خانة التحكم والتوجيه في المجتمعات، وهذا يحرمها من جاهزية التلبس على الغير. وهذا الارتباك وعدم وضوح الرؤيا هو جوهر النقاش والجدل الدائر في الأوساط الفكرية اليهودية، بين من يرون استمرار دور اليهودي المتجول "النور بين الأمم" من أمثال برفسور هريمان كوهين وغيره وبين هؤلاء الذين يرون أن من حق اليهود الاستقرار والاطمئنان في حيز معين كما رأينا من موقف يهوشوع وغيره ويعوض عن الدور "الأخلاقي" بإقامة "فيالق التعليم" للعالم المتخلف !!..

يقول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدن في الأرض مرتين ولتعلن علواً كبيراً .. فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبداً لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الديار وكان وعداً مفعولاً .. ثم رددنا لكم الكرة عليهم وأمددناكم بأموال وبنين وجعلناكم أكثر نفيراً .. إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها، فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءوا وجوهكم

وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتبيرا ﴿ (الاسراء 4-7).⁽²⁵⁾
فيا بني إسرائيل هلموا فأحسنوا يحسن الله إليكم، ويمكن لكم، هلموا فارجعوا إلى
رسالتكم الأولى، رسالتكم الربانية واخلعوا من نفوسكم الهة المادة وثقلها، اخلعوا من
قلوبكم رسالتكم اللادينية، فإن توليتهم وأبيتهم وأسأتم فلها.!!

الملاحظات والمواامش :

- (1) مجلة "اتجاهات جديدة" (كيفونين حدشيم) — أكتوبر 2000. عاموس يوبيل — الصندوق القومي اليهودي (كيرن كيميت ليسرائيل) وهي مجلة مختصة بقضايا اليهودية والصهيونية، ص87 وما بعدها.
- 2.1 يحازقيل درور، مذكرة لرئيس الحكوم، إصدار معهد القدس لدراسة إسرائيل . الأكاديمية. نشر منظمة الطلاب في الجامعة العبرية في القدس 1989 ص115 وما بعدها.
- (2) محاضرة ألقاها عام 1995 في جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة، نشرتها فصلية "الكرمل" الثقافية العدد 54 شتاء 1998، تصدر عن مؤسسة "الكرمل الثقافية" رام الله — فلسطين.
- (3) المصدر السابق ص 101.
- (4) المصدر السابق ص 102.
- (5) بيني موريس — ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1947 — 1949، دار نشر "عام عوفيد" (الشعب العامل) تل أبيب 1991.
- (6) الكرمل عدد 51 ربيع 1997.
- (7) Said Edward W. Culture and Imperialism, New York Vintage Books 1994.
- (8) الكرمل، عدد 51، ص 220.
- (9) المصدر السابق، ص 218.
- (10) المصدر السابق، ص 219.
- (11) وليد الخالدي — كي لا ننسى — مؤسسة الدراسات الفلسطينية. — بيروت — لبنان — الطبعة الأولى 1997 من XXXIX) ص 39) وهذه هي القرى التي هدمها جيش الدفاع الإسرائيلي في حرب 1948 وهي لا تضم تلك التجمعات الصغيرة فإذا اضيفت هذه التجمعات فإن العدد سيكون أكثر من 420 قرية بكثير.
- (12) يحازقيل درور، مذكرة لرئيس الحكومة ص29 (فصل وظيفة الدولة في إسرائيل) وهي الفكرة التي يحاول درور أن يؤكد في سياق الكتاب بل مجموعة كتبه الأربعة المعروفة تحت اسم "مذكرة لرئيس الحكومة" على خصوصية دولة إسرائيل الصهيونية وأن الدولة ما هي إلا أداة لتحقيق الأهداف الصهيونية.
- (13) المصدر السابق ص 24.
- (14) المصدر السابق ص 155 وما بعدها.
- (15) فصلية الكرمل عدد 54 شتاء 1998 رام الله فلسطين.
- (16) القرآن الكريم — يوسف الآية 56.
- (17) القرآن الكريم — سورة النمل الآيات: 19، 30، 31، 38، 39، 40.
- (18) القرآن الكريم — النمل 38 — 40.
- (19) القرآن الكريم — البقرة 79، وآل عمران 187:

(20) انظر تفسير ابن كثير، وغيره من التفاسير كالبيضاوي والزمخشري والنسفي والتفسير الكبير للرازي.

(21) انظر الكتاب القيم في هذا الموضوع — (يهوديم بتربوت هرنسانس بايطاليا) دور اليهود الثقافي في الرينسانس الإيطالي، بتصيل — ايل روت — مؤسسة بياك، القدس 1962. والكتاب يقع في 340 صفحة من الحجم المتوسط.

والكتاب عبارة عن مستند وثائقي عن دور المسلمين والعرب واليهود بشكل خاص في النهضة الأوروبية الحديثة. وسوف أقوم بترجمة بعض الفقرات فعلى سبيل المثال ص 26،
: 27

ويمكن القول من وجهة نظر معينة، بأن يهود إيطاليا في العصور الوسطى عاشوا حياة مزدوجة، حياة البنك الربوي الاقتراضي إلى جانب حياة المعابد اليهودية من جهة أخرى. عن هؤلاء الذين أسسوا وعملوا في البنوك نقرأ عنهم عن طريق السجلات الرسمية الإيطالية، وأما الفئة الأخرى وهي ذاتها التي تعلقت بالمعابد نعرف عنهم من الشهادات والمستندات العبرية. في المستندات العبرية نعرف هؤلاء اليهود بأسمائهم العبرية التوراتية. بينما في المستندات الرسمية يعرفون بأسمائهم الإيطالية. وليس من السهل التنسيق بين هذه الأسماء، وهو ليس عملاً سهلاً. ومن المعروف والواضح أن الاسم الإيطالي "إبرامو" هو الاسم العبري إبراهيم، والاسم "جاكوبا" ليس سوى الاسم يعقوب التوراتي. وقد تكون طريقة هذه الأسماء معقدة جداً وبعيدة عن الأصل العبري، وحينئذ لابد أن نعتمد على الخيال والصوت السماعي أو دلالة الاسم العبري عن طريق الأمثال بمباركة يعقوب (السفر الأول م ط) أو بمباركة موسى عليه السلام (سفر "دبريم لف") فعلى سبيل المثال فإن الاسم الإيطالي للاسم يهودا عن طريق التمثيل كان يعرف بالغالب تحت اسم "ليثو" أو "ليوننا" لأن يعقوب قد لقب ابنه الرابع يهودا (جور — أرييه — يهودا) وكان هذا مقبولا وطبيعيا للغاية. وأقل من ذلك قبولا كان الاسم "مردخاي" تحت اسم "ماركو" عن طريق اعتماد الخيال أو الصوت والفرز السماعي أو تحت اسم "أنجيلو" وكذلك الاسم إسحاق (يتسحاك) والذي ترجم عادة تحت اسم "جايو" على مقتضى مفهوم الضحك باللغة الإيطالية. وهكذا الاسم مناحيم والذي قد يكون تغير عن طريق الاسم الألماني "منديل" وحسب خيال الموسيقى السمعية أو الصوتية إلى الاسم الإيطالي "مانوئيل" وفي حالات خاصة عرف تحت اسم عمونائيل. وأما الاسم بنيامين فقد تغير دائما إلى الاسم "جوليلمو" (لأن يعقوب، قد مثل بنيامين بالذئب وفي الديالكتيك الألماني وولف وهو قريب من الاسم (ويلهلم) وهو كذلك بما يتعلق بالاسم "حزقيه" والذي ترجم على الأقل، منذ القرن السابع عشر إلى اسم شبيه في موسيقاه للاسم "تيززارا".

وقد تم قبل فترة وجيزة اكتشاف ونشر هذه الأشياء والأسماء في قوائم سجلات البنوك الإيطالية، هذه الأسماء كانت معروفة حسب السجلات العبرية اليهودية كطلاب للأدب والثقافة اليهودية، أو كمشاركين نشيطين في هذا الأدب. وهكذا على سبيل المثال — فإن مانولا دي بونايطو رئيس المؤسسة المالية "بانكو ديلا — وأكا" بمدينة فيرتشي، وهو الذي نجا من خطر الموت عند ملاحقة اليهود في أعمال عنف عام 1488، وقد عرف عن طريق المثال بأنه ليس

إلا عمانوئيل بن عزرائيل دا - كاميرينو، والذي كان في حينه يساعد أدباء يهود. والمشهور من بين علماء اليهود في إيطاليا في القرن الخامس عشر كان مردخاي بن إبراهيم فينتشي من بلدة مانطوبا وهو ما يمكن أن نعرفه مع الميموناى المحلي، أنجيلو دي إبرامو والذي حصل عام 1435 على رخصة من بيت جونزاكا لفتح مصرف للقروض. وكذلك نذكر مشلم بن مناحيم مفولطيرا، والذي كتب وصفاً، أخذ بمجامع القلوب، في وصف رحلته إلى فلسطين عام 1481 وقد ذكر في السجلات الإيطالية ليس دائماً بشكل محترم، تحت اسم بونا بنطوره دي منولا ... عزاريا من الآدوميين كان من الشخصيات الأدبية المعروفة في الأدب العبري في زمانه، ولكنه كان يوقع على رسائله الصادرة باللغة الإيطالية تحت اسم بونيوطو دي روسو. وبهذا المنهج والأسلوب كان هناك العديد ممن ترجموا الكتب الفلسفية والعلمية من العربية إلى الإيطالية أو اللاتينية تحت أسماء مستعارة نظراً للنفسية الأوروبية الراضة للثقافة الإسلامية والعربية والتي تكونت عبر صراع مرير دام مئات السنين.

حتى في فن التجميل (الكوسماتيك) كان هناك دور لليهود، ودور تجميل تستقبل روادها ومنذ القرن الخامس عشر والسادس عشر حدث لفاتاريثا سبورثشا أميرة أيولا العجوز عندما طلبت من اليهودية "آنا" في روما عام 1508 معجوناً من أجل نضارة الوجه ومعالجة تجاعيد الوجه (دور اليهود في عصر النهضة ص 52).

حتى أنه كان لليهود دور فعال في انتشار عادة قبيحة كاللعب بالورق (الشدة) ومزاولة القمار التي انتشرت في إيطاليا في القرن الرابع عشر وما بعده، حتى عجزت الحكومة عن منع ذلك بالرغم من كثرة القوانين التي صدرت لمنع ذلك، كان ذلك يكثر بمناسبة عيد الميلاد من كل عام (انظر دور اليهود في عصر النهضة ص 33 وما بعدها).

لقد وصلت الروابط بين اليهود في عصر النهضة (الرينسانس) والمسيحيين إلى علاقات صداقة كما يظهر من خلال علاقة اليهود الحميمة مع البابا كليمنس السابع (1523 - 1534) عندما ظهرت بشكل فجائي في جيتو فينيتسيا عام 1524 شخصية يهودية شبه خيالية كمبعوث من قبل أخيه يوسف ملك سبط رؤوبين يطلب مساعدة عسكرية من البابا ومن حكام أوروبا في حربه ضد الأتراك. ومن الذين شهدوا بصفة ذلك الفنان المصور موسى دي كاسطيلاتسوا. ويظهر أن البابا قد وثق من رسالة رؤوبين فأعطاه رسائل موجهة إلى بعض حكام أوروبا يحثهم على نصرته ومساعدته. وهكذا استطاع رؤوبين أن يجمع إليه القوة الروحية والمادية لليهود روما (المصدر السابق دور اليهود في عصر النهضة ص 30).

لقد بلغ الأمر أن استطاع اليهود فتح أكاديمية يهودية بإيطاليا حتى تلبي حاجات اليهود العلمية وغيرهم .. وقد انتشرت في صقليا جنوب إيطاليا علوم الطب اليهودي المنقول عن الطب العربي الإسلامي، وأقيمت هناك جامعة تعلم مواضيع متعددة تلبي حاجات الجالية اليهودية والمجتمع الإيطالي (دور اليهود في عصر النهضة ص 46 ، 47) وقد سمح لهم بمزاولة هذا النشاط الجامعي من قبل الملك يوحنا في 17 يناير 1466.

(22) لقد مر وقت ظن الناس فيه أن التأثير الحضاري للمسلمين على النهضة الأوروبية كانت هامشية، وحاول الأوروبيون أنفسهم في العديد من مراجعهم أن يطمسوا دور العرب

والمسلمين في البناء الأساسي للمدنية والحضارة الأوروبية، وكان النهضة العلمية الأوروبية تطورت بشكل فجائي دراماتي من غير مثال، والذي وصل فجأة إلى درجة من الكمال العجيبة في القرن الخامس عشر، ولكننا اليوم نعلم أن العلم الكلاسيكي لم ينقطع بشكل كامل عن أوروبا (خاصة وهناك جاليات يهودية سكنت إيطاليا وأوروبا منذ القرن العاشر والحادي عشر بل وقبل ذلك) .. وعلى هذا فإن النهضة (الرينيسانس) إذا جاز تسميتها بهذا الاسم جاءت على شكل تدريجي وقد كانت بدايتها مع أوائل القرن الثاني عشر. وعلى الرغم من أن الثقافة والفلسفة العربية الإسلامية ارتكزت في نشأتها على تحصيل اليونان لمجمل العلوم والفلسفات، ولكن حصلت بعدها انطلاقة عربية إسلامية في كل العلوم كإنتاج وإبداع إسلامي قد عارض في كثير من أموره المنطلقات اليونانية .. ذلك التراث اليوناني فقد افتقد ونسي تمامًا في أوروبا، حتى تم اكتشافه وتناوله وبعثه على أيدي العرب المسلمين في فتوحاتهم الأولى .. وقد كانت هذه المعارف والفلسفات منتشرة بل تناولها العرب المسلمون برغبة ونشاط وحماسة عظيمة في نوادي: دمشق، القاهرة والقيروان وفيما بعد في قرطبة، وفي الأندلس في أيام زهوها ويقظتها. وقد نالت هذه العلوم تقديرًا واحترامًا خاصًا من قبل العلماء والفلاسفة العرب الذين نقدوا وحلّلوا وأضافوا وأبدعوا وشرحوا وطوروا علم الطب الهيبوكراتس، وكذلك في علم النجوم الخاص بفتولوميثوس، وقبل ذلك وإضافة إليه العلم والفلسفة الأرسطوطالية. وهذه العلوم كانت حسب المراجع العربية خاصة المستعملة والمنتشرة في سوريا مع بداية الفتوحات الإسلامية في القرن السابع الميلادي، ويدور الدولاب منذ القرن الحادي عشر وما بعده، عندما بدأت روح التعلم تغزوا أوروبا المسيحية، كان هناك طلاب من بين النصاري متعطشين لتحصيل العلوم من الجامعات الإسلامية في الأندلس كفلسفة ابن رشد (أفروس) وابن سينا وغيرهم. وقد اعتبر هؤلاء الأوروبيون أن مفاتيح المعرفة والعلوم هي بأيدي العرب المسلمين. فلا طريق ولا وسيلة من نقل تلك العلوم والمعارف إلا عن طريق العرب والمسلمين ... كيف يمكن الوصول إلى تلك المصادر الإسلامية في الوقت الذي كان يفصل أوروبا عن المسلمين حاجز عدائي عظيم وكان من العسير تخطيه، وبين هذين العالمين: العالم الإسلامي والعالم المسيحي، لم يكن الحاجز دينيًا فقط ولكن كان هناك حاجز ثقافي ولغوي .. عالم اللغة العربية من جهة وعالم اللغة اللاتينية من الجهة الآخرة .. ولم تكن من حلقة اتصال بينهما غير اليهودية وبعض المبادرات الفردية من كلا الجانبين فإن اليهودية كانت موجودة في العالمين، ولها كذلك موطئ قدم في مجال العلم والفكر والمعرفة في العالمين. وهذا الدور اليهودي هو الذي قام بوظيفته المتميزة والمهمة في تاريخ العلم والمعرفة كحلقة اتصال وتفاهم بين ثقافتين مختلفتين بل متصادمتين ...!! ولطالما رغب اليهود ومارسوا عملية التجوال من بلد إلى آخر بدوافع وأحاسيس كوسمو - سياسية ومصالح اقتصادية والتي تضطربهم للتجول بين بلدان أوروبا وغيرها من بلدان آسيا وإفريقيا، وفي أوروبا المركزية في العصور الوسطى كان من الصعب وجود رجل متعلم. ولهذا قام اليهود، الذين كانوا يتقنون اللغة العربية بدور الوسطاء بين الثقافتين وخاصة في نقل الثقافة الإسلامية إلى أوروبا. فقد قام هؤلاء اليهود بترجمة العديد من المؤلفات العلمية والأبحاث الفلسفية إلى اللغة اللاتينية وإلى

العبرية أيضًا. وهذه الترجمات من العبرية إلى العربية كانت تصل إلى يهود يعيشون في أوروبا ويتقنون اللغة اللاتينية إلى جانب العبرية ويعرفون الكثير عن النصرانية ومثال هؤلاء (العالم والشارح الرب إبراهيم بن عزرا والذي عاش في الأندلس في القرن الثاني عشر وتجول في العديد من الدول الأوروبية وسكن فترة ليست قصيرة في لندن) وعن هذا الطريق — الوسيط اليهودي — إلى جانب مبادرات فردية كما ذكرنا من جانب الأوروبيين أنفسهم انتقلت العلوم والإنجازات الإبداعية الإسلامية إلى أوروبا .. ولقد بقي لنا مئات بل آلاف المخطوطات من هذا القبيل بأيدي اليهود عن العلوم والفلسفة الإغريقية متمثلة بعلماء وفلاسفة عرب ومسلمين ممن درسوا هذه العلوم سواء كانت الترجمة عن العربية مباشرة أو عن العبرية. وكل ذلك دخل إلى أوروبا المسيحية ابتداء من القرن الثاني عشر وما بعده، وكان لذلك تأثير مباشر ورئيسي وحاسم على النهضة الأوروبية.. إلى جانب ذلك شهدت بعض الفترات حركة ترجمة واسعة من العربية إلى اللاتينية .. وقد قيل حقا إن مع غروب شمس الوجود السياسي والثقافي العربي الإسلامي من الأندلس (إسبانيا) أخذ اليهود الحكمة والعلوم من أيدي المسلمين التي ضعفت وشاخت وأوصلوها بنجاح منقطع النظير وعجيب لأيدي العالم المسيحي الأوروبي المتعطش لهذه المعارف والعلوم ... وقد كان هناك ثلاثة مراكز ترجمة كبيرة وشهيرة:

الأول في الأندلس (إسبانيا) والتي بها اندمجت الثقافتان العربية والمسيحية وفي الأساس في مدينة طليطلة، تحت رعاية رجال الدين المسيحيين ومبعوثي البابا وملوك كستيليا، وكذلك في مدينة برشلونة، والذي كان الرئيس إبراهيم بن حيان من أهم رجال العلم اليهود في العصور الوسطى وقد اشترك في منتصف القرن الثاني عشر مع بلاطو الإيطالي من مدينة طيولي في ترجمة مخطوطات والتي أدخلت بواسطتها علوم الرياضيات إلى العالم المسيحي اللاتيني ... وأما مركز الترجمة الثاني فقد كان في بروبانس والتي أدت وظيفة حلقة الاتصال بين إسبانيا وفرنسا ومن حكمائها (أبناء عائلة ابن تييون جيلا بعد جيل) الذين قاموا بترجمة العديد من المخطوطات العربية إلى العبرية لفائدة اليهود القاطنين إلى الشمال من جبال البيرانيائيم ... وأما المركز الثالث للترجمة فقد كان في إيطاليا الجنوبية وقد كان حكامها تباعًا الواحد تلو الآخر يبدون عناية وأهمية قصوى في رعاية طلاب الحكمة والعلم والتي لم يكن لها مثل من حيث الشهرة والدور في كل أوروبا.

(23) يكفي أن نورد المثال التالي عن دور المسلمين في صنع الحضارة الأوروبية "من بين الأصدقاء المقربين للطبيب اليهودي يعقوب مانطينوس (ابن لعائلة يهودية إسبانية والذي تعلم الطب والفلسفة، والذي عاش بعض الوقت في بولونيا، وقد أمضى جل وقت فراغه في ترجمة مؤلفات علمية من اللغة العبرية إلى اللغة اللاتينية. وقد أصبح ذا حظوة وشهرة في بلاط البابا كليمنس السابع وقد عين في عام 1528 كمحاضر في موضوع الطب في بولونيا) كان الرحالة والمغترب الفذ، صاحب الكفاءات العالية النبيل الحسن بن محمد من مدينة جرانادا، والذي بعد مغامرات في رحلاته في بلدان إفريقيا وخارجها قد قبض عليه من قبل لصوص البحر وبيع كعبد واقتيد إلى البابا ليو العاشر، وبضغط وإغراء من البابا اعتنق المسيحية عام

1526 (ويظهر ليس بإيمان تام) وقد غير اسمه إلى جوباني ليو أفريكانوس، وبهذا الاسم عرف في الأدب، وقد قام بأعمال خارقة، بل فعل الأعاجيب من أجل نشر الثقافة الشرقية في إيطاليا (حتى أن الكردينال إيجيديو دي فيطربو كان من تلاميذه) وقد قامت علاقات وثيقة مع يعقوب ماطينوس والذي تعلم معه أيضاً. وبفضل البرفسور العظيم، والطبيب البارع ومن أجله فقد ألف ليو (الرجل المسلم) قاموسه الثلاثي: العربي والعبري واللاتيني والمحفوظ حتى اليوم في اسكوربال (بالقرب من مدريد).

(24) اتجاهات جديدة — مجلة تبحث في اليهودية والصهيونية — عدد أكتوبر 2000 ص 87.

(25) القرآن الكريم: الإسراء الآيات: 4-7.

ملاحظات الجزء الثاني من الكتاب

- 1- القرآن الكريم ، سورة الإسراء ، الآية 70 .
- 2- القرآن الكريم ، سورة البينة ، الآية 7.
- 3- انظر النظام الداخلي للتجمع الوطني الديمقراطي — تحت عنوان "العضوية" + نشرة المؤتمر الثالث نوفمبر 1999 — النصر ص4.
- 4- هذا الحزب : التجمع الوطني ، "ليس قومياً عربياً فكما رأينا من تعريفه لشروط عضويته فإنه يقبل اليهودي في صفوفه من كل مواطني دولة إسرائيل بعد أن يتخطى سن الثامنة عشر — النظام الداخلي للتجمع الوطني ، مادة عضوية ص4.
- 5- قعيس هذا كان له عمة تعيش في البصرة فذهب لزيارتها في ليلة بارده فكان من هوانه عليها أن أدخلت كلبها لضيق حجرتها ، وأرسلت قعيساً يعاني شدة البرد في الخارج حتي هلك فقالت العرب لكل أمر يهون على أهله : "أهون من قعيس علي عمته" .
- 6- القرآن الكريم ، سورة العلق ، آيات من 1—5.
- 7- القرآن الكريم ، سورة الأحزاب ، الآية 19.
- 8- في محاضرة ألقاها عام 1995 في جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة .
- 9- المصدر السابق : الكرمل : فصلية ثقافية ، العدد 54 شتاء 1998.
- 10- المصدر السابق ص101.
- 11- المصدر السابق ص102.
- 12- بيني موريس — ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1947—1949 ، دار نشر "عام عوفيد" تل أبيب 1991.
- 13- الكرمل عدد 51 ربيع 1997.
- 14- انظر Said Edward W.Culture and Imperialism, New York Vintage Book 1994.
- 15- الكرمل ، عدد 51 ، ص 220.
- 16- المصدر السابق ، ص218.
- 17- المصدر السابق ، ص219.
- 18- انظر وليد الخالدي — كي لا ننسى — مؤسسة الدراسات الفلسطينية — بيروت — لبنان — الطبعة الأولى 1997 من XXXIX 39 وهذه هي القرى التي هدمها جيش الدفاع الإسرائيلي في حرب 1948 وهي لا تضم تلك التجمعات الصغيرة فإذا أضيفت هذه التجمعات فإن العدد سيكون أكثر من 420 قرية بكثير .

ملحق (1)

إعادة بناء لجنة المتابعة العليا

تعريف عام: (درس تاريخي)

القلية العربية الفلسطينية في إسرائيل :

هي الجزء الذي بقي متشبثاً بأرضه وفي وطنه بعد عملية التهجير الجماعية للشعب الفلسطيني عام 1948 عشية قيام الدولة العبرية.

في الثلاثين سنة الأولى تقريباً من قيام الدولة اليهودية كان يقود النشاط السياسي في الأقلية العربية حركات وطنية وقومية متعددة. كان يميز عملها العفوية وردود الفعل على الممارسات القمعية للحكم العسكري ضد هذه الأقلية ولم تستطع هذه القيادات على ندرتها استخدام آلية واضحة في حشد الجماهير العربية وتجميع طاقتها. كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي أبرز التيارات الوطنية التي كانت تقود حملة إعلامية بصفته الحزب الوحيد المعترف به من قبل السلطات الإسرائيلية وله أجهزته الإعلامية الخاصة من صحف ومجلات .. إلى جانبه كانت هناك حركات وتنظيمات قومية غير معترف بها .. كان هناك حركة جماعة الأرض في منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الستينات .. وهي حركة محدودة العدد ذات طموح قومي وإلى جانبها كانت تعمل لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس، وكانت قوة ذات فعالية متممة ومكملة للقوى الوطنية والقومية. وقد كانت لجنة الطلاب أكثر تأسيساً ومنتخبة من قبل جمهورها سنوياً وما زالت قائمة حتى هذا اليوم وتزاول نشاطها ..

كانت الأقلية العربية تمتص كل ضربات الاضطهاد والملاحقة للسلطات الإسرائيلية وهي في حالة عزلة شبه تامة وعزلاء من آليات المقاومة إلا ما كانت تحتفظ به من مخزونها الحضاري .. كانت عزلاء من التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية .. لا تملك طلائعها برنامجاً سياسياً واضحاً ولا آلية محددة لتحريك نشاط جماهيرها بشكل أكثر إيجابية وجدية .. كان العرب الشيوعيون

ملاحقين، لا لكونهم شيوعيين ، بل لأن السلطات الإسرائيلية كانت تعتبر انضمامهم للحزب الشيوعي ما هو إلا تضليل وتمويه تخفي وتتستر على روح عدائية للدولة وأجهزتها.

وبعد منتصف السبعينيات وتحديداً بعد يوم الأرض عام 1976 برزت وتشكلت اللجنة القطرية للسلطات المحلية وبعد ذلك أقيمت لجنة المتابعة في عام 1982 .. وبعض الحركات القومية كحركة أبناء البلد ... في حين اختفى نشاط جماعة الأرض. ثم ظهرت الحركة التقدمية للسلام ابتداء كحركة وطنية ضمت عرباً ويهوداً ، ثم تتابعت التشققات في هذه الحركات وذهبت ريحها .. وكل ذلك حدث على هامش عملية السلام المصرية الإسرائيلية .. ثم برز الحزب العربي الديمقراطي بصيغة أكثر قبولاً في الأوساط اليهودية ويعبر عن مرحلة نفسية مهزوزة تعكس الواقع العربي بعد أن خرجت مصر من الصراع العربي الإسرائيلي بصورته الساخنة.

وشهدت سنوات السبعين وما بعدها دخول عامل ولعب جديد يتدفق حماسة وحيوية ونشاطاً على الساحة السياسية والاجتماعية والعقائدية لهذه الأقلية ، هذا التيار الإسلامي والذي من الصعب حصره في الخانة القومية نظراً لإيمانه وتطلعاته العقائدية والدينية العالمية .. في هذه المرحلة شهدت الساحة تشرذماً وتراجعاً لبعض النشاطات المختلفة للكثير من القوى الفاعلة. وغاب صوتها الجماهيري وانحصر في ندوات فكرية ومؤتمرات بيئية .. وبرز دور اللجنة القطرية كوريث رسمي لأكثر هذه الحركات وأصبحت تصاغ النشاطات العامة في بوتقة لجنة المتابعة بعد أن تفقد حرارة الموقف وبردت حركة الجماهير .. حتى أنقلت حركة لجنة المتابعة تباين المواقف وكثرة الانتماءات خاصة تلك الشخصيات التي كان يفرزها المجتمع في ظروف غامضة وصعبة ممن كانوا رسلاً للسلطات الإسرائيلية أكثر منهم رسلاً لقومهم.

وفي العقد الأخير من القرن العشرين وبعد هزيمة التصور العربي وطروحاته القومية بعد الذي حصل من غزو الغرب الاستعماري للعراق ومساندة العديد من الدول العربية للغرب الاستعماري خاصة تلك الأنظمة التي يعتبرها الكثيرون "قومية" كمصر وسوريا ... وفي منتصف التسعينيات للقرن المنصرم ظهر من جديد عامل قديم / جديد وهو التجمع الديمقراطي كحركة وطنية تعمل على تجميع بقايا الحركات الوطنية والقومية وبعث روح جديدة فيها .. ويبدو "التجمع الوطني"

بقيادة عزمي بشارة عضو الكنيست الإسرائيلي كتيار قومي في خطابه العربي ولكنه تيار وطني في حقيقته حيث يملك كل مواطن يهودي حق الانضمام إليه بمقتضى دستور الحزب .. ولهذا فإن العديد من الحركات الوطنية والقومية تحولت إلى دروس في التاريخ، أكثر منها نشاطاً واقعياً .. ولهذا يمكن حصر القوى الفاعلة في الساحة العربية بثلاث تيارات رئيسية:

- (1) الحركة الوطنية بقيادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي.
- (2) الاتجاه الإسلامي بقيادة الحركة الإسلامية.
- (3) الحركة الوطنية بقيادة حزبي: العربي الديمقراطي والتجمع الوطني الديمقراطي.

لجنتي القطرية والمتابعة :

هما إطاران متشابكان لا فصل محددًا بينهما، سلطاتهما ووظائفهما متداخلة وكذلك الأهداف والغايات لكليهما تكاد تكون عامة .. وحين الوقت لدراسة هذا الوضع دراسة جريئة. فمن غير المفيد وجود رأسين لعرب هذه البلاد؟ أو رأس واحد لتنظيمين كما هو حتى الآن. ثم من غير الصحي الاستمرار بربط اللجنة القطرية للسلطات المحلية بمشاكلها الخاصة والعامة مع هيئة عامة تحمل هموم ومشاكل الأقلية كلها وأن يقف مسؤول واحد لكليهما.

وإذا كان من المتعذر أو من الصعوبة بمكان في ظل الظروف الراهنة قيام لجنة متابعة كهيئة أو جسم اعتباري يملك الشرعية التنظيمية والدستورية المنبثق عن تمثيل صادق لإرادة جماهيرنا .. فإن كان هذا صعب التحقيق ظرفياً، فإن من السهولة إعادة تنظيم اللجنة القطرية وهي هيئة أكثر شرعية وأصدق تمثيلاً واعتباراً وتتشكل عن طريق الانتخابات الحرة والمباشرة، مضافاً إليها كل الهيئات والمؤسسات المنتخبة ديمقراطياً وعلى رأسها أعضاء البرلمان العرب ولهذا ولأسباب موضوعية أخرى نرى ضرورة دمج هاتين المؤسستين (القطرية والمتابعة) مرحلياً وكظرف استثنائي من خلال إعادة صيغة اللجنة القطرية للسلطات المحلية .. ولجنة تضم كل الهيئات المنتخبة ديمقراطياً هي لجنة شرعية بكل المقاييس تمثل تمثيلاً صادقاً وأميناً وصحيحاً بالمفهوم الديمقراطي لتشكيل آلية أكثر ملائمة لتحقيق مصالح هذه الأقلية.

ويمكن إجمال المنتسبين لهذه الهيئة العربية "العليا" والتي يمكن أن يطلق عليها: "الحكومة المحلية" أو "السلطة العربية العليا" وهو اسم يمكن أن يتفق عليه بحيث يراعي وظيفة ودور هذه الهيئة .. بحيث تعمل على تحقيق والحفاظ على مصالح الأقلية العربية ممثلة بالاتجاهات الثلاث السابقة: الحركة الوطنية، الحركة الإسلامية، الحركة الوطنية القومية .. بحيث تضم كل التنظيمات والهيئات المنتخبة ديمقراطيًا:

- (1) أعضاء البرلمان العرب.
 - (2) رؤساء وأعضاء السلطات المحلية العربية ورؤساء لجان العمال فيها.
 - (3) ممثلي لجان الطلاب العرب في الجامعات المعتمدة.
 - (4) ممثلي أولياء أمور الطلاب.
 - (5) ممثلي النقابات المهنية متى وجدت.
- ولا حاجة لوضع قائمة طويلة متداخلة ومنها ما أصبح من اهتمام دارس التاريخ. ولكن الجمهور العربي برمته ينتمي بشكل مباشر لواحد من تلك الاتجاهات الثلاث الفاعلة على الساحة العربية.

هذه المؤسسة التي قد نتفق على اختيار اسم جامع لها مثل: "هيئة عربية عليا" أو "حكومة محلية" تعمل من خلال لجان وهيئات تتبثق عنها بموجب دستورها الذي يحدد أهداف وغايات ووظائف هذه اللجان والآليات التي تعمل من خلالها. وينبغي أن تراعي هذه "الهيئة العربية" أهداف ومصالح مركباتها الأساسية والاتجاهات الفاعلة فيها: الوطنية، القومية، الإسلامية. فهي ليست هيئة وطنية بالمعنى الضيق للكلمة أو قومية أو إسلامية. إنها كل ذلك .. لها موقفها من الأحداث الوطنية والقومية والإسلامية.

وبهذا المفهوم فإن "الهيئة العربية العليا" هي كيان تمثيلي يضم القوى الفاعلة والمنتخبة في الوسط العربي .. وهي بذلك هيئة تقوم على مفاهيم التعددية السياسية والاجتماعية والثقافية. ولهذا فهي ليست ساحة للنزال الفكري الأيديولوجي، أو للمزاحمة الحزبية الحركية .. بل هي هيئة تقوم على تنسيق المواقف المختلفة والمتباينة وتتخذ القرارات المناسبة لمصلحة الكل العربي في هذه البلاد أولاً ثم تتعدد طروحاتها ومقولاتها فيما وراء ذلك .. لأنها غير منبثقة عن عقد اجتماعي محدد أو أيديولوجيا معينة .. بحيث إن لكل واحد من مركباتها الأساسية له طروحاته ومقولاته الخاصة به.

الأهداف والغايات :

يمكن تلخيص أهداف "الهيئة العربية العليا" التي يمكن الالتقاء حولها حتى لا تنتشب المواقف لمركباتها في هدفين اثنين:

(1) العمل على توفير الأمن والحياة، واستمرارية الوجود العربي والعمل على زيادة ثقله النوعي حتى يستطيع التأثير على صياغة مستقبله فوق أرضه بإمكانياته المتاحة، ومن أجل رعاية امتداده الأفقي والعمقي في أرضه ووطنه، ضمن أطروحة الدولة العبرية. والعمل الدائب على إمكانية تعديل هذه الأطروحة بحيث تشمل في تخطيطها الاستراتيجي وجود الأقلية العربية الفلسطينية كعامل أساسي في كيانها وصياغة مستقبلها بوضوح أشد توفير الأرض اللازمة لاستمرارية الأجيال القادمة عن طريق: زيادة مناطق النفوذ للبلدات العربية وانتزاع وإعادة الأراضي التي صودرت بشتى القوانين منذ قيام الدولة.

(2) الهدف الثاني يرمي إلى خلق مناخ وبيئة ثقافية واجتماعية وسياسية تعددية .. فإذا كان الهدف الأول هو توفير وحماية البيت العربي والعمل على توسعته باستمرار، فإن الهدف الثاني يتمحور حول رعاية ساكني هذا البيت والمحافظة على مصالحهم مجتمعين، وبعث روح ثقافية تعددية ورعاية وتربية العقلية والإرادة الاجتماعية بحيث تصبح شرائح هذه الأقلية متممة بعضها بعضاً .. واحترام الغير والموقف الآخر المختلف، والصبر على الحوار مع المخالف والمعارض. بمعنى آخر رعاية مجموعة من القيم التي بها الفرد والجماعة بحيث لا نترك الإنسان العربي فارغاً من حيث المحتوى القيمي، فيسهل حينئذ ملء هذا الفراغ بمضامين ومفاهيم ضارة لا تساعد على تجذير هذا الإنسان بوسطه وبيئته.

هذان هدفان استراتيجيان ينبغي العمل على توفيرهم وتحصيلهم للمحافظة على أمن الأقلية العربية من الضياع والتسيب والتهجير .. وكل غاية أو مصلحة تتعارض مع هذين الهدفين ينبغي تنحيتهما عن جدول أعمال هذه "الهيئة" .. هذا الكلام لا يعني إطلاقاً اقتطاع هذا الكيان من ظروفه الموضوعية سواء كانت محلية أو عالمية، ولا يعني الخروج عن الكل الإنساني، بل يعني الإبحار بهذين الهدفين في بحر الإنسانية الواسع والعمل على توفير شروط النجاح والاستمرار والتمكين. ولنضرب على ذلك مثلاً :

من الواجب النضال وبذل الجهود من أجل الخروج المبكر للاحتلال الإسرائيلي

من الأراضي العربية المحتلة .. وهذا يقع ضمن التصور لإعادة تشكيل أطروحة الدول اليهودية. ولكن مع سمو هذا الهدف فلا ينبغي أن نساويه بقضية الوجود العربي واستمراره لهذه الأقلية فوق أرضها وعلى تراب وطنها. فقضية وجودنا واستمراره في أرضنا هي هدف مصيري وهي واجبنا الأول، وليس هناك طرف آخر يمكن أن يقوم به غيرنا أو حتى أن يساعدنا في ذلك .. بينما إخراج الاحتلال من هضبة الجولان مثلاً مسؤولية سورية والدول العربية والمجتمع الدولي، الذي لم يكلف نفسه مشقة خطوة واحدة ليرفع عنا ضيقاً أو ظملاً طيلة ما يزيد عن نصف قرن وما زال.

إن القيادات القديمة والحالية للجماهير العربية لم تكن وليست كذلك على مستوى مرارة الظلم والاضطهاد التي تتحملها هذه الجماهير فهي ما زالت تعمل وتتاضل في مرحلة الإدانة والشجب والاحتجاج على الممارسات الإسرائيلية ومن داخل المؤسسات الصهيونية. ولم تجرؤ على الخروج بقضاياها للمؤسسات الدولية. إن ما نقصده هو تشكيل سلم أولويات العمل الوطني وفق رؤيا استراتيجية بعيداً عن التلقائية وردود الفعل العصبية وبمقتضى خطة مدروسة واقعية تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة والظروف المتغيرة.

نحن في "الهيئة العربية العليا" ينبغي أن نحارب الظلم والقهر بكل أشكاله وممارساته ومن أي مصدر كان .. فقضية الحق والعدل والخير هو جوهر قضيتنا وعناصر تماسكنا .. فإذا ما اضطهد نظام إسلامي على سبيل المثال أقلية أو فئة في داخله فينبغي أن لا نتردد في الوقوف إلى جانب المظلومين والمستضعفين. وكذلك الحال إذا ما اعتدت الدولة القومية على بعض الوطنيين أو المسلمين فيجب الوقوف مع المظلومين والمستضعفين.

هذه مبادئ أساسية ينبغي مراعاتها والأخذ بها إذا أريد فعلاً إعادة تنظيم مؤسساتنا حتى تتجاوب مع الواقع وتخطو في نطاق المتغيرات الداخلية لهذه الأقلية والمحلية والدولية .. والمؤسسات الصادقة الجادة هي التي تفرزها وتطرح صياغة ذاتها على ضوء المستجدات والمتغيرات .. فبناء المؤسسات هي بالتالي حالة جدلية بين الواقع وظروفه الموضوعية المتغيرة باستمرار وبين الإطار ومجموعة الضوابط المتحركة بهذا الإطار ومن أهمها منظومة القيم والمضامين الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والدينية.

ونحن لا نقلل من أهمية أهداف ومصالح كثيرة تخص الأقلية العربية مثل رفع التمييز العنصري الجائر الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية على هذه الأقلية في كل المجالات .. وحق المساواة، وتحرير أوقافنا والحفاظ على مقدساتنا، وإرجاع أراضي المصادرة من قبل دائرة أراضي إسرائيل تحت شتى الذرائع والتبريرات .. وانتزاع مناطق النفوذ التي لحقت ظلماً بالمجالس الإقليمية اليهودية . والعمل على استيعاب مثقفينا في شتى الاختصاصات وفتح أبواب العمل أمامهم في المؤسسات الموصدة حتى اليوم أمام العرب .. كل هذه أهداف وغايات نبيلة تعمل على رفع الوزن النوعي للأقلية العربي ..

وإذا كان العالم من حولنا يتغير بسرعة مذهلة ويطور آلياته وأدواته باستمرار فلا يعقل أن تبقى أدوات نضالنا وفعاليتها والعقلية التي ندير بها هذا النضال تراوح مكانها منذ سنوات الخمسين، بل هي لا تمت إلى روح العصر الحديث بشيء .. وما لم تتحرر مؤسساتنا من قبضة من لا وجود فعلياً لهم في الحياة العامة، بل من أصبحوا تاريخاً، فلن ترقى هذه المؤسسات ولن تتطور ومن ثم فلن تستطيع تحقيق أهدافها وحمل مسؤولياتها بجدية وصدق .. فكيف يعمل من لا وجود له؟

مركبات "المهنة العربية العليا" :

(1) المؤتمر العام :

هو أعلى سلطة في الأقلية العربية وهو الذي يضع الخطوط الرئيسية والسياسية لمواطنيه، ومنه تنبثق كل المؤسسات العامة التي تعمل من أجل تنفيذ سياسته وتحقيق أهدافه وغاياته. ويتشكل من جميع القوى الفاعلة في الساحة العربية ذات التأثير فيما يجري من أحداث والتي تستمد شرعيتها وسلطاتها من قوتها التمثيلية في الجماهير العربية. ومن بديهيات العمل الديمقراطي أن تكون منتخبة بصورة حقيقية تستمد سلطاتها وإرادتها من قوى تحيط بها وتعتمد عليها .. فلا قيادة من غير تمثيل. وكما أشرنا في أكثر من موضع أن هناك ثلاث تيارات رئيسية تعمل في الساحة العربية. فإن الغالبية الساحقة من المواطنين العرب تنطوي تحت تيار من هذه التيارات. وأما ذوو الانتماءات الغير عربية فينبغي الصبر عليهم حتى يغسلوا أدرانهم .. ويجددوا ولاءهم لمجتمعهم وشعبهم . والقوى التي يتشكل منها المؤتمر العام :

- (1) الأعضاء البرلمانيون العرب.
- (2) الرؤساء المنتخبون في السلطات المحلية العربية والإعضاء المنتخبون في المدن المختلطة بالإضافة إلى ممثل عن المعارضة في كل سلطة محلية عربية.
- (3) رؤساء لجان الطلاب العرب المنتخبون في الجامعات المعتمدة.
- (4) رؤساء لجان الطلاب المحلية والقطرية.
- (5) مندوبو النقابات "المهنية العربية" متى وجدت (أطباء، محامون، مهندسون..).
- (6) رؤساء تحرير الصحف المعتمدة.
- (7) رؤساء لجان العمال المنتخبون في السلطات المحلية العربية.
- (8) رؤساء لجان المعلمين في المدارس الثانوية.

سلطات المؤتمر العام وأجهزته :

- (أ) يجتمع المؤتمر العام مرة في كل سنتين أو بطلب رئيس المؤتمر أو من ثلث أعضائه ومن الأمانة العامة عند الضرورة .. ويبحث في اجتماعه التقارير عن عمل اللجان المنبثقة عنه والقضايا العالقة، ويرسم السياسة العامة، وينظر في إمكانية قبول ممثلين جدد لقطاع من القطاعات العربية الفاعلة الغير ممثلة فيه.
- (ب) ينتخب رئيس "الهيئة العربية العليا" ونوابه مرة كل خمس سنوات (ما دامت الدورة الانتخابية للسلطات المحلية كذلك) وبعد فترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من الموعد التي جرت فيه انتخابات السلطات المحلية. ورئيس الهيئة هو رئيس المؤتمر العام ما دام رئيساً "للهيئة العربية".
- (ت) يتقبل استقالة رئيس "الهيئة العربية العليا" ويتم انتخاب خلف له من بين صفوفه في مدة لا تتجاوز أربعين يوماً، على أن يحل مكانه نائبه الأول.
- (ث) عزل أي من نواب الرئيس وانتخاب خلف له في مدة أقصاها أسبوعان ومن بين صفوفه.
- (ج) يملك عزل رئيس الهيئة بالأغلبية التي انتخب بموجبها ويتم انتخاب خلفه من بين صفوف المؤتمر العام في مدة لا تتجاوز 40 يوماً.
- (ح) يشكل من بين صفوفه مجلس استشاري لرئيس الهيئة من (3-5) ويملك "رئيس الهيئة" اختيار مستشار له كما يريد.
- (خ) يختار المؤتمر العام مديراً عاماً بموجب مواصفات محددة.

- (د) يختار المؤتمر العام مستشاراً قضائياً له وفي حال وجود نقابة للمحامين تختار النقابة أحد أعضائها.
- (ذ) يختار المؤتمر العام مدقق حسابات يشرف على الأمور المالية.

اللجنة التنفيذية والأمانة العامة :

هي الهيئة المنتخبة من قبل المؤتمر العام لتشرف على مجمل النشاط التي تقوم به اللجان المتخصصة في كل المجالات وتضع التفاصيل للخطوط العريضة التي يقرها المؤتمر العام. وهي تستطيع عند الضرورة دعوة المؤتمر العام .. وهي التي تنتخب الأمين العام ونوابه وسكرتاريته، والناطق الرسمي لها وتتكون الأمانة العامة من:

- (1) ممثل أو مندوب عن كل كتلة من الكتل البرلمانية العربية.
 - (2) ثلاثة رؤساء بلديات وثلاثة رؤساء مجالس محلية منتخبين.
 - (3) رئيس لجان الطلاب العرب في حال انتخبت اللجان في الجامعات المعتمدة (القدس – تل أبيب – حيفا – بئر السبع – بار إيلان) لجنة موحدة.
 - (4) رئيس لجنة أولياء أمور الطلاب القطرية.
 - (5) مندوب منتخب من قبل النقابات المهنية متى وجدت.
 - (6) مندوب منتخب عن الصحافة.
- تختار الأمانة العامة سكرتيراً لها من داخلها أو من بين أعضاء المؤتمر العام. وبشكل مرحلي تعتمد على المستشار القضائي ومدقق الحسابات الذي يعمل مع رئاسة المؤتمر.
- إلى جانب الأمانة العامة تعمل لجان متخصصة تختار بموجب مقاييس معتبرة سواء من بين صفوفها أو من بين صفوف المؤتمر العام أو من خارجه كما تفرضه الظروف .. وهذه اللجان تعمل في حقول:
- * التربية والتعليم ورعاية الثقافة على أنواعها ومحاولة التأثير في صياغة برنامج التربية والتعليم في المدارس العربية.
 - * لجنة البيئة والصحة .. محاولة استصدار رخص لمراكز طبية متطورة في الوسط العربي والعمل على تحسين البيئة.

- * لجنة تخطيط استراتيجي وظيفتها ملاحقة الخرائط الهيكلية وتوسعة نفوذ البلدات العربية، وتوفير الأرض للأجيال القادمة.
- * لجنة مالية وظيفتها جمع الأموال الملائمة عن طريق إقامة صندوق عام لتمويل كل المشاريع ونشاطات "الهيئة العربية العليا" على أن يكون خاضعاً لرقابة صارمة ودقيقة.
- * لجنة تطوير الوسط العربي، تعمل على إعداد دراسات لمشاريع صناعية تستوعب بعض الأيدي العاملة من أجل تقليل الاعتماد على السلطات المركزية في الدولة .. ومن واجبها تجنيد الدعم الحكومي لمشاريعها، وكذلك تجنيد رؤوس الأموال المطلوبة الداعمة من الداخل والخارج.
- * لجنة لرعاية القيم الاجتماعية والسياسية والحضارية، وبعث مفاهيم وتعاليم التعددية الثقافية والسياسية، والتربية الديمقراطية والأخلاق الحميدة، وتحريك معاني الإخلاص والتضحيات في مستواها الفردي والجماعي، وبعث قيم التراث وتجديده على المستوى الفردي والجماعي.
- * مركز دراسات متخصص ومستقل، وإصدار مجلة دورية متخصصة.
- * لجنة الكتاب العربي لتنشيط البحث العلمي والإنجاز الثقافي.
- * اللجنة الخارجية وظيفتها حشد الدعم المعنوي والمادي "للهيئة العربية العليا" من داخل الدولة وخارجها .. وتقيم علاقات ودية مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في دول العالم. وتشرح قضاياها ومواقفها من القضايا المحلية والدولية وتعتمد الزيارات المتبادلة.
- * لجنة الرفاه الاجتماعي أو رعاية ذوي الحاجات (يتيم، مريض، ذي عاهة، مساكين، محتاجين مثل طلاب علم موهوبين، مرضى بحاجة لعمليات، وغير ذلك).

جهاز الرقابة العامة :

هي مؤسسة من المؤسسات المهمة التي تعمل على رقابة وتقييم العمل في أجهزة "الهيئة العربية العليا" على اختلافها. وسلطاتها تطول كل الشخصيات والمؤسسات وتقاريرها عن نشاطات الأجهزة المختلفة له وزنه وثقله في تقييم عمل الأفراد والهيئات ومحاربة الفساد والغش والتضليل بكل أنواعه وعلى جميع الأصعدة.

هيئة الرقابة العامة مستقلة وتنتخب مرة كل خمس سنوات من بين صفوف المؤتمر العام، وتستمد شرعيتها وسلطاتها من المؤتمر العام والرأي العام المحلي في ضبط وتقييم ورعاية العمل وتحاسب الجميع على التقصير بمقتضى الدستور والقوانين العامة في البلاد.

وخلاصة القول: لا بد من الكلمة ذات الدلالة والمعنى والتعبير الواضح والحجة البينة التي لا تصدر إلا عن إنسان مليء بمعاني الخير والصدق والإخلاص .. والذي ينتمي إلى جماعة قائمة تراحم في المجتمع لتحقيق هذه المعاني .. هؤلاء هم وحدهم رسل شعبهم وأمتهم لتحقيق آمالها وتطلعاتها، هؤلاء هم أصحاب الكلمة الحية تمييزاً لهم عن أصحاب الصياح والصخب الذين بردت فيهم الكلمة وخفت فلا وزن لها. إلى كل هؤلاء أقدم هذه الورقة . محمد سعيد ريان — كابول.

مصادر البحث

المصادر بالعربية :

- 1- القرآن الكريم — اسم السورة والآية في متن البحث.
- 2- المنجد في اللغة العربية والأعلام، دار الشرق، بيروت 1986.
- 3- المعجم الوسيط — الدكتور إبراهيم أنيس وآخرون ط 2 — القاهرة 1972.
- 4- إرنست باركر — النظرية السياسية عند اليونان — الجزء الأول مؤسسة سجل العرب — القاهرة 1966.
- 5- أحمد شحلان — الضرورة في السياسة ومختصر كتاب السياسة لأفلاطون — عن العبرية — مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1998.
- 6- أبو الأعلى المودودي: نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور، جدة، الدار السعودية 1985.
- 7- إحسان عباس — عهد أردشير — دار صادر بيروت 1967.
- 8- الفضل شلق: الأمة والدولة، دار المنتخب العربي ط1 بيروت 1993.
- 9- برهان غليون: نقد السياسة "الدين والدولة" المؤسسة العربية للدراسات والنشر — ط2 بيروت 1993.
- 10- أبو الفتوح محمد جلال شرف ود. علي عبد المعطي محمد، دار المعرفة الجامعية — الاسكندرية، مصر، 1987.
- 11- الوزير زيد بن علي — الفردية — مركز التراث والبحوث اليمني ط1، 2000.
- 12- ج. س. هيرسون — سياسات الأفكار — مكتبة الأنجلو — المصرية، القاهرة 1987.
- 13- صدر الدين القبانجي: علم السياسة: تجديد من وجهة نظر إسلامية، الشركة العالمية للكتاب — لبنان 1997.
- 14- خاتمي محمد: مدينة السياسة — دار الجديد ط1، 2000.
- 15- لؤي صافي: العقيدة والسياسة — المعهد العالمي للفكر الإسلامي ط1 هيرندن — فرجينيا — الولايات المتحدة الأمريكية 1996.
- 16- الجابري محمد عابد: العقل السياسي العربي — المركز الثقافي العربي، بيروت — الحمراء 1991.
- 17- ديبريه ريجيس — نقد العقل السياسي — دار الآداب ترجمة عفيف دمشقية — بيروت 1986.
- 18- العزي سويم: المفاهيم السياسية المعاصرة — العالم الثالث، المركز الثقافي العربي ط1 ، 1987.
- 19- مقدمة في علم السياسة — Peter Gill and G. Pouton — ترجمة د. محمد مصالحة — الجامعة الأردنية — عمان 1997.

- 20- عادل عبد الله: التفكير - إرادة الاختلاف وسلطة العقل - دار الحصاد للنشر والتوزيع سورية - دمشق 1997.
- 21- الطليعة الأدبية - مقال التفكير - المركز واللعب - ندوة شارك فيها دريدا وهيوليت مع آخرين - عدد 5-6 / 1990.
- 22- مجلة الفكر العربي المعاصر - عبد العزيز عرفه - التفكير والاختلاف المرجأ العدد 48، 49.
- وكذلك مجلة أفكار عدد 151 نيسان 2001 عمان.
- 23- السبيل (صحيفة) عدد 379 - نيسان 2001 عمان.
- 24- إيان لوستيك - العرب في الدولة اليهودية - سيطرة إسرائيل على أقلية قومية - الترجمة العربية - وكالة عرفة - القدس 1980.
- 25- التعليم والأقلية العربية في إسرائيل - قضايا ومطالب - التقرير الذي صدر عن مؤتمر التعليم العربي الثالث - مطبعة الكرمة - حيفا 1991.
- 26- فصل المقال - صحيفة - 30.3.2001 عدد 234 الناصرة.
- 27- صبري جريس: تاريخ الصهيونية - الجزء الثاني - مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية 1986.
- 28- هندسة الهوية زمن السلام - أ.ب. يهوشواع - مقالة - صحيفة "الكرمل" رام الله - فلسطين عدد 54 لعام 1998.
- 29- النظام الداخلي للتجمع الوطني الديمقراطي - العضوية نشرة المؤتمر الثالث نوفمبر 1999 - الناصرة.
- 30- محاضرة يهوشواع في جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة عام 1995 كما أوردتها "الكرمل" فصلية العدد 54 شتاء 1998.
- 31- الكرمل (فصلية) عدد 51 ربيع 1997 - رام الله - فلسطين.
- 32- وليد الخالدي - كي لا ننسى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - لبنان ط1، 1997.

المصادر بالعبرية :

- 33- القاموس العبري المركز - ابن شوشان، دار نشر كريات سيفر (قرية الكتاب) القدس 1991.
- 34- معجم الكلمات الأجنبية بالعبرية - دار نشر عمي حاي - تل أبيب 1964.
- 35- موسوعة العلوم الاجتماعية - باللغة العبرية - مكتبة العمال (سفریات هبوعليم) تل أبيب 1967 المجلد الثالث.
- 36- هشيرع عربي يهودي - قراءة في الانقسام العربي اليهودي - مجموعة مقالات - مقال

- لعزمي بشارة — مكتبة من أجل الديمقراطية (سفرياة لديمقراطية) إسرائيل 2000 بالعبرية.
- 37- سامي ميخائيل — محاضرة في كيبوتس كفار — بلوم شمالي إسرائيل بثته القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي بالعبريو بعد ظهر يوم الخميس 12.7.2001.
- 38- تقرير "سيكوي" ايلول 1993 (جمعية رفع تكافؤ الفرص) النشرة العبرية.
- 39- اتجاهات جديدة (كيفونيم حدشيم) مجلة تعنى بالصهيونية واليهودية أكتوبر 2000 بالعبرية.
- 40- هشيسع هيهودي عربي بيسرائيل — روت جفيزون وآخرون — المعهد الإسرائيلي للديمقراطية — إسرائيل 2000 — بالعبرية.
- 41- رؤوبين يفتاح إيل — قراءة في الانقسام اليهودي العربي — المعهد الإسرائيلي للديمقراطية — 2000 — بالعبرية.
- 42- مدينه يسرائيل بين يهدوت ليديموقراطية (دولة إسرائيل بين اليهودية والديموقراطية) مجموعة مقالات نحضير يوسي ديفيد — المكتبة من أجل الديمقراطية — إسرائيل 2000.
- 43- نوينبرغر — إسرائيل بين اليهودية والديمقراطية — مقالة.
- 44- أرنون سوفير — مقالة في المصدر السابق.
- 45- بيني مورينس — ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1947 — 1949 — دار نشر عام عوفيد، تل أبيب 1991.

المصادر بالانجليزية ،

- 46- Webster's new universal dictionary, Barn's and Noble books, 1992, p.1113.
- 47- The Concise Oxford Dictionary, Clarendon press, 1963:
- 48- Handbook of world history by: Joseph Dunner Peter Owen London, 1968 p. 755-756.
- 49- Roger D. Masters: The Biological nature of the state in world politics N2 1983.
- 50- Israel and the Arab world, Aharon Cohen London 1970.
- 51- Amiram Gonen, and Rassem Khamaisi, The Arab in Israel in the aftermath of peace-making, the floersheimer institute for policy studies, Jerusalem 1993.
- 52- Danial Elazer: Local Government in Israel. The Jerusalem Center for Public Affairs. University of America U.S.A. 1992.
- 53- Jerusalem Post, June 1976.
- 54- C. Klein, Israel as a notion state and the problem of the Arab minority in a search of a status. Tel-Aviv 1987.
- 55- Fundamentalism, Sectarianism and Revolution, Cambridge U.K. 1999.
- 56- Said Edward W. Culture and Imberialism. N.Y. Uintage books 1994.

فهرس

5	الإهداء :
12 - 7	تمهيد :
	♦ وقفة في ساحة الغضب
18 - 13	المقدمة :

القسم الأول الإطار النظري

49 - 21	الفصل الأول :
---------	---------------

♦ النظريات السياسية في نطاق حركة التاريخ السياسي
— الاصطلاح السياسي — علم السياسة عند اليونان — علم السياسة عند العرب
والمسلمين قديمًا وحديثًا — تعريف ابن رشد لعلم السياسة — الفارابي ومشروع
"المدينة الفاضلة" — فهم المحدثين لموضوع السياسة — محاولة تأسيس العقل
السياسي على مفهوم اللاشعور السياسي — التفسير البيولوجي للسياسة — نشوء
الدولة الحديثة — علم السياسة — طرق وأساليب البحث في علم السياسة.

71 - 51	الفصل الثاني :
---------	----------------

♦ عودة من تفريع الفروع إلى تأصيل الأصول
— محاولة من أجل توظيف التفكيكية كمرحلة ما بعد الفلسفة — تسييس المعرفة —
المنهج السياسي الرباني.

القسم الثاني الوجود الإسرائيلي كاستعمار استيطاني

95 - 75	الفصل الأول :
---------	---------------

♦ الوجود الإسرائيلي كاستعمار استيطاني
— العلاقات اليهودية اليهودية — العلاقات اليهودية العربية — سيطرة الأكثرية في
المجتمعات المنقسمة عميقًا ذات الأقليات العرقية المتميزة — الاستعمار الداخلي —
الأقلية العربية موضع شك وريبة من قبل المؤسسة الإسرائيلية — ما بين سياسة
السيطرة التامة ومطلب دولة كل مواطنيها بون شاسع — تصنيف الأقلية العربية
كمشكلة إثنية.

126 - 97	الفصل الثاني :
----------	----------------

♦ مبادئ رئيسية لسياسة السيطرة المعتمدة للتحكم بالأقلية العربية .

— عامل التجزئة — المؤسسات العامة — وزارة الدفاع وجيش الدفاع الإسرائيلي
— نقابة العمال العامة (الهستدروت) — المؤسسات القومية — التجزئة على الصعيد
العربي العربي — التبعية كأحد عوامل السيطرة الاستعمارية — التعيين كأحد
عناصر السيطرة .

140-127 الفصل الثالث :
♦ سياسة الأمانى والوعود تتوسط مرحلتى السيطرة التامة وإشكالية الخطر
الديمغرافي.

القسم الثالث

الدولة الإسرائيلية من منظور يهودي

191-143 الفصل الأول :

♦ الدولة الإسرائيلية من منظور يهودي

— هوية الدولة اليهودية — توظيف الصراع العربي اليهودي من أجل بلورة هوية
الدولة اليهودية — العلاقات المتبادلة بين الدولة والمجتمع والفرد في الدولة اليهودية
— أهلية الشعب اليهودي لبناء دولة — منطق الدولة — هل بالإمكان ديمقراطية
يهودية — عزمي بشاره والمجتمع المدني الإسرائيلي وتعدد الخطاب — الديمقراطية
الإثنية في مقابل عيوب الديمقراطية اللبرالية — الأمة قبل الدولة — الخطر
الديمغرافي وخيار تهجير العرب.

القسم الرابع

الأقلية العربية الفلسطينية فى الدولة اليهودية والمستقبل المجهول

198-195 المقدمة :

209-199 الفصل الأول :

♦ الأقلية العربية نموذجًا

— مفهوم القيمة بين النسبي والمطلق — الإنسان كقيمة بين المطلق والنسبي —
الثوابت والمتغيرات في حركة الأقلية العربية — الأرض كإطار شرط وجودنا
المستمر .

229-211 الفصل الثاني :

♦ العلاقات العربية العربية والعربية اليهودية

— العلاقات المفصلية في المجتمع العربي — المناخ السياسي والاجتماعي في
الدولة اليهودية — محاولة تشكيل حركات سياسية عربية — المفصل الدقيق بين حد
المواطنة للأقلية العربية في إسرائيل وانتمائها الفلسطيني — العامل الأخلاقي .

245-231 : الفصل الثالث :
	<p>♦ توفير النص واتساع فضائه كإطار لحركة المجتمع</p> <p>— الحركة المقيدة والخيارات الصعبة — البرنامج الهادف الطويل في مقابل الانفعال الوقتي العابر — إشكاليات العقل العربي والخيار الصعب — لجنة المتابعة العربية العليا وخياراتها الصعبة .</p>
271-247 : الفصل الرابع :
	<p>♦ القوى الفاعلة في تاريخ لا يكتب</p> <p>— الرفض والتحدي الصامت — لجنة المتابعة العربية بين التجديد والبناء من جديد — العقل والإرادة بين الغياب والحضور — تعريف عام ومعطيات تاريخية — جدلية الحضور والغياب وإمكانية التأثير السلبي — لا تجعلوا التاريخ يتحمل أخطاءكم مرة بعد مرة — إنها ليست مفاصلة — حتى نبقي في دائرة التأثير الإيجابي ينبغي أن لا ينسينا الغضب أبجديات العمل السياسي — فقدان الوزن بين اليمين واليسار ونفسية "مع" و "ضد" — الخيار بين باراك وباراك — ازدواجية الأذنان بين اليمين واليسار .</p>
294-273 : الفصل الخامس — خاتمة :
	<p>♦ الحفريات المعرفية في الطبقة الجيو-تاريخية الثالثة لليهودية</p> <p>— اليهودية بين عالمية الإطار وعنصرية المعنى — صياغة الدور اليهودي من جديد — دور الدولة في مقابل دور اليهودي المتجول — قراءة في اللامكتوب للدور اليهودي التاريخي — حفريات المعرفة في ثلاث طبقات جيور تاريخية — الرسالة اليهودية الربانية قبل سبي بابل ورسالتها الفكرية بعدها .</p>
312-302 : ملحق عن لجنة المتابعة العربية العليا وتجديدها ومحاولة تقييمها :
315-313 : المراجع :

المؤلف

محمد سعيد علي ريان :

* من مواليد 1940 ولد في قرية كابول من الجليل في شمال فلسطين وأنهى تعليمه الجامعي في الجامعة العبرية في القدس وفي جامعة حيفا في موضوعي الفلسفة والعلوم السياسية .

* شغل العديد من المناصب :

1- سكرتير لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية في عامي 1966/1967 ، وقد اعتقل في أثناء حرب 1967 فترة من الوقت كعنصر معاد للسياسة الإسرائيلية، اضطر بعدها للالتحاق بجامعة استوكهولم في السويد عامي 1967/1968 وعلي أثر نشاطه السياسي ضد السياسات والممارسات الإسرائيلية ضد الأقلية العربية التي تعيش في الدولة اليهودية اضطرته السلطات السويدية لمغادرة السويد والعودة إلى وطنه من جديد ، ولكنه وجد الله في السويد فأمن هناك بالإسلام وانتقل من الفكر الماركسي الذي كان يعتقده إلى العقيدة الإسلامية .

2- في عام 1987 أقام مع آخرين " المركز الأكاديمي للدراسات الشرقية " .

3- في عام 1985/1986 أصدر مع بعض قادة الحركة الإسلامية مجلة "الصراط" ومجلة "حراء" - أصدر في عام 1999 فصلية "البرهان" .

4- أقام مع بعض قادة الحركة الإسلامية "كلية الدعوة والدراسات الإسلامية" في مدينة أم الفحم ثم استقال على أثر احتجاج على المنهج الذي اتبعته إدارة الكلية.

5- عضو الإدارة العامة للحركة الإسلامية حتى عام 1995 .

6- رئيس مركز التخطيط الاستراتيجي للسلطات المحلية العربية حتى عام 1999.

7- رئيس مجلس محلي كابول من عام 1990 حتى عام 1998 .

* من مؤلفاته :

— العشرات من المقالات الفكرية في المجالات والصحف المحلية .

— آيات قرآنية في مقابل مسبات شيطانية — رد على سلمان رشدي .

— Divine Verses Instead Of Satanic Revitments .

— دراسة نقدية لكتاب (Who Is God In Islam) لمؤلفه عبد المسيح .

— رحلة الإنسان ما بين الفكر والاعتقاد .

— الإسلام ما بين الفكر والاعتقاد .

— الإسلام ما بين : جمود النص على المعاني وحركة المعاني في نطاق النص.

قائمة إصدارات مركز الحضارة العربية

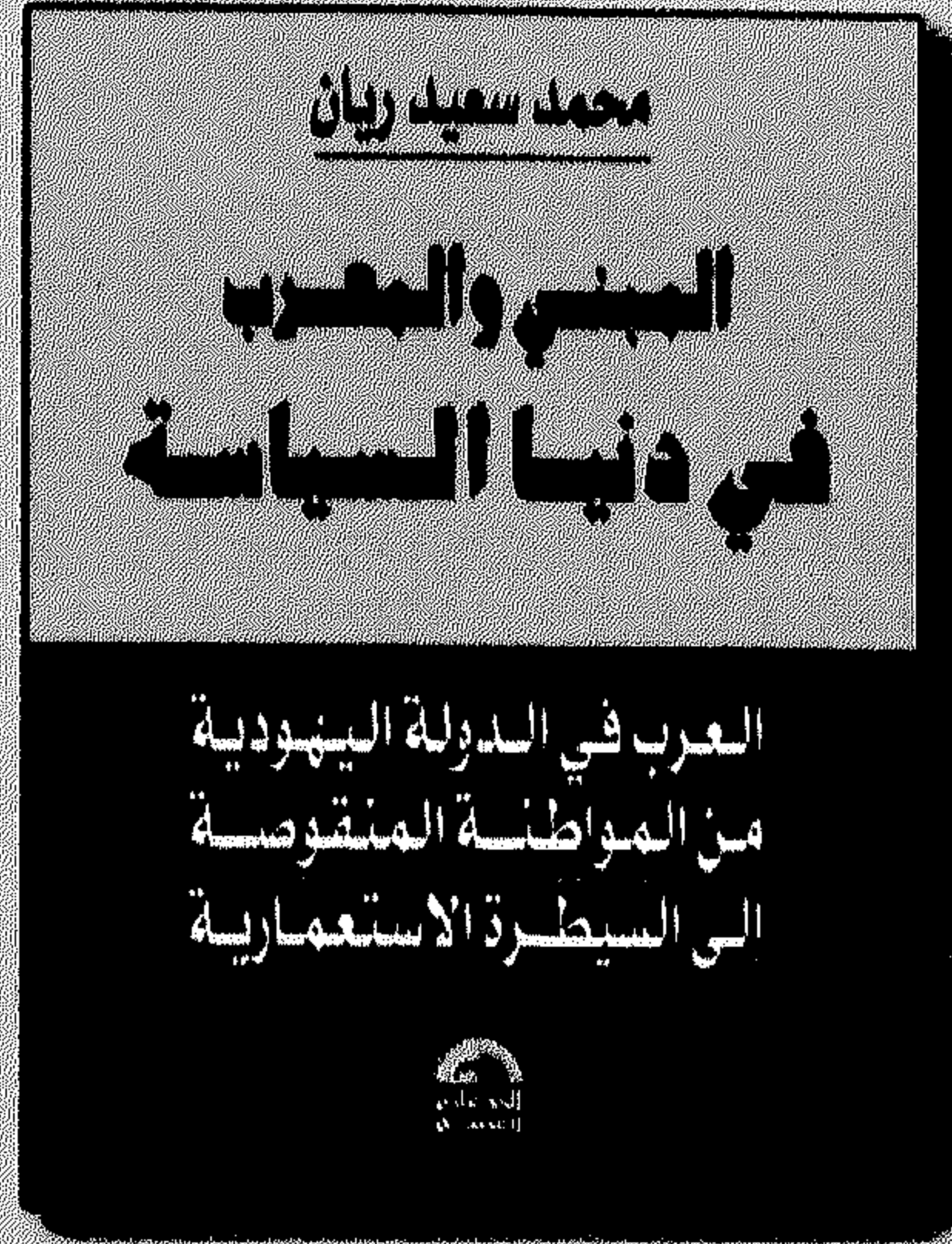
هشام كمال عبد الحميد	عصر المسيح الدجال	موسوعة تاريخ حضارات العالم ريدرسميث	ترجمة: زينات الصباغ
حسين عبد الواحد	عبادة الشيطان علي ضفاف النيل	تكنولوجيا الحضارات القديمة بين القرآن والسحر والعلم	هشام كمال عبد الحميد
خليل إبراهيم حسونة	الماسونية	اللاتينية العربية (دراسة لغوية مقارنة / مقدمة ومعمم)	د. علي فهمي خشيم
خليل إبراهيم حسونة	الحركات الهدامة	رحلة الكلمات	د. علي فهمي خشيم
خليل إبراهيم حسونة	الصهيونية السياسية	بحثا عن فرعون العربى	د. علي فهمي خشيم
خليل إبراهيم حسونة	العنصرية والإرهاب في الأدب الصهيوني	هل في القرآن أصحى ؟	د. علي فهمي خشيم
خليل إبراهيم حسونة	الاستيطان الصهيوني	تطور العقائد شارل جيتيبيرت	ترجمة د. محمد محمد حسنين
خليل إبراهيم حسونة	الإرهاب الأمريكى	النبي الخاتم : هل وجد ؟ ومن يكون ؟	د. جمال الحسينى أبو فرحة
خليل إبراهيم حسونة	القدس	أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث	صلاح زكى
ياسر حسين	يهود ضد إسرائيل	رسالة إلى العقل العربى "مدخل إلى فلسفة عربية للعلم"	د. عبد الحكيم بدران
ترجمة : زينات الصباغ	حلف الضحية والجلاذ	خيانة المثقفين	د. عبد الحكيم بدران
عبد القادر ياسين	غزة أريحا - المازق والخلاص	عالم المعلومات الجديد مايكل ديرتووزوس	ترجمة : بهاء شاهين
جورج المصرى	غزة أريحا - التسوية المستحيلة	صراع الحضارات (إثبات الأنا ونفى الآخر)	شعيب عبد الفتاح
د. السيد عوض	صفقة التسوية الأردنية الإسرائيلية	الإسلام والغرب الأمريكى بين حتمية الصدام وإمكانية الحوار	محمد إبراهيم مبروك
عاطف عبد الغنى	أساطير التوراة	مستقبل القومية العربية في عصر العولمة	د. مصطفى عبد الغنى
محمد قاسم	التناقض في تواريخ وأحداث التوراة	الجات والتبعية الثقافية	د. مصطفى عبد الغنى
ياسر حسين	الحرب العالمية الرابعة	حقيقة الغرب	د. مصطفى عبد الغنى
جمال الدين حسين	القوة العسكرية الإسرائيلية	صورة العرب في الغرب	د. عزة على عزت
جمال الدين حسين	سقوط نجم مخابرات إسرائيل	خفايا المستقبل : إلى أين تمضي البشرية وأين موقعنا ؟	محمد الحديدي
جمال الدين حسين	عملية السرب الأحمر	الشخصية المصرية في الأمثال الشعبية	د. عزة عزت
صلاح بدوي	الاختراق الإسرائيلي للزراعة في مصر	صورة الرئيس	د. عزة عزت
عبد الخالق فاروق	اختراق الأمن الوطنى المصرى	ثقافة العروبة	د. محمد عبد الشفيق عيسى
د. عبد اللطيف محمود	الهجرة وتهديد الأمن القومى العربى	التذكير التكنولوجى والعولمة	د. محمد عبد الشفيق عيسى
أحمد فؤاد	دموع الجواسيس	بين الثقافة والسياسة .. شخصيات صنعت التاريخ	د. محمد عبد الشفيق عيسى
يوسف هلال	أسرار الجاسوسية ولعبة المخابرات	المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية	عبد الله العقالى
أحمد فؤاد	إسرائيل والفن العربى من أم كلثوم إلى عادل إمام وهندي	المياه في الوطن العربى (النذرة .. التلوث)	د. عبد الحكيم بدران
شهاب نصار	آسامة بن لادن (رجل ضد الغرب)	العلوم للجهانير باربارا كاستيل	ترجمة د. عبد الحكيم بدران
شهاب نصار	المستوطنات الإسرائيلية (صورة من الداخل)	العدل والحرية	سالم القمودى
محمد همام	حوارات الزمن الصعب	عيد الرحمن بدوى فيلسوف الوجودية الهارب إلى الإسلام	د. سعيد اللاوندى
د. محمد لطفى فرحات	عشوائية بناء الإنسان المصرى	إشكالية ترجمة معانى القرآن الكريم	د. سعيد اللاوندى
عبد الخالق فاروق	أزمة الانتماء في مصر	العرب وإسرائيل (ميزان القوى ومستقبل المواجهة)	د. محمد عبد الشفيق عيسى
محمد الحديدي	استرداد مصر (هل هناك مخرج مما تدن فيه)	حداس .. حركة المقاومة الإسلامية	خالد أبو العمرين
عبد الخالق فاروق	التطرف الدينى ومستقبل التغيير في مصر	عندما يصغر التاريخ	محمد سعيد ريان
د. عبد اللطيف محمود	تحليل أداء السياسة التعليمية في مصر	المبنى والعرب في دنيا السياسة	محمد سعيد ريان
جمال غيطاس	كارثة المعونة الأمريكية	المخططات اليهودية للسيطرة على العالم	أحمد أنور
د. ميلود المهدي	محاضرات في القانون الدولى العام	السلام ، إسرائيلى (قراءة في المشروعات الإسرائيلية)	حسين معلوم
د. ميلود المهدي	قضية لوكيربي وأحكام القانون الدولى	السوق الشرق أوسطية (من هرتزل إلى مابعد باراك)	إكرام عبد الرحيم
د. السيد عوض	أزمة لوكيربي والخروج من بيت الطاعة الأمريكى	الشرق أوسطية والعروبة	د. مصطفى عبد الغنى
د. السيد عوض	العلاقات الليبية - الأمريكية	مشروع للانتعاج القومى	مصباح قطب
مجموعة باحثين	بان أمريكان ١٠٢ (اتهام ليبيا أم اتهام أمريكا)	السلام القتالك (سلام أشد هولا من الحروب)	محمد خليفة
أحمد محجوب	حلايب .. نزاع الحدود بين مصر والسودان	أوهام السلام	عبد الخالق فاروق
حيدر طه	الإخوان والعسكر	في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل	شفيق أحمد على
د. السيد فليفل	القوى الخارجية والاتجاهات الإقليمية في السودان	الملف السرى للسادات والتطبيع	شفيق أحمد على
د. السيد فليفل	نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا	مخابرات ومخدرات	شفيق أحمد على

إصداراتنا تشمل : كتب متنوعة : سياسية - قومية - دينية - أدبية (رواية ، قصة ، شعر ، مسرح) - مترجمة - علمية - جامعية - دراسات - معارف عامة - تراث - أطفال ، خدمات إعلامية وثقافية .

الآراء الواردة في الإصدارات لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبنها المركز

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية



يمكن أن نفهم الحركة الصهيونية على أنها حركة سياسية أبدعها وأنتجها العقل اليهودي ليستخدمها آلية من أجل بناء دولة. وبعد قيام دولة إسرائيل فمن التناقض أن تتحول هذه الدولة من هدف للصهيونية لتصبح وتتحول إلى أداة وآلة بيد الصهيونية لتحقيق توسعاتها الاستيطانية الكولونيالية في المنطقة.. فإن كان من الممكن إيجاد تسوية سياسية للنزاع العربي الإسرائيلي، فمن غير الممكن -إن لم يكن من العسير- أن يتعايش العرب كل العرب مع المشروع الصهيوني، فالمشروعان العربي والصهيوني كمفهومين متغايرين لا يتسع لهما نص واحد. وما لم تتم عملية فك الارتباط ما بين الدولة الإسرائيلية (اليهودية) وبين الحركة الكولونيالية الصهيونية، وتتمكن الدولة الإسرائيلية من أن تتخذ قراراتها وتصوغ سياسيتها بمقتضى مصلحة سكانها فقط، فلن تتم تسوية سياسية بين العرب وإسرائيل.. لأن البلاء والحمقى فقط هم الذين يعقد ما أو سلاماً مع من لا يعترف بهم ولا بحقوقهم ولا لأراضيهم، وهذا ما يعلنه الكثير من المثقفين اليهود، بروفوسور درور وغيره من تأكيدهم على صهيونية الدولة آلة صهيونية، وأن الصهيونية لم تحقق كل أفعالها فماذا يعنى كل ذلك؟

Bibliotheca Alexandrina



0373928

